

الْفَقْهُ وَالْعَوَالِجُ

مِنْ الْكُتُبِ وَالسُّنَنِ عَلَى الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ

الْمَكْتُوبِ

مَجْلَدُ كِتَابِ السُّنَنِ

الطبعة الثانية
طبعة مزيّنة ومنقحة

الجزء الثالث

دار المنار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفقه الواضح
من الكتاب والسنة
على المذاهب الأربعة

كتاب يعرض المؤلف فيه الأحكام
الشرعية مقرونة بأدلتها عرضاً مناسباً
لأهل العصر على اختلاف درجاتهم في
الثقافة والفهم . بعيداً عن تعصب الخلف
قريباً من تسامح السلف . خالياً من
التعقيد والحشو والتطويل وبه تحقيقات
علمية وبحوث طبية مهمة .

المجلد الثالث

جميع الحقوق محفوظة لدار المنار

الطبعة الثانية مزيلة ومنقحة

١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

دار المنار

للنشر والتوزيع

٩ شارع الباب الأخضر - ميدان الحسين

ص ٠ ب ٦١ هليوبولس - القاهرة

تليفون: ٥٩١٥٠٨٥

د . محمد بكر إسماعيل

لفقه لو ضح

من الكتاب والسنة
على المذاهب الأربعة

المجلد الثالث

دار المنار

للنشر والتوزيع

٩ شارع الباب الأخضر - ميدان الحسين

ص ٠ ب ٦١ هليوبولس - القاهرة

تليفون: ٥٩١٥٠٨٥

أحكام البيع

البيع باب واسع وأحكامه كثيرة متشعبة ، وقضاياها متجددة بتجدد العصور وتغاير الاعراف من زمان إلى زمان ، ومن مكان إلى مكان .

وحاجة الناس إليه ماسة ، ومعرفة أحكامه من الضرورات الملحة .

وستكلم فى هذه الكتاب - الذى جعلناه سهلاً فى أسلوبه - عن أركانه وشروط صحته إجمالاً وتفصيلاً بالقدر الذى لا يشق على الناس فهمه وتحصيله ، ولا يبعد بهم عن الواقع الذى يعيشونه ولا عن الحد الذى يجب عليهم معرفته ، ونضرب صفحاً عن المسائل الفرعية التى ينذر وقوعها فى هذا العصر ، وعن الخلافات المذهبية التى لا يشغل نفسه بها إلا المتخصص فى هذا العلم .

• تعريفه :

البيع فى اللغة : مطلق المبادلة وهو كما قال الراغب فى مفرداته : « إعطاء الثمن وأخذ الثمن ، والشراء إعطاء الثمن وأخذ الثمن » ١٠ هـ .

ويسمى البيع شراء ، ويسمى الشراء بيعاً ، فتقول : باعه الشيء وباع منه ، تعنى اشترى منه ، وتقول : شريت كذا ، تعنى بعته ، وابتعت كذا يعنى اشتريته ، ويعرف ذلك من مدلولات الالتفاف ومياق الكلام .

ويعرف البيع شرعاً بأنه : نقل الملك بعوض جائز ، أى بثمن يجوز قبضه وحيازته والانتفاع به .

ويعرف أيضاً بأنه : مبادلة المال بالمال على سبيل التراضى .

والمال هو كل ما يجوز تملكه والانتفاع به والتصرف فيه بالبيع والهبة والصدقة وغير ذلك من وجوه التصرف المأذون فيها شرعاً .

والتبادل ليس مقصوراً على الأموال وإنما هو عام يشمل تبادل المنافع على اختلاف وجوهها ، ولكن لا يسمى بيعاً إلا إذا كان هذا التبادل قائماً على أخذ شيء له ثمن على سبيل التراضى بين المعطى والآخذ .

(١) انظر مفردات القرآن ص ٦٧ .

• حكمه ودليل مشروعيته :

وهو من الأمور التي تعترئها الأحكام الخمسة فقد يكون مستحباً ، وقد يكون واجباً ، وقد يكون مكروهاً ، وقد يكون حراماً ، والأصل فيه الإباحة ، ودليل مشروعيته الكتاب والسنة وإجماع الأمة .

أما الكتاب فمنه قوله تعالى : ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ (١) .

وقوله تعالى : ﴿ وأشهدوا إذا تباعتم ﴾ (٢) .

وقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارةً عن تراضٍ منكم ﴾ (٣) .

وأما السنة فقد بينت ما جاء في الكتاب الكريم من أحكام البيع وخلافه بياناً شافياً فلا حاجة بنا هنا إلى ذكر ما ورد فيها من الأحاديث الدالة على إباحته فسيأتي كثير منها في مواضعه .

وأما الإجماع فهو تابع للكتاب والسنة ومنعقد على كل ما جاء فيهما من أحكام لا تقبل الخلاف ولا تحتل غير المراد منها في ظاهر اللغة وحقيقة الأمر .

• الحكمة في مشروعيته :

وقد شرع الله البيع وأحل لعباده رعاية لمصالحهم الدنيوية وتحقيقاً لمآزيمهم العامة والخاصة ، فهو من الوسائل التي لا غنى للناس عنها في تحقيق مطالبهم وتحصيل معاشهم وفق نظام متكامل يحفظ عليهم بقاءهم في هذه الحياة الدنيا ، ويضمن لهم السلامة من الآفات التي يتعرضون لها من جذب ومجاعة وغير ذلك من الأمور التي لا بد فيها من تبادل المنافع وقاية للدين ، والنفس ، والنسل ، والعرض ، والمال .

فهو باب من أهم أبواب التعاون بين الناس ، وهو من أعظم الأسباب التي يأخذون بها في شئونهم كافة ، فما من أمر من أمور الدنيا إلا وله بأحكام البيع صلة من قريب أو من بعيد .

من هنا كان من الواجب على كل مسلم أن يلم بأحكامه ولو على سبيل الإجمال ، فيعرف ماذا أحل الله وماذا حرم من السلع ، وما الشروط التي يصح بها البيع والشراء ، والفرق بين البيع والربا ، وغير ذلك من الأحكام المتعلقة به ، ولا سيما التجار .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٨٢ .

(١) سورة البقرة آية : ٥٢٧ .

(٣) سورة النساء آية : ٢٩ .

وفيما يلي نبين أركان البيع وشروط صحته إجمالاً ، ثم تتبعه بتفصيل هذه الشروط تحت عناوين متفرقة ، كل عنوان منها يردك إلى شرط من هذه الشروط التي ذكرناها إجمالاً كتمهيد لتفصيلها .

• أركان البيع وشروط صحته :

عقد البيع يقوم على ركنين أساسيين هما : الإيجاب ، والقبول ، وبهما يحصل التراضي بين البائع والمشتري ، ولهما شروط نجملها فيما يلي : -

(١) يشترط في البائع أن يأتي بما يدل على الرضا بنقل الملك منه إلى المشتري صراحة بقوله مثلاً : بعتك هذا الشيء ، أو أعطيتك هذا الشيء بمبلغ كذا ، أو ملكتك ، أو هو لك أو هات الثمن ، أو هو حلال عليك ، ونحو ذلك من الألفاظ المتعارف عليها في الأسواق .

وتقوم الإشارة أو المعاطة مقام الصيغة بحسب العرف المتبع ، كأن يعطيه الشيء ، ويقبض منه الثمن بلا كلام . فالعبرة في ذلك الرضا بالمبادلة على أى وجه من الوجوه الدالة عليه .

ولا يلزم في الإيجاب والقبول ألفاظ معينة على الراجح من أقوال الفقهاء ؛ لأن العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني ، غير أن الألفاظ في بيع الأشياء العظيمة ، كالديار والأراضي الزراعية ، والسيارات وغيرها مما لا تنفع فيه المعاطة ، ولا تكفى فيه الإشارة - تكون ضرورية في صحة البيع ، وقطع النزاع عند الاختلاف ، كما نص على ذلك أكثر الفقهاء .

(٢) ويشترط في الإيجاب والقبول أن يكونا في مجلس واحد ، فإذا قال البائع : بع ، ولم يقل الشاري في المجلس : اشتريت ، وانقض المجلس ، لا ينعقد البيع .

(٣) أن يتوافق الإيجاب والقبول فيما يجب التراضي عليه من مبيع وثمن ، فلو اختلفا لم ينعقد البيع ، فلو قال البائع : بعتك هذا الشيء بخمسة ، وقال المشتري : اشتريته بأربعة - لا ينعقد البيع ، لاختلاف الإيجاب عن القبول .

(٤) أن يكون الإيجاب بلفظ الماضي بأن يقول البائع : بع ، وكذلك القبول يكون بلفظ الماضي أيضاً ، بأن يقول المشتري : اشتريت ، ولا يجوز أن يكون الإيجاب والقبول بلفظ المضارع كأن يقول البائع : أبيعك ، ويقول المشتري : أشتري

منك ، إلا إذا دلت قرينة قوية على إرادة البيع ، وإرادة الشراء ، كان يسلم البائع السلعة للمشتري ويقبض الثمن .

فإن التعبير بالفعل المضارع يكون وعدًا لا عقدًا .

(5) ويشترط في الإيجاب والقبول أن يصدر كل منهما عن عاقل مختار ، فلا يصح بيع المجنون ، ولا شراؤه ، ولا بيع المكره ، ولا شراؤه ، ولو أتى كل منهما بصيغة تدل على الرضا في الظاهر .

ولا يشترط أن يكون البائع أو المشتري بالغًا ، بل يكفي أن يكون مميزًا ، بشرط أن يأذن له وليه في البيع والشراء ، على خلاف يأتي ذكره فيما بعد .

ولا يشترط فيهما الإسلام بل يجوز أن يبيع المسلم للكافر كل شيء يحتاج إليه إلا المصحف ، والسلاح الذي يغلب على الظن أنه يستعمله في حربنا ، على ما سيأتي بيانه مفصلاً أيضاً .

(6) ويشترط في المبيع أن يكون مملوكًا للبائع ، طاهرًا ، مقدورًا على تسليمه للمشتري ، مباحًا تملكه ، معلوم القدر والصفة ، متصفًا به .

هذه هي أركان البيع ، وشروط صحته إجمالاً ، ولكن لا يغنى الإجمال عن التفصيل ، وفيما يلي نذكر - إن شاء الله تعالى - أنواع البيع الجائز ، والبيع الممنوع والمسائل التي تتعلق بكل منهما ، والتي يلح الناس علينا في فهم حكم الله فيها .

* * البيع الجائز

كل بيع وقع التراضي فيه بين البائع والمشتري ، وكان عما يصح تملكه ، والانتفاع به ، وكان مقدورًا على تسليمه معلوم القدر والصفة ، ليس فيه غدر ، ولا غبن ولا شائبة ربا ، وكان كل منهما أهلاً للتصرف - فهو بيع جائز شرعاً .

أو بعبارة أخرى : كل بيع قد استوفى أركانه وشروطه التي سبق ذكرها ، فهو صحيح تترتب عليه آثاره من التملك والانتفاع ، وجواز التصرف فيه في الأمور المأذون فيها شرعاً .

ومثل هذا البيع قد يكون مستحبًا ، وقد يكون واجبًا إذا ما دعت الضرورة إليه على ما بيناه فيما سبق .

وهناك أنواع من البيع يظن كثير من الناس أنها ممنوعة لما فيها من الجهالة

بمقدارها وأوصافها ، أو لما فيها من الغين أو الغرر ونحو ذلك ، وهى جائزة شرعاً لمصالح تقتضى جوازها . فكان من الحكمة أن يستثنيها الشرع الحكيم من الأنواع الممنوعة رحمة من الله بعباده .

وفيما يلى نبين أهمها .

(١) بيع الأخرس :

بيع الأخرس صحيح إذا أفصح عن رضاه بإشارة مفهومة كأن يعطى الشيء للمشتري ، أو يأخذ المشتري السلعة ويقول له : بعتنى ، فيهب رأسه بالموافقة ، أو يأخذ منه السلعة ويعطيه الثمن فيتسلمه ونحو ذلك من الإشارات التى تقوم مقام العبارة .

فإن لم يستطع الأخرس أن يعبر عن رضاه بوسيلة متعارف عليها قام وليه بالبيع والشراء نيابة عنه .

(٢) بيع الأعمى :

يجوز بيع الأعمى وشراؤه إذا كان يعرف السلعة معرفة تامة عن طريق اللمس أو الشم أو الذوق ، أو كان قد رآها قبل إصابته بالعمى ، أو وصفها له غيره وصفاً يفيد العلم بها إفادة تطمئن النفس لها .
بهذا أفتى جمهور الفقهاء .

فإن لم يستطع تحديد أوصاف السلعة تحديداً تاماً جاز له أن يشتريها بشرط أن يكون له الخيار فى ردها وقبولها .

فإن اشتراها بواسطة بصير لزمه البيع ولا خيار له ؛ لأن البصير كان له بمقتلة الوكيل وقد قام مقامه فى تحديد أوصاف السلعة مما يجعله مقتنعاً بشرائها .

(٣) بيع المزايعة :

نهى النبي ﷺ عن بيع الرجل على بيع أخيه فقال : « لا يبيع أحدكم على بيع أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن له » (رواه أحمد عن ابن عمر) وفى النسائي : « لا يبيع أحدكم على بيع أخيه حتى يتاع أو يذر » .

والبيع يطلق على الشراء أيضاً كما عرفت فى تعريفه اللغوى . والنهى للتحريم على الأصح من أقوال الفقهاء لما فيه من الاعتناء على الحقوق ، كما عرفت عند نهى الكلام على الخطبة .

الفقه الراضح

فإذا باع الرجل سلعة لأخيه المسلم ورضى المشتري فلا يجوز لآخر أن يغيري
البائع بالرجوع في بيعته ليشتريها هو بثمن أكثر ، واستثنى من هذه المسألة بيع الزائدة
بأن يعرض البائع سلعته على الناس في مزاد علني ، فيقول هو أو وكيله للناس : من
يزيد ، حتى يبيعها لمن عرض ثمنًا أكثر .

فقد باع النبي ﷺ حلاً وقدرًا لرجل جاء يسأله صدقة ، فدل فعله هذا على
جوازه . ولفظ الحديث عند أبي داود وأحمد : « أن النبي ﷺ نادى على قدح
وحلس لبعض أصحابه ، فقال رجل : هما عليّ بلرهم ، ثم قال آخر : هما عليّ
بلرهمين » .

فالحرمة إنما تكون في إفساد البيع على البائع والمشتري من أجل الحصول على
السلعة بعد أن تراضيا على البيع ، ولم يطلب البائع من أحد أن يزيد في الثمن على
المشتري . والإسلام حريص على دوام المودة بين الناس ، ومثل هذا العمل يفسد
المودة ، ويجلب العداوة والبغضاء بين الأخوة كما هو معروف .

(٤) بيع السلم :

تعريفه وحكمه :

وهو بيع شيء موصوف مؤجل في ذمة البائع معلوم الكيل أو الوزن أو القدر
معلوم الأجل .

وهو جائز وإن كان فيه شيء من الغرر ؛ رعاية لمصالح الناس وتوسعة عليهم
في أبواب المعاملات ؛ فهو من المصالح الحاجية أي التي تدعو الحاجة إلى الترخيص
فيها والتسامح فيما قد يقع فيها من الغبن والضرر ، وقد سماه الفقهاء « بيع المحاييج »
كما ذكر القرطبي في تفسيره ، فإن صاحب رأس المال محتاج إلى أن يشتري الثمرة
وصاحب الثمرة محتاج إلى ثمنها قبل وقت جنيها لينفق عليها أو على نفسه وولده ،
فاستثنى هذا النوع من البيع من البيوع الممنوعة لهذه الحكمة .

والأصل في البيع أن يكون المبيع موجودًا عند البائع وقت البيع منعًا من الغبن
والغرر ، وسيأتي في البيوع الممنوعة بيع ما ليس عندك .

والسلم - بتشديد السين وفتح اللام : هو السلف ، إلا أن السلف يطلق في

الغالب على القرض ، والسلم يطلق على بيع الشيء الموصوف الموجل في الذمة المعلوم القدر والكيل والوزن والأجل .

ودليل جوازه من الكتاب والسنة وإجماع الأمة .

أما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا تدايتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه . . . ﴾ (١) .

وأما السنة : فقد رويت فيه أحاديث كثيرة في السنن الستة وغيرها منها ما رواه البخارى ومسلم والترمذى وأبو داود وغيرهم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قدم رسول الله ﷺ المدينة ، وهم يسلّفون في التمر العام والعامين ، فقال لهم : « من أسلف في تمر ، فقى كيل معلوم ، أو وزن معلوم ، إلى أجل معلوم » وفي أخرى : « ووزن معلوم » .

ومنها ما رواه البخارى وأبو داود وغيرهما عن محمد بن أبى المجاهد رحمه الله قال : اختلف عبد الله بن شداد بن الهاد ، وأبو بردة في السلف ، فبعثوني إلى ابن أبى أوفى ، فأسأله ، فقال : إنا كنا نسلّف على عهد رسول الله ﷺ ، وأبى بكر وعمر في الخطة والشعير والزبيب والتمر ، وأسألت ابن أبزى ، فقال مثل ذلك . وقد ثبت الإجماع على ذلك ، كما حكاه القرطبي وغيره من المفسرين والمحدثين والفقهاء .

شروط صحته :

ويشترط في صحته الشروط الآتية ، وهى ستة في المسلّم فيه ، وثلاثة في رأس مال السلم .

أما الستة التى فى المسلم فيه : فإن يكون فى الذمة ، وأن يكون موصوفاً ، وأن يكون مقدراً ، وأن يكون موجلاً ، وأن يكون معلوماً ، وأن يكون موجوداً عند محل الأجل .

وأما الثلاثة التى فى رأس مال السلم : فإن يكون معلوم الجنس ، مقدراً ، نقدًا .

صورته :

وللسلم صور متعددة من أهمها وأكثرها شيوعاً : أن يطلب رجل له أرض

(١) سورة البقرة آية : ٢٨٢ .

مزروعة من رجل آخر ثمن قدر مغبين من زرعه على أن يقبضه فوراً أو بعد يومين أو ثلاث على أن يعطيه ما اشتراه من الزرع أو الثمر في شهر كذا أو حين الحصاد ، فيتفع صاحب الزرع بالثمن في وجوه الانتفاع الجائزة ، ويتنظر المشتري إلى الوقت المعلوم فيأخذ ما اشتراه مكيلاً أو موزوناً أو معدوداً بالصفة التي وصفها له البائع .

(٥) بيع العرايا :

استثنى رسول الله ﷺ من النهي عن بيع المزابنة ^(١) بيع العرايا ، لشدة حاجة الناس إليه .

فقد روى أحمد في مسنده وبعض أصحاب السنن عن زيد بن ثابت رضي الله عنه : « أن رسول الله ﷺ رخص لصاحب العرية أن يبيعها بخرصها » ، ولمسلم : « بخرصها تمرًا يأكلونها رطباً » .

وقد اختلف الفقهاء في تفسير العرية المرخص فيها ، فعند الشافعي : هو بيع الرطب على رموس النخل بقدر كيله من التمر خرصاً فيما دون خمسة أوسق . واخرص معناه : تقدير ما على النخل من تمر على وجه الظن والتخمين ، وهو جائز في مثل هذه الحال .

والوسق : ستون صاعاً ، والصاع قدحان بالكيل المصري . فإذا احتاج صاحب التمر إلى الرطب وليس عنده رطب جاز له أن يشتري ما على النخلة من رطب بمقداره تمرًا دفعاً للحاجة ، فهي رخصة من الله تعالى ، والغالب فيها التراضي ؛ لأنه من باب التعاون على البر والتقوى ، ولا تنأت في المشاحة غالباً .

والعرية عند مالك هي : أن يعري الرجل - أي يهب ثمرة نخلة أو نخلات - ثم يتضرر بمداخلة الموهوب له فيشتريها منه بخرصها تمرًا . توضيح ذلك أن الرجل قد يهب نخلة لأحد أقاربه أو أصدقائه ليأكل من رطبها ، فيدخل هذا الرجل عليه في بستانه ، فيتضرر من دخوله ، فيعطيه بدل الرطب تمرًا يساويه في الكيل على ما يقتضيه التخييص .

وذلك بأن يأتي رجل له خبرة بتاج النخل فينظر إليها ، فيقول : هذه تحمل من الرطب كذا وكذا ، فيشتري منه هذا الرطب بذلك التمر منعاً للضرر ، لكن بشرط ألا

(١) المزابنة من البيوع المحرمة التي سيأتي ذكرها .

يزيد الرطب على خمسة أوسق ؛ لأن أكثر من ذلك لا يكون الرجل فى حاجة إليه غالبًا ، والله أعلم .

والعرايا جمع عريّة كمطية وضحية ، سميت بذلك لواحد من ثلاثة أمور :
إما من التعرى وهو التجرد ؛ فسميت بذلك لأن صاحبها يتجرد عنها من بين سائر نخيله لمن يرى أنه فى حاجة إلى رطبها .
وإما لأنها عريت أى خلصت من جملة المحرمات من البيوع .
وإما أن تكون قد سميت بذلك من باب عراه يعروه أى آتاه وتردد عليه ؛ لأن صاحب العريّة يأتيها كلما أراد منها رطبًا .
والأصح الأول ، والله أعلم .

* *

البيع المحرم

واعلم أن كل بيع فقد ركنًا من الأركان التى ذكرناها أو شرطًا من شروط صحته فهو بيع غير جائز شرعًا --

وسيمر بك بعض هذه الأنواع المحرمة ، وقد ذكر ابن العربى ^(١) أنها قد بلغت ستة وخمسين نوعًا ثم ردها إلى سبعة أقسام ، فمئها ما يرجع إلى صفة العقد ، أو ما يرجع إلى صفة المتعاقدين ، أو ما يرجع إلى العوضين (السلعة والثمن) ، ومنها ما يرجع إلى حال العقد ، ومنها ما يرجع إلى وقت البيع : كالبيع وقت نداء يوم الجمعة ، أو فى آخر جزء من الوقت المعين للصلاة .

ثم رد هذه الأقسام السبعة إلى ثلاثة أصول هى الربا والباطل والغرر ، ثم رد الغرر إلى الباطل فكانت الأقسام كلها ترجع إلى قسمين هما : الربا والباطل ، ويستطيع الفقيه أن يرد هذه البيوع إلى أكثر من هذه الأقسام إن أراد التفصيل ، ويستطيع أن يردها إلى أصل واحد فحسب هو الباطل ؛ إذ كل ما يخالف الشرع باطل لا محالة .

(١) أحكام القرآن ج ١ ص ٢٤٤ .

أما ما يرجع إلى صفة العقد فهو أن يختل شرط الإيجاب والقبول ، كان لا يتم البيع بالصيغة الصريحة الدالة على التراضى .

وأما ما يرجع إلى صفة المتعاقدين فهو الذى يختل فيه شرط من شروط الأهلية ، بأن يكون البائع أو المشتري مجنوناً أو مكرهاً أو صغيراً غير مميز .

وأما ما يرجع إلى البعوضين - وهما السلعة والتمن كما ذكرنا - فإنه إذا كانت السلعة مثلاً لا يجوز تملكها شرعاً كالخمر وأدوات اللهو ، والتمن لا يجوز بذله فى شراء السلعة كأن يكون خمرًا أو خنزيرًا - فإنه حيثئذ لا يكون هذا البيع صحيحاً .

وأما ما يرجع إلى حال العقد فإنه يشترط أن يتم العقد بين البائع والمشتري فى حال الاختيار بحيث يكون كل منهما راضياً مختاراً لا مكرهاً ، فإذا كان أحدهما مكرهاً لا يصح البيع ، وكذلك إذا كان البيع قد تم فى حالة كان أحدهما غير مميز لصغره أو لسفه مثلاً .

وأما ما يرجع إلى وقت البيع كالبيع وقت نداء يوم الجمعة فإنه يقع باطلاً عند بعض الفقهاء وصحيحاً عند بعضهم على ما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى .

واليك بعض هذه البيوع المحرمة حسب ما وعدناك .

١ - بيع المكره :

لا يجوز لأحد أن يكره أحداً على بيع شيء ، فإن ذلك من باب أكل أموال الناس بالباطل وهو أثم كبير وجرم عظيم .

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ (١) .

وقد عرفت فيما سبق أن التراضى شرط فى صحة البيع ، بل هو ركن من أركانه ، فإذا باع أحد سلعة بالإكراه لا يتعقد بيعه إلا إذا أكرهه الحاكم المسلم من أجل مصلحة عامة من مصالح المسلمين لا تتحقق إلا بذلك ، كتوسعة الطريق أو المسجد الذى يضيق بالمصلين ونحو ذلك .

وكذلك لو أكرهه على بيع ما يملك لدين عليه يطالبه الغرماء به وليس معه مال سائل يقضى به دينه ، وينبغى للمسلم أن يستجيب للحاكم المسلم إذا دعاه لبيع ما

يملك أو بعض ما يملك من أجل تحقيق منفعة عامة للمسلمين إسهاماً منه في التوسعة عليهم ودفع الضرر عنهم ، وينبغي على الحاكم ألا يبخسه في الثمن بل يعطيه أكثر من الثمن جلباً لرضاء فإن ما يؤخذ بالتراضي أولى مما يؤخذ بالإكراه .

٢ - بيع التلجئة :

قد يجد المرء نفسه ملجأً إلى بيع ما في يديه خوفاً من ظالم ، فيفتق مع رجل أن يتظاهرا ببيع الشيء حتى لا يأخذ الظالم غصباً ، أو يشتريه منه بثمان بخس ثم يقوم المشتري برد ما اشتراه في الظاهر إلى صاحبه إذا ما أمن على نفسه وماله من هذا الظالم الذي يترص به ، فمثل هذا البيع يسمى بيع التلجئة .

وهذا البيع لا يصح ، ولا يتعقد عند جمهور الفقهاء ؛ لأن نية البيع والشراء غير متحققة والتراضي بين البائع والمشتري معدوم ، والأمور بمقاصدها كما يقول علماء الأصول .

وهذا البيع من الحيل المباحة للتخلص من ظلم ظالم ، فجاز فعله من غير أن ترتب عليه آثاره من التملك والتملك .

فعلى المشتري في مثل هذه الحال أن يرد إلى البائع ما اشتراه ، عند طلبه .

٣ - بيع الهازل :

ومثل بيع التلجئة بيع الهازل ، فإنه لا يتعقد إذا دلت القرينة على عدم إرادة البيع حقيقة .

وعند التقاضي تقبل دعوى التلجئة والهزل بالقرينة الدالة عليهما مع اليمين (أى: إذا رفع المشتري دعوى أمام القضاء يطالب فيها بصحة البيع ، ونفاذه ، وأنكر البائع إرادة البيع وقال : إنى كنت ملجأً إلى هذا البيع ، أو هازلاً فيه - قبلت دعواه يمين يحلفها أمام القاضي مع أدلائه بالقرائن الدالة على صحة ما يقول ، وإلا حكم القاضي للمشتري بصحة ما اشتراه ، ويكون ذلك نوعاً من العقاب الذى جره الهزل على صاحبه ، أو نتيجة لسوء اختياره لمن يمثل معه الحيلة المباحة فى التخلص من ظلم الظالم) .

٤ - بيع المضطر :

قد يضطر الإنسان لبيع شيء مما يمتلكه لسداد دين حل سداً ، أو لآى ضرورة من ضرورات الحياة ، فيعرض هذا الشيء على بعض من يعلم حاله ، فهل يجوز أن يشتريه منه ، أم لا يجوز ؟

أقول : يجوز أن يشتريه منه بالثمن المتعارف عليه ، أو الذي لا يشعر معه بغبن - أى ظلم وإجحاف - ولا يجوز أن يشتريه منه بثمان بخس انتهازاً لحاجته للبيع ، واستغلالاً لظروفه للحرجة التي يمر بها ، فإن ذلك ليس من الدين في شيء ، والواجب عليه في هذه الحال أن يعينه على قضاء حاجته بما استطاع ، كأن يقرضه أو يقترض له ، أو يحث الناس على إعانته من غير أن يشهر به ، ونحو ذلك من وجوه التعاون ، وهي كثيرة .

ولكن لو باع هذا الشيء بثمان أقل من لا يعلم حاله أو لمن يعلمها انعقد البيع على كل حال ، لوجود التراضي بين البائع والمشتري ، ولو ظاهراً من البائع كما هو ملاحظ ، ويكون المشتري مقصراً في حق أخيه - والله أعلم بالحال والمآل .

أخرج أبو داود في مسنده عن شيخ من بني تميم قال : خطبنا على بن أبي طالب ، أو قال : قال لي عليّ : « سيأتي زمان على الناس عضوٌ يعرض الموسر فيه على ما في يده ، ويباع المضطرون ، ولم يؤمروا بذلك ، قال الله تعالى : ﴿ ولا تنسوا الفضل بينكم ﴾ ، وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع المضطر ، وعن بيع الغرر ، وعن بيع الثمرة قبل أن تترك » .

٥ - بيع للمجنون :

تقدم في شروط صحة البيع أن يكون كل من البائع والمشتري عاقلاً ، فلا يجوز بحال بيع المجنون ولا شراؤه لعدم تحقق الرضا منهما ، ولأنهما غير مكلفين ، وهذا أمر ظاهر لا يحتاج منا إلى بيان ، غير أن هنا مسألة يجدر ذكرها ، وهي أن المجنون لو كان يفيق في بعض الأوقات ويجن في بعضها ، فباع أو اشترى في الوقت الذي يفيق فيه صح بيعه وشراؤه ، وصائر عقودهم عند جمهور الفقهاء بشرط أن تقوم على ذلك بينة ، كأن يشهد شاهدان من العدول على أنه باع أو اشترى في وقت كان فيه عاقلاً .

٦ - بيع من خف عقله وضعف رأيه :

لا يجوز بيع من خف عقله جداً ، ولا شراؤه ، بل يجب الحرج عليه لقوله تعالى : ﴿ ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولاً معروفاً ﴾ (١) .

(١) سورة النساء آية : ٥ .

والسفيه في اللغة : من خف عقله جدًا إلى الحد الذي لا يحسن معه التصرف ، ويلحق به الصبي غير المميز .

وأما من خف عقله بعض الشيء ، وضعف رأيه إلى حد ما بحيث يدرك شيئًا ، ويغيب عنه آخر ، أو يحسن التصرف مرة ويخدع مرة ، فإنه يجوز بيعه وشراؤه بحيث يقول لمن باعه أو اشترى منه : لا تخدعني ، ويشترط لنفسه الخيار فيما باع واشترى بمعنى أنه إذا تبين أنه خدع في بيع أو شراء كان له الحق أن يرد السلعة عن اشتراها منه ، ويستردها عن باعها له في مدة ثلاثة أيام .
وفي ذلك وردت الأحاديث الصحيحة .

منها ما رواه البخاري في تاريخه ، وابن ماجه والدارقطني : أن رجلاً يقال له منقذ بن عمر قد ؟ أصابته أمة ^(١) في رأسه ، فكسرت لسانه ^(٢) ، وكان لا يدع التجارة ، فكان يغيب ^(٣) ، فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له ، فقال : « إذا أتت بايعة فقل : لا خلاية ^(٤) » ، ثم أنت في كل سلعة ابتعتها بالخيار ثلاث ليال إن رضيت فأمسك وإن سخطت فأردها على صاحبها » .

ومنها ما رواه الترمذي وأبو داود وغيرهما عن أنس بن مالك رضي الله عنه : « أن رجلاً كان يتتاع على عهد رسول الله ﷺ وفي عقدته ضعف ^(٥) ، فأتى أهله رسول الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله ، احجر على فلان فإنه يتتاع وفي عقدته ضعف ، فتهاه ، فقال الرجل : إني لا أصبر عن البيع ، فقال : إن كنت غير تارك للبيع ، فقل : هاه وهاه ^(٦) ، ولا خلاية » .

وعلى ذلك يكون من اشترى من رجل خفيف العقل شيئاً مستغلاً عقله وضعف رأيه أكلاً لأموال الناس بالباطل ، وكذلك يكون حال من باع له .
وعلى المسلمين أن يتناصحو فيما بينهم وأن يتحروا العدالة في بيعهم وشرائهم وفي جميع أمورهم ، وأن يتواصوا على الحق والبر والتقوى .

(١) أي جرح شديد بلغ أم رأسه ، ووصل إلى جلبة دماغه .

(٢) أي جعلت في لسانه لكّة . (٣) يخدع .

(٤) الخلاية بكسر الخاء ، وتخفيف اللام : الخديعة ، ومنه قولهم : خليت المرأة الرجل ،

أي خدعته بالطف وجه .

(٥) يعني في رأيه ونظره في مصالح نفسه . أفاده ابن الأثير في جامع الأصول . ج ١

(٦) هات وخذ .

ص ٤٩٤ .

وإن كان ولا بد من البيع له أو الشراء منه فليجعل له الخيار ثلاثة أيام أو أكثر ويجعل بينهما من يختار له ويشير عليه حتى يطمئن قلبه بصحة ما باع وما اشترى ، والله ولي المؤمنين .

٧ - بيع الصبي :

اتفق الفقهاء على أن الصبي الذي لا يميز لصغره لا يجوز بيعه ، ولا شراؤه ، لكن لو باع شيئاً أو اشتراه كالحلوى والأدوات التي يلعب بها ، وأجاره وليه فيها مضى البيع ، وصح . .

أما الصبي المميز والمعتوه اللذان يعرفان البيع ، وما يترتب عليه من الأثر ، ويدركان مقاصد العقلاء من الكلام ، ويحسنان الإجابة عنها - فإن بيعهما وشراءهما ينمقد ، ولكنه لا ينفذ إلا إذا كان يأذن من الولي في هذا الشيء الذي باعه واشتراه بخصوصه ، ولا يكفي الإذن العام ، فإذا اشترى الصبي المميز السلعة التي أذنه وليه في شرائها ، اتعقد البيع لازماً ، وليس للولي رده ، أما إذا لم يأذن وتصرف الصبي المميز من تلقاء نفسه فإن بيعه ينمقد ، ولكن لا يلزم إلا إذا أجاره الولي ، أو أجاره الصبي بعد البلوغ ، ولا فرق بين أن يكون المميز أعمى أو مبصراً ١٠ هـ . (١) .

٨ - بيع النجس والمتنجس :

لا يجوز شرعاً بيع النجس كالخمر والخنزير والميتة ، ولا بيع المتنجس الذي لا يمكن تطهيره كالزيت ، والسمن المائع ، والعسل ونحوه .

أما ما يمكن تطهيره كالثوب ، والطعام اليابس ، فإنه يجوز بيعه بشرط أن يخبر البائع المشتري بما أصاب سلعته حتى يسلم من خصلة الفس الذي هو من الكبائر كما سيأتي بيانه .

قال الشافعية : إذا باع المسلم شيئاً طاهراً مخلوطاً بنجس يتعذر فصله عنه ، كما إذا باع داراً مبنية بأجر (٢) نجس ، أو أرضاً مسمدة بزبل ، وغير ذلك - صح بيعه . وقد علمت في شروط البيع الصحيح أن الطهارة شرط في صحة الانعقاد ، فلا يغيب عنك ذلك . والأصل في حرمة ما ذكر ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما من

(١) انظر « الفقه على المذاهب الأربعة » للشيخ عبد الرحمن المحرري ج ٢ ص ٢٠٩ ،

٢١٠ الحضارة الشرقية . الطبعة الثانية .

(٢) هو الطوب الأحمر .

أصحاب السنن عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : - رسول الله ﷺ يقول عام الفتح بمكة : « إن الله ورسوله حرم بيع الخمر ، والميتة ، والخنزير ، والأصنام » فقيل : يا رسول الله ، أرايت شحوم الميتة ؟ ، فإنها تطلى بها السفن ، وتدعن بها الجلود ويستصبح بها الناس ؟ فقال : « لا ، هو حرام » ثم قال رسول الله ﷺ عند ذلك : « قاتل الله اليهود ، إن الله لما حرم عليهم شحومها جعلوه ^(١) » ، ثم باعوه ، فأكلوا ثمنه .

وقوله ﷺ : « لا ، هو حرام » يعود - كما قال النووي - إلى البيع ، لا إلى الانتفاع .

هذا هو الصحيح عند الشافعي وأصحابه ، فإنه يجوز الانتفاع بشحوم الميتة في طلى السفن والاستصباح ، وغير ذلك مما ليس بأكل ، ولا في بدن آدمي .

وأكثر العلماء حملوا قوله : « هو حرام » على الانتفاع ، فقالوا : يحرم الانتفاع بالميتة أصلاً ، إلا ما خص بالدليل وهو الجلد المدبوغ ١٠ هـ ^(٢) .

٩ - بيع ما لا يقدر على تسليمه :

لا يجوز لأحد أن يبيع شيئاً لا يقدر على تسليمه للمشتري ، كالطير في الهواء والسماك في الماء ، والحويان الشارد ، والشيء الغائب الذي لا يتوقع حضوره إليه ؛ لما في ذلك من الغرر ، ولأن هذا الشيء يكون خارجاً عن ملكه .

واستثنى الشافعية بيع النحل ، فإنهم جوزوا بيعه لأنه يعود إلى خلاياه بانتظام ولا يذهب إلى غيرها .

وقال الحنفية : يجوز بيع النحل إذا كان مجتمعاً ، ولا يجوز بيعه إذا كان متفرقاً .

وكذلك الحنابلة .

والدليل على أنه لا يجوز للمكلف بيع ما لا يقدر على تسليمه ما رواه مسلم وأبو داود والترمذي وغيرهم عن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال : « قلت : يا رسول الله يأتيني الرجل فيسألني عن البيع ليس عندي ما أبيع منه ثم ابتاعه من السوق ، فقال : لا تبع ما ليس عندي » .

(١) أذنيه واستخرجوا دهنه .

(٢) انظر جامع الأصول لابن الأثير ج ١ ص ٤٤٧ ، ٤٤٨ .

ومعنى قوله : « ما ليس عندك » أى ما ليس فى ملكك وقدرتك . قال الشوكاتى : « والظاهر أنه يصدق على العبد المصوب الذى لا يقدر على انتزاعه عن هو فى يده ، وعلى الأبق الذى لا يعرف مكانه ، والطير المنقلت الذى لا يعتاد رجوعه ويدل على ذلك معنى « عند » لغة ، قال الرضى : إنها تستعمل فى الحاضر القريب ، وما هو فى حوزتك وإن كان بعيداً . ١-هـ .

فيخرج عن هذا ما كان غائباً خارجاً عن الملك ، أو داخلياً فيه خارجاً عن الحوزة وظاهره أنه يقال لما كان حاضراً وإن كان خارجاً عن الملك .

فمعنى قوله ﷺ : « لا تبع ما ليس عندك » أى ما ليس حاضراً عندك ، ولا غائباً فى ملكك وتحت حوزتك .

قال البغوى : النهى فى هذا الحديث عن بيع الأعيان التى لا يملكها ، أما بيع شئ موصوف فى ذمته ، فيجوز فيه السلم بشروطه ، فلو باع شيئاً موصوفاً فى ذمته عام الوجود عند المحل المشروط فى البيع جاز ، وإن لم يكن المبيع موجوداً فى ملكه حالة العقد كالسلم ^(١) .

وقد مضى حكم السلم بالتفصيل ، وسيأتى قريباً حكم بيع الشئ قبل قبضه .

١٠ - بيع الغرر :

بيع الغرر من البيوع الفاسدة ، وهو بيع ما لا يعلم قدره ولا صفته ، ويكون فى الغالب مبنياً على الغش والخداع ، روى مسلم والترمذى وأبو داود والنسائى عن أبى هريرة رضي الله عنه : « أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الغرر وبيع الحصاة » .

فقد كان أهل الجاهلية يعتقدون على الأرض التى لا تتعين مساحتها ، ثم يقلفون الحصاة ، حتى إذا استقرت كان ما وصلت إليه هو منتهى مساحة البيع .

أو يتاعون الشئ لا يعلم عينه ، ثم يقلفون بالحصاة فما وقعت عليه كان هو المبيع ، ويسمى هذا بيع الحصاة .

وقد كانوا يتاعون من الغواص ما قد يعثر عليه قبل أن يغوص فى البحر ، ويلزمون المتبايعين بالعقد ، فيدفع المشتري الثمن ولو لم يحصل على شئ ، ويدفع البائع ما عثر عليه ولو بلغ أضعاف ما أخذ من الثمن ، ويسمى هذا البيع بضرية الغواص .

(١) نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٥٣ .

ومثل هذا بيع البخت ، وهو أن يبيع الرجل السلعة على أن فيها أو في مثلها شيئاً أغلى من الثمن الذى دفعه فيها ، وهو وحظه ، فإن خرج فيها شيء أخله ، وإن لم يجد شعر بالغبن لأنه دفع فى السلعة أكثر مما تستحق طمعاً فى وجود ما أغراه به البائع .

وهو نوع من المقامرة ، وأكل أموال الناس بالباطل ، وله صور لا تحصى .
قال النووي : انتهى عن بيع الغرر أصل من أصول الشرع يدخل تحته مسائل كثيرة جداً ، ويستثنى من بيع الغرر أمران :
أحدهما : ما يدخل فى المبيع تبعاً بحيث لو أفرد لم يصح بيعه ، كبيع أساس البناء تبعاً للبناء ، واللبن فى الضرع تبعاً للدابة .
والثانى : ما يتسامح بمثله عادة إما لحقارته أو للمشقة فى تمييزه أو تعيينه ، كدخول الحمام بالأجر مع اختلاف الناس فى الزمان ومقدار الماء المستعمل ، وكالشرب من الماء للحرز ، وكالجنة المحشوة قطعاً .
١١ - بيع النجش :

النجش فى الأصل : المدح والإطراء .
والمراد به هنا مدح السلعة والزيادة فى سعرها لإغراء الناس فى شرائها بأكثر من سعرها ، وهو خداع محرم .
فى الموطأ للإمام مالك : أن النجش هو أن تعطيه بسلعته أكثر من ثمنها ، وليس فى نفسك اشتراؤها فيقتدى بك غيرك .
روى الترمذى وأبو داود عن أبى هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا تناجشوا » .

وعن عبد الله بن أبى أوفى رضي الله عنه قال : « الناجش أكل ربا خائن ، وهو خداع باطل لا يحل » . ذكره البخارى تعليقاً ^(١) .
١٢ - بيع الثمر قبل بدو صلاحه :

لا يجوز عند جمهور الفقهاء على اختلاف مذاهبهم بيع الثمار ، على اختلاف أصنافها قبل ظهور صلاحها وتخطيها المرحلة التى لا يؤمن عليها من الآفات غالباً ،

(١) أى من غير سند ، وتعليقات البخارى صحيحة على الجملة .

وذلك لما فيه من الضرر ، إذ من المتوقع أن تصيبها جائحة ، فهلكها ، فلا يتفجع المشتري منها بشيء فيقع عليه غبن شديد ، وقد يحدث بينه وبين البائع نزاع وشقاق لا محمد عواقبه ، والإسلام حريص على دوام المودة بين المسلمين بوجه خاص ، وإقامة العدل بين الناس جميعاً في الحقوق المالية وغيرها بوجه عام .

ودليل النهي عن ذلك ما أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم عن ابن عمر رضي الله عنهما : « أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها - نهى البائع والمبتاع » .

وفي لفظ : « نهى عن بيع النخل حتى تزهو ، وعن بيع السنبل حتى يبيض ويأمن العادة » .

وفي لفظ لأحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تبايعوا الثمار حتى يبدو صلاحها » .

وروى البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي عن أنس رضي الله عنه : « أن النبي ﷺ نهى عن بيع العنب حتى يسود ، وعن بيع الحب حتى يشتد » .

وروى البخاري ومسلم عن أنس أيضاً : « أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمرة حتى تزهى ، قالوا : وما تزهى؟ قال : تحمر ، وقال : إذا منع الله الثمرة فبم تستحل مال أخيك ؟ » .

قال الشوكاني في نيل الأوطار : « اختلف السلف : هل يكفي بدو الصلاح في جنس الثمار حتى لو بدا الصلاح في بستان من البلد مثلاً جاز بيع جميع البساتين أو لا بد من بدو الصلاح في كل بستان على حدة ، أو لا بد من بدو الصلاح في كل جنس على حدة ، أو في كل شجرة على حدة - على أقوال .

والأول قول الليث ، وهو قول المالكية بشرط أن يكون متلاحقاً .

والثاني قول أحمد ، والثالث قول الشافعية ، والرابع رواية عن أحمد ^(١) .

قال المالكية : المراد بالثمار ما يشمل الفواكه : كالبلح والتين والرمان ، والخضر : كالخس والكراث والفجل ، والحبوب : كالقمح والشعير ، فإذا بيع شيء منها وهو على شجره أو قائم لم يقطع فإن لذلك البيع حالتين :

الحالة الأولى : أن يكون قد ظهر صلاح الثمار ، ومعنى ظهور الصلاح يختلف

(١) نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٧٥ .

باختلاف تلك الثمار ، فيظهر صلاح الفاكهة كالبلح والعنب باصفاره أو احمراره واختلف في « القاوون » ، و « المعجوز » ، و « الشهد » على قولين :

أحدهما : أن ظهور صلاحه يكون باصفاره بالفعل .

ثانيهما : أن يكون بقربه من الاصفرار وإن لم يصفر ، أما البطيخ الأخضر فظهور صلاحه يكون بتلون له بالاحمرار أو الاصفرار .

ويظهر صلاح الزيتون إذا اقترب من الاسوداد ، ومثله العنب الأسود .

ويظهر صلاح باقى أنواع الفاكهة بظهور ألوانها المختلفة وظهور الحلاوة فيها .

والمدار فى كل ذلك على إمكان الانتفاع بها ولو بعد قطعها بزمان كالمرور مثلاً فإنه يصبح بيعه وهو أخضر لم يستو إذا كان يستوى بعد ذلك بوضعه فى تبن أو نخالة أو غير ذلك ، ومثله المانجو .

ويظهر صلاح الزهر بانفتاح أكمامه ، وظهور ورقه كالورد والياسمين وغيرهما ، ويظهر صلاح البقول ، والخضر كاللفت والجزر ، والفجل والبصل والبنجر ، ونحوها بتمام ورقه والانتفاع به وعدم فساده بقلعه .

ويظهر صلاح القمح والحبوب يبيسه ، وانقطاع شرب الماء عنه بحيث لا ينفعه الماء إذا سقى به .

وحكم ما ظهر صلاحه أنه يصبح بيعه وهو على شجره جزافاً بدون كيل ، ولا وزن ، كما يصبح أن يباع منفرداً أو تابعاً لشجره ، بلا فرق بين أن يشترط قطعه أو يبقى على شجره .

والحالة الثانية : أن لا يكون قد ظهر صلاح الثمار عكس الحالة الأولى .

وحكم هذا أنه يصبح بيعه فى ثلاث صور :

الصورة الأولى : أن يكون مع أصله كالشجر بالنسبة للثمر ، والأرض بالنسبة للزرع ، فيصبح بيع الثمر مع شجره قبل بدو صلاحه ، كما يصبح بيع الزرع مع أرضه كذلك .

الصورة الثانية : أن يبيع الأصل بدون تعرض للذكر الثمر والزرع ، ثم يلحق به الثمر أو الزرع الذى لم يبد صلاحه كما تقدم .

الصورة الثالثة : أن يبيع الثمر أو الزرع وحده بدون أن يبيع أصله ، ولكن يشترط لصحته ثلاثة شروط :

· الأول : أن يشترط قطعة حالاً ، فلا يصح تركه إلا زمناً يسيراً بحيث لا يزيد ولا يتقل عن طوره إلى طور آخر . فإذا اشترط بقاءه على أصله حتى يتم نظوجه فإنه لا يصح ، وكذلك إذا أطلق ولم يشترط قطعه أو ببقية .

الشرط الثاني : أن يكون مما يتفع به ، كحصرم العنب قبل أن يستوى ، وإلا فلا يصح بيعه ؛ لأنه يكون إضاعة مال وغش ، وهذا شرط لكل مبيع سواء كان هذا أم غيره .

الشرط الثالث : أن يكون فيه حاجة إلى شرائه وإن لم تبلغ حد الضرورة ، لا فرق بين أن يكون بيعه على هذه الحالة معروفاً عند أهل البلد أو لا (١) .

هذا خلاصة ما جاء في هذه المسألة عن المالكية وعن غيرهم من وافقهم . وفي المسألة كلام كثير وخلاف طويل يطلب من الكتب المطولة وما ذكرناه فيه الكفاية .

١٣ - بيع المزانة :

روى البخارى واللفظ له ، ومسلم ، وأبو داود ، وغيرهم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال : « نهى رسول الله ﷺ عن المزانة » .

والمزانة أن يبيع ثمر (٢) حائطه إن كان نخلاً بتمر كيلاً ، وإن كان كرماً (٣) أن يبيعه بزيب كيلاً ، أو كان زرعاً أن يبيعه بكيل طعام ، نهى عن ذلك كله .

وأصل المزانة من الزين وهو الدفع بشدة ، ومنه سميت الحرب « الزبون » لشدة التدافع فيها .

وحقيقتها شرعاً : بيع معلوم بمجهول من جنسه ، وقد ذكر في الحديث لها أمثلة من بيع الثمر بالتمر ، وبيع الكرم بالزيب ، ومن بيع الزرع بكيل طعام .

ولما سميت مزانة من معنى الزين لما يقع فيه من الاختلاف بين المتبايعين ، فكل واحد يدفع صاحبه عما يرومه منه ، أو لأن أحدهما إذا وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع بفسخه وأراد الآخر دفعه عن هذه الإرادة بإمضاء البيع .

فالعلة في النهي عن ذلك هو الريا لعدم العلم بالتساوى . أو ما يكون فيه من الغبن والغرر .

(١) انظر الفقه على المذاهب الأربعة للحريري ج ٢ ص ٩٨٣ وما بعدها .

(٢) لا يسمى الثمر ثمرًا إلا إذا نضج ، وهو على نخله يسمى ثمرًا - بالكاء المثناة .

(٣) هو العنب .

والتشريع الإسلامى مبنى على سد الذرائع كلها ، وتلاشى الأسباب التى تؤدى إلى التنازع بكافة صورها .

١٤ - بيع المتأينة والملازمة :

· المتأينة معناها: أن يأتى رجل بثوب مطوى فيطرحه فى يد رجل آخر ويلزمه بشرائه دون أن يقلبه أو ينظر فيه، بل يأخذه على حسب حظه، فإن كان جيداً فمن حسن حظه وإن كان رديئاً فمن سوء حظه .

وهذا البيع ممنوع شرعاً لما فيه من الغرر والغبن .

والملازمة أن يأتى الرجل بثوب مطوى فيقول لرجل آخر: إن لمسته فهو لك يبعاً وشراءً وأنت وحظك فيه ، فهذا مثل المتأينة فى الحرمة والبطلان .

روى البخارى واللفظ له ، ومسلم وأبو داود والنسائى وغيرهم عن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه : « أن رسول الله ﷺ نهى عن المتأينة: وهى طرح الرجل ثوبه بالبيع إلى الرجل قبل أن يقلبه أو ينظر إليه، ونهى عن الملازمة: والملازمة لمس الثوب لا ينظر إليه .

١٥ - بيع الحاضر للبائى :

نهى النبى ﷺ أن يكون الحضرى - وهو الذى يسكن المدن - سمساراً للبائى الذى يسكن البوادر والقرى النائية ، وذلك بأن يتلقاه فيشير عليه بترك السلع عنده لبيعها له فى البلد بسعر أكبر، أو يدخرها عنده حتى ترتفع الأسعار ؛ فإن فى ذلك ظلماً لأهل البلد واحتكاًراً لسلعهم فى حاجة إليه .

كما نهى ﷺ عن تلقى الركبان، وهم الذين يأتون إلى الأسواق من أماكن بعيدة لبيع سلعهم، وذلك بأن يشتري الرجل منهم ما معهم من السلع قبل أن يدخلوا السوق ويتعرفوا على الأسعار ، وفى ذلك من الغبن والغرر ما فيه .

روى البخارى فى صحيحه واللفظ له، ومسلم وأبو داود والنسائى وغيرهم عن أبى هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « لا تلقوا الركبان ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ، ولا تتاجشوا ولا يبيع حاضر لباد » .

فإذا أراد الرجل أن يكون سمساراً للبائى الذى يأتى إلى البلد فإن عليه أن يطلعه أولاً على الأسعار المحلية ، وأن يبيع له ما معه بهذه الأسعار بحيث يكون

مرشداً له وناصحاً بالمعروف، لا يظلمه ولا يظلم الناس، ولا يشير عليه باحتكار السلع الضرورية .

وكذلك إذا أراد الحضري أن يشتري شيئاً من القادمين على بلده فإنه لا يغرهم ولا يخذعهم فيشتري منهم بأسعار تقل عن الأسعار المعروفة في السوق .

فإن أخبرهم بالأسعار للمعروفة في السوق وصدقهم في ذلك واشتري منهم بأقل منها عن تراض منهم جاز ذلك حيث لا غبن ولا غرر، فإنه قد يحتاج إلى نقل السلع التي اشتراها بأجرة ، أو يجد في نقلها تعباً فلا مانع من أن يشتري منهم بسعر أقل إن تسامحوا معه في ذلك بحيث لو دخلوا السوق لوجدوا الأسعار كما حدثهم عنها .

والإسلام في تشريعاته كلها حريص كل الحرص على تحقيق العدل بين الناس على أتم وجه، وتوفير الأمن في ربوع البلاد على أحسن حال، وتحقيق الرخاء بين أفراد المجتمع إلى الحد الذي لا تكون فيه طبقة تغطي على من دونها وتحصل على الثروات الطائلة بلا حق، كالوسطاء الذين يقحمون أنفسهم في الأسواق بلا داع يقتضى وجودهم من أجل السيطرة على السلع المعروضة واستغلال حاجة الناس إليها، والتحكم في بيعها وتصديرها واستيرادها على حساب المنتج والمستهلك كما هو معروف لدينا في هذا العصر .

١٦ - بيع الكلب :

اختلف الفقهاء في بيع الكلب ، فقال الشافعي : لا يجوز بيعه أصلاً ، وقال أبو حنيفة : يجوز بيعه والانتفاع بثمنه مع الكراهة إذا لم يكن للحاجة ، وفرق المالكية بين الكلب المأذون في اتخاذه - وهو الذي يحرس الزرع والماشية وما في حكمهما مما يخشى عليه من اللصوص مثلاً - وغير المأذون في اتخاذه كالكلب يقتنى للعب به ونحو ذلك .

فقالوا : يجوز بيع الأول ولا يجوز بيع الثاني ، فكل ما لا يجوز اتخاذه لا يجوز بيعه .

ودليل الشافعي في حرمة بيع الكلب : نجاسة عينه - أي نجاسة ذاته - وقد عرفت أن بيع الأشياء النجسة غير جائز شرعاً ، وأيضاً ثبوت النهي الوارد عن ثمن الكلب عن النبي ﷺ .

فقد روى الجماعة عن أبى مسعود عقبة بن عمرو قال : « نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب ومهر البغى ^(١) وحلوان الكاهن ^(٢) » .

وروى أبو داود فى سننه والإمام أحمد فى مسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما : « نهى النبى ﷺ عن ثمن الكلب ، وقال : إن جاء يطلب ثمن الكلب فاملاً كفه تراباً » .
والذين أجازوا بيع كلب الزرع والماشية والصيد ونحوه قد استدلوا على هذا التخصيص بما رواه النسائى عن جابر قال : « نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب إلا كلب صيد » ، ولأنه طاهر العين عندهم .

والذين أباحوا بيعه مطلقاً حملوا النهى فى الأحاديث مع الكراهة .

١٧ - بيع السنور :

وقد اختلف الفقهاء فى بيع السنور - بكسر السين المشددة وفتح النون المشددة أيضاً وسكون الواو ، وهو الهر فقال بعضهم : يحرم بيعه ، وقال بعضهم : يكره بيعه ، والأصح عند الجمهور جواز بيعه ، لعدم صحة ورود النهى عن بيعه .
وإن صح النهى فمحمول على كراهة التنزيه لأن بيعه ليس من مكارم الأخلاق .

وإن أردنا الجمع بين هذه الأقوال قلنا : إن كان المرء فى حاجة إليه لاكل الفئران مثلاً ، جاز شراؤه لنفسه وبيعه لغيره للحاجة نفسها ، وإن لم يكن فى حاجة إليه ، حرم بيعه وشراؤه ، وإنما يؤخذ من غير ثمن ، فالكلام ليس فى اقتنائه ، وإنما فى بيعه .

١٨ - بيع أدوات اللهو :

لا يجوز بيع أدوات اللهو كالطبل والمزمار ، والطاولة والشطرنج وغيرها مما لا يتفح به شرعاً .

(١) المراد بمهر البغى : أجرة الزانية على الزنا ، وقد كان بعض الناس فى الجاهلية يؤجرون الإماء فى الزنا ، ويفتحون لهن بيوتاً من أجل ذلك ، فنهى النبى ﷺ عن استئجارهن فى مثل هذه الفاحشة ، فمن أخذ أجرة بغى فليتصدق به كما قال ابن القيم ، ولا يرد إلى الدافع ، فلا يمان صاحب المعصية بحصول غرضه ورجوع ماله إليه ، ومن تاب تاب الله عليه .

(٢) وحلوان الكاهن : أجرته على كهنته ، وهو الذى يدعى علم الغيب ، ويشغل بالتنجيم ونحوه .

نقل ذلك الإمام النووي عن كثير من الفقهاء (١) .

قال صاحب قوت القلوب : « كل ما كان سبباً لمعصية من آلة أو أداة فهو معصية فلا يصنعه ولا يبيعه ، فإنه من المعاونة على الإثم والعدوان » .

١٩ - البيعتان في بيعه :

نهى النبي ﷺ عن البيعتين في بيعه لما فيه من الغبن والربا والخلل في الصيغة وجهل الثمن وغير ذلك .

فقد روى أبو داود في سننه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : من باع بيعتين في بيعه فله أوكسهما أو الربا » .

وصورة هذا البيع أن يبيع رجل لآخر سلعة بعشرة جنيهات مثلاً لأجل معلوم ، فإذا حان الأجل ولم يكن مع المشتري الثمن ، قال البائع أبيعك هذه السلعة مرة أخرى بائتي عشرة جنيهًا أو أكثر ، فهذا البيع ربا ، وهو بيعتان لشيء واحد ، فليس للبائع حيثئذ غير الثمن الذي باع به أولاً ، وهو أوكس الثمنين أي أقلهما ، وإلا كان مرايياً والعياذ بالله تعالى .

أو أن يسلف رجل أخاه مبلغاً من المال على أن يعطيه عند الحصاد أردباً من القمح مثلاً ، فإذا حان وقت الحصاد وطالبه بالقمح قال له : يعني هذا الأردب بمبلغ أكثر من الأول - فلا يجوز هذا ؛ لأنه من باب البيعتين في بيعه .

وروى أحمد في مسنده عن سماك عن عبد الرحمن بن خالد بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال : « نهى النبي ﷺ عن صفتين في صفقة » قال سماك : هو الرجل يبيع البيع فيقول هو بنسأ بكذا ، وهو يتقد بكذا وكذا .

والنسأ معناه : التأخير لأجل معلوم .

هذا الحديث يدل على تحريم صورة أخرى من صور هذه المسألة وهي كما ذكر سماك راوى الحديث ، وهو أن يبيع الرجل السلعة فيقول : هي بألف نقداً ، وبألف ونصف مثلاً مؤجلاً ، فيقول المشتري : قبلت . دون أن يحدد إن كان قد اشترى نقداً أو لأجل فإن هذا الإبهام يمنع صحة البيع للجهل بالثمن .

ولكى يصح البيع يجب أن يقول : اشتريت نقداً بكذا أو مؤجلاً بكذا . فإن

(١) انظر المجموع ج ٩ ص ٨٧٢ .

البيع بأجل جائز إذا علم الثمن وعلم وقت السداد ولم يكن هناك غبن فاحش عند كثير من الفقهاء (١) .

وهناك صورة أخرى لهذه المسألة نقلها الشوكاني في نيل الأوطار عن الشافعي وهي أن يقول : بعثك هذا الشيء بألف على أن تيعني دارك بكذا فهذا بيع فاسد ؛ لتوقف صحة كلبيعة على الأخرى ، فهو مثل نكاح الشغار الذي تقدم الكلام عليه في باب النكاح ، وهو أن يقول الرجل : زوجني ابنتك على أن أزوجك ابنتي .

والإسلام واضح في تشريعاته يحب الوضوح في جميع المعاملات ، ويكره ما يؤدي إلى الغبن والتزاع والإكراه . فكيف يحملني إنسان على بيع داري في سبيل سلعة أريد أن أشتريها منه لشدة حاجتي إليها ، وكيف تتم المائلة بين السلعة والثمن إذا كان البيع مشروطا ببيع آخر ، والبيع كما هو معلوم مبنى على التراضي الموافق لأصول الشريعة ، وليس التراضي الخاضع للهوى ، ومن تأمل القواعد الشرعية وجدها في غاية الدقة والإحكام ، وجدها مبنية على جلب المصالح في العاجل والآجل لا في العاجل فقط ، ومبنية أيضا على دفع المفسد ، وهو مقدم على جلب المصالح ، ومردود إليها في الواقع ؛ لأن كل دفع مفسدة هو مصلحة ، فتأمل ذلك ، وراجع في كتب الأصول .

٢٠ - بيع المسلم على بيع أخيه :

نهى النبي ﷺ عن بيع الرجل على بيع أخيه ، فقال ﷺ : « لا يبيع أحدكم على بيع أخيه حتى يبتاع أو يذر » (رواه النسائي) .

أي لا يتعرض للبائع بالمساومة والإغراء على بيعه السلعة له ما دام قد رأى أخاه قد اشتراها منه أو اتفق مع البائع على شرائها وحصل بينهما التراضي ، وإن لم يكن البائع قد قبض الثمن وتسلم المشتري السلعة .

فإن عدل المشتري عن الشراء جاز للآخر من غير كراهة أن يتقدم لشرائها .
والنهى في الحديث للتحريم على الأصح لما يؤدي إليه هذا العمل من حدوث العداوة والبغضاء والمشاخنة بين الإخوة في الإيمان .
والإسلام حريص كما قلنا أكثر من مرة على قطع أسباب التزاع بكافة صورها .

(١) انظر مسألة البيع بالتقسيط في الجزء الثاني من كتابي بين السائل والفقير .

وقد استثنى من ذلك بيع الزائلة كما سبق بيانه فى البيوع الجائزة .

٢١ - البيع وقت النداء يوم الجمعة :

يحرم على كل من تجب عليه الجمعة أن يبيع ويشتري عند النداء لصلاة الجمعة لقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون ﴾ (١) .

واختلف الفقهاء فى فسخ البيع الذى وقع عند النداء لصلاة الجمعة مع اتفاقهم على الحرمة ، فقالت المالكية : يفسخ البيع .

وقالت الشافعية : لا يفسخ .

والأصح : أنه يفسخ ؛ لقوله ﷺ : « من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه رد » .

وفى رواية : « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » (رواه أصحاب السنن) .

٢٢ - بيع اليانصيب :

اليانصيب أوراق تباع بأسعار مختلفة ، لكل ورقة منها رقم مسلسل ، تجرى عليها القرعة لمعرفة الورقة الرابحة من الخاسرة ، وكل ورقة لها رصيد معين من الربح ، فقد يحصل صاحب ورقة قد اشتراها بمبلغ زهيد على مبلغ كبير ، بينما معظم الأوراق تخسر ولا يربح صاحبها من ورائها شيئاً ، وقد يظل الرجل يشتري من هذه الأوراق الكثير والكثير شهوراً وأعواماً وهو كسيف البال لا يتحقق أمله فى الربح أبداً .

ولا شك أن هذه مقامرة ، إثمها عظيم فهى من جملة الميسر الذى جعله الله فى الحرمة كالخمر ، فقال جل شأنه : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجسٌ من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ﴾ (٢) .

جاء فى الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية فى هذا ما نصه : « أن بيع الأشياء عن طريق البخت (اليانصيب) حرام بلا شك ؛ لأنه بيع باطل أو فاسد للجهالة . ولكونه على خطر لأن كل من يذبح شيئاً لا يدري عين المبيع الذى يأخذه

(١) سورة الجمعة آية : ٩ . (٢) سورة المائدة آية : ٩٠ .

ولا إن كان يأخذ في نظير ما دفع شيئاً أم لا ، فهو في حكم القمار . والله أعلم « (١) .

* *

التصرف في المبيع قبل قبضه

هل يجوز لمن اشترى شيئاً أن يبيعه ، أو يهبه ، أو يتصدق به قبل قبضه وحيازته أم لا يجوز ؟

أقول : في هذه المسألة خلاف طويل بين الفقهاء على اختلاف مذاهبهم نوجزه فيما يلي :

(١) قال الشافعية : لا يصح للمشتري أن يتصرف في المبيع قبل قبضه حتى ولو قبض البائع الثمن ، وأذن له في نقل المبيع إليه ، لا فرق في ذلك بين أن يكون المبيع طعاماً ، أو غيره .

واستدلوا على ما ذهبوا إليه بعموم حديث حكيم بن حزام الذي رواه أحمد في مسنده قال : قلت يا رسول الله : إني أشتري يبيعاً فما يحل لي منها وما يحرم عليّ؟ قال : « إذا اشتريت شيئاً فلا تبعه حتى تقبضه » (٢) .

(٢) قال الحنفية : من البيع الفاسد بيع الأعيان المنقولة قبل قبضها سواء باعها لمن اشتراها منه أم لغيره .

فإذا اشترى حيواناً أو قطناً أو ثياباً أو نحو ذلك ، ثم باعها لمن اشتراها منه أو لغيره كان البيع الثاني فاسداً .

أما بيع الأعيان غير المنقولة قبل قبضها كبيع الأرض والضياء والنخيل والدور ، ونحو ذلك من الأشياء الثابتة التي لا يخشى هلاكها فإنه يصح ، فإذا كانت مهددة بالزوال كالأرض التي على شاطئ البحر ، ويخشى أن يطغى عليها كان حكمها كالمنقول ، فلا يجوز بيعها قبل قبضها .

ويجوز هبة الأعيان المنقولة قبل قبضها لغير من اشتراها منه ، كما يجوز له التصديق بها ورهنها لغير من اشتراها منه على الأصح .

(١) جـ ٣ ص ٧٩٧ .

(٢) رواه الطبراني أيضاً في الكبير وفي إسناده العلاء بن خالد الواسطي وثقه ابن حبان .

وإذا باع عينا متقولة كثوب ، ثم قبضها المشتري ، ولم يقبض البائع الثمن ، فإنه يصح بيعها لغير من اشتراها منه بلا نزاع .

(٣) قال الحنابلة : يصح التصرف في المبيع بالبيع قبل قبضه ، إذا كان غير مكيل أو موزون ، أو محدود أو منروع (أى مقاساً بالذراع ونحوه) .

أما إذا كان كذلك فإنه لا يصح التصرف فيه بالبيع قبل قبضه ، فإذا اشترى إردباً من القمح ، أو قطاراً من الحديد ، أو عدداً من البرتقال ، أو ثوباً عشرين ذراعاً ، ونحو ذلك فإنه لا يصح أن يبيعه قبل أن يقبضه من المشتري .

وكما لا يصح بيعه فإنه لا يصح إجارته ولا هبته ولو بلا عوض ^(١) ، وكذلك لا يصح رهنه ، ولا الحوالة عليه ، ولا الحوالة به ، وغير ذلك من باقى التصرفات إلا أنه يصح جعله مهراً كما يصح الخلع ^(٢) عليه والوصية به .

قالوا : لكن إذا اشترى المكيل ، أو المحدود أو الموزون جزأفاً ، أى من غير كيل ، ولا عد ، ولا وزن - جاز بيعه قبل قبضه ، والتصرف فيه بالهبة ، والرهن ، وغير ذلك ١٠هـ (٣) .

واستدلوا على ما قالوه بما رواه أحمد ومسلم عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : « نهى رسول الله ﷺ أن يشتري الطعام ثم يباع حتى يستوفى » .

أى حتى يكيله أو يزنه المشتري ، ويأخذه في حوزته .

وفى رواية لاسلم : أن النبی ﷺ قال : « من اشترى طعاماً فلا يبيعه حتى يكتاله » .

فإذا ما اكثاله وضمه إليه ، فقد ملكه ، وأصبح ضامناً له إذا باعه لغيره .

وفرق الحنابلة بين الجزاف أو غيره - مع أن الأحاديث الواردة لا تفرق بين ما يباع من الطعام جزأفاً أو غيره في الحكم - لأن الجزاف يرى فتكفى فيه التخلية ^(٤) من غير كيل ولا وزن ، بل متى نقله المشتري أو وضع عليه شيئاً يحيط به جاز له أن يبيعه ، فالقبض هو المشروط في صحة البيع ، وليس الكيل ولا الوزن .

(١) الهبة نوعان : هبة بعوض ، وأخرى بلا عوض ، على ما سيأتى بيانه إن شاء الله .

(٢) الخلع : هو أن تتدلى المرأة نفسها من زوجها بمال فيطلقها كما سبق بيانه في موضعه .

(٣) انظر الفقه على المذاهب الأربعة للحريرى ج ٢ ص ٣٠٩ .

(٤) يعنى نقله من مكان إلى مكان .

(٤) قال المالكية : « يصح للمشتري أن يتصرف في المبيع قبل قبضه بالبيع سواء كان المبيع أعياناً متقولة ، أو أعياناً ثابتة كالأراضي والنخيل ونحوهما ، إلا الطعام كالقمح والفاكهة فإنه لا يصح بيعه قبل قبضه ، إلا إذا اشتراه جزأً بدون كيل أو وزن ، أو عد ، فإذا اشترى صبرة من القمح بدون كيل ، ثم باعها قبل أن يقبضها صح البيع ، وكذا إذا اشترى فاكهة من غير وزن فإنه يصح بيعها قبل أن يقبضها ؛ لأنها بمجرد العقد تكون في ضمان المشتري فهي في حكم المقبوضة ، أما إذا اشترى الطعام بكيل أو بوزن فإنه لا يصح له أن يبيعه قبل القبض ، ولورود النهي في الحديث عن بيع الطعام قبل أن يكتاله .

قالوا : وإذا تصدق رجل على آخر بقمح من جرنه ، أو فاكهة من حديقته ، فإن للمتصدق عليه أن يبيع ما تصدق به عليه قبل أن يقبضه ، ومثل ذلك ما إذا وهبه أو أقرضه إياه . (١)

وتخصيص القبض بالطعنة دون غيرها إنما كان بالأحاديث الواردة في شأنه دون غيره ، إلا حديث حكيم بن حزام الذي استدل به الشافعية .

والأحاديث الواردة في اشتراط القبض قبل البيع كثيرة ننقل لك أهمها من جامع الأصول :

(١) روى البخاري ومسلم وغيرهما عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « من اشترى طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه » .

(٢) وروى الترمذي وأبو داود والنسائي عن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله : إن الرجل ليأتينني ف يريد مني البيع ، وليس عندي ما يطلب أفأبيع منه ثم أبتاعه من السوق ؟ قال : « لا تبع ما ليس عندك » .

* *

البيع للسلة من رجلين

إذا باع رجل سلعة لرجل ، ثم باعها لآخر ، فهي للأول منهما دون الثاني ، وذلك لما رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن سمرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « أيما امرأة زوجها وليان فهي للأول منهما ، وأيما رجل باع يبعاً من رجلين فهو للأول منهما » .

(١) انظر المرجع السابق .

قال الشوكاني : « فيه دليل على أن المرأة إذا عقد لها وليان لزوجين كانت لمن عقد له أول الولين من الزوجين وبه قال الجمهور ، وسواء كان قد دخل بها الثاني أم لا . . . الخ . وفيه دليل على أن من باع شيئاً من رجل ثم باعه من آخر لم يكن للبيع الآخر حكم ، بل هو باطل لأنه باع غير ما يملك إذ قد صار في ملك المشتري الأول ، ولا فرق بين أن يكون البيع الثاني وقع في مدة الخيار ، أو بعد انقراضها لأن المبيع قد خرج عن ملكه بمجرد البيع » (١) .

* * البيع في مرض الموت

إذا باع مريض لأحد ورثته ، فمات في هذا المرض لا يتفد بيعه إلا بإجازة باقى الورثة فإن أجازوه صح ، وإلا لم يصح .

وكذلك لو باعه لغير وارث ؛ لأن مال المريض ملك ورثته حكماً ، وحتى لا يحرم المسلم جميع ورثته أو بعضهم مما قلده الله لهم ، فمنع هذا البيع من باب سد الذرائع ، وقطع النزاع عند التوارث ، ومنع الغبن بين الورثة .

واشترط الفقهاء فى الحجر على المريض فى البيع أن يكون مرضه مخوفاً يؤدى إلى الموت غالباً ، فإن كان مرضه غير مخوف ، فباع شيئاً صح بيعه ، حتى ولو مات فيه .

وإن باع المريض فى مرضه المخوف ، ثم صح من مرضه نفذ بيعه عند أهل العلم . وسيأتى لهذه المسألة مزيد بيان فى الوصية .

* * بيع فضل الماء

نهى النبى ﷺ عن بيع ما زاد من الماء عن الحاجة ، وحث على بذله للمحتاج إليه من غير عوض .

روى البخارى ومسلم فى صحيحيهما عن أبى هريرة ؓ عن النبى ﷺ قال : « لا تمتنعوا فضل الماء لتمتعوا به الكلاً » .

والنهى للتحريم ، ويشند إذا كان الطالب مضطراً إليه لحفظ حياته ، أو حفظ أحد من الناس أو الحيوان ، فالبذل للماء حيثنذ يكون واجباً من غير عوض على الصحيح .

(١) انظر نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٥٤ .

وقيل يجب بذله بعوض إذا كان الماء في ملكه ، بمعنى أنه قد أحرزه لنفسه بأن حفر بئرًا في أرضه ، أو قام بنقله من مكان إلى مكان وجمعه في أوانيّه ، ونحو ذلك لأنه قد أصبح بذلك حقًا له فلا يطالب ببذله من غير عوض .

فإن لم يكن مع المضطر عوض وجب أن يبذله له ، ثم يطالبه بقيمته إن شاء متى أيسر قياسًا على طعام المضطر ، فإنه يجب على من يده طعام أن يعطيه له بثمنه عاجلاً أو آجلاً .

والجمهور يرجحون بذله مجاناً لورود النهي عن بيعه ، فقد روى مسلم في صحيحه عن جابر رضي الله عنه : « أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع فضل الماء » .

ومعنى هذا النهي الحث على بذله من غير ثمن إذا زاد عن حاجة صاحبه أو استغنى عنه .

لكن المالكية خصوا هذا الحكم بالأرض الموات ، فإن ماءها لا يملك ، فإذا حفر إنسان بئرًا في أرض موات ، فهي له انتفاعاً لا ملكاً ، بمعنى أنه يأخذ منها حاجته ثم يترك الزائد عن حاجته لغيره مجاناً ، وأما الماء الذي أحرزه صاحبه في الإثاء فلا يجب عليه بذله إلا للمضطر على الصحيح .

« قال القرطبي - وهو من علماء المالكية - : ظاهر النهي في الحديث بيع نفس الماء الفاضل الذي يُشرب ، فإنه السابق إلى الفهم .

قال النووي حاكياً عن أصحاب الشافعي : إنه يجب بذل الماء في القلاة بشروط :
أحدها : أن لا يكن هناك ماء آخر يستغنى به .

الثاني : أن يكون البذل لحاجة الماشية لا لسقى الزرع .

الثالث : أن لا يكون مالكه محتاجاً إليه » ١- هـ (١) .

ولما خص الإمام النووي الماشية دون الزرع ؛ لأنها أرواح تحب المحافظة عليها بخلاف الزرع ؛ لأنه لا يجب على صاحبه أن يسقيه فضلاً عن غيره .

والخلاف في المسألة طويل ، وخلاصة القول فيه على ما فهمناه من أمهات المراجع أن الماء منه ما يكون حقاً للجميع لا يجوز لأحد أن يملكه ، وبالتالي لا يجوز أن يبيعه لأحد ، وهو ماء البحار والأنهار ، فليس هناك أحد يدعى أنه يملك بحراً أو نهراً فيقف عليه لبيع ماءه لأحد مادام الناس جميعاً يستطيعون الشرب منه بلا مشقة .

ومنه ماء يصح تملكه وبيعه ، وهو الماء الذى حمله إنسان من البحر أو النهر أو البئر ، وأحرزه فى إناء ونحوه ، فهو كسائر الأشياء التى يجوز لصاحبها التصرف فيها بمقتضى ما شرعه الله تعالى ، فيبيع منه أو يهب أو يهدى من شاء .

ومنه ما هو مختلف فى حيازته كماء الآبار والعيون .

فإن كان البئر قد حفره شخص فى ملكه ، أو فجر عيناً فى أرضه ، فمأواه ملك له على الصحيح . وإن كان قد حفرها فى غير ملكه فهى بينه وبين صاحب الأرض التى حفرها فيها .

وإن كان قد حفرها فى أرض لا يملكها إنسان فهى ملكه حتى يرحل عنها ، وما دامت فى ملكه جاز له أن يبيع من مائها لمن شاء ؛ فقد ثبت فى الحديث الصحيح أن عثمان بن عفان رضي الله عنه اشترى نصف بئر رومة من اليهودى ، وسبيلها للمسلمين بعد أن سمع النبى ﷺ يقول : « من يشتري بئر رومة فيوسع بها على المسلمين وله الجنة ؟ » وكان اليهودى يبيع مائها ^(١) .

فإنه كما يدل على جواز بيع البئر نفسها يدل على جواز بيع الماء لتقريره ﷺ لليهودى على البيع .

قال المانعون بيع ماء البئر التى حفرها إنسان فى أرض موات : إن عثمان لم يشتري الماء ، وإنما اشترى البئر ، والماء لها تبع .

ويظهر لى - والله أعلم - أن النهى عن بيع فضل الماء للكراهة إلا للمضطر ، فإن المضطر له حكم خاص ، فإذا كان هناك إنسان عطشان أو حيوان ، وجب على من كان لديه فضل ماء أن يسقيه منه بقدر ما يزيل عطشه ، لكن إذا أراد أن يحمل معه قدرًا منه فليأخذه بثمنه لأنه لم يعد مضطراً ، وإنما هو محتاج ، والمحتاج أقل درجة من المضطر ، وإذا كان محتاجاً إلى الماء فصاحب الماء محتاج إلى الثمن ، ومع ذلك يستحب أن يزوده بالماء من غير ثمن مروءة منه وتكرماً .

والإسلام يدعو إلى البذل والسخاء ومكارم الاخلاق .

• النار والكلا :

ويقاس على الماء النار والكلا ، لقوله ﷺ : « المسلمون شركاء فى ثلاثة : فى الماء والكلا والنار » (رواه أحمد وأبو داود عن أبى خراش عن بعض أصحاب النبى ﷺ)

(١) سيأتى الحديث بتمامه فى أحكام الوقف .

والمراد بالكلأ : النبات الذى ترعاه الماشية فى الصحارى والأراضى التى ليس لها مالك ، فإنه يجوز لأى إنسان أن يرعى فيها ماشيته ، فإن وجد فيها إنساناً آخر استأذنه استحباباً منعاً لوقوع المشاحنات .

والمراد بالنار : الأحجار التى يتولد عنها الشرر بحك بعضها فى بعض ، أما الكبريت ونحوه مما يشتري فإنه يملك ويباع ، ولا شركة فيه بين الناس على الصحيح . وقيل المراد بالنار ضوءها فإنه يجوز لغير موقدها أن يستضيء بها . والله أعلم .

* * آداب البيع

بعد أن تكلمنا عن أركان البيع ، وقسمناه إلى بيع جائز وبيع محرم ، وذكرنا كثيراً من أنواع البيوع الجائزة والبيوع المحرمة ، وجدنا من الخير أن نذكر أهم الآداب التى ينبغى أن يتحلى بها البائع والمشتري تمة للفائدة ، على أن الحديث فى البيع موصول بالبَاب الذى بعده ، وهو باب الربا ، إذ إن كثيراً من مسائله تتعلق به ، ولا تنفك عنه .

١ ، ٢ - الصديق والإمانة :

اعلم أيها الأخ المسلم أن أعظم ما يتحلى به المسلم فى شأنه كله ، وفى أيام عمره : الصديق والإمانة ، فهما صفتان متلازمتان جامعتان لخصال الخير كلها ، بل هما الإيمان كله ؛ لأن جميع شعبه ترد إليهما ، وتشعب منهما .

فالتاجر الصدوق فى أقواله وأفعاله ، الأمين على دينه ودينه يحمد الله له عمله ، ويبارك له فى رزقه ، ويطيّب فى الدنيا سيرته ، فيحبه القريب والبعيد ، يشقون فيه ويقبلون عليه ، ويكثرون الدعاء له ، فيفوز بخير الدنيا والآخرة .

وأما من كان على الضد من ذلك ، ففُش ودُلس ، وروج سلعته باليمين الكاذبة ، والكلام المعسول ، فإنه يكون فى حياته بائساً يائساً ، بمقوفاً عند الله وعند الناس ، معذباً فى الدنيا بالحرمان من الربح الحلال ، ومن حب الناس .

روى البخارى ومسلم وغيرهما عن حكيم بن حزام رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « البَيْعَان بالخيار ما لم يتفرقا » أو قال : « حتى يتفرقا ، فإن صدقا وبينا بورك لهما فى بيعهما ، وإن كتما وكذبا سُحقت بركة بيعهما » .

وفى رواية أخرى للبخارى : « فإن صدق البيعان ويئنا بورك لهما فى بيعهما ، وإن كنما وكذبا فعسى أن يربحا ربحا ما ، ويمحقا بركة بيعهما ، اليمين الفاجر : منققة للسلعة ، ممحقة للكسب » .

وروى الترمذى بسند حسن عن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « التاجر الأمين الصدوق مع التين والصديقين والشهداء » .

وأخرج الترمذى فى جامعه عن رفاعه بن رافع رضي الله عنه قال : خرجت مع رسول الله ﷺ إلى المصلى ، فرأى الناس يتبايعون ، فقال : « يا معشر التجار ، فاستجابوا ورفعوا أعناقهم وأبصارهم إليه ، فقال : « إن التجار يُبعثون يوم القيامة فجارا إلا من اتقى الله وير وصدق » .

ومعنى قوله ﷺ : « بر وصدق » أى لم يرتكب كبيرة ولا صغيرة من غش وخيانة ، وأحسن إلى الناس فى الكيل والوزن والسعر ، وأسدى إليهم النصح وعطف على فقيرهم ، وتصدق عليه ، ورق لحاله فتجاوز عن دينه ، أو أهمله فيه إلى ميسرة ، وصدق فى عرضه للسلع ، وحديثه عنها ، ووصفه لها ، وبيانه لجودتها ورداءتها .

هذا . ولما كان الغرض من التجارة جمع المال كان الشأن فى التجار أن يغفلوا فى غالب أمرهم عن مرضاة الله وعن محاسناته ، فدلر فيهم البار الصادق ، وفشا بينهم حب الدنيا ، والتكالب على حطامها ، ودأب الكثير منهم على احتكار السلع ، والزيادة فى الأسعار . وغير ذلك عما هو معروف عنهم - لما كان هذا أمرهم وحالهم حكم عليهم الرسول ﷺ فى الحديث بالفجور ، واستثنى منهم النادر ، وهو من اتقى وير وصدق فى نيته وقوله وعمله .

٣ - التزهر عن الحلف :

وعلى المسلم ألا يحلف بالله كثيرا إذا باع أو اشترى لقوله تعالى : ﴿ ولا تجعلوا الله عرضة ليمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس والله سميع عليم ﴾ (١) .

فالتاجر إذا كان واثقا من صدقه وأمانته ، واثقا بفضل ربه ، فلماذا يحلف على ترويح سلعته !

(١) سورة البقرة آية : ٢٢٤ .

إن كان للمشتري نصيب في سلعة من السلع التي يعرضها وفقه الله لشرائها دون أن يحلف التاجر له أو يحتال عليه .

وقد تروج السلعة بالحلف فيبيع التاجر كثيراً ويبيع كثيراً ، لكنه ييؤ بغضب الله تعالى ، ولا يجد فيما يكسبه متعة ولا منفعة .

روى مسلم والنسائي عن أبي قتادة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « إياكم وكثرة الحلف في البيع فإنه ينفق ثم يمحَق » أي أنه يروج السلعة ، ولكنه يمحَق البركة منها فلا يكون فيها ربح حلال يتفَع به صاحبه .

ومثله ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الحلف مَنَقَّةٌ للسلعة ، مَمَحَقَةٌ للكسب » .
وعند أبي داود : « ممحقة للبركة » .

٤ - التصلُق بشيء من ماله :

وعلى التاجر أن يجعل في مال التجارة شيئاً للفقراء والمساكين غير الزكاة المفروضة عليه ، فيعطى هذا وذاك بما يبيع إن كان يبيع طعاماً أو شرايأ أو ثياباً ونحو ذلك ، أو يعطيهم نقوداً إذا تعرضوا له في السوق أو في البيت أو في الطريق ، وذلك تكفيراً عن سيئاته التي يرتكبها عمداً أو سهواً في أثناء بيعه وشرائه . وما أكثر الذنوب التي يقع فيها التاجر في الأسواق بقصد وبغير قصد ، فهم في حاجة إلى حسنات كثيرة ، يدفعون بها السيئات ، ويجلبون لأنفسهم بها العفو والرضا .
قال تعالى : ﴿ إِن الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّكَّارِ ﴾ (١) .

وروى الترمذي وأبو داود وغيرهما عن قيس بن أبي برزة رضي الله عنه قال : (كنا في عهد رسول الله ﷺ نُسَمَّى - قبل أن نهاجر - السماسرة فمر بنا يوماً بالمدينة فسمانا باسم هو أحسن منه فقال : (يا معشر التجار إن البيع يحضره اللغو والحلف فشوبوه بالصدقة) .

ومن المعلوم من السنة الصحيحة أن صدقة السر تطفئ غضب الرب تعالى ، وتدفع البلاء وحسد الحاسدين ، وتزيد في بركة المال ، إلى غير ذلك من الفوائد المنصوص عليها في كتب الفقه والحديث .

(١) سورة هود آية : ١١٤ .

٥ - السماحة والتيسير :

وإذا كان التاجر صادقاً وأميناً كان سمحاً بطبعه بعفو عن ظلمه ، ولا يرد على من شتمه ، ولا يضر غيره ممن باع له أو اشترى منه ، تراه دائماً باسطاً وجهه ، ميسماً للناس ، يحسن لقاءهم ، ويكرم وفادتهم من غير تلبس ، ولا خلع ، ليس فظاً ولا غليظ القلب ولا فحاشاً في الكلام ، ولا صخاباً في الأسواق ، ولا مستخفاً بالفقراء ، ولا غافلاً عن ذكر الله .

يتجاوز عن المعسر ، ولا يرد السائل ، ولا يمنع من خير ولا يسكت عن ضيم . كل هذا من السماحة وحسن الخلق ؛ فالسماحة صفة جامعة لحصال البر كلها ، وما أكثرها .

ولما كانت التجارة مبنية على طلب المال ، وكان الشح من لوازم هذا المطلب ، وهو صفة مهلكة ، حث الإسلام التجار على التسامح بكافة صورته وقاية لأنفسهم منه ، فقال جل شأنه : ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم واسمعوا وأطيعوا وأنفقوا خيراً لأنفسكم ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ﴾ (١) .

هذا أمر عام يشمل التجار وغيرهم ، لكنه للتجار إلزام لأنهم إلى الشح أقرب . روى البخاري في صحيحه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى » .

وروى الترمذي في جامعه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله يحب سمح البيع سمح الشراء سمح القضاء » .

وقد وعد الله من يسر عن المعسر أو يتجاوز عنه وعداً حسناً في كتابه وعلى لسان رسوله عليه الصلاة والسلام ، فقال جل شأنه : ﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون ﴾ (٢) .

وقال رسول الله ﷺ : « حوسب رجل ممن كان قبلكم ، فلم يوجد له من الخير شيء إلا أنه كان يخالط الناس ، وكان موسراً فكان يأمر غلمانه أن يتجاوزوا عن المعسر ، قال : قال الله عز وجل : نحن أحق بذلك منه ، نتجاوزوا عنه » .

(رواه مسلم عن ابن مسعود)

(١) سورة التغابن آية : ١٦ . (٢) سورة البقرة آية : ٢٨٠ .

٦ - معرفة الحلال والحرام :

ويجب على التاجر أن يتعلم من أحكام الإسلام فى المعاملات ما يجنبه الوقوع فى المحرمات ، فيعرف البيع الجائز ، وأسباب جوازها ، والبيع الممنوع وأسباب منعه ، ويعرف الأصناف التى يجرى فيها الربا والأصناف التى لا يجرى فيها ، وغير ذلك من الأحكام التى لا بد من تعلمها .

أخرج الترمذى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : « لا يبيع فى سوقنا إلا من قد تفقه فى الدين » .

٧ - الإكثار من ذكر الله :

والإكثار من ذكر الله واجب على كل مسلم كما هو معلوم ولكنه على التاجر أوجب والزم ؛ لأن شئون التجارة لاهية لا تترك لصاحبها فى الغالب مجالاً للتأمل والنظر ، والذكر بالقلب ولا باللسان ، وأعظم المؤمنين إيماناً من لا تلهيهم الدنيا عن ذكر الله تعالى وأقام الصلاة فى وقتها ، حتى ولو كان فى أماكن الصخب واللغو والغش ، والتطيق والبخس - وهى الأسواق - .

قال تعالى : ﴿ رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار ليجزيهم الله أحسن ما عملوا ويزيدهم من فضله والله يرزق من يشاء بغير حساب ﴾ (١) .

نسأل الله لنا ولكم التوفيق لصالح الأعمال .

* * *

(١) سورة النور آية : ٣٧ - ٣٨ .

الربا

• تعريفه وأقسامه :

الربا فى اللغة : الزيادة والانصاع ، يقال : ربا المال أى راد .
ويقال أيضاً : ربا فلان على الرأية أى علاها وارتفع إليها .
قال تعالى : ﴿ ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت
وربت ﴾ (١) . أى رادت وانتفخت ، ونهيات للإنبات .
وقال جل شأنه : ﴿ ولا تكونوا كالتى نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا تتخذون
إيمانكم دخلاً بينكم أن تكون أمة هى أرى من أمة ﴾ (٢) . أى أكثر منها عدداً ومالاً .
ويُعرف الربا عند الفقهاء بأنه الزيادة على رأس المال فى نظير تأخير أجل سداد
الدين ، أو زيادة جنس على جنسه فى البيع لأجل أو لغير أجل ، أو زيادة جنس على
غير جنسه فى البيع لأجل .

ومن هذا التعريف التقريبى للربا نجد أنه ينقسم إلى قسمين أساسيين هما :
ربا النسبة أو النساء ، وربا الفضل .

أما ربا النسبة فهو : الزيادة فى الدين فى مقابل الأجل ، وذلك بأن يقول
المدين للدائن إذا حان أجل السداد : أخرنى وأزيدك ، أو يقول صاحب الدين : إما
أن تقضىنى دينى ، وإما أن تزيد على رأس المال الذى اقترضته منى ، أو يقول له عند
إقراضه : لا أقرضك حتى تزيدنى على ما تأخذ منى .

وأما ربا الفضل فهو : مبادلة الجنس بجنسه مع الزيادة متقابلين فى المجلس ،
أو غير متقابلين ، كبيع التمر بالتمر صاعاً بصاعين أو أكثر ، وكبيع القمح بالقمح كيلة
بكيلتين مثلاً أو أكثر ، على ما سيأتى بيانه فيما بعد . وقبل أن نتكلم عن أحكام الربا
بالتفصيل نبين أولاً بشاعة أكله ، والتعامل به .

• التحذير من أكله والتعامل به :

والربا من الذنوب المهلكات . وآكله وموكله ، وكاتبه ، والذى يشهد عليه

(١) سورة فصلت آية : ٣٩ . (٢) سورة النحل آية : ٩٢ .

ملعونون عند الله ، وعند ملائكته ، والناس أجمعين ، وعذابهم فى الدنيا شديد ، وفى الآخرة أشد وأكبر .

والشواهد على ذلك من الكتاب والسنة لا تكاد تحصى فقد عرّض الله بآكل الربا فجعله فى جملة الكفار الآثمين ، ومحقق البركة من ماله وسعيه كله ، فقال جل وعلا : ﴿ يحقّ الله الربا ويرى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم ﴾ (١) .

وأعلن الحرب عليه إن تمادى فى أخسذ الربا ، ولم يتب فقال جل شأنه : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فاذنونا بحرب من الله ورسوله ﴾ (٢) .

وروى الشيخان عن أبى هريرة رضي الله عنه عن النبى ﷺ أنه قال : « اجتنبوا السبع الموبقات (أى المهلكات) قالوا : يا رسول الله : وما هن ؟ » قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التى حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولى يوم الزحف ، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات » .

وأخرج البخارى من حديث طويل عن سمرة بن جندب عن النبى ﷺ قال : « رأيت الليلة رجلين أتيانى فأخرجاني إلى أرض مقدسة . فانطلقا حتى أتينا على نهر من دم ، فيه رجل قائم ، وعلى شط النهر رجل بين يديه حجارة ، فأقبل الرجل الذى فى النهر ، فإذا أراد أن يخرج رمى الرجل بحجر فى فيه فردّه حيث كان فجعل كلما جاء ليخرج رمى فى فيه بحجر ، فيرجع كما كان فقلت : ما هذا الذى رأيته فى النهر ؟ » قال : « أكل الربا » .

وأخرج مسلم عن جابر بن عبد الله قال : « لعن رسول الله ﷺ أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه ، وقال : هم سواء » .

• التدرج فى التحريم :

ولم يكن الربا محرماً فى الشريعة الإسلامية وحدها بل كان محرماً فى الشرائع السابقة كما دلت على ذلك نصوص كثيرة فى التوراة والإنجيل لا أرى حاجة لذكرها هنا ، ويكفى أن نشير إلى حرمة فى الشرائع السابقة بما جاء فى قوله تعالى : ﴿ فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيباتٍ أحلّت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيرًا

(١) سورة البقرة آية : ٢٧٦ - (٢) سورة البقرة آية : ٢٧٨ - ٢٧٩ .

وأخذهم الربا وقد نُهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل واعتدنا للكافرين منهم عذاباً أليماً ﴿١﴾ .

وقد رأى كثير من الفقهاء أن الربا لم يحرم صراحة إلا بعد أن نفر الله منه عياده، ونعى على آخذه وأكله ، ولما حرمه صراحة حرم كثيره أولاً ، ثم حرمه كله قليله وكثيره ، فقال جل وعلا أولاً : ﴿ وما آتيتم من رباً ليروا فى أموال الناس فلا يروا عند الله ﴾ (٢) .

ثم قال : ﴿ فبظلم من الذين هادوا ﴾ إلى قوله ﴿ وأخذهم الربا وقد نُهوا عنه ﴾ .

ثم قوله جل شأنه : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة ﴾ (٣) .
ثم قال جل شأنه : ﴿ الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ﴾ إلى قوله جل وعلا : ﴿ فإن تبتم فلکم رموس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون ﴾ (٤) .

وفى هذا التدرج حكمة لا تخفى على أولى الألباب ، فإن العرب فى الجاهلية كانوا يتعاملون بالربا ، وكان عندهم بمنزلة البيع ، وكانت أكثر أموالهم منه ، فلو حرمه عليهم دفعة واحدة ، لشق الأمر عليهم ، ونفروا من ذلك أو وجدوا فى الامتناع عنه مشقة بالغة ، وحرَجاً شديداً ، فكان من رحمة الله تعالى أن نفرهم منه أولاً ، وهياً نفوسهم لرفض التعامل به بعد ذلك .

● الحكمة فى تحريمه :

وقد حرم الله الربا ، وشدد النكير على آكله وموكله وكل من تسبب فيه ، لما فيه من استغلال فاحش لذوى الحاجات الذين يجب على أصحاب القلوب الرحيمة إعانتهم ، وتنفيث كربهم ، وقضاء حوائجهم ، من غير منٍّ ولا أذى، ولما فيه أيضاً من قطع لما أمر الله أن يوصل ، فأولوا الأرحام لهم حقوق أدناها قضاء حوائجهم بقدر الطاقة والوسع ، وللفقراء والمساكين حقوق أدناها سد عوزهم ، وستر عوراتهم، وإشباع بطونهم ، وللمسلم بوجه عام على أخيه المسلم حقوق أدناها أن يكون رحيماً به عطوفاً عليه ، محسناً إليه ، ولو بالقليل من ماله ، وجهده .

(١) سورة النساء آية : ١٦٠ - ١٦١ . (٢) سورة الروم آية : ٣٩ .

(٣) سورة آل عمران آية : ١٣٠ . (٤) سورة البقرة آية : ٢٧٥ - ٢٧٩ .

ولا شك أن التعامل بالربا يعتبر قوق ما ذكرنا تعطيل للمال الذي ينبغي أن يستغل في رفع الإنتاج ، وتشغيل العاملين وهو ربح بلا مقابل ، وبلا مبرر يقتضيه .
من هنا كان المرائي من أسوأ الناس حالاً ، وأتعسهم حظاً ، وأخسهم طبعاً ووضعاً في الدنيا ، وأسوأهم مآلاً في الآخرة ، فهو يعيش في الدنيا ذليلاً كئيباً يئسه من يعرفه ، ومن لا يعرفه من الناس ، ويلعته أهل السماء وأهل الأرض ، ويعيش فقيراً مهما كثر ماله ويموت على سوء الحفاقة ، والعياذ بالله تعالى ، وتعلوه فترة يُعرف بها ، وإنك لو كنت من أهل الفراسة لعرفت حاله من وجهه ، ومن نظراته وحركاته ، فهو يتصرف كالجنون ، وينظر إلى الناس نظر المغشى عليه من الموت ، ويشعر دائماً بالفقر ، وهو في بلده ، ويجد في نفسه حرجاً شديداً من ملاقاته الناس ، ويشعر بأن نظرات الناس إليه سهام مسلطة عليه تنفذ إلى قلبه ، فتضيق مسالكه مما يجعل أنفاسه تحبس حتى ليكاد يخنق من الجؤ الذي وضع نفسه فيه ، وما كان أغناه عن ذلك لو كف عن هذا الإجرام البالغ غاية الخطورة ، وأطاع الله فيما أمره ، فاكل حلالاً طيباً ، وعمل عملاً صالحاً يقربه من الله تعالى ، ويبعده عن سخط الناس ومقتهم ، ويجنبه ما يصيب أمثاله من المرائين الذين لم يعلنوا توبتهم إلى ربهم بعد ، ولم يصححوا سيرهم في هذه الحياة الدنيا طمعاً في الآخرة ، وهي خير وأبقى لأهل التوبة والتقى .

وقانا الله وإياكم مغبة هذا العمل الأثيم إنه جواد كريم .

• الأموال التي يجري فيها الربا :

يبين القرآن الكريم حرمة الربا دون أن يتعرض لبيان أنواعه ، أو مجالاته في المعاملات المالية ، تاركاً ذلك البيان للسنة المطهرة ، فتولى رسول الله ﷺ بيان ما يجري فيه الربا من الأصناف .

فقال فيما قال : « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح مثلاً بمثل ، يدًا بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، الآخذ والمعطى - فيه سواء » . (رواه مسلم)

لكن الفقهاء اختلفوا فيما بينهم حول هذا الحديث ، هل هو نص في هذه الأصناف الستة لا يجوز الخروج عنها ، ولا القياس عليها ، أم أن هذه الأصناف أمثلة لكل ما يكال ويوزن ويؤكل ؟

فمنهم من قصر التحريم على هذه الأصناف الستة المذكورة في الحديث وهي :
الذهب ، والفضة ، والحنطة والشعير ، والتمر والملح ، وهم أهل الظاهر : داود ،
وابن حزم ومن نحا نحوهم ، وهو قول قتادة ، ومذهب ابن عقيل الحنبلي .

ومنهم من رأى أن الحكم ليس قاصراً على هذه الأصناف الستة ، ولكنها أمثلة
يقاس عليها غيرها ، وقالوا : إنما خصصت بالذكر في هذا الحديث لأن أكثر التعامل
يومئذ كان فيها ، وهذا مذهب أكثر أهل العلم على اختلاف مذاهبهم .

• ربا الفضل :

والآن نتكلم عن ربا الفضل ، فنيين أهم ما يتعلق به من المسائل بشيء من
التفصيل ، ثم نتكلم عن ربا النيئة وهو القسم الثاني من أقسام الربا .

وقد عرفنا ربا الفضل فيما سبق ، وقلنا : هو ، مبادلة الجنس بجنسه مع
الزيادة ، متقاضيّين في المجلس أو غير متقاضيّين ، يعنى سواء كان البيع معجلأ أو
مؤجلأ ، ما دام فيه زيادة .

وقد بينا فيما سبق الأموال التي يجرى فيها الربا وما يقاس عليها ، فمن أراد أن
يستبدل تمرأ بتمر أو قمحأ بقمح - مثلاً - فعليه بأمرين :

الأول : التماثل في الكيل والوزن ، كيلة بكيلة ، أو كيلو بكيلو دون زيادة ،
حتى ولو كان الصنف أجود من الآخر .

الثاني : القبض في المجلس ، بمعنى خذ وهات من غير تأجيل .

فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا تبيعوا الذهب
بالذهب ، إلا مثلاً بمثل ، ولا تُشَفُوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا
مثلاً بمثل ولا تُشَفُوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا منها غائبأ بناجز » ، وفي لفظ :
« إلا يدأ بيد » ، وفي لفظ : « إلا وزنأ بوزن ، مثلاً بمثل ، سواء بسواء » .

(رواه البخاري ومسلم)

ومعنى : لا تُشَفُوا - بضم التاء ، وكسر الشين : لا تزيدوا بعضها على بعض ،
بأن يعطى الرجل الجرام بجرامين مثلاً .

والورق - بفتح الواو وكسر الراء : هي الفضة .

والناجز معناه : المُعَجَّلُ فلا يصح أن يبيع الرجل سبيكة من الذهب بسبيكة
أخرى أكثر منها أو أقل وزنأ معجلأ ولا مؤجلأ .

قال ابن دقيق العيد فى عمدة الأحكام : « يدل الحديث على اعتبار أمرين عند اتحاد الجنس فى الأموال الربوية .

أحدهما : تحريم التضاضل ، الثانى : تحريم النساء » (١) .

وعن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه قال : جاء بلال إلى رسول الله ﷺ بتمر برنى (٢) ، فقال له رسول الله ﷺ : من أين هذا ، قال بلال : كان عندنا تمر ردىء فبعت منه صاعين بصاع ليطعم النبى ﷺ ، فقال النبى ﷺ عند ذلك : «أوه» (٣) . عين الربا ، لا تفعل ، ولكن إذا أردت أن تشتري فيع التمر ببيع آخر ثم اشتر به » . (رواه البخارى ومسلم)

والحكمة فى تحريم هذا النوع من التعامل منع الغبن والشعور بالظلم ، فربما يقول صاحب التمر الجيد - مثلاً - فى نفسه : ظلمنى المشتري ، إذ أخذ منى الصاع بصاعين مع أن صاعى من التمر يساوى أكثر من صاعين . وربما يقول المشتري : إن صاع البائع أقل من الصاعين اللذين دفعتهما له ثمناً لتمره . فلا يقع التراضى الذى هو ركن من أركان البيع ويحل محله الخصام والمشاحنة .

والإسلام كما عرفنا حريص كل الحرص على المحافظة التامة على الإخاء والصفاء بين أفراد الأمة الإسلامية .

• ربا النسبة :

فقد عرفت فيما سبق أن ربا النسبة هو : الزيادة فى الدين فى مقابل الأجل .
كان يقول المدين للدائن : أخرنى فى السداد وأزيدك كذا وكذا فى الشهر أو فى العام ، أو يقول الدائن إذا حان الأجل : إما أن تدفع ، وإما أن تزيد . وأكثر ما كان يقع فى الجاهلية من صور الربا الدين لأجل مشروط بالزيادة .
فإذا لم يشترط الدائن الزيادة على الدين ، فزاده المدين من تلقاء نفسه مبالغة فى إكرامه فلا بأس فيه عند أكثر الفقهاء .

(١) انظر ج ٣ ص ٢٨١ .

(٢) البرنى - بفتح الباء وسكون الراء وياء مشددة : نوع من التمر أصفر مدور ، وهو أجود أنواعه .

(٣) أوه : كلمة يقال عند التوجع ، وهى بفتح الهجمة وتشديد الواو ويعدها هاء ، وفيها لغات آخر ، منها أواه ، وآه . . إلخ .

وقال بعضهم: إذا كان هناك عرف شائع بأن المدين يزيد الدائن على دينه عند الوفاء به لم يجوز أخذ الزيادة؛ لأن المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً.

والأرجح أنه لا مانع منها لأن المنفعة حيثئذ تكون من باب (حسن القضاء) وهو من الأمور الملتبذ إليها. فإن النبي ﷺ قال: «خيركم أحسنكم قضاء للدين» (أخرجه الترمذي والنسائي)

قال الشيرازي في المذهب^(١): فإن بدأ المستقرض فزاده أو رد عليه ما هو أجود منه جاز؛ لما روى أبو رافع عنه قال: استسلف رسول الله ﷺ من رجل بكرة فجاءته إبل الصدقة فأمرني أن أقضي الرجل بكرة، فقلت: لم أجد في الإبل إلا جملاً خياراً رباعياً، فقال النبي ﷺ: «إعطه فإن خياركم أحسنكم قضاء».

(رواه مسلم وأبو داود والترمذي)

وروى جابر بن عبد الله عنه قال: «كان لي على رسول الله ﷺ حق قرضاني وزادني».

(رواه البخاري ومسلم وغيرهما)

* * *

(١) انظر للمجموع للنووي ح ١٣ ص ١٧٠، ١٧١

المضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين ، أحدهما يدفع للآخر قسطاً من ماله لينمي له في تجارة ونحوها ، على أن يكون الربح بينهما ، والخسارة على كل منهما بحسب حصته من الربح .

وسميت مضاربة لأن كلا من المتعاقدين يأخذ ضرباً من الربح ، أى نصيباً منه .

وتسمى قراضاً ، لأن رب المال يقطع جزءاً لآخر ، والآخر يقطع له جزءاً من وقته وجهده من أجل تنميته لصالح الطرفين .

فالقرض في اللغة القطع ، فلو وقع القطع من أحدهما دون الآخر سمي قرضاً ، ولو وقع منهما معاً هذا بماله ، وهذا بعمله سمي قراضاً .

وتسمى أيضاً مرابحة ؛ لأن كلا منهما يربح الآخر ، وإن كان للمرابحة صور أخرى غير صورة المضاربة ، والتسمية الأولى والثانية هي المشهورة عند الفقهاء .

• حكمها :

والمضاربة نظام كان معروفاً في الجاهلية ، ويروى أن النبي ﷺ قد عمل في مال خديجة مضاربة ، أى كان يتجر في ماله على شطر من الربح يتفقان عليه .

ولما جاء الإسلام أقر هذا النظام ، ووضع له من الشروط ما يحقق فيه العدالة بين العامل ورب المال ، ويضمن مصلحة كل منهما ، ومصلحة المجتمع من وراء ذلك .

ويرى كثير من العلماء إنها قد كانت في عصر النبي ﷺ بعد أن بعث للناس رسولاً ، فعلم بها وأقرها ، فكان إقراره لها سنة ، وجاء الإجماع بعد ذلك حجة على جوازها مما يجعل إنكارها أمراً غير جائز شرعاً .

قال الشوكاني في « نيل الأوطار » : « ليس في المضاربة شيء مرفوع إلى النبي ﷺ سوى حديث ضعيف يقول إن فيها بركة ، كما أثر عن الإمام ابن حزم أن كل أبواب الفقه لها أصل من الكتاب والسنة ما عدا القراض (المضاربة) فما وجدنا له أصلاً البتة في الكتاب والسنة ولكنه إجماع صحيح مجرد ، والذي يقطع به إنه كان في عصر النبي ﷺ فعلم به وأقره ، ولولا ذلك لما جاز » .

وروى أن عبد الله وعبيد الله ابني عمر بن الخطاب رضي الله عنهما خرجا في جيش العراق ، فلما قفلا مرا على عامل لعمر - وهو أبو موسى الأشعري ، وهو أمير البصرة - فرحب بهما وسهل ، وقال : لو أقدر لكما على أمر أنفعكما به لفعلت ، ثم قال : بلى ههنا مال من مال الله أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين فأسلفكما ، فبتتاعان به متاعاً من متاع العراق ، ثم تبيعانه في المدينة ، وتوفران رأس المال إلى أمير المؤمنين ، ويكون لكما ربحه ، فقالا : وددنا ، ففعل ، فكتب إلى عمر أن يأخذ منهما المال ، فلما قلما وباعا وربحا ، قال عمر : أكل الجيش قد أسلف كما أسلفكما ؟ فقالا : لا ، فقال عمر : ابنا أمير المؤمنين فأسلفكما ، أدبا للمال وربحه . فاما عبد الله فسكت ، واما عبيد الله فقال : يا أمير المؤمنين لو هلك المال ضمناء ، فقال : أدياه ، فسكت عبد الله ، وراجعه عبيد الله ، فقال رجل من جلساء عمر : يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضاً ، فرضى عمر وأخذ رأس المال ، ونصف ربحه ، وأخذ عبد الله وعبيد الله نصف ربح المال .

• حكمتهما :

وقد أباح الله هذا النظام من التعاقد تيسيراً على الناس ، ورعاية لمصالحهم ، فقد يكون صاحب المال عاجزاً عن تمتيته ، أو غير خبير باستغلاله ، ويكون هناك من له خبرة بالتجارة ونحوها من الأعمال التي تستثمر فيها الأموال ، وليس لديه مال ، فيعين صاحب المال هذا الرجل على استغلال مواهبه وقدراته ويستفيع منه في نظير ذلك بشيء من الربح الحلال ، فتعم الفائدة ، ويسود الرخاء بين الأفراد والمجتمعات ، وتتحق كثير من المشروعات الحيوية بهذا التعاون البناء ، وترقى الأمة المسلمة وتتقدم ، وتقوى على تخفيف آلامها وتحقيق آمالها .

وهكذا يقال في سائر عقود المعاملات ، فإنها ما وضعت إلا رعاية لمصالح العباد في العاجل والآجل ، والحمد لله على ذلك .

• شروطها :

يكفي في المضاربة الإيجاب والقبول كسائر العقود بالشروط الآتية :

١ - أن يكون رأس المال نقداً ، دراهم أو دنائير ، فإن كان تبراً ، أو حلياً أو عروضاً لا تصح ؛ لأن هذه الأشياء سلع تباع ويتجر فيها ، وليست أثمناً يشتري بها .

٢ - أن يكون النقد غير دين على العامل ، فلا يجوز أن يعقد معه عقد مضاربة على ما فى ذمته من دين لعدم قدرته على السداد ، فإن كان العامل قادراً على السداد فعليه أن يدفع لصاحب الدين دينه ثم يلغعه بعد ذلك إليه إن شاء أن يضاربه فيه ، قال ابن المنذر : « أجمع كل من نحفظ عنه أنه لا يجوز أن يجعل الرجل ديناً له على رجل مضاربة » .

٣ - أن يكون الربح بين العامل وصاحب رأس المال معلوماً عند عقد المضاربة بأن يكون للعامل مثلاً النصف ، أو الثلث أو الربع ، ويكون الخسار عليهما بقدر نسبة كل منهما من الربح .

ولا يجوز لصاحب المال أن يشترط على العامل أن يفرد بربح شيء دونه ، بأن يقول له مثلاً: انجر لى فيما تشاء من السلع ، واجعل ربح هذه السلعة لى وحدى ، فإن ذلك يفسد عقد المضاربة .

قال مالك رحمه الله تعالى فى « الموطأ » فى رجل دفع إلى رجل مالاً قراضاً (يعنى مضاربة) واشترط عليه فيه شيئاً من الربح خالصاً دون صاحبه : « إن ذلك لا يصلح وإن كان درهماً واحداً إلا أن يشترط نصف الربح له ونصفه لصاحبه ، أو ثلثه أو ربه أو أقل من ذلك أو أكثر ، فإذا سمى شيئاً من ذلك قليلاً أو كثيراً ، فإن كل شيء سمى فى ذلك حلال ، وهو قراض المسلمين » .

أى أنه إذا قال : لى النصف أو الربع أو السدس أو أقل - فإن له ما اتفق عليه .
وعلة ذلك أنه اشترط أن يكون ربح الشيء الفلانى له دون صاحبه ، فقد لا يربح إلا فى ذلك الشيء فيختص به وحده ، ولا يتفع الآخر بشيء ، وهذا يتنافى مع العدل الذى أراد الله أن يتحقق بين المتعاقدين يسراً ورحمة بهما معاً .



الشركة

• تعريفها :

الشركة في اللغة معناها الاختلاط ، ويعرفها الأحناف بأنها عقد بين التشاركين في رأس المال والربح .

• حكمها :

وهي جائزة بالكتاب والسنة والإجماع .

قال تعالى في آيات الموارث عن الإخوة لأم إذا مات أخوهم وليس له وارث من ولد ولا والد : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّلْسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَثِ ﴾ (١) .

وقال رسول الله ﷺ : « إِنْ أَلَّهِ تَعَالَى يَقُولُ : أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ ، فَإِنْ خَانَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ خَرَجَتْ مِنْ بَيْنَهُمَا » .

(رواه أبو داود عن أبي هريرة)

والمسلمون في عصر النبي ﷺ كانوا يعرفون هذا النوع من العقود ويتعاملون به ، وسلك التابعون مسلكهم في ذلك ، فهم يتشاركون في الأملاك والتجارة والصناعة وغيرها .

• أقسامها :

وهي قسمان :

شركة أملاك ، وشركة عقود .

أما شركة الأملاك فهي أن يمتلك أكثر من شخص داراً أو أرضاً ونحوها للاتفاق بها على نحو ما بالهبة أو الميراث أو الشراء .

وهذه الشركة لا يجوز لأحد من الشركاء أو يتصرف في نصيب صاحبه إلا بإذنه لأنه لا ولاية له عليه في نصيبه .

فإذا أوصى شخص أو وهب لأكثر من شخص داراً فهم شركاء فيها يجوز أن

(١) سورة النساء : الآية ١٢ .

يتسعوا بها على التساوى ويجوز أن يبيعوها بشرط أن يتفقوا جميعاً على بيعها أو يبيع شخص نصيبه للآخر ، ولا يجوز أن يقوم واحد ببيع الدار كلها نيابة عنهم إلا بإذنتهم .

وأما شركة العقود فهي : أن يتعاقد اثنان أو أكثر على تجارة ونحوها بأن يكون المال بينهما والربح لهما والخسار عليهما ، كل بحسب حصته من المال بالتراضى فيما بينهم .

• أنواع شركة العقود :

• وأنواع هذه الشركة أربعة :

١ - شركة العنان وهي : أن يشترك اثنان في مال لهما على أن يتجرا فيه والربح بينهما ، ولا يشترط فيها المساواة في المال ولا في التصرف ولا في الربح . وسميت شركة عنان إما لأن كلاهما أطلق العنان لصاحبه في التصرف ، أو لأن كلاهما أخذ بعنان صاحبه لا يتصرف إلا بإذنه ، وقيل غير ذلك .

٢ - شركة المفاوضة وهي كما قال شارح المذهب : « أن يعقد الشركة على أن يشتركا فيما يكتسبان بالمال والبدن ، وأن يضمن كل واحد منهما ما يجب على الآخر بغصب أو بيع أو ضمان » (١) .

أو بعبارة أخرى: أن يفوض كل من الشريكين صاحبه في العمل والكسب والتصرفات اللازمة بحيث يكون الربح بينهما والخسار عليهما ، سواء عملاً معاً أم عمل كل واحد منهما منفرداً ، فإن أنلف واحد منهما شيئاً ضمنه الآخر ، وإن اغتصب شيئاً من رجل رجع الرجل إلى من اغتصب منه أو إلى شريكه إذا كان الذي اغتصبه قد وضعه في مال الشركة .

ويشترط في صحة هذا النوع من الشركة :

(أ) التساوى في المال ، فلا يصح إذا كان أحدهما أكثر مالاً من صاحبه .

(ب) التساوى في التصرف : فلا تصح الشركة بين الصبي والبالغ ؛ لأن الصبي ناقص الأهلية أو فاقد الأهلية إذا لم يكن مميزاً .

(ج) التساوى في الدين ، فلا تتعقد الشركة هذه بين مسلم وكافر ؛ لأن كل شريك ولى عن صاحبه في جميع التصرفات الخاصة بالمال المشترك ، والتصرف فيه بما يزيده وينميه ، وليس للكافر على المسلم ولاية .

(١) انظر شرح المجموع ج ٣ ص ٦١٥ .

(د) أن يكون كل واحد من الشركاء كفيلاً عن الآخر فيما يجب عليه من شراء وبيع كما أنه وكيل عنه ، فلا يصح أن يتحمل أحد الشركاء أكثر مما يتحملة الآخر من ضمان الملتفات ، ومصادر أنواع الغرم وغير ذلك من التفقات اللازمة للتجارة مادام الجميع متساوين في الربح والخسارة .

٣ - شركة الأبدان وهي : أن يقوم أكثر من واحد بعمل من الأعمال يعين كل منهما الآخر فيه على أن يكون الربح بينهما بالتساوي ، أو بحسب الاتفاق ، وأن تكون الخسارة على كل منهما بحسب حصته من الربح .

وتصح هذه الشركة سواء عملوا مجتمعين أو متفرقين مادام كل عمل متوقف على الآخر . وكثيراً ما يحدث ذلك بين التجارين والحذادين والخطاطين ومن على شاكلتهم ، فإن هذه الأعمال غالباً لا يقوم بها واحد بنفسه ، بل يحتاج إلى من يعاونه ، فجازت هذه الشركة لشدة حاجة الناس إليها .

٤ - شركة الوجوه وهي : أن يذهب الرجل فيشتري شيئاً له فيه خبرة وله عند الباعة مكانة وميزة ووجاهة ، ويشتري رجل آخر سلعة أخرى له فيها خبرة وله عند الباعة مكانة ووجاهة ، فيخبطان ما اشترياه وبيعه أو يبيعه أحدهما على أن يكون الربح لهما والخسارة عليهما .

وهذه التسميات لم تُرد من جهة الشرع ولكن هي تقسيمات وتفرعات وضعها الفقهاء لترتيب المسائل عليها لتكون أحفظ عند طلاب العلم .

والشركة المباحة على الجملة هي التي يقع التراضي فيها بين الخلطاء ولا يتأتى منها غبن ولا ظلم ، ولا يدخل عليها باب من أبواب الربا ، ولا تكون فيما حرم الله بيعه والعمل فيه ، وأن يكون مال الشركة معلوماً والعمل معلوماً ، والشركاء أهلاً للتصرف .

هذا ، والشركة لها صور كثيرة جائزة شرعاً أورد منها ابن القيم في « إعلام الموقعين » طرفاً كافياً ، قال رحمه الله : « تجوز المغامرة عندنا على شجر الجوز وغيره ، بأن يدفع إليه أرضه ويقول : اغرس من الأشجار كذا وكذا ، والغرس بينهما نصفان وهذا كما يجوز أن يدفع إليه ماله يتجر فيه والربح بينهما نصفان ، وكما يدفع إليه أرضه يزرعها والزرع بينهما ، وكما يدفع إليه شجر يقوم عليه والثمر بينهما ، وكما يدفع إليه بقره أو غنمه أو إبله يقوم عليها والدر والنسل بينهما ، وكما يدفع إليه

زيتونه يعصره والزيت بينهما ، وكما يدفع إليه فرسه يغزو عليها ومهما بينهما ، وكما يدفع إليه قناة يستبظ ماءها والماء بينهما ، ونظائر ذلك ، فكل ذلك شركة صحيحة قد دل على جوازها النص والقياس واتفاق الصحابة ومصالح الناس ، وليس فيها ما يوجب تحريمها من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ، ولا مصلحة ، ولا معنى صحيح يوجب فسادها » .

ثم قال رحمه الله تعالى بعد كلام كثير : « وهو مقتضى أصول الشريعة وقواعدها ، فإنه من باب المشاركة التي يكون العامل فيها شريك المالك ، هذا بماله وهذا بعمله ، وما رزق الله فهو بينهما » .

* * *

الرهن

• تعريفه :

الرهن - بفتح الراء وسكون الهاء - لغة : الثبوت والاحتباس ، يقال : رهن بالمقام ، أى قام به وثبت فيه .

ومنه قوله تعالى : ﴿ كل نفس بما كسبت رهينة ﴾ أى مجبوسة بكسبها .
وجمعه رهان ، ورهن - بضم الراء والهاء ، كسقف وسقف . والراهن هو دافع الرهن ، والمرتهن آخذه .

والشئ المرهون يسمى رهناً ورهيناً ، ورهينة .

ومعناه شرعاً كما قال القرطبي فى تفسيره : « احتباس العين وثيقة بالحق ليستوفى الحق من ثمنها ، أو من ثمن متاعها ، عند تعذر أخذه من الغريم » (١) .

أى أن المرتهن يأخذ ممن عليه الدين شيئاً يحتبسه عنده كأرض أو دار ، أو سلعة من السلع ، فى نظير دينه لضمان حقه ، إذا لم يجد من يكتب له حقه فى وثيقة يطالبه بما فيها عند حلول الأجل .

فإن عجز المدين عن سداد الدين باع المرتهن الرهن ، واستوفى حقه منه أو أخذ حقه من غلته على ما سيأتى بياته فيما بعد .

• مشروعيته :

وهو مشروع بالكتاب والسنة ، وإجماع الأمة .

قال تعالى : ﴿ وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتاباً فإرهن مقبوضة فإن أمن بعضكم بعضاً فليؤد الذى أؤتمن أمانته وليتق الله ربه ﴾ (٢) .

وروى البخارى ومسلم عن عائشة رضي الله عنها : « أن رسول الله ﷺ اشترى من يهودى طعاماً ورهته درعاً من حديد » .

وانعقد إجماع الصحابة والتابعين على مشروعية الرهن فى السفر والحضر ، وإنما نصت الآية على السفر دون الحضر لبيان الغالب ، لا لأن السفر قيد فى صحة الرهن : فالغالب أن الناس يفتقدون الكاتب الذى يكتب الوثائق أو يفتقدون المداد والورق ، أو لا يكونون متهيئين للكتابة ، ونحو ذلك من الأعذار .

(١) جـ ٣ ص ٤٠٩ - (٢) سورة البقرة : الآية ٢٨٣ .

وهذه الأعذار نفسها توجد في الحضر كما توجد في السفر ، والسنة قد بينت عموم الحكم في السفر والحضر معاً ، فلا يقول قائل : إنه مشروع في السفر دون الحضر ، وهو يعلم صحة الحديث الذي ذكرناه وغيره من الأحاديث الصحيحة ، وهو يرى الناس سلفاً وخلفاً يتعاملون بها .

وهو أعظم ضماناً من الوثائق والشهود ، وأقوى عوناً على قضاء الحوائج فإن المرء إذا أخذ شيئاً يضمن به حقه يسهل عليه أن يقضى حاجة الفقير ، فيعطيه ما يشاء في حدود طاقته ، وهو مطمئن إلى رجوع حقه إليه إذا حان الأجل المتفق عليه بينهما . وقد ذكره الله عقب الأمر بالإشهاد والكتابة ليكون بديلاً عنهما ، عند عدم توفرهما في السفر أو في الحضر .

• شروطه :

١ - يشترط في الرهن أهلية التصرف من الراهن والمרתن كسائر العقود ، فلا يصح من مجنون ولا صبي ولا مكره ، ولا محجور عليه لفسه أو إفلاس ، وكل من جاز بيعه جاز رهنه كما يقولون .

٢ - ويشترط أن يكون المرهون مما يجوز بيعه ، فلا يجوز أن يكون المرهون خمرًا أو كلبًا أو خنزيرًا ، أو شيئاً مجهولاً ، أو شيئاً غير مقدور على تسليمه ، أو أداة لهو ونحو ذلك من الأمور التي عرفناها في البيوع المنوعة . قال الفقهاء : كل عين جاز بيعها جاز رهنها .

٣ - ويشترط في الشيء المرهون أن يكون مما لا يفسد قبل حلول أجل الدين ، إلا إذا شرط عليه صاحبه أن يبيعه إذا خاف عليه الفساد ، ويحتفظ بثمنه رهنًا .

قال شارح المذهب : إن رهنه شيئاً رطباً يسرع إليه الفساد ، فإن كان مما يمكن تحفيفه كالرطب والعنب صح رهنه ووجب على الراهن مثونة تحفيفه ، كما يجب عليه حفظه ، فإن احتاج إلى ثلاجة ليحفظ فيها كان على الراهن استهلاك الثلاجة من الثلج أو الكهرباء ، وإن كان مما لا يمكن تحفيفه ، أو حفظه في الثلاجات نظرت : فإن رهنه بحق حال أو مؤجل قبل فساد صح الرهن ؛ لأن الغرض يحصل بذلك .

وإن شرط الراهن أن لا يباع إلا بعد حلول الحق لم يصح الرهن ، لأنه يتلف ولا يحصل المقصود . الخ (١) .

(١) ج ١٣ ص ١٩٩ .

• هل يثبت الرهن بالقول أم بالقبض ؟ :

إذا قال رجل لآخر : رهنتك دارى أو أرضى على أن تبیعنى كذا وكذا ، أو تقرضنى كذا وكذا ، دون أن يسلمه الرهن ، ثم قبض السلعة التى اشتراها أو المال الذى اقترضه - لزمه أن يسلم الرهن للبائع أو المقرض عند المالكية ؛ فالرهن يثبت عندهم بمجرد القول ، إذ به يصير عقداً صحيحاً ، وقد قال الله عز وجل فى أول سورة المائدة : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ﴾ .

والعقد يحصل بالصيغة الدالة على التراضى ، وهى الإيجاب والقبول .

ويرى الشافعية وكثير من الفقهاء على اختلاف مذاهبهم أن الرهن لا يلزم الراهن تسليمه إذا عدل عن الشراء أو عن القرض ، ولا يصح الرهن ، ولا ترتب عليه آثاره إلا بقبض المهرن ، لقوله تعالى : ﴿ فرهان مقبوضة ﴾ ، فالقبض شرط صحة عندهم ، وشرط كمال عند المالكية ومن هنا نحوهم .

والأرجح ما ذهب إليه الشافعية لتقيده بالقبض فى الآية ، فإنه بالقبض يتوثق العقد ، وترتب عليه آثاره .

فإذا قبض الرجل السلعة من البائع ، ولم يسلمه الرهن جاز أن يعيدها إليه كاملة إذا عدل عن الرهن ، وجاز له أن يعيد إليه ما اقترضه منه كاملاً ، وكان الشيء لم يكن ، والله أعلم .

• إذا تلف المهرن :

إذا تلف المهرن عند المرتهن ، أو عند رجل أمين رضيه الراهن والمرتهن فلا ضمان على المرتهن ولا على المؤتمن ما لم يثبت تفريط أحدهما ، فإن ثبت أن أحدهما كان مفراطاً فى حفظه ضمن قيمته للراهن بسبب التفريط .

هذا ما قاله أكثر العلماء على اختلاف مذاهبهم ، والله أعلم .

• الانتفاع بالرهن :

لا يجوز للمرتهن أن يتفع بالشيء المهرن بلا مقابل ، وإن أذن له الراهن .
فإن كان المرتهن يتفق على الشيء المهرن كالدابة ونحوها جاز له أن يتفع فى مقابل نفقته بركوبها ولينها وغير ذلك ، لما رواه البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهوناً ، ولين الدر يشرب بنفقته إذا كان مرهوناً ، وعلى الذى يركب ويشرب النفقة » .

وروى الدارقطني من حديث أبي هريرة أيضاً أن النبي ﷺ قال : « إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها ، ولبن الدار يشرب وعلى الذى يشرب نفقته » .

قال أبو ثور : إذا كان الراهن يتفق عليه لم يتفق به المرتهن .

ومنع كثير من الفقهاء انتفاع المرتهن بالرهن الذى تحت يده مطلقاً لأنه من باب السلف الذى جر نفعاً ، وكل سلف جر نفعاً فهو ربا ، وعلى الراهن أن يتفق على رهنه ، ويتفق به لما رواه الدارقطني من حديث إسماعيل بن عياش عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن المقبري عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يَغْلَقُ الرهن ، ولصاحبه غنمه وعليه غرمه » (١) .

وفى الحديث كما قال القرطبي مقال .

قال رحمه الله بعد ذكر الحديث : هو قول الشافعي والشافعي وابن سيرين ،

وهو قول مالك وأصحابه .

قال الشافعي : منفعة الرهن للراهن ونفقته عليه ، والمرتهن لا يتفقد بشيء من الرهن خلا الإحفاظ للوثيقة - أى لا منفعة به فى الرهن إلا ضمان حقه ، باعتبار أن الشيء المرهون عنده يكون له كالوثيقة التى تحفظ له حقه بحيث لا يستطيع المقرض إنكاره .

قال ابن خويز منداد : ولو شرط المرتهن الانتفاع بالرهن فلذلك حالتان : إن كان من قرض لم يجز ، وإن كان من بيع أو إجارة جاز ؛ لأنه يصير بائعاً للسلعة بالثمن المذكور ومنافع الرهن مدة معلومة ، فكأنه بيع وإجارة ، وأما فى القرض فلأنه يصير قرضاً جر منفعة ، ولأن موضوع القرض أن يكون قربة ، فإذا دخله نفع صار زيادة فى الجنس وذلك ربا .

• غلق الرهن :

لا يجوز غلق الرهن ، وهو أن يقول المرتهن : إن لم توفنى حتى فى الأجل للمحلل أخذت الرهن فى حتى الذى عندك ، ودليل منعه من ذلك ما جاء فى الحديث السابق ، وهو قوله ﷺ : « لا يَغْلَقُ الرهن » .

وغلق الرهن من فعل الجاهلية ، فأبطله الإسلام لما فيه من الغبن الفاحش

(١) رواه الشافعي والدارقطني ، وأخرجه الحاكم والبيهقي وابن حبان فى صحيحه ،

وأخرجه ابن ماجه من طريق أخرى .

لصاحب الرهن ، وهو مدين والواجب على المسلم أن يكون سمحاً معه ، وعلى المرتهن أن يطالب الراهن بحقه عن الأجل المحدد للسداد ، فإن أبى أن يعطيه حقه أو كان مقلساً رفع أمره للقضاء فيأمره القاضي بدفع الحق إليه ، فإن لم يكن عنده شيء باع الرهن ووفاه حقه منه ، وبذلك يتحقق العدل ويندفع الظلم ، وتنقطع الخصومة ، وتنتهي الفوضى في استيفاء الحقوق بالقهر والعنف .

هذا ونماه الرهن تبع له ، وللمرتهن أن يأخذ هذا النماء بوصفه قسطاً من حقه ، فإذا انتهى آخر قسط رد إليه رهنه .

والناس في هذه الأيام لا يزالون في غالب أمرهم بأمر الحلال والحرام ، إذ يأخذ صاحب الدين رهناً من المدين فيتفع به زمناً طويلاً ، ولا يحتسب ما يحصل عليه من وراء هذا الرهن جزءاً من دينه ، بل يظل دينه كما هو ولو ظل عشرات السنين وربما مات صاحب الرهن وماتت أولاده وأحفاده ، وجهل كل من ورثة الراهن والمرتهن ما كان بين أجدادهم من رهائن فتضييع الحقوق ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

* * *

التسعير

اختلف الفقهاء فى التسعير على قولين :

١ - فممنهم من يرى أنه لا يجوز لما رواه أصحاب السنن بسند صحيح عن أنس رضي الله عنه قال : قال الناس : يا رسول الله غلا السعر ، فسر لنا ، فقال رسول الله ﷺ : « إن الله هو المسر ، القابض الباسط الرازق ، وإنى لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبنى بمظلمة فى دم ولا مال » .

فهذا الحديث يدل على حرمة تدخل الحاكم بين البائع والمشتري فى تحديد أسعار السلع ؛ لأن ذلك يحمل البائع على الغش والخداع ، والكذب ، رغبة منه فى كثرة الربح ، وقد يكون فى تدخل الحاكم بالتسعير ظلم على التاجر وشل لحركته ، ومنع للتجار من التنافس المشروع .

والناس أحرار فى التصرفات المالية على الجملة ، والحجر عليهم مناف لهذه الحرية .

ومراعاة مصلحة المشتري ليست أولى من مراعاة مصلحة البائع .

والحاكم مأمور برعاية مصالح المسلمين جميعاً على التساوى ، فلا ينبغي أن ينصف المشتري ويظلم البائع ، ولكن عليه أن يترك الناس فى غفلاتهم يرزق الله بعضهم من بعض مادام هناك عرض وطلب ، وأمن ورخاء .

وعليه أن يبعث من ينوب عنه فى مراقبة الأسواق ومعاينة الغشاشين والمغالين فى الأسعار من غير تدخل فى تعديلها .

وعليه أن يبعث فى الناس من يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويدعوهم إلى التعاطف والتنافس الشريف .

٢ - ومنهم من يرى أنه يجوز للحاكم أن يسر للناس ما يحتاجون إليه من السلع إن رأى فى ذلك مصلحة لهم ، بل يجب عليه إذا تغالى التجار فى الأسعار ، وظهر منهم الجشع والطمع ، وقل المعروض فى الأسواق ، وعزت الأقوات - أن يصنع لكل سلعة يحتاج الناس إليها كثيراً سعراً محدداً يكفل لكل من البائع والمشتري حقه بالمعروف .

وهذا ما أفتى به مالك وبعض الشافعية ، وكثير من التابعين . منهم : سعيد بن المسيب ، وربيعة بن عبد الرحمن ، ويحيى بن سعد الأنصاري وغيرهم .
وعلى الحاكم في هذه الحالة أن يستشير أهل الخبرة والبصر بالأسواق ، فإن أشاروا عليه بالتسعير فعل ، وإن لم يشيروا عليه بذلك لم يفعل .
على أنه يجب أن يكون مرناً في تحديد الأسعار خبيراً بتقلب الأسواق ، عالماً بالمعروض من السلع والمطلوب منها ، فيزيد في الأسعار وينقص تمشياً مع تقلبات الأحوال ما أمكن رعاية لمصالح التجار حتى لا يفكر أحد منهم في احتكار السلع أو بيعها في الخفاء ، وحتى لا يمكن طائفة من المفرضين أن يغتتموا الفرص في سحبها من الأسواق وبيعها فيما يسمى بالسوق السوداء .
وهذه المشكلة تتطلب حزمًا من الحاكم في معاقبة المستبدين من التجار والمحتكرين لآقوات الناس والمستغلين للظروف ، والنهازين للفرص ومحاصرتهم محاصرة تحمي الناس من شرهم وخطرهم .

* * *

الاحتكار

• تعريفه :

الاحتكار هو ادخار الشيء ، وجبهه حتى يتلذذ بين الناس تلذوله ، ويقلو سعره
إضراراً بهم .

• حكمه :

وهو حرام على كل من يحبس سلعة من السلع الضرورية التي تشتد حاجة
الناس إليها ، عما يرفع من سعرها ، ويمكن الأغنياء من حيازتها دون الفقراء .
روى مسلم وأبو داود والترمذى عن معمر أن النبي ﷺ قال : « من احتكر
فهو خاطيء » .

• أى واقع فى الخطيئة .

وروى أحمد والحاكم وابن أبى شيبة والبخاري أن النبي ﷺ قال : « من
احتكر الطعام أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه » .

وخص الطعام بالذكر لشدة حاجة الناس إليه غالباً ، ويقاس عليه كل سلعة
تشتد حاجة الناس إليها ، ويحصل لهم ضرر من عدم وجودها بوفرة فى الأسواق .
وروى ابن ماجه والحاكم عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « الجالب
مرزوق والمحتكر ملعون » .

• والجالب هو الذى يجلب السلع ويبيعها بربح يسير .

وروى أحمد والطبراني عن معقل بن يسار أن النبي ﷺ قال : « من دخل
فى شيء من أسعار المسلمين ليقلبه عليهم كان حقاً على الله تبارك وتعالى أن يقعه
بعظم من النار يوم القيامة » .

ولا يحرم الاحتكار للطعام إذا كان أهله فى حاجة إليه ، وإنما يحرم إذا كان
فاضلاً عن حاجته وحاجة أهله .

ولا يحرم فى السلعة التي لا يحتاج الناس إليها ، بل يجوز له أن يتظر بها غلو
الأسواق ليربح فيها أكثر؛ لأن هذا العمل لا يترتب عليه ضرر بالمسلمين من أى وجه .

الوديعة

الوديعة : ما يتركه المرء عند آخر من مال وغيره ليحفظه له ريثما يأتي فيأخذه .

• حكمها :

والإيداع من الأمور المباحة شرعاً لحاجة الناس إليه في كثير من الأحيان كما هو

معلوم .

ويستحب لمن كان يأنس في نفسه القدرة على حفظ الوديعة وردها عند طلبها أن

يقبلها خدمة لأخيه وبراً به .

ويجب عليه أن يحفظها في مكان لا يتوقع فيه ضياعها ولا تلفها، ولا يجوز

الانتفاع بها إلا بإذن صاحبها بحيث يضمن أنها لا ت تلف باستعمالها ، أو يصيبها البلى،

فإن خاف أن ت تلف أو يصيبها عيب ينقص من قيمتها فإنه لا يتفع بها ، ولو أذن له

في ذلك صاحبها .

ومتى طلبها وجب ردها إليه يسر وسماحة كما هو شأن الأمين دائماً .

قال تعالى : ﴿ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ

رَبَّهُ ۖ ﴾ (١)

وقال جل شأنه : ﴿ إِنْ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ (٢) .

وروى الدارقطني عن أبي بن كعب قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« أَدُّ الْأَمَانَةَ إِلَىٰ مَنْ ائْتَمَنَكَ وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ » . ورواه أيضاً أبو داود والترمذي

عن أبي هريرة ، وقال : حديث حسن .

• ضمانها :

إذا تلفت الوديعة عند مؤتمن غير متهم في أمانته فهل يلزمه رد مثلها أو قيمتها

أم لا يلزمه ؟ في المسألة قولان :

فمنهم من يرى أن الضمان عليه سواء تلفت منه بتفريط في حفظها أم بغير

تفريط .

(١) سورة البقرة آية : ٢٨٣ . (٢) سورة النساء آية : ٥٨ .

ومن قال بذلك كما ذكر القرطبي^(١) : عطاء والشافعي وأحمد وأشهب .

قال : وروى أن ابن عباس وأبا هريرة رضي الله عنهما ضمنا الوديعة ١٠ هـ .

ومنهم من يرى أنه إذا تلفت الوديعة عند مؤتمن من غير تفريط لا يلزمه رد مثلها أو قيمتها .

وهو قول مالك والحسن البصري وإبراهيم النخعي والأوزاعي وغيرهم كما ذكر القرطبي .

واستدل الأولون بعموم الآيتين السابقتين والحديث ، واستدل الفريق الآخر بما رواه الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : « لا ضمان على مؤتمن »^(٢) .

يعنى - والله أعلم - لا يلزمه إن تلفت الوديعة عنده أن يرد مثلها أو قيمتها ما لم يثبت تفريطه في حفظها لأنه مؤتمن والمؤتمن مصدق في دعواه التلف .

وقضى أبو بكر رضي الله عنه في وديعة كانت في جراب فضاقت من خرق الجراب أن لا ضمان فيها . وقد استودع عروة بن الزبير أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام مالا من مال بني مصعب ، قال : فأصيب المال عند أبي بكر ، أو بعضه ، فأرسل إليه عروة : أن لا ضمان عليك إنما أنت مؤتمن ، فقال أبو بكر : قد علمت أن لا ضمان على ، ولكن لم تكن لتحدث قريشا أن أمانتي قد خربت ، ثم باع مالا له ففصاه .

قال ابن رشد في بداية المجتهد^(٣) بعد أن أورد طرقا من مسائل الوديعة : « وبالجمله فالفقهه يرون بأجمعهم أنه لا ضمان على صاحب الوديعة إلا أن يتعدى » ١٠ هـ .

والتعدى يكون بإهمالها وعدم وضعها في حرزها والتصرف فيها بغير إذن صاحبها وغير ذلك من وجوه التعدى .

وقال أبو بكر الجصاص في أحكام القرآن^(٤) : ما يؤتمن عليه الإنسان فهو أمانة

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن ج ٥ ص ٢٥٧ .

(٢) قال الحافظ في فتح الباري في إسناده ضعف .

(٣) ج ٢ ص ٣١١ . (٤) ج ٣ ص ١٧٢ .

فعلى المؤمن عليها ردها إلى صاحبها . فمن الأمانات الودائع، فعلى موديعها ردها إلى من أودعه إياها، ولا خلاف بين فقهاء الأمصار أنه لا ضمان على المودع فيها إن هلكت .

وقال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه أن المودع - بفتح الدال - إذا أحرزها ثم ذكر أنها ضاعت أن القول قوله .

وهل يصدق قوله من غير يمين أم مع اليمين ؟

الأصح والله أعلم أنه يصدق مع اليمين ليتأكد قوله لدى صاحب الوديعة فيكون عفوهُ عن وديعته مبنياً على يقين فلا يحدث بينهما خصام أو إعراض وهجران .
والإسلام حريص على بقاء الألفة والمودة بين المسلمين لهذا يعمل بتشريعاته الحكيمة على إزالة كل ما من شأنه أن يحدث في نفوس المؤمنين من الخصومة والنفرة والوسوسة المؤدية إلى التدابر والقطيعة وفساد العشرة .

* * *

الإجارة

• تعريفها :

الإجارة معناها فى اللغة: المعاوضة، مشتقة من الأجر وهو العوض ، ولذا سى الثواب أجراً لأنه فى مقابل العمل الصالح .
ويعرفها الفقهاء بأنها : عقد على المنافع بعوض .
أى هى عقد يبيع للشخص أن يتفّع بملك الغير أو بعمله مدة معينة بأجر معلوم يراضيان عليه .

فليست هى تملك للأعيان كالبيع إنما هى تملك منافع ، فلا يباح استئجار الطعام لأكله ولا استئجار بقرة لجلب لبنها ؛ لأن الطعام يستهلك بالأكل فيخرج بذلك عن ملك صاحبه تماماً ، واللبن يعتبر من الأعيان لا من المنافع ؛ لأنه يستهلك بالشرب ونحوه وهو ملك لصاحب البقرة، وقد شرطنا فى الإجارة تملك المنفعة دون العين المؤجرة .

ولا يجوز أيضاً استئجار الشجر من أجل الانتفاع بالثمر؛ لأنه ليس من قبيل تأجير المنافع، فالشجرة والثمرة ملك لصاحبها وأخذ الثمرة بعوض يعتبر بيعاً لا إجارة لأنها تستهلك ولا تعود لصاحبها .

والمنفعة قد تكون لعين من الأعيان كسكنى الدار أو ركوب سيارة وما أشبه ذلك .

وقد تكون منفعة عمل يقوم به مهتدس أو سباك أو خياط أو نساج .
وقد تكون منفعة جهد يقوم به شخص فى نظير أجر معلوم كالحلقة فى الدور وحمل الأثقال من مكان إلى مكان، إلى آخر ما هنالك .
هذا والمالك الذى يؤجر المنفعة يسمى : مؤجراً - بتشديد الجيم وكسرها .
والذى يئذ الأجر يسمى : مستأجراً - بكسر الجيم .
والشئ المعقود عليه للمنفعة يسمى : مؤجراً - بتشديد الجيم وفتحها - أو مأجوراً .

والقدر المبلول فى مقابل المنفعة يسمى : أجراً أو أجرة .

والعامل بالاجرة يسمى: أجيراً ومستأجراً - بفتح الجيم . ومتى صح عقد الإجارة ثبت للمستأجر ملك للمنفعة وثبت للمؤجر ملك الاجرة .

• دليل مشروعيتها :

وهي مشروعة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، قال تعالى : ﴿ أَهْمَ يَقْسُمُونَ رَحْمَةً رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُلَخِيًّا وَرَحْمَةً رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ (١) .
ومعنى سُلَخِيًّا : خلصاً بعضكم لبعض .

وقال جل شأنه : ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ نَسْتَرْضِعُوْا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ (٢) .

وقال جل شأنه حكاية عن ابنة الرجل الصالح مع موسى عليه السلام : ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكَحَكَ إِحْدَى ابْنَتَي هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَجَاجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَمْسُقَ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (٣) .

وفى السنة قوله ﷺ : « أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه » .

(رواه ابن ماجه)

والأحاديث في الإجارة كثيرة والمسلمون مجمعون على جوازها لشدة الحاجة إليها كما هو معلوم .

• شروط صحتها :

١ - يشترط في صحة الإجارة أهلية المتعاقدين بأن يكون كل منهما عاقلاً مميزاً، فلو كان أحدهما مجنوناً أو صبيّاً غير مميز فإن العقد لا يصح ، بل لا بد عند الشافعية والحنابلة أن يكون بالغا ، فلا يكفي التمييز عندهم فلو كان صبيّاً مميزاً لا يصح عقده .

٢ - ويشترط في صحة الإجارة رضا المتعاقدين ، فلو أكره أحدهما عليها لا تصح ؛ لأنها تكون حيثئذ من باب أكل أموال الناس بالباطل .

(١) سورة الزخرف آية : ٣٢ - (٢) سورة البقرة آية : ٢٢٣ .

(٣) سورة القصص آية : ٢٦ - ٢٧ .

٣ - ويشترط أن تكون المنفعة المعقود عليها معروفة معرفة تامة تمتنع التنازع بين المتعاقدين ، والمعرفة التي تمتنع المتنازع تتم بمشاهدة العين التي يراد استئجارها أو بوصفها إن اتضبت بالوصف، وبيان مدة الإجارة كشهر أو سنة أو أكثر أو أقل ، وبيان العمل المطلوب .

٤ - ويشترط أن يكون المعقود عليه مما يجوز شرعاً تملكه والانتفاع به ، فلا يجوز تأجير أدوات اللهو مثلاً ؛ لأنه لا يصح تملكها ولا يصح الانتفاع بها إلا إن تكسرت وبيعت أنقاضاً يتفع بها فى شىء مباح .

٥ - ويشترط ألا تكون على فعل معصية ولا على أداء واجب .
أما المعصية فإنه يجب اجتنابها ، وأما الواجب فإنه يجب تأديته من غير أجر .
فمن استأجر رجلاً ليقول رجلاً ظلماً ، أو ليغصب ماله ، أو ليحمل له الخمر ، أو أجر داره لأعمال مشبوهة فإنها تكون - ولا شك - إجارة فاسدة .

وكذلك لا يجوز أن يعطى الكاهن أو العراف ومن هو على شاكلتهما من المشعوذين والدجالين أجره على ما يقومون به من الشعوذة؛ لأنها أفعال محرمة، وما يأخذونه من أولئك المغفلين محبت ومنكر .

ومن استأجر رجلاً على صلاة وجبت عليه أو صوم أو حج وغير ذلك مما وجب عليه فعليه فذلك عمل غير مشروع، حتى ولو كان على سبيل التشجيع والترغيب، فإن ما تعين على المرء فعليه وجب عليه أن يقوم به من غير أن يأخذ من الغير أجره عليه، ونحن نعلم أن الأجرة إنما تبذل فى مقابل منفعة، وأى منفعة للمؤجر فى ذلك .

وفيما يلى بيان خلاف العلماء فى أخذ الأجرة على فعل الطاعات غير الواجبة وذكر أدلتهم مع الترجيح .

• الأجرة على الطاعات وقراءة القرآن :

ذكرنا فيما سبق أن الأجرة على تأدية الواجبات غير جائزة قولاً واحداً ، أما الطاعات التي لا يتعين على المكلف فعلها مثل تعليم القرآن وقراءته على الموتى، وتعليم الحديث والفقه والتفسير ، والأذان والإمامة، والرقية ، والحج عن الغير ، والاعتماد عنه وغير ذلك من أفعال الطاعات ، فقد وقع فيها الخلاف بين أصحاب المذاهب .

الاحتاف يرون حرمة أخذ الأجرة على أى فعل من أفعال الطاعات ؛ لأنه حيثئذ

لا يكون طاعة بل يكون فى مقابل أجر دنيوى، والمؤجر إنما يبذل الأجرة فى مقابل الثواب، ولا ثواب لمن اتخذ على عمله هذا أجرة؛ لأن الشأن فى هذا العمل أن يكون خالصاً لله تعالى وأن يتغنى صاحبه بالأجر من الله وحده.

وبهذا أفتى الحنابلة أيضاً، وقالوا: إن كان الناس فى حاجة إلى من يتفرغ إلى الصلاة بهم أو الأذان لهم، أو يتفرغ لتعليمهم القرآن والسنة جاز له أن يأخذ من بيت المال ما يعينه على ذلك إن كان فى حاجة إليه على أنه أجر فى مقابل التفرغ والانقطاع لا فى مقابل الطاعات التى يقوم بها « والأعمال بالنيات ».

وقد استدلوا على ذلك من السنة بما رواه أحمد فى مسنده عن عبد الرحمن بن شبل عن النبى ﷺ قال: « اقرأوا القرآن ولا تغلوا فيه ولا تجفوا عنه ولا تأكلوا به ولا تستكثروا به ».

وبما رواه أحمد والترمذى عن عمران بن حصين عن النبى ﷺ: « اقرأوا القرآن واسألوا الله به فإن من بعدكم قوماً يقرأون القرآن يسألون به الناس ».

وبما رواه ابن ماجه عن أبى بن كعب قال: « علمت رجلاً القرآن فأهدى لى قوساً فذكرت ذلك للنبى ﷺ فقال: إن أخذتها أخذت قوساً من نار فردتها ».

واستدلوا كذلك بما رواه أبو داود وابن ماجه من حديث عبادة بن الصامت: قال النبى ﷺ لعثمان بن أبى العاص: « لا تتخذ مؤذناً يأخذ على أذانه أجراً ».

وذهب المالكية والشافعية وابن حزم إلى جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن والعلم لأنه استئجار لعمل معلوم يبذل معلوم.

قال الشوكانى فى نيل الأوطار^(١): « ذهب الجمهور إلى أنها تحل الأجرة على تعليم القرآن، وأجابوا عن أحاديث الباب بأجوبة، منها: أن حديث أبى عبادة قضيتان فى عين^(٢)، فيحتمل أن النبى ﷺ علم أنهما فعلاً ذلك خالصاً لله فكره أخذ العوض عنه.

وأما من علم القرآن على أنه لله وأن يأخذ من المتعلم ما دفعه إليه بغير سؤال ولا استشراف نفس فلا بأس به.

وأما حديث عمران بن حصين فليس فيه إلا تحريم السؤال بالقرآن وهو غير

(١) ج ٦ ص ٢٧.

(٢) أى إنها قضيتان فى شخصين معينين، لا يتعدى الحكم إلى غيرهما.

اتخاذ الأجر على تعليمه ، وأما حديث عبد الرحمن بن شبل فهو أخص من محل النزاع ؛ لأن المتع من التاكل بالقرآن لا يستلزم المتع من قبول ما دفعه المتعلم بطيبة من نفسه .

وأما حديث عثمان بن أبي العاص فالقياس للتعليم عليه فاسد الاعتبار ، لما سيأتي (أى بما سيورده من أدلة للمجوزين لأخذ الأجرة) .

قال رحمه الله : هذا غاية ما يمكن أن يجاب به عن أحاديث الباب ، ولكنه لا يخفى أن ملاحظة مجموع ما تقضى به بغير ظن عدم الجواز ، ويستتبع للاستدلال به على المطلوب ، وإن كان فى كل طريق من طرق هذه الأحاديث مقال فبعضها يقوى بعضاً .

ويؤيد ذلك أن الواجبات إنما تفعل لوجوبها والمحرمات إنما تترك لتحريمها ، فمن أخذ على شيء من ذلك أجراً فهو من الأكليين لأموال الغير بالباطل ؛ لأن الإخلاص شرط ومن أخذ الأجر غير مخلص .

والتبليغ للأحكام الشرعية واجب على كل فرد من الأفراد قبل قيام غيره به « ١٠٥ هـ » .

واستدل المجوزون لأخذ الأجرة على تعليم القرآن وما هو داخل فى حكمه بما رواه البخارى ومسلم وغيرهما عن سهل بن سعد : « أن النبى ﷺ جاءته امرأة فقالت : يا رسول الله إني وهبت نفسى لك - فقامت قياماً طويلاً ، فقام رجل فقال : يا رسول الله زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة ، فقال ﷺ : وهل عندك من شيء تصدقها إياه ، فقال : ما عندي إلا إزارى هذه ، فقال النبى ﷺ : إن أعطيتها إزارك جلست لا إزار لك فالتمس شيئاً ، فقال : ما أجد شيئاً ، فقال : التمس ولو خاتماً من حديد ، فالتمس فلم يجد شيئاً .

فقال له النبى ﷺ : هل معك من القرآن شيء ، فقال : نعم سورة كذا وسورة كذا - يسمى - فقال النبى ﷺ : قد زوجتكها بما معك من القرآن » .

وفى رواية : « قد ملكتكها بما معك من القرآن » .

ولمسلم : « زوجتكها تعلمها من القرآن » ، وفى رواية لأبى داود : « علمها عشرين آية وهى امرأتك » ، ولأحمد : « قد أنكحتكها على ما معك من القرآن » .

واستدلوا أيضاً بحديث الرقية ، فقد روى البخارى عن ابن عباس رضي الله عنهما : « أن نفرًا من أصحاب النبی ﷺ مروا بماء ^(١) فيهم للديغ - أو سليم ^(٢) - فعرض لهم رجل من أهل الماء فقال : هل فيكم من راق فإن فى الماء رجلاً لديغاً - أو سليماً - ، فانطلق رجل منهم قراءاً بفاتحة الكتاب على شاء ، فجاء بالشاء إلى أصحابه فكروهوا ذلك ، وقالوا : أخذت على كتاب الله أجرًا ، حتى قدموا المدينة ، فقالوا : يا رسول الله أخذ على كتاب الله أجرًا ، فقال رسول الله ﷺ : إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله » .

والجمع بين أدلة الماتنين والمجوزين لأخذ الأجرة ممكن ، بأن نقول : إنه يجوز أخذها لمن كان فى حاجة إليها ولا يجد عملاً يعيش منه ، وقد تفرغ لذلك ، ولم يطلب من أحد على عمله هذا أجرة ، وجاءه ما جاءه من الهدايا والصدقات من غير استشراف نفس ، ولم يؤثر أخذه لهذه الهدايا والصدقات على إخلاصه لله تعالى . ويتبين له ذلك بامتحانه لنفسه ، هل إذا لم يعط على تعليم القرآن أو الأذان أو الإمامة ونحو ذلك أجرًا ترك هذا العمل أم لا ؟ ، فإن كان يستوى عنده من أعطاه ومن لم يعطه ، ويستوى عنده أيضاً العمل بأجرة وبغير أجرة كان أخذ ما يأتيه من الناس جائزاً . والله أعلم .

• تعجيل الأجرة وتأجيلها :

يصح تعجيل الأجرة وتأجيلها كلها أو بعضها على حسب الاتفاق « والمسلمون عند شروطهم » كما جاء فى الحديث الصحيح . ومتى حان الأجل الذى ضرب للسداد وجب على المؤجر أن يوفى الأجير أجره على ما سيأتى بيانه فيما بعد .

وإذا تعاقد المؤجر والمستأجر على عمل بأجر معين ولم يتفقا على التعجيل أو التأجيل ولم يكن هناك عرف بالتعجيل أو التأجيل فإن الأجرة عندئذ تجب على المستأجر إذا ما ملك المنافع .

فإن ملك بعضها وجب عليه أن يدفع بعض الأجر دون بعض ، وهو قول أبى حنيفة ومالك .

ويرى الشافعى أنها تجب بالعقد .

(١) أى أهل ماء . (٢) يسمى اللديغ سليماً من باب التفاضل بشقائه .

والعرف فى هذا العصر يقضى بأن الأجرة تدفع للأجير عند استلام العين المؤجرة ، وتدفع للعامل بعد القيام بالعمل ، وربما دفع المستأجر إليه جزءاً من أجرته قبل القيام بالعمل ليتعيش منه .

والعرف محكم وهو يقوم مقام الشرط ، والمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً .

• استئجار الموضع :

إذا كانت الموضع زوجة وأماً للولد فلا يجوز أن تأخذ على رضاعه أجرة لأن ارضاعه واجب عليها بمقتضى الزوجية والأمومة .

فإن كانت مطلقة وجب على أبيه أن يعطيها على إرضاعه أجرة تكفى طعامها وكسوتها وحاجتها الضرورية بحسب حالها وحالة اليسر والعسر .

وكما يجب عليه نفقتها فى حال إرضاعها لولده يجب عليها ألا تمتنع لأنها أمه ، وهى أولى به من غيرها وفى إرضاعها إياه مصلحة له .

قال تعالى : ﴿ والوالدتُ يرضعن أولادهن حولين لمن أراد أن يُثمَّ الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضارَّ والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك ﴾ (١) .

وقال جل شأنه : ﴿ فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن وأتمروا بينكم بمعروف وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى ﴾ (٢) .

والآيتان فى حق المطلقات ، وقد تقدم ذلك مستوفياً فى أحكام الرضاع .
والرضع لولد لا يجوز لها أن ترضع له إلا بإذن المستأجر ، وعليها تبعاً لذلك أن تقوم بخدمته كما يقضى به العرف ، ولها أن تتفق مع أبيه على أن ترضعه فقط وتقوم غيرها بخلمته .

وتسمى الموضع ظئراً ، واختيارها من ذوات الفضل والخلق والدين أمر مستحب ، ويحيث تكون صحيحة البدن سليمة الخواص متمرسة على تربية الأولاد تسكن فى بيت صحى ووسط قوم كرام ، إلى غير ذلك مما لا يحتاج منا إلى تنبيه .

• الحث على توفية الأجير حقه :

ليس هناك صفة يتحلى بها المؤمن أعظم من الوفاء ، فهو صفة جامعة لحصول الخير كلها .

(٢) سورة الطلاق آية : ٦ .

(١) سورة البقرة آية : ٢٣٣ .

والإجارة عقد من العقود التي أمر الله بالوفاء بها، قال جل شأنه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ (١) .

والأجير أحوج الناس إلى أخذ حقه كاملاً ، ولا سيما إذا كان من ذوى الحاجات وله عيال .

وقد حث النبي ﷺ على إعطاء الأجير حقه قبل أن يجف عرقه، وحذر من تضييعه أو بخسه أو تأجيله، فقال فيما قال : «اعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه» (رواه ابن ماجه وغيره عن ابن عمر) .

وروى البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة ؓ عن النبي ﷺ قال : « قال الله تعالى : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيام ، ومن كنت خصمه خصمته : رجل أعطى بى ثم غدر ، ورجل باع حراً فأكَل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره » .

والأجير المكدود فى حاجة مع أخذ الأجرة إلى كلمة طيبة ونظرة حانية ودعوة صالحة ، وشكر على وفائه بعمله يهون عليه جهده ، ويريح نفسه وأعصابه ويدفعه إلى مزيد من الإخلاص فى عمله فى المستقبل .

وهذا هو الكرم فى أسعى صوره والوفاء فى أروع معانيه، قال تعالى : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسَنًا ﴾ (٢) .

وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلَحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ (٣) .

والقول السديد هو الذى يسد مسده ويقع فى النفس موقعه، ويصيب به العبد خيراً له ولغيره، ويثاب عليه فى الآخرة .

وعلى الأجير أن يكون عند حسن ظن المستأجر فلا يخذله ولا يفشه ولا يخسه حقه، ولا يقصر فى عمله. مهما كان الأجر ضئيلاً ؛ فمن أخذ الأجر حاسبه الله على عمل، ومن وفى وفى له ، والحق أحق أن يتبع ، ومن غش الأمة فليس منها، ومن يخذل فאלله حسيه .

والجزاء من جنس العمل ، وكما تدان .

(١) سورة المائدة آية : ١ . (٢) سورة البقرة آية : ٨٣ .

(٣) سورة الأحزاب آية : ٧٠ - ٧١ .

الجهالة

الجهالة - بفتح الجيم وكسرهما وضمهما - هي : ما يجعله المرء لمن يأتيه بماله الضائع ، أو لمن يعمل له عملاً يحصل له من ورائه منفعة .
وتسمى جعلاً ومكافأة ، وهي جائزة لقوله تعالى : ﴿ قالوا نفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم ﴾ (١) .

فمن فرض على نفسه شيئاً لمن حفر له بئراً أو بنى له حائطاً ، أو غرس له شجرة ، أو رد إليه مالا ضائعاً - وجب عليه الوفاء به لمن قام بذلك ، ويجوز له أن يرجع في جعله قبل حصول المنفعة ، ولا يجوز له الرجوع فيه بعد حصولها ، كما يجوز للمجبول له أن يفسخ العقد إذا رأى أنه غير قادر على العمل .

والجهالة تشبه الإجارة في كثير من الوجوه إلا أن العمل قد يجوز أن يكون مجهولاً إلى حد ما ، والجعل أيضاً يجوز أن يكون مجهولاً إلى حد ما ، فرد المال إلى صاحبه قد يستغرق أسبوعاً وقد يستغرق شهراً مثلاً ، وكذلك إذا كلفه حفر بئر حتى يخرج منها الماء ، فقد يخرج الماء بعد عشرة أمتار أو أكثر أو أقل ، فالعمل الذي يستحق عليه الجعل ليس معلوماً على وجه الدقة ، كما في الشيء المستأجر .

والجعل الذي يجعله الشخص ليس معلوماً على وجه الدقة أيضاً في كثير من الأحوال فإذا قال مثلاً : من جاءني بمالي الضائع فله مكافأة سخية أو له حمل بعير - كما ورد في القرآن - فإنه لا يعرف قدر هذه المكافأة ، ولا يعرف حمل البعير هل هو من قمح أو من شعير ، ثم إن الاحتمال يختلف من بعير إلى بعير .
ومع هذه الجهالة فإنها تجوز للضرورة .

وكلما كان الجعل والعمل معلوم القدر والصفة كان أحب ، لما فيه من تقليل نسبة الغرر الحاصلة من الجهالة فيهما أو في أحدهما .

* * *

(١) سورة يوسف آية : ٧٢ .

الحِوَالَة

• تعريفها :

- الحِوَالَة مأخوذة من التحَوِيل والتحوِيل والانتقال .
- ومعناها شرعاً : نقل الدين من ذمة المحيل إلى ذمة للمحال عليه .
- فإذا كان لك عند رجل دين مثلاً فطلبت منه فأحالك إلى رجل آخر يتعامل معه في تجارة أو صناعة ليقضيك دينك فهي الحِوَالَة في منظور الشرع .
- وهي تصرف من التصرفات المشروعة لما فيها من المصالح العامة والخاصة .
- وتصح بقول المحيل : أحلتك على فلان ، أو اتبعتك بدينك على فلان ، أى جعلتك تابعاً له تطالبه به متى شئت .

• دليل مشروعيتها :

- ودليل جوازها ما رواه البخارى ومسلم وغيرهما عن أبى هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « مظل الغنى ظلم ، وإذا أتبع أحدكم على ملء فليتبع » .
- ومعنى أتبع : أحيل ، ومعنى فليتبع فليرض بالحِوَالَة ولا يمتنع لما فى ذلك من المصلحة له وللمحيل أيضاً .
- والملىء بالهمزة ومن غير همزة : هو الغنى ، ومعنى مظل : مده فى أجل السداد أو منعه الحق عند طلبه .
- والأمر فى الحديث للاستحباب عند الجمهور لا للوجوب كما ذهب كثير من الحنابلة والظاهرية .
- فليس كل أمر للوجوب ، بل هناك قرائن تجعله للاستحباب أو الإباحة كما فى علم الأصول .
- فالظاهر أن الأمر فى هذا الحديث للنصح والإرشاد؛ فإن من حق صاحب الحق ألا يرضى بالإحالة لأى وجه من الوجوه ، فقد يكون للمحال عليه بعيداً أو فقطاً غليظ القلب أو عاطلاً ، أو مشرفاً على الإفلاس ونحو ذلك ، لهذا كان رضاه معتبراً فى صحة الحِوَالَة كما سيأتى .

• شروط صحتها :

يشترط فى صحتها ما يأتى :

١ - تماثل الحقين فى الجنس والقدر والجودة والأجل . فلا تصح الحوالة إذا اختلف الجنس بأن يكون على صاحبه ذهباً فيحيله على رجل يعطيه بدله فضة؛ لأن هذا يعتبر نوعاً من أنواع الربا ، إذ إن بيع الذهب بالفضة لا يجوز إلا يدك بيد معجلاً غير مؤجل ، والإحالة تشبه البيع فى هذه الصورة وفى كثير من الصور الأخرى، فهى كما قال الشيرازى فى المذهب : « بيع فى الحقيقة ؛ لأن المحتال يبيع ماله فى ذمة المحيل بماله فى ذمة المحال عليه ، والمحيل يبيع ماله فى ذمة المحال عليه بما عليه من الدين ، فلا يجوز إلا فيما يجوز بيعه » ١-أ-هـ (١) .

ولا تجوز الإحالة فيما اختلف الحقان فيه من حيث القدر ككيله من قمح بكيلتين ، أو اختلفا فى الجودة والرداءة ولو تماثلا فى الكيل والوزن والجنس .
ولا تجوز إذا اختلف الحقان فى أجل السداد بأن كان الحق الذى للمحيل على المحال عليه يستحقه بعد سنة ، والمحتال له حق على المحيل يستوفيه بعد ستة أشهر مثلاً أو بعد سنتين بناءً على أن الحوالة كالبيع .

٢ - ولا تجوز إلا فى مال معلوم ، فإذا كان المال مجهول القدر أو الجنس أو الصفة لا تجوز الحوالة فيه كالبيع ، وهذا ظاهر لا يحتاج إلى بيان؛ لأن المجهول كيف يباع وكيف يستوفى .

٣ - ولا تجوز الإحالة إلا لمن له دين على المحال عليه .

فإذا لم يكن لك على زيد دين ، ولمحمد عليك دين فلا يجوز أن تحيل محمداً على زيد؛ لأنها تعتبر فى هذه الحالة من قبيل بيع المعلوم بالمعلوم ، فحق محمد معلوم وحقق على زيد معدوم ، والحوالة كالبيع كما قلنا . لكن بعض الفقهاء من الشافعية وغيرهم قد أجازها إن رضى المحال عليه ، ويكون فى هذه الحالة ضامناً للحق تفضلاً منه وتكرماً .

٤ - ويشترط كما قدمنا رضا للمحتال ، وإيضاً يشترط رضا المحيل ، وفى اشتراط رضا المحال عليه قولان، أصحابهما والله أعلم أنه لا يشترط رضاه إلا إذا كان

(١) انظر شرح المذهب ج ١٣ ص ٢٤٦ .

ضامناً للحق على سبيل التفضل وليس في ذمته شيء للمحيل يستوفى منه المحتال .

هذه هي أهم الشروط التي ذكرها الفقهاء على اختلاف مذاهبهم .

• هل تبرأ ذمة المحيل بالحوالة ؟ :

إذا وقعت الحوالة مستوفية شروط صحتها برئت ذمة المحيل ، فإذا أفلس المحال عليه أو جحد الحوالة أو مات - لا يكون للمحال حق في الرجوع إلى المحيل لأنه بإحالة يكون قد وفاه حقه . إلا إذا كان قد غره فأحاله على فقير لا يستطيع الوفاء كما قال المالكية .

(وقال أبو حنيفة : « يرجع صاحب الدين على المحيل إذا مات المحال عليه مفلساً أو جحد الحوالة وإن لم تكن له بيئة » . وبه قال شريح وعثمان البتي وجماعة) ١٠ هـ (١) .

* * *

(١) انظر المسألة في بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٠٠ .

الكفالة

• تعريفها :

الكفالة معناها فى اللغة : الضم ، قال تعالى حكاية عن مريم البتول : ﴿ وكفلها زكريا ﴾ ^(١) أى ضمها إليه صيانة لها وقيامًا بحق تربيتها .

ويعرفها الحنفية بتعريف جامع لمعانيها وأقسامها فيقولون : هى ضم ذمة الكفيل إلى ذمة الأصيل فى المطالبة بنفس أو دين أو عين أو عمل .

والأصيل هو المدين ، والكفيل : الضامن للمدين .

فإذا ثبت على رجل حق وخاف صاحب الحق ألا يدفعه له وطلب من يضمنه فأتى برجل يقر بالحق ويحمله عنه ويلتزم الوفاء به - بالشروط التى سيأتى ذكرها - فهى كفالة .

وتسمى أيضًا : حمالة ؛ لأن المكلف يتحمل الحق عن صاحبه ويؤديه عنه وتسمى : زعامة وضمانة ، ويسمى الكفيل : زعيمًا وكفيلًا وضامنًا وقيلًا .

• مشروعيتهما :

وهى من الأمور الجائزة ، وأحيانًا تكون من المستحبات وذلك إذا أدت إلى فض المنازعات أو إلى تخلص المدين من الحبس أو من الإلحاح فى الطلب ونحو ذلك من الأمور للمصلحة للمدين وأهله .

ولذلك يوصف الكفيل بالكرم والرجولة والمروءة .

ودليل جوازها من الكتاب قوله تعالى : ﴿ قالوا نفقد صواع الملك ولمن جاء به حملٌ بعير وأنا به زعيم ﴾ ^(٢) .

وذهب جماعة من الفقهاء إلى عدم الجواز مستدلين بقوله تعالى : ﴿ قالوا يا أيها العزيز إن له أبا شيخًا كبيرًا فخذ أحدنا مكانه إنا نراك من المحسنين قال معاذ الله أن نأخذ إلا من وجدنا متاعنا عنده إنا إذا لظالمون ﴾ ^(٣) .

(١) سورة آل عمران آية : ٣٧ . (٢) سورة يوسف آية : ٧٢ .

(٣) سورة يوسف آية : ٧٨ - ٧٩ .

والجواز هو مذهب الجمهور بدليل الآية المتقدمة فهي نص في الكفالة ، وليس في الآية الثانية دليل على المنع ؛ لأن من حق صاحب الحق أن يقبل الكفالة أو يرفضها ولم يكن إخوة يوسف يطلبون الكفالة وإنما كانوا يطلبون استبدال رجل برجل في الحبس عند العزيز لظنهم أن أخاهم بنيامين قد أتى ذنباً يوجب هذا الحد الذي كان معروفاً في شريعة ملك مصر ، وليس في الحدود كفالة .

وللجمهور أدلة أخرى من السنة منها ما رواه أبو داود والترمذى عن أبي أمامة أن الرسول ﷺ قال : « الزعيم غارم » .

والزعيم هو الكفيل كما تقدم ، والغرم هو الضمان ، وروى البخارى وأحمد والنسائى والترمذى عن سلمة بن الأكوع : أن النبى ﷺ أتى برجل ليصلى عليه ، فقال : « هل عليه دين » ، قالوا : نعم ديناران ، قال : « هل ترك لهما وفاء ؟ » قالوا : لا ، فتأخر فقيل : لم لا تصلى عليه ؟ ، فقال : « ما تنفعه صلاتى وذمته مرهونة ، إلا إن قام أحدكم فضمته » . فقام أبو قتادة فقال : هما علىّ يا رسول الله . فصلى عليه النبى ﷺ .

وقد أجمع المسلمون على جواز الكفالة وهم لا يزالون يعملون بها من عصر النبوة حتى يومنا هذا .

• أنواعها :

وهي نوعان : كفالة بالنفس ، وكفالة بالمال .
والأولى تعرف بضمان الوجه ، وهي التزام الكفيل بإحضار الشخص المكفول إلى المكفول له .

وهي جائزة إذا كان على المكفول به حق لأدى .
والثانية هي التي يلتزم فيها الكفيل بإحضار المال إلى صاحبه ، وهي أنواع ثلاثة :

- ١ - الكفالة بالدين : وهي التزام الكفيل أداء دين في ذمة الغير .
 - ٢ - كفالة عين : وهي التزام الكفيل تسليم عين معينة موجودة بيد الغير .
- مثل : رد الدار المغصوبة أو أى شيء مسروق ، أو أى شيء يباع فإنه يجب تسليمه للمشتري ، فإن خاف المشتري ألا يقوم البائع بتسليمه استوثق من رده بكفيل .

٣ - كفالة الدرك : وهى التزام الكفيل برد الثمن إلى المشتري إن لم يدرك الشيء الذى اشتراه بحيث يضمن الكفيل أن المبيع مملوك لصاحبه وأنه لو ثبت غير ذلك يكون كفيلاً برد الثمن إلى المشتري، أو إن ثبت أن بالمبيع عيباً عوضه عنه بقدر النقص ونحو ذلك ، وهذا النوع قريب من الثانى .

• شروطها :

هناك شروط لابد من توافرها فى الكفيل وفى المكفول له وفى الشيء المكفول .
أما الكفيل فيشترط أن يكون أهلاً للتصرفات ، وهو العاقل البالغ المختار ، وأن يكون راضياً بالكفالة .
وأما المكفول له فيشترط أن يثبت حقه بالينة حتى يتها للضامن أن يكفل له هذا الحق .

وجاز أن يكفل له حقاً قبل ثبوته على وجه اليقين إذا كانت له شبه بينة وطلب له مهلة لإتمامها يومين أو ثلاثة أو خمسة .

وأما الشيء المكفول فيشترط أن يكون معلوماً سواء أكان ديناً أم عيناً أم مبيعاً .
وأن يكون ثابتاً قبل الضمان كما أشرنا .

• تنجيزها وتعليقها وتوقيتها :

وتصح الكفالة منجزة ، ومعلقة ، ومؤقتة .

والممنجزة مثل قول الرجل : أنا أكفل فلاناً ، أو أضمنه أو أحمّل عنه كذا وكذا ، أو هو عندى ، أو علىّ سداده ونحو ذلك من العبارات الدالة على مشاركة الكفيل للأصيل فى التزام الحق الذى هو فى ذمته . ومتى انقضت الكفالة كانت تابعة للدين فى الحلول والتأجيل والتقسيم ، إلا إذا كان الدين حالاً واشترط الكفيل تأجيل المطالبة إلى أجل معلوم فإنه يصح لما رواه ابن ماجه عن ابن عباس : « أن النبى ﷺ تحمل عشرة دناتير عن رجل قد لزمه غريمه إلى شهر وقضاها عنه .

والكفالة المعلقة مثل قولك : إن أقرضك فلان فأنا ضامنك ، وقد جاءت معلقة فى قوله تعالى : ﴿ ولئن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم ﴾ .

والمؤقتة مثل قولك : إن جاء شهر المحرم فأنى ضامن لك ونحو ذلك .

• رجوع الكفيل على من كفله :

إذا أدى الضامن عمن ضمنه جاز له الرجوع عليه فيما دفعه لغريمه إن كان قد دفعه إليه بإذنه باتفاق الأئمة .

فإن ضمن ودفع بغير إذنه لا يجوز له أن يطلبه بالحق الذى دفعه لغريمه ؛ لعدم استئذانه فى ذلك - عند الشافعى وأبى حنيفة - لأنه متطوع .

ويرى مالك وبعض الحنابلة أن له الرجوع عليه فيما دفعه لغريمه مطلقاً ، والله أعلم .

هذا، ولا يجوز للكفيل أن يتنازل عن الكفالة حتى يأذن له صاحب الدين أو يبرئ المدين من دينه ، فإن الكفيل ضامن للحق حتى يرد على صاحبه .

ولو مات من عليه الدين وجب على الكفيل رده، ويطلبه من ورثته أو يدفعه من ماله الخاص ، ولو يستعين فى ذلك بمال الزكاة .

وإذا لم يكن من أهل الضمان ولا من القادرين على تحمل الحقوق فلماذا يضمن ؟ .

* * *

الوكالة

• تعريفها :

الوكالة فى اللغة : التفويض ، ومعناها شرعاً : استئابة مكلف مكلفاً يقبلها وتجتمع فيه شروطها .

• مشروعيها :

وقد شرعها الله لحاجة الناس إليها ؛ فليس كل إنسان يستطيع أن يياشر بعض أموره بنفسه، فيحتاج - ولابد - إلى توكيل من يقوم ببعض ما يلزمه القيام به وينوب عنه فى استيفاء بعض ما له وما عليه .

وقد جاء ذكر الوكالة فى القرآن الكريم فى مواضع منها قوله تعالى حكاية عن أهل الكهف : ﴿ كذلك بعثناهم لئسأملوا بينهم قال قائل منهم كم لبثم قالوا لبثنا يوماً أو بعض يوم قالوا ربكم أعلم بما لبثم فابعثوا أحدهم بورقكم هذه إلى المدينة فلينظر أيها أزكى طعاماً فليأتكم بريق وليتلطف ولا يُشعرن بكم أحدًا ﴾ (١) .

وقوله جل شأنه حكاية عن يوسف عليه السلام : ﴿ قال اجعلنى على خزانة الأرض إنى حفظ عليم ﴾ (٢) .

وقوله عز من قائل حكاية عن موسى وهارون عليهما السلام : ﴿ وقال موسى لأخيه هارونَ اخلفنى فى قومي وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين ﴾ (٣) .
والأحاديث فى جواز الوكالة كثيرة .

فقد وكل النبى ﷺ - كما فى البخارى وغيره - أبا رافع ورجلاً من الأنصار فى تزويجه ميمونة بنت الحارث رضي الله عنه .

وثبت عنه ﷺ التوكيل فى قضاء الدين، والتوكيل فى إثبات الحدود واستيفائها .

وأجمع المسلمون على جوازها، بل أجمعوا على استحبابها باعتبارها باباً من أبواب التعاون على البر والتقوى .

(١) سورة الكهف آية : ١٩ . (٢) سورة يوسف آية : ٥٥ .

(٣) سورة الأعراف آية : ١٤٢ .

• شروطها :

وهي عقد كسائر العقود لا بد فيه من وكيل وموكل فيه وصيغة دالة على الوكالة .

ولكل ركن من هذه الأركان شروط تخصه :

١ - فيشترط في الموكل أن يكون أهلاً للتصرف ، بأن يكون عاقلاً بالغاً ، مالكا للشيء الذي يوكل فيه .

وقد جوز بعض الفقهاء توكيل الصبي المميز في أمر يعود عليه بالنفع كقبول الهدية أو الهبة ونحو ذلك ، أما إن وكل في أمر يضره فلا يجوز توكيله .

٢ - ويشترط في الوكيل أن يكون عاقلاً بالغاً ، فإن كان مجنوناً أو معتوهاً لا يجوز أن يكون وكيلاً عن أحد في شيء ، فإن كان صبيّاً مميزاً جاز أن يكون وكيلاً عند الاحتاف فيما هو خير به، كشرائه طعام أو أدوات كتابة ونحو ذلك من الأمور التي يحسنون التصرف فيها ولا يترتب على خداعهم في ثمنها أو جودتها ضرر ذو بال .

٣ - ويشترط في الموكل فيه أن يكون معلوماً ، بأن يقول الموكل لمن يوكله : ادفع لفلان من مالي كذا وكذا ، أو خذ منه كذا وكذا ، أو اشتر لي ثوباً من صوف أو من قطن صفته كذا وكذا وطوله كذا وكذا إلى آخره .

ولا تضر الجهالة القليلة في السلعة أو في الثمن فهذا مما يتسامح فيه الناس غالباً .

ويشترط فيه أن يكون مما تباح فيه الوكالة كالبيع وقضاء الدين، والتزويج والتأجير والخصومات والتقاضى والمصالحات ، والإعارة والاستعارة، والهبات والهدايا والصدقات ، حضور الاجتماعات وإدارة الأموال ، وما إلى ذلك .

ولا تجوز الوكالة في الصلاة والصوم؛ لأنها عبادات بدنية يجب أن يقوم بها من تعينت عليه .

ولا تجوز الوكالة أيضاً في الإيلاء ولا في الظهار^(١) وهكذا في كل ما يجب أن يليه المرء بنفسه ، أو يحرم عليه فعله .

(١) الإيلاء : هو أن يحلف الرجل على ترك جماع امرأته، وقد تقدم بيانه في أبواب النكاح ، والظهار : هو أن يقول الرجل لامرأته: أنت على حرام كظهر أمي ، وقد تقدم بيانه أيضاً .

٤ - ويشترط في صيغة عقد الوكالة أن تكون بالالفاظ التى تدل عليها مثل :
وكلتك فى كذا ، أو فوضتك فى كذا ، أو أنبتك عنى ، أو جعلتك مكانى ونحو
ذلك من الالفاظ الصريحة الدالة على رضا الموكل .

وعلى الموكل أن يقول : قبلت الوكالة ، أو رضيت بالوكالة ، ونحو ذلك ،
فهى من العقود التى لا بد فيها من التراضى بين المتعاقدين .

وإذا حدد الموكل مدة ، أو شرط على وكيله شرطاً - وجب على الوكيل التزامه
والعمل بمقتضاه ، فإذا وجد فى الشرط ما يعوقه عن التصرف رجع إليه ليتنازل عنه أو
ليعذله ، أو يشير عليه بما هو فى صالحه ، فالمؤمنون عند شروطهم .

وأي تصرف من الوكيل قبل مدة الوكالة أو خالف فيه الشرط فهو باطل .

• ما يجب على الوكيل فعله :

الوكيل شخص متعاون مع موكله ، وحال محله فى تصرفاته التى أذن له فيها
بالتصرف ، وقائم مقامه فى الوفاء والاستيفاء ؛ لذا يجب عليه أن يكون ناصحاً أميناً
باركاً بأخيه ، وفيما بعهد صديقاً معه فى أقواله وأفعاله ، يجب له ما يحبه لنفسه ويكره ما
يكرهه لنفسه ، فلا يفرط فى حق لصاحبه ، ولا يقصر فى تحقيق مصلحة من
مصلحه ، ولا يتوانى فى دفع مفسدة تضر به أو بماله ، أو بدينه ، أو بعرضه .

ليس من اللحتم أن يتمسك الوكيل بحرفية الشرط ، بل يجب عليه الاستمساك
بروحه ، فإن قال له مثلاً : اشتر لى ثوباً بعشرة جنيهاً فوجده بتسعة اشتراه ، وإن
وجد أن الثوب الذى وصفه به عيب فى خامته ، أو له تأثير ضار على جسده ، أو
وجده مرتفع الثمن لآى سبب من الأسباب ، ووجد غيره أحسن منه ، ولم يستطع
الرجوع إليه ، ووقع فى قلبه أنه يرضى به - جاز له أن يشتريه له ، فهو ناصح أمين .

ولهذا القول من السنة دليل يشهد لصحته وهو ما رواه أبو داود والأثرم وابن
ماجه عن الزبير بن الخريت عن أبى ليبد عن عروة بن الجعد قال : « عرض لرسول الله
ﷺ جلب فأعطاني ديناراً ، فقال : يا عروة أنت الجلب فاشتر لنا شاة ، قال :
فأتيت الجلب ، فساومت صاحبه فاشترت شاتين بدينار ، فجئت أسوقهما أو
أقودهما ، فلقبني رجل فى الطريق فساومني فبعت منه شاة بدينار ، فأتيت النبی
ﷺ بالدينار وبالشاة ، فقلت : يا رسول الله هذا ديناركم وهذه شاتكم ، قال :
وصنعت كيف ؟ قال : فحدثته الحديث ، قال : اللهم بارك له فى صفقة يمينه » .

• الوكيل مؤتمن :

إذا تمت الوكالة بشروطها بين شخصين كان الوكيل أميناً على ما وكل فيه لا يضمن ما تلف في يده من مال الموكل إلا إذا ثبت تفريطه واعتدائه ، كأن يبيع السلعة ويسلمها قبل قبض ثمنها ، أو أن يستعمل العين استعمالاً خاصاً ، أو يضعها في غير حرز يحفظها ، ونحو ذلك .

• التوكيل في الخصومة :

إذا وكل رجل رجلاً أو امرأة في رفع دعوى أمام القضاء للمطالبة بحق من حقوقه على خصمه ، أو وكل الخصم من يدافع عنه فهل يشترط رضا الخصمين بهذا التوكيل ، وهل يجوز للوكيل الإقرار على موكله بما عليه ، وهل له أن يقبض حقه نيابة عنه ، أم ليس عليه إلا رفع الدعوى ، والدفاع عن موكله ؟ .

هذه ثلاثة مسائل أجاب عنها الفقهاء في كتبهم ، وحاصل المسألة الأولى : أنه لا يشترط رضا خصم الموكل ؛ لأن من حق صاحب الحق أن يوكل من شاء لأخذ حقه من غريمه ، بلا خلاف .

وحاصل ما ذكروه في المسألة الثانية : أنه لا يجوز للوكيل الإقرار على موكله في الحدود والقصاص ؛ لأن الإنسان يجب أن يتولى ذلك بنفسه فيعترف بما ارتكبه من الذنوب الموجبة للحد والقصاص ، أو لا يعترف ، فإن اعترف ولم تكن هناك شبهة تدرا عنه الحد أو تدفع عنه القصاص وجب على الحاكم أن يقيم عليه الحد ، وأن يقتض منه .

وأما في غير الحدود والقصاص ، فإنه يجوز أن يقر على موكله بما أمره أن يقر به أمام مجلس القضاء لا في غيره .

وأما المسألة الثالثة : فإن الموكل في الخصومة ليس له قبض الحق الذي وكل في إثباته فقد يكون قادراً على إثبات الحق غير أمين في تسلمه ، وهذا هو الصحيح عند المالكية والشافعية والحنابلة .

ويرى الأحناف أن له حق القبض لأنه هو الذي قام بإثبات الحق والشأن فيه أن يكون أميناً .

والأصح - والله أعلم - أن ذلك يرجع إلى الموكل نفسه فإن أذن له بالدفاع عن الحق وإثباته ولم يأذن له في قبضه فلا يحق له أن يقبضه ، وإن أذن له في قبض الحق جاز .

• التوكيل فى البيع :

قد عرفنا فيما سبق أن الوكيل ناصح أمين يرمى مصلحة موكله ، ويحب له ما يحب لنفسه ، فإذا وكله شخص فى بيع سلعة ولم يحدد له الثمن ولم يقل له : بيع هذه السلعة بثمن عاجل أو آجل - فليس له أن يبيع السلعة بأقل من سعرها المتعارف عليه لما فى ذلك من الغبن ، وليس له أن يبيع السلعة بثمن مؤجل لما فى ذلك من الضرر ، فإن باعها بأقل من سعرها أو باعها لآجل ، كان ذلك تفريطاً منه ، كما يرى أكثر الفقهاء على اختلاف مذاهبهم .

وأما إن قدر له الثمن ، أو حدد له البلد الذى يبيع فيه ، أو شرط عليه أن يبيع لفلان ، أو لا يبيع لآجل - فإنه يلزمه العمل بمقتضى الشرط ، ولا يجوز له الخروج عنه إلا بما فيه خير للموكل ، كان قال له : بيع ثمن مؤجل فباع بثمن معجل ، أو بيع هذا بخمسة فباعه بسبعة ما لم يكن فى هذه الزيادة إجحاف بالمشتري واستغلال لحاجته ، وقد مر بك حديث عروة بن الجعد الذى أمره النبى ﷺ أن يشتري شاة بدينار فاشتري به شاتين فباع إحداهما بدينار ، وجاءه بشاة ودينار ، فأقره ﷺ ودعا له بالبركة . والبيع فى ذلك كالشراء .

• شراء الوكيل من نفسه لنفسه :

ومادام الوكيل أميناً غير متهم فى دينه جاز له أن يشتري السلعة لنفسه إذا حدد له الموكل ثمنها أو إذا اشتراها بثمن المثل .

ويرى مالك أن يشتريها بأزيد من سعرها دفعاً للثمة والمشاخة .

ويرى أبو حنيفة والشافعى وأحمد فى أظهر روايته أنه لا يصح شراء الوكيل من نفسه لنفسه ؛ لأن الإنسان حريص بطبعه على أن يشتري لنفسه رخيصاً ، وغرض الموكل الاجتهاد فى الزيادة وبين الغرضين مضادة .

• انتهاء عقد الوكالة :

يتهى عقد الوكالة بواحد من خمسة أمور :

الأول : عزل الوكيل نفسه ، وعليه أن يخبر موكله بذلك حتى لا تقع المضارة عليه إذا لم يعلم بعزله لنفسه .

الثانى : عزل الموكل لوكيله ، سواء أعلمه بذلك أم لا ، فإن عزله كان ما فى يده

أمانة عنده يرده للموكل متى طلبه ، ويجب عند الإحناف أن يعلم الوكيل بالعزل ، وقبل العلم تكون تصرفاته كتصرفاته قبل العزل في جميع الأحكام .

الثالث : إنهاء العمل المقصود من الوكالة ، فيإنهاء الغرض من الوكالة تكون في حكم العلم .

الرابع : موت أحد المتعاقدين أو جنونه ؛ لأن من شروط الوكالة الحياة والعقل فإذا حدث الموت أو الجنون فقد فقدت ما يتوقف عليه صحتها .

الخامس : خروج الموكل فيه عن ملك الموكل ، فإن الوكالة حيثئذ لا محل لها .

* * *

الشفعة

• تعريفها :

الشفعة من الشفع وهو الضم ، ضد الوتر .
ومعناها شرعاً - كما يقول ابن حجر في الفتح - : انتقال حصة شريك إلى شريك كانت انتقلت إلى أجنبي بمثل العوض المسمى .
فإذا باع شريك حقه في الدار مثلاً إلى رجل آخر كان من حق الشريك أن يتزعم حصة شريكه من المشتري بالثمن الذي اشترى به منعاً للضرر الذي قد ينجم من دخول شخص غير مرغوب فيه عليه .

• مشروعيتها :

وقد ثبتت الشفعة بالسنة والإجماع ، فقد روى مسلم والنسائي وأبو داود عن جابر رضي الله عنه : « أن النبي ﷺ قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة ^(١) أو حائط ^(٢) لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه ، فإن شاء أخذ وإن شاء ترك ، فإن باعه ولم يؤذنه فهو أحق به » .

وقد أجمع المسلمون على مشروعيتها بشروطها التي سيأتي ذكرها .
وقد شرعها الإسلام قطعاً للخصومة ومنعاً للضرر ، فقد يحدث بين الشريك والمشتري الأجنبي خصومة في تغيير شيء من معالم الدار ، وقد لا يكون وضعه الاجتماعي مناسباً له ، وقد يكلفه مؤنة شيء لا يستطيع أن يقوم به إلى آخر ما هنالك من المضار التي نعرفها ، ولا ضرر ولا ضرار في الإسلام .

• الشفعة للزنى :

« تجوز الشفعة للمسلم والذمي عند الشافعي وأبي حنيفة ومالك .
وخالف أحمد فقهاء مذهبه على أنه لا شفعة لكافر على مسلم » . ١٠ هـ . ^(٣)
والذمي هو : من كان بينه وبين المسلمين أمان وعهد من اليهود والنصارى .

(١) الربعة : المنزل . ٥٠ (٢) الحائط : البستان .

(٣) انظر شرح المهذب جـ ١٤ ص ١٣٤ .

• أركانها وشروطها :

الشفعة تقتضى : شافعاً ، ومشفوعاً فيه ، ومشفوعاً عليه ، وكيفية الأخذ بالشفعة ، فهذه أربعة أركان لكل ركن منها شروط نتكلم عنها بإيجاز :

• الشافع :

أما الشافع فشرطه عند مالك والشافعي ومن نحا نحوهما : أن يكون شريكاً لم يقاسم ، بأن كان يسكن مع شريكه فى بيت واحد ، أو كان لهما بستان واحد أو أرض زراعية ونحو ذلك من الأشياء الثابتة .

وقال الأحناف : الشفعة على ثلاث مراتب :

أولها الشريك الذى لم يقاسم ، ثم الشريك المقاسم إذا بقيت فى الطرق أو فى الصحن شركة ، ثم الجار الملاصق .

فالأولون يرون أنه لا شفعة للجار الملاصق ولا للشريك المقاسم ودليلهم ما رواه مالك مرسلاً عن ابن شهاب عن أبى سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب : « أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم بين الشركاء فإذا وقعت الحدود بينهم فلا شفعة » .

وما رواه مسلم والترمذى وأبو داود عن جابر : « أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة » .

قال ابن رشد : « وجه استدلالهم من هذا الأثر ما ذكر فيه من أنه إذا وقعت الحدود فلا شفعة ، وذلك أنه إذا كانت الشفعة غير واجبة للشريك المقاسم فهى أخرى أن لا تكون واجبة للجار ، وأيضاً الشريك المقاسم هو جار إذا قاسم » ١-هـ .

ودليل الأحناف حديث أبى رافع عن النبى ﷺ أنه قال : « الجار أحق بسقبة^(٢) وهو حديث متفق عليه .

وخرج الترمذى وأبو داود عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : « جار الدار أحق بدار الجار » .

(١) انظر بداية للمجتهد جـ ٢ ص ٢٥٧ .

(٢) السقب - بالسين والصاد - : القرب والملاصقة ، والمراد به الشفعة كما قال ابن الأثير فى النهاية .

وقالوا : إنه لما كانت الشفعة إنما المقصود منها دفع الضرر الناشئ عن الشركة الطارئة ، كان الجار معتبراً في ذلك ؛ لأنه قد يلحق به من الضرر ما يلحق بالشريك ، فوجب أن يكون له الحق في الشفعة مثله .

والأولون قالوا : ضرر الجار أهون بكثير من ضرر الشريك فلا يعطى حكمه ، ولأن الأصل أن لا يخرج ملك أحد من يده إلا برضاه ، وأن من اشترى شيئاً فلا يخرج من يده إلا برضاه حتى يدل الدليل على التخصيص .

وقد تعارضت الآثار في هذا الباب فوجب أن يرجع ما شهدت له الأصول .
هذا ما أقاده ابن رشد في بداية المجتهد .

• المشفوع فيه :

وأما المشفوع فيه فقد اتفق المسلمون على أن الشفعة واجبة في الدور والعقار والأرض كلها، وما يتصل بها اتصال قرار كالغراس والبناء، والأبواب والرفوف ونحوها من كل ما يدخل في البيع عند الإطلاق لما تقدم عن جابر : « أن النبي ﷺ قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم : ربعة أو حائط . . . » .

وذهب أحمد وعلماء الظاهر إلى أن الشفعة تجوز في كل شيء ؛ لأن الضرر الذي قد يحدث للشريك في العقار قد يحدث أيضاً للشريك في المنقول، واستدلوا بما أخرجه الترمذى عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « الشريك شفيع والشفعة في كل شيء » .

والأصح ما ذهب إليه الجمهور ، لأن الضرر الحاصل من الشركة في الدار والعقار والأرض إذا بيعت لغير الشريك أظهر وأكبر، بخلاف الضرر الذي ينشأ في المنقولات فإنه لا يكاد يذكر .

فإن وجدنا فيه ضرراً يساوى الضرر الحاصل من بيع الدار والعقار لغير الشريك والجار أخذنا بقول ابن حزم ومن نحا نحوه من علماء الظاهر والحنابلة ، وبذلك نجتمع بين القولين .

فهناك أشياء فعلاً لو بيعت لشخص آخر غير الشريك والجار يضر بنقلها إذ ربما

يحتاج إلى سد الفراغ أو تنظيف المكان الذى نقل منه وغير ذلك ، وعلى القاضى أن ينظر فيما يصلح أمر المسلمين ، فيقضى بما يجلب النفع لهم ويدفع الضرر عنهم .

• المشفوع عليه :

وأما المشفوع عليه فهو الذى انتقل إليه الملك بشراء من شريك غير مقاسم أو من جار عند من يرى الشفعة للجار .

لكن إذا انتقل إليه الملك بالميراث فلا شفعة فيه عند الجميع . كما قال ابن رشد .

فإذا انتقل إلى رجل سهم شريك بالبيع وطلب المشارك أن يضم هذا السهم له دفعاً للضرر عن نفسه قام المشتري برد ما اشتراه للبائع وأخذ منه الثمن، ثم يقوم البائع بدفع حصته هذه للشافع بثمنها وفاء بحق الشفعة، فإن أبى رفع الشافع أمره للقاضى ليضى له بما ذكرنا .

وسنعرف فيما يلى كيفية الأخذ بالشفعة بشيء من التفصيل :

• كيفية الأخذ بالشفعة :

إذا كان الشفع شريكاً غير مقاسم أو جاراً ملاصقاً فى دار أو عقار وعلم أن شريكه أو جاره قد باع حصته ، ووجد فى هذا البيع ضرراً عليه أو إجحافاً بحقه ، طلب من قسيمة أو جاره أن يرد ما باعه إليه بالثمن الذى باع به، وهذا حق من حقوقه يجب على القاضى أن يمكنه منه .

فإن علم وتراخى فى الطلب حتى تصرف المشتري فيما اشتراه بالهدم أو البناء وغير ذلك -سقط حقه فى الشفعة .

فإذا كان الشافع - وهو من له حق فى الشفعة - غائباً أو جاهلاً بالحكم ، أو لم يعلم بالبيع ، لا يسقط حقه فى الشفعة .

وتسقط الشفعة بعجز الشافع عن الثمن ، فإن كان الثمن معجلاً وجب أن يدفعه معجلاً رعاية لمصلحة الشريك أو الجار الذى يشتري منه، وإن كان بعضه معجلاً

وبعضه مؤجلاً اشترى منه بهذا الشرط على أن يستوثق منه بضامن أو بإيصال أو شيك أو رهن .

ويسقط حق الشافع أيضاً إذا طلب أن يأخذ بعض الصفقة ويترك بعضها .

وإذا كانت الشفعة بين أكثر من شافع فتركها بعضهم فليس للباقي إلا أخذ الجميع حتى لا تنفرد الصفقة على المشتري .

هذا، وللشفعة أحكام كثيرة متشعبة مفصلة في المطولات لا نرى حاجة لذكرها في هذا الكتاب .

* * *

المزار - المساقاة

• تعريفها :

قال فى القاموس: المزارعة: العاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها، ويكون البئر من مالها .

والمساقاة: ما كان فى النخل والكروم - وجميع الشجر الذى يثمر - بجزء معلوم من الثمرة للأجير .

وقيل: المزارعة والمساقاة بمعنى واحد ، وتسمى المخابرة والمحاقلة أيضاً .

وقد سميت المزارعة مخابرة ؛ لأن الزارع خبير بشئون الزراعة ، مشتقة من الخبرة، ولذلك سمي الزارع فلاحاً ؛ لأنه يفلح الأرض بمعنى يصلحها ويحقق لنفسه بإذن ربه ما فيه فلاحه فى الدنيا .

وإلى هذا الاشتقاق ذهب أبو عبيد والأكثرون من أهل اللغة والفقهاء ، كما قال الشوكانى فى نيل الأوطار .

والمحاقلة مشتقة من الحقل وهى الأرض التى لا شجر فيها ، وقيل : هو الزرع إذا تشعب ورقه ، كما أفاده صاحب المصباح .

وقد فرق بعض الفقهاء بين المساقاة والمزارعة والمحاقلة والمخابرة واختلفوا فى ذلك اختلافاً كثيراً نضرب عنه صفحاً رغبة فى الاختصار ، ونكتفى بمعرفة حكمها بإيجاز أيضاً .

• حكمها :

وقد جوز الجمهور من الفقهاء المزارعة والمساقاة على النصف ، أو على الربع ، أو على الثمن ، أو على أى جزء معلوم .

ومن هؤلاء الفقهاء على بن أبى طالب ، وعبد الله بن مسعود، وعمار بن ياسر وسعيد بن المسيب ، ومحمد بن سيرين ، وعمر بن عبد العزيز ، وابن أبى ليلى، وابن شهاب الزهري ، وأبو يوسف القاضى ، ومحمد بن الحسن وغيرهم ، مستدلين بما رواه الجماعة عن ابن عمر رضي الله عنهما : « أن النبى ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج من ثمر أو زرع » .

وبما رواه البخارى : « أن النبي ﷺ أعطى يهود خيبر أن يعملوها ويزرعوها ولهم شطر ما يخرج منها » .

وبما رواه البخارى أيضاً عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : « قالت الأنصار للنبي ﷺ اقسم بيننا وبين إخواننا النخل ، قال : لا ، فقالوا : تكفونا العمل ونشرككم فى الثمرة ، فقالوا : سمعنا وأطعنا » .

وروى ابن ماجه عن طلوس : أن معاذ بن جبل أكرى الأرض على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر وعمر وعثمان على الثلث والربع فهو يعمل به إلى يومك هذا .

قال البخارى وقال قيس بن مسلم عن أبى جعفر قال : ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزرعون على الثلث والربع ، وزارع على سعد بن مالك وابن مسعود وعمر بن عبد العزيز والقاسم وعروة وآل أبى بكر وآل على وآل عمر .

قال : وعامل عمر الناس على أن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر وإن جاءوا بالبذر فلهم كذا .

● تأجير الأرض بالنقود :

يجوز عند أكثر الفقهاء أن تكرى الأرض بالذهب والفضة وما يقوم مقامهما من العملات الورقية لحاجة الناس إلى ذلك ؛ فصاحب الأرض قد لا يجيد زراعتها وهو فى حاجة إلى أجرتها وهناك من يجيد زراعتها وهو فى حاجة إليها ، ففى تأجيرها منفعة لهما ومنفعة للمجتمع كله ، والله أعلم .



اللقيط

• تعريفه :

هو الطفل الذى يضل الطريق فيجده من لا يعرف داره ولا نسبه .

• حكم التقاطه :

على كل مسلم وجد طفلاً ضالاً أن يلتقطه صيانة له من الضياع والهلكة
فالتقاطه من فروض الكفايات إذا قام به البعض سقط عن الباقي .

ويتعين التقاطه على كل من لقيه فى طريق مخيفة لا يسلكها المارة إلا نادراً
بحيث لو تركه ربما يهلك ، ويحكم بإسلامه إذا وجد فى بلاد المسلمين ويكفله من
التقطه إن كان أهلاً لكفالتة، بأن كان لديه دار وسيدة وزوجة تقوم بخدمته وحضنته
وكان معروفًا بالصلاح والتقوى .

فإن لم يكن كذلك نزع الحاكم منه ودفعه لمن يثق فيه من المسلمين .

روى سعيد بن منصور فى سننه أن سنين بن جميلة قال : « وجدت ملقوطة
فأبئت به عمر بن الخطاب ، فقال عريفي ^(١) : يا أمير المؤمنين إنه رجل صالح ، فقال
عمر : كذلك هو ؟ ، قال : نعم ، قال : اذهب به ، وهو حر ولك ولاؤه ، وعلينا
نفقته - وفى لفظ : وعلينا رضاعه » .

وينفق الملتقط على من التقطه من ماله إن وجد معه مالاً ، فإن لم يجد معه
مالاً أنفقت عليه الدولة ، أو أنفق عليه هو من ماله الخاص ، أو فرض له المسلمون
من أموالهم ما يكفيه على سبيل التبرع أو من زكاة أموالهم ، ولا يجوز للملتقط أن
يتبينه ، فالتبني حرام كما سبق بيانه ، وإنما يكفله على أنه إذا كبر وعقل يخبره بما وقع
له بأسلوب لا يجرح مشاعره ، كأن يقول له : إن أباك كان رجلاً من أهل الخير وأنه
خرج من البلد ولا نعرف له مكاناً ، وأن أمه كانت من أهل الخير ولا نعرف لها مكاناً
ولعلها رحلت مع زوجها ، وغير ذلك من الكلام الذى يطيب به نفسه ، ويطمئن به
قلبه ويثلج به صدره من غير مبالغة ولا كذب ، وإن لنا فى المعاريض لمنذوحة .

(١) من يعرضى .

والمعاريف هي الأقوال التي يكون لها معنيان معنى تريده بكلامك ومعنى توهم
المخاطب أنه المراد بحيث لو اكتشف أنه غير المراد لا يعتبره كذباً ، فهو من الحيل
للمحمودة عند الضرورات كما بينا ذلك في كتابنا «عدة الخطيب والواعظ» بالتفصيل .
● ميراثه :

وإذا مات اللقيط وترك ميراثاً فهو لبيت المال وليس للمتقطعة حق فيه ، وكذلك
تكون دينه لبيت المال إذا قتل خطأ . والله أعلم .

* * *

اللقطة

• تعريفها :

هي كل مال محترم معرض للضياع لا يعرف مالكه ، سواء كان هذا المال نقوداً أو ثياباً أو طعاماً كثيراً يسأل عنه صاحبه إذا فقد ، وسواء وجد في الطريق أو في المسجد ، أو في دار غير مسكونة ، أو في سيارة أو في قطار .

ولا يقال للحيوان الضائع : لقطة ، في الغالب ، وإنما يقال له : ضالة .

ولا يقال للطفل : لقطة ، وإنما يسمى لقيطاً ، كما قدمنا .

• حكمها :

ويستحب التقاط المال المحترم لمن كان يتنقى رده إلى صاحبه ، فهو من باب التعاون الذي أمر الله به .

ويجب التقاطه إن خاف عليه الضياع ، ويكره التقاطه إذا خاف على نفسه الطمع فيه ، ويباح ترك اللقطة إن غلب على الظن أن يلحقها صاحبها بنفسه إذا سأل عنها أو ذكر مكانها ، أو غلب على ظنه أن يأخذها غيره فيردها على صاحبها .

ومن المؤسف أن بعض القوانين لم تترك ذوى المروءات يجرأون على أخذ اللقطة من مكانها وتعريفها ، أو تسليمها إلى أحد أقسام الشرطة لما يتعرض له الملتقط من المتاعب والاتهامات وغير ذلك من المصائب وسوء العواقب ، الأمر الذي يجعل الناس ينصرفون عن اللقطة واللقيط ولو أدى ذلك إلى ضياع المال وموت الأطفال ، والأمر كله لله ولا حول ولا قوة إلا بالله .

• لقطة الحرم :

ولا يجوز للمسلم أن يلتقط شيئاً وجده في الحرم إلا إذا أخذه ليُعرفه ويسأل عن صاحبه وخاف إن تركه أن يتلف أو تدوسه الأقدام .

وذلك لقوله ﷺ : « لا يلتقط لقطتها إلا من عرفها » .

وقوله ﷺ : « لا يرفع لقطتها إلا منشد » أي مكة ، والمنشد : هو الذي يسأل الناس عن صاحبها .

قال ابن رشد فى لقطة الحاج : « إن العلماء أجمعوا على أنه لا يجوز التقاطها
 لهنه عليه السلام عن ذلك ، ولقطة مكة أيضاً لا يجوز التقاطها إلا لمنشد ؛ لورود النص
 فى ذلك ، والمرور فى ذلك لفظان : أحدهما أنه لا ترفع لقطتها إلا لمنشد .
 الثانى : لا يرفع لقطتها إلا منشد ، فالمعنى الأول أنها لا ترفع إلا لمن ينشدها ،
 والمعنى الثانى لا يلتقطها إلا من ينشدها ليعرف الناس بها .
 وقال مالك : تعرف هاتان اللقطتان أبداً » (١) .

• التعريف بها :

يجب على المسلم البالغ العاقل أن يعرف اللقطة التى التقطها ويسأل عن صاحبها
 إن كانت مالا محترماً كثيراً يسأل عنه صاحبه عادة ، ويحزن على فواته غالباً ، وتقدير
 المال الذى يسأل عنه صاحبه ولا يترك البحث عنه حتى يأس من وجوده موكل
 للعرف والحالة الاقتصادية ، فيختلف البلد الغنى عن البلد الفقير ، فدينار يعتبر كثيراً
 فى بلد ويعد قليلاً فى بلد آخر .

فإذا كان المال كثيراً عرفه سنة ، فإن وجد صاحبه أعطاه إياه ، فإن لم
 يجده انتفع به وعليه الضمان ، بحيث لو جاء صاحبه أعطاه قيمته أو قدره من جنسه .
 وله أن يتصدق به على ذمة صاحبه ولا ضمان عليه حيثن .

وقيل : بل عليه الضمان إذا جاء صاحبها ولم يجزه فى التصديق ، ولا فرق فى
 ذلك بين غنى وفقير ، على أن بعض العلماء يرى أنه إذا كان فقيراً جاز له الانتفاع بها
 وإن كان غنياً حفظها حتى يأتى صاحبها .

هذا إذا كان المال كثيراً كما قلنا فإن كان يسيراً وعلم أن مثله يسأل عنه عرفه
 ثلاثاً ، فإذا لم يجد صاحبه انتفع به .

وإذا كان الشيء الملتقط هيناً ويسيراً جاز الانتفاع به دون أن يسأل عن صاحبه .
 والأصل فى ذلك ما رواه البخارى ومسلم وغيرهما عن يزيد بن خالد الجهنى
 أنه قال : « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فسأله عن اللقطة ، فقال : اعرف
 عفاصها ووكاءها ، ثم عرفها سنة ، فإن جاء صاحبها وإلا فأنك بها ، قال : فضالة
 الغنم يا رسول الله؟ قال : هى لك أو لأخيك أو للذئب ، قال : فضالة الإبل؟ ، قال :
 مالك ولها ، معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها » .

(١) انتهى بتصريف يسير من بداية المجتهد جـ ٢ ص ٣٠٥ .

فقله ﷺ : « فشأنك بها » يدل على أنه بعد الحول مخير في حفظها لصاحبها والانتفاع بها ، والتصدق بها ، على التفصيل الذى بيناه .

وأما المال القليل فدليل جواز الانتفاع به بعد تعريقه ثلاثة أيام ما رواه عبد الرازق عن أبى سعيد عن على بن عيسى : أنه جاء إلى النبى ﷺ بدينار وجده فى السوق فقال : « عرفه ثلاثاً ، ففعل فلم يجد أحداً يعرفه ، فقال : كله » .

وقلت فيما سبق : إن المال الهين لا يسأل عن صاحبه كالطعام والحبل والعصا الرخيصة ونحوها ؛ لما رواه البخارى ومسلم عن أنس أن النبى ﷺ مر بشجرة فى الطريق فقال : « لولا أنى أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها » .

وروى أحمد فى مسنده وأبو داود فى سننه عن جابر بن عبد الله قال : « رخص لنا رسول الله ﷺ فى العصا والسوط والحبل وأشباهه يلتقطه الرجل يتفح به » .

• وسائل التعريف :

تعرف اللقطة فى المكان الذى وجدت فيه أو فى المكان الذى يجتمع الناس فيه كالأسواق ونحوها ، وعن طريق أجهزة الإعلام المختلفة ، أو تسلم إلى الشرطة إن علم أنهم يؤدونها إلى صاحبها .

ونفقة التعريف تكون على صاحبها إذا لم يكن فيها إسراف من قبل المعرف ، وكذلك نفقة حفظها ورعايتها ، والله أعلم .

* * *

الصلح

• تعريفه ومشروعيته :

الصلح : هو عقد ينهى الخصومة بين المتخاصمين بشروط مشروعة .
وقد شرع بالكتاب والسنة والإجماع :

قال تعالى : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ الْمُقْسِطِينَ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ (١) .

وقال جل شأنه : ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصْلَحَا بَيْنَهُمَا صِلْحًا وَالصِّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ (٢) .

وروى الترمذى وأبو داود وابن ماجه والحاكم وابن حبان عن عمرو بن عوف أن رسول الله ﷺ قال : « الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً » وزاد الترمذى : « والمسلمون على شروطهم » ، ثم قال : هذا حديث حسن صحيح (٣) .

وقال عمر رضي الله عنه : « ردوا الخصوم حتى يصطلحوا ، فإن فصل القضاء يورث بينهم الضغائن » .

والإجماع قائم على جواز الصلح بين المسلمين بكل شرط لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً ، كما سيأتى بيانه .

• صيغته :

ويتم عقد الصلح بصيغة تدل على الإيجاب والقبول ، مثل قوله : صالحتك فى

(١) سورة الحجرات آية : ٩ - ١٠ . (٢) سورة النساء آية : ١٢٨ .

(٣) ضعف بعض المحدثين هذا الحديث ، وحسنه الشوكانى لكثرة طرقه . انظر نيل الأوطار ، ج ٥ « كتاب الصلح وأحكام الجوار » .

كذا على كذا ، ويحدد له ما يلغعه إليه وما يأخذه منه والأجل الذى يتم فيه الأخذ والإعطاء وغير ذلك من الشروط التى ترفع الجهالة وتنع الغبن والغدر، ويقول الآخر: قبلت ، أو : تصالحت معك على ما ذكرته لى ، ونحو ذلك من الصيغ الصريحة فى المصالحة .

فإن تم العقد على هذا النحو وجب الوفاء به بشروطه كاملة .
ولا يجوز لأحدهما أن يقوم بفسخه من قبله ، بل لابد أن يتفقا معاً على فسخه كما اتفقا على إبرامه .

وبالصلح تسقط دعوى المدعى ولا تسمع مرة أخرى وإن كان قد أخذ أقل من حقه .

• شروطه :

١ - يشترط فى المصالح أن يكون ممن يصح تبرعه، فلا يصح أن تقع المصالحة من مجنون أو معتوه، أو سفيه، أو محجور عليه لإفلاسه، أو صبي، أو ناظر لأوقاف المسلمين إلا إذا كان ناظر الوقف هذا قد رأى فى الصلح منفعة للمسلمين وهو غير متهم فى دينه .

وبعض الفقهاء أجاز صلح الصبي المميز ، لكن إن صح ذلك ففى غير الأمور المهمة .

ويجوز لولى اليتيم أن يصالح عنه إن رأى فى ذلك مصلحة له :

٢ - ويشترط فى المصالح به أن يكون منتفعاً به، مقدوراً على تسليمه، وأن يكون معلوم القدر والصفة علماً نافياً للجهالة المؤدية للتزاع .

قال الأحناف : فإن كان لا يحتاج إلى التسليم والتسلم فإنه لا يشترط العلم به، كما إذا ادعى كل من الرجلين على صاحبه شيئاً ثم تصالحا على أن يجعل كل منهما حقه بدل صلح عما للآخر .

ورجح الشوكاتى جواز الصلح بالمجهول عن المعلوم .

فعن أم سلمة رضي الله عنها قالت :

«جاء رجلان يختصمان إلى رسول الله ﷺ فى مواريث بينهما قد درست^(١)، ليس بينهما بينة ، فقال رسول الله ﷺ : إنكم تختصمون إلى رسول الله ، وإنما (١) ذهبت معالمها .

أنا بشر ولعل بعضكم الحن^(١) بحجته من بعض ، وإنما أقضى بينكم على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار يأتي بها أسطماً^(٢) في عقه يوم القيامة . فيكى الرجلان ، وقال كل واحد منهما : حقى لأخى . فقال رسول الله ﷺ : أما إذ قلتما قاذبا فاقتما ثم توخيا الحق ، ثم استهما^(٣) ثم ليحلل^(٤) كل واحد منكما صاحبه »

(رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) .

٣ - ويشترط فى المصالح عنه - وهو الحق المتنازع فيه- أن يكون مالا متفعاً به، ولا يشترط أن يكون معلوم القدر والصفة؛ لأنه لا يحتاج فيه إلى التسليم، فإن صاحبه يتنازل عنه فى مقابل شىء معلوم يأخذه من المصالح .

فقد ثبت فى البخارى : « أن جابر رضي الله عنه قد توفى أبوه وترك عليه ثلاثين وسقاً لرجل من اليهود، فاستنظره جابر فأبى أن ينظره ، فكلم جابر رسول الله ﷺ يشفع له إليه ، فجاء رسول الله ﷺ وكلم اليهودى ليأخذ ثمرة نخله بالذى له ، فأبى ، فدخل النبى ﷺ النخل فمشى فيها ثم قال لجابر جَدّ له فأوفى له الذى له ، فجذّه بعد ما رجع رسول الله ﷺ فأوفاه ثلاثين وسقاً وفضلت سبعة عشر وسقاً » .

ويشترط أيضاً أن يكون المصالح عنه حقاً من حقوق العباد يجوز التعويض عنه ولو كان غير مال كالفقاص فى القتل ، والجنايات ، فإن لأولياء المقتول أن يصلحوا أهل القاتل على العفو وأخذ الدية، وكذلك فى قطع اليد والرجل والإصبع وغيرها من الجنايات .

أما حقوق الله تعالى فلا صلح عنها ، فلا يجوز أن يصلح الزانى أو السارق أو شارب الخمر من أمسك به على أن يعطيه شيئاً من ماله ويتركه ولا يرفع أمره للقاضى؛ لأن ما يأخذه فى مقابل ذلك يعد رشوة لا مصالحة ، ففى مثل هذه الحقوق لا تجوز فيها المصالحة كما قلنا، بل يجب الستر فيها أو رفع أمر مرتكبيها إلى الحاكم على ما بيناه فى الخلود .

(١) أبلف - (٢) الأسطام : الخليفة التى تحرك بها النار .

(٣) الاستهام : الفرعة . (٤) أن يجعل كل واحد منكما صاحبه فى حل من ذنبه .

• أقسامه :

وينقسم الصلح إلى قسمين :

الأول : ما يكون على حقوق مالية أقر بها المدعى عليه . وهذه الحقوق المالية قد تكون ديناً في ذمة المدعى عليه ، وقد تكون عيناً وضع يده عليها عن طريق الإعارة أو الغصب ، أو الإجارة ، وقد تكون منفعة من المنافع التي يتنازل له صاحبه عنها زمناً ثم يطالبه بقطعها وتسليم الشيء الذي ملكه منفعته تملكاً مؤقتاً ، فيأبى عليه ويدعى أنه ملكه بطريق الهبة أو الصدقة تملكاً مؤكداً فيحدث بينهما تنازع عند ذلك ، فيصطلحا على شيء تنقطع به الخصومة ويحل به الوفاق محل الشقاق، والصلح مستحب كما قدمنا على ما يقع به التراضي بين المتنازعين في الحدود التي وضعتها الشريعة .

ويستحب لم حضر النزاع أن يصلح بين المتخاصمين فيشير على المدعى أن يتنازل عن بعض حقه في نظير قبض بعضه الآخر ، وينصح المدعى عليه بتعجيل ما في ذمته لأخيه كما فعل رسول الله ﷺ .

روى النسائي وغيره عن كعب بن مالك : « أنه تقاضى ابن أبي حدر ديناراً كان له عليه في المسجد ، فارتفعت أصواتهما حتى سمعهما رسول الله ﷺ وهو في بيته ، فخرج إليهما وكشف سجد حجرتيه ، فنادى : يا كعب ، قال : لييك يا رسول الله ، قال : ضع من دينك هذا ، وأوماً إلى الشطر ، قال : لقد فعلت يا رسول الله ، قال : قم فاقضه » .

الثاني : الصلح على حقوق شخصية كمصالحة المرأة لنفسها على إمساكها في مقابل شيء تعطيه إياه أو حق لها عليه تنزل عنه ، كما فعلت سودة بنت زمعة زوج النبي ﷺ ، فقد خافت أن يطلقها رسول الله ﷺ لكبر سنهما ، فقالت : يا رسول الله أمسكني وليتي لعائشة ، ففعل .

والحديث في ذلك مروى عن كثير من المحدثين بطرق مختلفة، منها ما رواه أبو داود الطيالسي عن عكرمة عن ابن عباس رضيهما ، قال : « خشيت سودة أن يطلقها رسول الله ﷺ ، فقالت : يا رسول الله ، لا تطلقني واجعل يومي لعائشة . ففعل ، ونزلت هذه الآية : ﴿ وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما ﴾ الآية ، قال ابن عباس : فما اصطلحا عليه من شيء فهو جائر » .

وللمرأة أن تصالح ضربتها على أن تستأثر بزوجه مدة أطول من مدتها ، أو على أن يبيت عندها دونها ونحو ذلك في مقابل حق تنازل عنه لها ، أو منفعة تسديها إليها كما فعلت عائشة وصفية رضي الله عنهما ، فقد نقل القرطبي في تفسيره عن ابن خزيمة منداد أن عائشة رضي الله عنها قالت : « وَجَدَ ^(١) رسول الله ﷺ على صفية في شيء فقالت لى صفية : هل لك أن ترضين رسول الله ﷺ عنى ولك يومى ؟ » .

قالت : فلبست خماراً كان عندى مصبوعاً بزعفران ونصخته ، ثم جئت فجلست إلى جنب رسول الله ﷺ ، فقال : إليك عنى فإنه ليس بيومك ، فقلت : ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، وأخبرته الخبر ، فرضى عنها » .

* * *

(١) عتب عليها وغضب منها .

الحجر

• تعريفه :

الحجر فى اللغة : المنع والتضييق .

ومعناه شرعاً : منع الإنسان من التصرف فى ماله لعدم أهليته للتصرف أو إفلاسه .

• أنواعه :

وله أنواع كثيرة ترجع فى جعلتها إلى نوعين أساسيين :

الأول : الحجر على من ليس أهلاً للتصرفات لجنونه أو سفهه أو صغره ، حماية لنفسه وصيانة لماله إن كان له مال .

قال تعالى : ﴿ ولا تؤنثوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياماً وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفاً ﴾ (١) .

الثانى : الحجر على المفلس والمأطل لحق الغير ، فإذا كان على شخص دين حان أجله ومأطل الغرماء فى السداد ، أو لم يكن له مال يكفى للسداد ورفع الغرماء أمرهم إلى الحاكم ، فأمر الحاكم من جانبه بالحجر عليه وبيع ما يملكه وتقسيمه على الغرماء ، سواء كان ما يملكه يفى بديونه أم لا يفى ، فقد قسم النبى ﷺ مال معاذ بن جبل على غرمائه كما جاء فى بعض السنن .

روى أبو داود وسعيد بن منصور وعبد الرزاق من حديث عبد الرحمن بن كعب بن مالك مرسلًا قال :

« كان معاذ بن جبل شابًا سخياً ، وكان لا يملك شيئاً ، فلم يزل يدان حتى أغرق ماله كله فى الدين ، فأتى النبى ﷺ ، فكلمه ليكلم غرماءه . فلو تركوا لأحد لتركوا لمعاذ لأجل رسول الله ﷺ . فباع رسول الله ﷺ لهم ماله حتى قام معاذ بغير شيء » .

هذا وإذا وجد الرجل ماله عند المفلس لم يتغير بالزيادة ولا بالتقصان أخذه دون

(١) سورة النساء آية : ٥ .

الغرماء لما رواه البخارى ومسلم أن رسول الله ﷺ قال : « من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق من غيره » .

فإذا كان قد تغير لم يجوز له أن يأخذه ولكن يخضع لقسمة الغرماء .
والحجر فى الحقيقة باب واسع يجب أن يلم بمسائله أهل الفتوى والقضاة
والحكام أما غيرهم فلا يفيدهم كثيراً العلم بأحكامه ومسائله ، لذا نكتفى هنا بما ذكرناه
وعلى من يطلب المزيد أن يرجع إلى كتب الفقه المطولة .

* * *

الهبة

• تعريفها :

الهبة فى اللغة : التبرع والتفضل على الغير بمال أو بغيره بعوض أو بغير عوض . وهى فى الشرع : عقد تمليك فى الحياة بلا عوض .

وبهذا التعريف تفرق الهبة عن الإعارة والهبة ، والبيع والوصية ، والصدقة . لأن الإعارة ليست تمليكا للأعيان ولا للمنافع على سبيل التأيد وإنما هى منحة يمنحها الأخ أخاه مدة ثم يستردها منه .

والهدية تكون غالبا مقابل هدية سابقة أو لاحقة ماثلة لها أو زائدة عليها .

• والبيع هو نقل الملك بعوض بوجه جائز .

• والوصية إنما تكون عند الموت كما سيأتى بيانها .

• والهبة أعم من الصدقة فهى تجوز للفقير والغنى والضعيف والقوى ، والصدقة لا تجوز على الغنى ولا على ذى المرة السوى كما جاء فى الحديث الذى سيأتى بيانه .

والهبة كما عرفت عقد تمليك على سبيل التأيد ، وهى تبرع لا يرجو صاحبها من ورائها عوضاً من الموهوب له ، وهى تكون فى حياة الواهب يقبضها الموهوب له إن قبلها ويتصرف فيها تصرف المالك فى ملكه ، وليس للواهب الحق فى استردادها على ما سيأتى بيانه .

• حكمها :

وهى من الأمور المستحبة التى دعا الإسلام إليها ورغب فى فعلها ؛ لما فيها من التعاطف والتحابب والتعاون على البر والتقوى ، ورغب أيضاً فى قبولها تطييباً لنفس الواهب إذا كانت الهبة قد جاءت من غير استشراف نفس ، أى من غير أن يتعرض لها ويطلبها بلسان الحال أو المقال ؛ لما فى ذلك من المهانة والمذلة .

روى أحمد فى مسنده عن خالد بن عدى : « أن النبى ﷺ قال : من جاءه من أخيه معروف من غير إشراف ولا مسألة فليقبله ولا يرده فإنما هو رزق ساقه الله إليه » .

• أركانها وشروطها :

الهيئة تقتضى واهباً ، وموهوباً ، وموهوباً له ، وصيغة دالة عليها .
ولكل ركن من هذه الأركان الأربعة شروط تخصه يحصل من مجموعها صحة
الهيئة ، ويترتب عليها أحكامها .

• شروط الواهب :

١ - يشترط فى الواهب أن يكون مالكا لما يهبه ، فلا يجوز أن يعطى الشيء
من لم يملكه ، وهذا أمر لاختفاء فيه .

٢ - ويشترط أن يكون أهلاً للتصرف ، فلا تجوز هبة المجنون ولا السفیه ، ولا
المحجور عليه لإفلاسه ؛ لأنه لا يكون مطلق اليد فيما يملكه بسبب الحجر ، وتعلق
حقوق الدائنين فى ذمته .

٣ - ويشترط ألا يكون فى مرض الموت ، فإن كان فى مرض يخشى عليه فيه
من الموت فوهب شيئاً وقعت هبته وصية تنفذ فى حدود الثلث ، وكذلك إذا كان فى
ميدان الحرب ، أو فى موقع يقلب على الظن أنه يموت فيه ؛ فإن الهيئة فى مثل هذه
الحال تكون إضراراً بالورثة ، فلا تجوز ، ولكنها تقع وصية فتكون فى ثلث ماله كما
قلنا .

وهذا ما ذهب إليه الجمهور - كما قال ابن رشد : « وقالت طائفة من السلف
وجماعة أهل الظاهر : إن هبته تخرج من رأس ماله إذا مات ، ولا خلاف بينهم أنه
إذا صح من مرضه أن الهيئة صحيحة » .

قال ابن رشد : وعمدة الجمهور - أى دليلهم - حديث عمران بن حصين عن
النبي ﷺ فى الذى اعتق ستة أعبد عند موته ، فأمره رسول الله ﷺ فأعتق ثلثهم
وأرق الباقي . وهذا الحديث حملة أهل الظاهر - كابن حزم وغيره - على الوصية لا
على الهيئة « (١) » .

وإذا وهب إنسان أحد ورثته شيئاً فى حال المرض فادعى الموهوب له أن المورث
قد وهبه هذا الشيء فى حال الصحة لا فى حال المرض فعليه أن يثبت ذلك بالبينة ،
وإن لم يثبت ذلك بالبينة فالقول قول باقى الورثة ، فإن أجازوا هبته صحت ، وإن لم
يجيزوها كانت وصية لا هبة ، والله أعلم .

(١) راجع « بداية المجتهد » ص ٣٢٧ .

• شروط الموهوب :

ويشترط في الموهوب أن يكون مما يصح تملكه شرعاً - فلا يصح أن يهب لغيره خمرًا أو أداة لهو ، أو شيئًا نجسًا ، ونحو ذلك مما لا يصح بيعه ، كالطير في الهواء والسماك في الماء ؛ لعدم إمكان تسليمه .

ويرى المالكية جواز هبة البعير الشارد والطير في الهواء والسماك في الماء ، بأن يقول الواهب: إن وجدت البعير الذي شرد مني فخذ ، وكل ما أصيده من طير أو سمك فهو لك ؛ لأنه تبرع لا غرر فيه ولا غبن ، أو يقول له: وهبت لك ما في يدي ، أو يهب له كلبًا معلقًا يتخذ للصيد أو الحراسة ، وكل ما كان مجهولاً جنسًا أو قدرًا حيث حصل القبول والرضا ، وهذه المسألة منصوص عليها في كتبهم .

قال ابن رشد : « ولا خلاف في المذهب في جواز هبة المجهول والمعدوم المتوقع الوجود » ^(١) وابن رشد مالكي المذهب .

• شروط الموهوب له :

- ١ - يشترط في الموهوب له أن يكون ممن يصح قبوله وقبضه .
 - ٢ - وأن يكون موجودًا حقيقة عند الهبة ، فإن لم يكن موجودًا أصلًا ، أو كان موجودًا تقديرًا كالجنين الذي لم يولد بعد ، فإن الهبة لا تصح .
- لأن القبض شرط في صحتها عند أكثر العلماء .
- وإن كان الموهوب له صغيرًا أو مجنونًا قبض الهبة عنه وليه .

• شروط الصيغة :

وأما الصيغة وهي ما يدل على الإيجاب والقبول فيشترط فيها أن تكون صريحة في الدلالة على الهبة ، وأن يكون قبولها صريحًا .

وذلك بأن يقول الواهب : وهبت لك هذا الشيء أو تبرعت به ، أو نزلت لك عنه بلا عوض ، أو خذ مني أو قبله ، أو اعطيتكه ، أو جعلته في ملكك ، ونحو ذلك .

ويقول الآخر : قبلت أو رضيت ، أو قد أخذت ما وهبت ، ونحو ذلك من

(١) بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٢٩ ، وراجع المسألة أيضًا في « الشرح الصغير » ج ٥

ص ٤٣٣ ط ١ عيسى الحلبي .

الصيغ الدالة على القبول . والقبول شرط فى صحة الهبة عند مالك والشافعى ، ويرى الاختلاف أن الإيجاب كاف فى صحة الهبة ، فإنه متى وهب جاز للموهوب له أن يملك الموهوب من غير أن يصرح بالقبول ، فقد يكون غائباً ثم يحضر فيقبضه وقد يظل غائباً فيأمر غيره بقبضه .

والأصح عندى والله أعلم : أن القبول شرط فى صحة الهبة ، تحقيقاً للرضا ومنعاً من وقوع الضرر على الموهوب له ، فقد يكون فى قبول الهبة مهانة تلحقه من قبل الواهب ، أو من قبل غيره ، وقد يترتب عليها من الأمور ما يسىء إلى سمعته من أى وجه من الوجوه ، فلا بد إذاً من اشتراط القبول فى صحة الهبة على ما قرره المالكية والشافعية ومن وافقهم .

وقالت الخنابلة : تصح بالمعاطاة التى تدل عليها ؛ فقد كان النبى ﷺ يهدى ويهدى إليه ، وكذلك أصحابه يفعلون ، ولم ينقل عنهم أنهم كانوا يشترطون إيجاباً وقبولاً ونحو ذلك ، والهبة كالهدية فى ذلك .

• الهبة للولد :

لا خلاف بين العلماء فى جواز الهبة للولد إذا لم يكن للواهب غيره من الأولاد ، أو كان له ولد أو أكثر فاسترضاهم فأجازوه فى هبته ، أو أعطى كل واحد منهم مثل ما أعطاه .

وإنما الخلاف فيما لو وهب رجل لأحد أولاده شيئاً دونهم ولم يسترض أحدًا منهم بشئ .

فمنهم من أجاز ذلك لأن المال ماله وهو حر التصرف فيه .

ومنهم من أجاز ذلك للضرورة كأن يكون الولد فقيراً أو عاجزاً ، ونحو ذلك .

ومنهم من قال بكراتها لاختلاف العلماء فى فهم حديث النعمان بن بشير وهو الأصل الذى يدور عليه الخلاف بينهم فى هذه المسألة ، وهو حديث رواه أصحاب السنن عن كثير من أصحاب النبى ﷺ والتابعين .

ونحاول بإذن الله تعالى أن نذكر هنا هذا الحديث برواياته المختلفة ، ونوجز ما قاله العلماء فى هذه المسألة .

روى البخارى فى صحيحه عن النعمان بن بشير : « أن أباه أتى به إلى رسول الله

ﷺ فقال : إني نحلته ابني هذا غلاماً ، فقال : أكلٌ ولدك نحلته مثله ، قال : لا ، قال : فارجمه » .

وروي أيضاً عنه أنه قال : « أعطاني أبي عطية ، فقالت عمرة بنت رواحة : لا أرضى حتى تشهد رسول الله ﷺ ، فأتى رسول الله ﷺ فقال : إني أعطيت ابني من عمرة بنت رواحة عطية فأمرتنى أن أشهدك يا رسول الله ، قال : أعطيت سائر ولدك مثل هذا ؟ ، قال : لا ، قال : فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم ، قال : فرجع ، فرد عطيته » .

وفي رواية لمسلم قال رسول الله ﷺ : « يا بشير ألك ولد سوى هذا ، قال : نعم ، فقال : أكلهم وهبت له مثل هذا ؟ ، قال : لا ، قال : فلا تشهدني إذاً فإني لا أشهد على جور » .

وفي رواية لمسلم أيضاً قال رسول الله ﷺ : « أكل بنيك قد نحلته مثل ما نحلته النعمان ، قال : لا ، قال : فأشهد على هذا غيري ، ثم قال : ألا يسرك أن يكونوا إليك في البر سواء ؟ ، قال : بلى ، قال : فلا إذاً » .

وفي رواية لمسلم أيضاً قال ﷺ : « أله أخوة ؟ ، قال : نعم ، قال : أفكلهم أعطيت مثل ما أعطيته ؟ قال : لا ، قال : فليس يصلح هذا ، وإني لا أشهد إلا على حق » .

النعمان راوى هذا الحديث عن نفسه هو ابن بشير بن سعد بن الجلاس - بضم الجيم وتخفيف اللام .

والنعمان هذا صحابي صغير كان له عند موته ﷺ ثمان سنين وسبعة أشهر وهو أول مولود في الأنصار بعد الهجرة ، كما أفاده الكاتندهلوى في « أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك » .

وهذا الحديث يوجب التسوية بين الأولاد في العطية ما لم تكن هنالك ضرورة شرعية تدعو إلى تمييز أحدهم ، إذ الضرورات تبيح المحظورات كما هو معلوم من الكتاب والسنة .

ويقاس على العطية التسوية في المعاملة ما أمكن حتى لا يحدث بينهم ما يدعو إلى العداوة والبغضاء .

ونحن نعلم أن قطيعة الأرحام حرام ، فما أدى إليها حرام ؛ لأن للوسائل في الشرع حكم المقاصد كما يقول علماء الأصول .

وبالحرملة أفتى طائوس وعروة، ومجاهد والثوري، وأحمد وإسحاق وداود - محتجين بقوله عليه السلام في بعض روايات الحديث: « لا أشهد على جور »، وبغيرها من ألفاظ الحديث مثل قوله: « اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم » ومثل قوله: « فليس يصلح هذا وإنى لا أشهد إلا على حق » -

قال الإمام النووي في شرح مسلم: « وفي هذا الحديث أنه ينبغي أن يسوى بين أولاده في الهبة، ويهب لكل واحد منهم مثل الآخر، ويسوى بين الذكر والأنثى، وقال بعض أصحابنا: يكون للذكر مثل حظ الأنثيين، والصحيح المشهور أنه يسوى بينهما لظاهر الحديث، فلو فضل بعضهم أو وهب لبعضهم دون بعض فمذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة أنه مكروه وليس بحرام والهبة صحيحة -

قال رحمه الله: واحتج الشافعي وموافقه بقوله عليه السلام: « فأشهد على هذا غيري »، قالوا: ولو كان حراماً أو باطلاً لما قال هذا الكلام -

فإن قيل: قاله تهديداً، قلنا: الأصل في كلام الشارع غير هذا، ويحتمل عند إطلاقه صيغة أفعل ^(١) على الوجوب أو الندب فإن تعذر ذلك فعلى الإباحة -

وأما قوله عليه السلام: « لا أشهد على جور » فليس فيه أنه حرام؛ لأن الجور هو الميل عن الاستواء والاعتدال، وكل ما خرج عن الاعتدال فهو جور سواء كان حراماً أو مكروهاً -

وقد وضع بما قدمناه أن قوله عليه السلام: « أشهد على هذا غيري » يدل على أنه ليس بحرام، فيجب تأويل الجور على أنه مكروه كراهة تنزيه -

وفي هذا الحديث أن هبة بعض الأولاد دون بعض صحيحة، وأنه إن لم يهب الباقين مثل هذا استحب رد الأول ^(٢) -

وقد علمت من كلام النووي أن العلماء اختلفوا في التسوية بين الذكر والأنثى في العطية على قولين، فمنهم من قال: يسوى بينهما، ومنهم من قال: يعطى الذكر مثل حظ الأنثيين، وقد علمت أن الإمام النووي رجح الأول لظاهر الحديث -

وقد وجدنا لهذا القول مرجحاً آخر، وهو حديث ابن عباس المرفوع إلى النبي ﷺ والذي رواه سعيد بن منصور والبيهقي من طريقه بسند حسن، قال: قال

(١) أفعل فعل أمر يقتضى الوجوب إلا إذا صرفته قرينة إلى الاستحباب أو الإباحة كما

(٢) ج ١١ ص ٦٦ - ٦٧ -

يقرر علماء الأصول -

رسول الله ﷺ : « سووا بين أولادكم فى العطية ، فلو كنت مفضلاً أحداً لفضلت النساء » (١) .

وبذلك قال أبو حنيفة ومالك والشافعى وابن المبارك .

والذين ذهبوا إلى تفضيل الذكر على الأنثى قالوا : إن ذلك هو مقتضى كتاب الله تعالى ، وهو لا ينافى التسوية بين الأولاد ، ولا ينشأ عنه قطيعة رحم ، وحاجة الذكور إلى المال أكثر من حاجة الإناث فى الغالب ، وحديث النعمان هذا واقعة عين لا يعمم الحكم فيها على الجميع من جميع الوجوه ، والمراد بالتسوية فيه أصلها لا صفتها ، وحديث ابن عباس المتقدم الأصح أنه مرسل ، والمرسل لا يحتج به فى مثل هذه المسألة لضعفه .

والمرسل هو ما سقط منه الصحابى .

والدليل على أن المراد بالتسوية أصلها لا صفتها قوله ﷺ فى إحدى روايات مسلم : « قاربوا بين أولادكم » .

والمقاربة معناها يقتضى المفاضلة فى بعض الوجوه ولا يقتضى التسوية من جميع الوجوه .

قال الكاندهلوى فى أوجز المسالك : « عملُ الخليفَتين أبى بكر وعمر رضي الله عنهما بعد النبى ﷺ على عدم التسوية قرينة ظاهرة فى أن الأمر للندب » ، فأما أبو بكر فقد نحل عائشة جاد^(٢) عشرين وسقاً من ماله بالغابة فلما حضرته الوفاة ، قال : والله يا بنية ما من الناس أحد أحبَّ إلىَّ غنىً بعدى منك ولا أعزَّ على فقرى بعدى منك ، وإنى كنت نحلكتك جاد^(٢) عشرين وسقاً فلو كنت جلدته ، واحتزته كان ذلك ، وإنما هو اليوم مال وارث ، وإنما هما أخواك وأختاك فاقسموه على كتاب الله » .

وأما عمر فقد نحل ابنه عاصماً نحلة دون سائر ولده كما ذكر الطحاوى وغيره . والظاهر أن أبا بكر وعمر فعلاً ما فعلاً لعلهما يرضا سائر أولادهما ، وأن مثل هذا العطاء لا يحدث بينهم نزاع ولا قطيعة وإلا فحاشاهما أن يقدموا على شيء فيه جور يؤدى إلى قطيعة رحم .

(١) انظر الحديث فى « أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك » ج ١٢ ص ٢٥٧ .

(٢) جاد - بتثديد الدال - أى أعطاهما مالا يقطع عشرين وسقاً . والجد فى اللغة قطع

النخل والشجر .

• الخلاصة :

وحاصل ما تقدم أن التسوية بين الأولاد واجبة إن خيف من عدهما الضرر وقطيعة الرحم ، وهو أمر متوقع الحصول في غالب الأحوال . وإذا كانت التسوية واجبة حرم على الوالد أن يميز أحدهم بشيء إلا يلذتهم ورضاهم . غير أن أحمد بن حنبل رضى الله عنه أجاز ذلك للضرورة كأن يكون الولد كبيراً عاجزاً لا يقدر على الكسب ، أو إذا كان عليه دين عجز عن سداذه ونحو ذلك ، نقل ذلك عنه الشوكاني في نيل الأوطار وابن قدامة في المغنى .

والذين يرون أن التسوية مستحبة لا واجبة قد اختلفوا فيها على قولين :

قوم يرون أنها تسوية بين الذكور والإناث من غير تفضيل .

وقوم يرون أن الوالد يعطى الذكر مثل حظ الأنثيين .

• تعقيب :

أعرف أن بعض الناس يميزون بين أولادهم في الوصايا والهبات لأسباب تافهة يظنونها وجية ، ولو سألوا عنها أهل العلم والحل والعقد لوجدوها لا تصلح بحال أن تكون أسباباً لارتكاب هذا العمل الخطير الذى يهدد كيان الأسرة كلها ويزلزل بنيانها ويغرس بين أفرادها شجرة العداوة والبغضاء ، وقد تظل هذه الشجرة باقية فى عقبه إلى أمد طويل .

وذلك أمر معروف ومعرب وواقع بين كثير من الأسر فى القرى والمدن وما كان أغناه عن ذلك لو ترك الأمر لله ، وعامل أولاده على قدم المساواة وغرس بينهم شجرة الود والمحبة والوفاء ، فإذا فعل ذلك اطمأن على صغيرهم وكبيرهم ، وعلى حاضرهم ومستقبلهم ، فالحب يتعايش الناس فيما بينهم دون أرحام ولا أنساب تجمعهم ، فكيف لو كانوا إخوة تجمهم أرحام وأنساب ، ولهم من أبيهم قنوة تجعلهم يتهجون نهجه فى أولادهم ، وتجعل أولادهم يتهجون فى أولادهم هذا النهج الكريم ، وهكذا تعمهم بركة الجسد مهما علا ، فصلاح الأب يترتب عليه ولا شك صلاح الأبناء . مهما نزلوا .

« ومن سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة » .

يقول أحد الآباء : ابنى فلان يطيعنى وابنى فلان يعصينى ، وأريد أن اكتب كذا

وكذا للطائع لأنه أحق بذلك من العاصي ، وهو أنفع لى منه ، وينسى هذا الرجل أن الطائع قد يتقلب عاصياً ، والعاصي قد يتقلب طائعاً ، فيكون أنفع له منه .
وقد يكون العاصي أحوج إلى بر أبيه من الطائع ، وربما لو كسب للطائع شيئاً ، أو أعطاه عطية يزداد العاصي له عقوباً ، وربما يحقد على أخيه ، فيفكر فى قتله ، وربما . . وربما .

إنى أذكر هذا وأمثاله بقول الله تعالى فى سورة النساء : ﴿ أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ﴾ .

وقد يقول أحد الآباء : إن ولدى فلاناً قد علمته وأحسن تربيته والآخر لم ينل حظه من التعليم وهو يعمل زارعاً للأرض ، وأريد أن أعطيه شيئاً فى نظير ما أنفقت على المتعلم .

فأقول له : لا تفعل فإن المتعلم إذا كان بينه وبين أخيه محبة وألفة قد ينفعه بعلمه وقد ينصره فى كثير من المواطن ويعينه على بعض الأمور التى يعجز عن القيام بها ، ثم إن ولده الزارع يفخر بأخيه ويعتز به ، ويتشرف بانتسابه إليه ، أليس هذا كله يساوى ما حصل عليه المتعلم من نفقات .

وقد يكون الزارع أحسن حالاً من المتعلم الذى سهر الليالى وأتعب نفسه فى تحصيل العلم ، وشقى بذلك دهرًا طويلاً ، ثم إذا به يجد نفسه موظفًا صغيرًا لا يكفيه راتبه العيش الكفاف بضعة أيام .

بينما يكون أخوه متمتعًا بكثرة الطعام وراحة البال واستقرار الحال ، فسبحان من قسم أمر المعاش كله بالتساوى بين الناس فمنهم من أعطاه مالاً أكثر وعلمًا أقل ، ومنهم من أعطاه علمًا أكثر ومالاً أقل ، ومنهم ومنهم ، والحظ فى النهاية متساوى وإن ظهر التفاضل فى الظاهر .

قال تعالى : ﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِشَتَهُمْ فِى الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَةُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ (١) .
والقسمة تقتضى العدل والمساواة ، فما من مرفوع فى جهة إلا مخفوض فى جهة أخرى ، فتأمل ذلك ودع الأرض لله يورثها من يشاء من عباده ﴿ والله يرزق من يشاء بغير حساب ﴾ .

(١) سورة الزخرف آية : ٣٢ .

واحرص كل الحرص على أن توفق بين أولادك وتؤلف بين قلوبهم ما استطعت إلى ذلك سبيلاً ، وتزِيل من طريقهم كل ما يسبب العدواة بينهم .
ويذلك تقوى الروابط الأخوية وتتوثق العرى بين أفراد الأسر والمجتمعات ، وما الأسرة إلا لبنة في بناء المجتمع ، إن صلحت صلح للمجتمع كله وإن فسدت فسدت للمجتمع كله .
والله الهادى إلى سواء السبيل .

• الرجوع فى الهبة :

ذهب جمهور العلماء إلى حرمة الرجوع فى الهبة إذا كانت بلا عوض إلا ما كان من الوالد لولده ، فإنه يجوز له أن يستردها منه ما لم يكن قد تصرف فيها أو زادت عنده زيادة كبيرة ، أو استدان بسببها أو تزوج ؛ فإن الناس لم يزوجه أو لم يسلفه إلا لما حصل عنده من الهبة السخية ، ولا شك أن فى استردادها منه حيثئذ ضرراً عليه وعلى من أسلفه أو زوجه ، وضرراً على من تزوجته ، والأصل فى الهبة أن لا يرجع فيها الواهب على من وهبها له ولكن لما كان للوالد فى مال ولده شبهة حق جواز له المالكية ومن وافقهم على رجوعه فيها بالشروط المتقدمة .
والأم مثل الأب فى ذلك عند أكثر العلماء ، ولا فرق بين أن يكون الولد صغيراً أو كبيراً .

روى مسلم والنسائى وأبو داود والترمذى وغيرهم عن ابن عمر وابن عباس أن النبى ﷺ قال : « لا يحل للرجل أن يعطى العطية فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولده ، ومثل الرجل يعطى العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب أكل حتى إذا شبع قاء ثم رجع فى قيئه » .

أما إذا كان الواهب قد وهب أخاه هبة ليثبه عليها ، أى ليعطيه بدلها ، فلم يعطه شيئاً يرضاه فإنه يجوز له حيثئذ أن يرجع فى هبته عند أكثر أهل العلم ؛ لما أخرجه مالك عن عمر أنه قال : « من وهب هبة يرجو ثوابها فهى رد على صاحبها ما لم يشب عليها » .

وأخرج ابن حزم عن أبى هريرة مرفوعاً إلى النبى ﷺ قال : « الواهب أحق بهبته ما لم يشب عليها » .

فلذا أعطى رجل لرجل شيئاً على سبيل الهبة وهو متوجه إلى البيت الحرام مثلاً

فى نظير شىء يقوم مقام هبته يأتبه به من الأرض المقدسة ولم يفعل - جاز له أن يسترد منه هبته ، وإن لم يشترط عليه ذلك إذا كان هناك عرف يدل عليه، فالمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً ، والعرف يقوم مقام الشرط عند أكثر أهل العلم ، ويسمى هذا النوع من الهبات هبة الثواب ، أو هبة العوض، والأولى أن تسمى هدية كما قلنا فى تعريف الهبة ، وكما سيأتى بيانه عند الكلام على الهدية -

* * *

العمري

العمري - بضم العين وفتح الراء، بعدها ياء، مقصوراً على وزن دنيا وقصوى وكبرى -: هي نوع من أنواع الهبة ، سميت بذلك لأن الواهب يهب الدار أو المتاع لآخر مدة عمره بحيث لو مات رجعت إليه ، أو ظلت في عقبه .
وتكون الهبة على هذا النحو بقول الواهب: أعمرتك هذه الدار ، أو جعلت لك هذا الشيء مدة عمرك ، وما في معناه .

وقد كانت العمري شائعة في الجاهلية ، وأبيحت في الإسلام، بل هي من الأمور المستحبة لما فيها من التعاون على البر والإحسان .
وبها يملك الموهوب له منفعة ما أعير له مدة حياته فإن مات رجعت إلى الواهب ما دام قد شرط عليه ذلك .

فإن لم يشترط عليه ذلك وقال له: أعمرتك هذه الدار، فهي له ولعقبه من بعده - هذه ما قاله المالكية .

ويرى جمهور غفير من العلماء إلى أن العمري تمليك للموهوب له يبقى في حياته مدة حياته ، ويصير لعقبه من بعده ميراثاً ؛ لما رواه البخاري ومسلم عن جابر أن الرسول ﷺ قال : « العمري لمن وهبت له » .
وفي لفظ: « قال : امسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها فمن أعمار عمري فهي للذي أعمار حياً وميتاً ولعقبه » .

وقد جاءت في العمري روايات كثيرة حصل من مجموعها - كما يذكر الشوكاني في نيل الأوطار - ثلاثة أحوال :

الأول : أن يقول : أعمرتكها، ويطلق القول دون أن يشترط عليه الرد بعد الموت ، فهذه عمري مؤبدة لا ترجع للواهب أبداً .
قال : وبذلك قالت الهاديوية والحنفية، والناصر ومالك، وهو أحد قولي الشافعي والجمهور .

الثاني : أن يقول: هي لك ما عشت فإذا مت رجعت إليّ ، فهذه عارية مؤقتة ترجع إلى المعير عند موت المعير ، وبه قال أكثر العلماء ورجحه جماعة من الشافعية .

الثالث : أن يقول: هي لك ولعقبك من بعدك، أو يأتي بلفظ يشعر بالتأييد
فهذه حكمها حكم الهبة عند الجمهور .

* *

الرقبي

الرقبي كالعمري نوع من الهبة إلا أن الواهب يقول لمن يهب له هذه الدار
مثلاً : هي لك مدة عمرك ، أو مدة عمري ، فإن مت قبلك فهي لك مدة عمرك ،
وإن مت قبلي رجعت إليّ .

وقد سميت رقبى لأن كلاً منهما يرقب موت صاحبه .

وهي مشروعة بالسنة، وقد وردت فيها عدة أحاديث منها : ما رواه أبو داود
والنسائي وابن ماجه عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « العمري جائزة لأهلها ،
والرقبي جائزة لأهلها » .

وقد تقدم أن ذكرنا أن الرجل إذا قال لصاحبه : انتفع بهذه الدار مدة عمرك ،
ولم يشترط عليه أن يردّها على ورثته بعد موته ، فهي عمري ليس للواهب حق في
الرجوع فيها ، وإن شرط عليه الرجوع رجعت إليه ، وكانت هذه الهبة عارية أو
رقبي، إلا أن الرقبى تختلف عن العارية في أن الرقبى تعود لورثة الواهب بعد موت
أحدهما أو كليهما إن ماتا معاً، والعارية تكون مؤقتة بوقت ، فإن كان هذا الوقت
مستمراً إلى عمر الموهوب له سميت عمري، وهي نوعان كما عرفت فيما سلف:
مؤقتة ومؤبدة .

* * *

الهـدية

• تعريفها :

- الهدية فى اللغة : ما يتحف بلطف واختيار لذى مودة طمعاً فى رد مثلها .
- قال تعالى : ﴿ وإنى مرسله إليهم بهديه فتاظرة بم يرجع المرسلون ﴾ (١) .
- وقال جل شأنه : ﴿ بل أنتم بهديتكم تفرحون ﴾ (٢) .

وسميت هدية لأنها تقدم فى خفة ورضا نفس، ولأنها تهدى إلى البر والمحبة، وتدفع بلطف إلى التعاون على البر والتقوى ، وكأنها فى ذاتها هدى إلى طريق الخير، فمن أهدى لأخيه شيئاً فكانه وضع له على طريق المحبة معلماً يهديه إليها .

وفى الأثر : « تهادوا تحابوا » (أخرجه البخارى فى كتاب الأدب المفرد وغيره عن أبى هريرة) .

ومعناها فى الشرع لا يخرج عن معناها اللغوى، والفرق بينها وبين الهبة أن الهبة تكون من غير مقابل فى الغالب بخلاف الهدية ، فإنها تكون فى مقابل عوض مادى أو معنوى .

وسياتى الفرق بين الهدية والرشوة إن شاء الله تعالى .

• حكمها :

وهى من المستحبات ، ولا سيما بين ذوى القربات ، شرعت توثيقاً لعرى الصداقة وروابط الأخوة ، وتالياً للقلوب المتنافرة كما تقدم فى الأثر الذى أخرجه البخارى وغيره عن أبى هريرة، وله شواهد كثيرة تقوى معناه، منها ما رواه مالك فى الموطأ عن عطاء الخراسانى مرفوعاً إلى النبى ﷺ : « تصافحوا يذهب الغل، وتهادوا تحابوا وتذهب الشحناء » .

وروى الطبرانى فى الأوسط بإسناد لا بأس به عن عائشة رضى الله عنها قالت : « تهادوا تحابوا ، وهاجروا تورثوا أولادكم مجدك ، وأقبلوا الكرام عثراتهم » .

(١) سورة النمل آية : ٣٥ - (٢) سورة النمل آية : ٣٦ .

• استحباب قبولها :

يستحب لمن أهدى إليه شيء أن يقبله تطييباً لنفس مهيئه إذا علم أو غلب على ظنه خلوها من شائبة الرشوة ، والأغراض الدنيئة ، فقد قبل النبي ﷺ الهدية ، وكافأ عليها وأمر بقبولها ونهى عن ردها ؛ لما فيه من التفتير والإيحاء .

روى البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « لو دعيت إلى كراع أو ذراع لأجبت ، ولو أهدى إلي ذراع أو كراع لقبلت » .

وروى أحمد فى مسنده عن خالد بن عدى أن النبي ﷺ قال : « من جاءه من أخيه معروف من غير إشراف ولا مسألة ، فليقبله ولا يرده فإنما هو رزق ساقه الله إليه » .

وقبول الهدية ليس مقصوداً على المسلم ، بل يجوز قبولها من الكافر تأليفاً لقلبه إلى الإسلام .

فقد روى أحمد فى مسنده ، والترمذى فى جامعه عن على رضي الله عنه قال : « أهدى كسرى رسول الله ﷺ فقبل منه ، وأهدى له قيصر فقبل ، وأهدت له الملوك فقبل منها » والأحاديث فى ذلك كثيرة .



الرشوة

• تعريفها :

الرشوة - بفتح الراء وكسرهما - : هي ما يدفعه ظالم لظالم لاخذ حق ليس له ، او لتفويت حق على صاحبه انتقاماً منه ومكرًا به ، وللحصول على منصب ليس جديرًا به ، أو عمل ليس أهلاً له - مأخوذة من الرشا أو الرشاء وهو الدلو ، أو الحبل الذى يدلى فى البئر من أجل الحصول على الماء ، فالراشى يريد أن يتوصل برشوته إلى مأرب شخصى يتفجع به فى دنياه القانية على حساب آخرته الباقية .

فهو يمد للحاكم حبال مودته الكاذبة من أجل أن ينال ما يريد منه بأيسر طريق ، وأخس وسيلة غير مبال بما يترتب على ذلك من العواقب المهلكة والجرائم المزرية بالاخلاق والقيم .

• أنواعها :

ولعلك لاحظت من خلال تعريفنا لها أنها ثلاثة أنواع :

النوع الأول : ما يتوصل به إلى أخذ شيء بغير حق، كالتى يدفعها الجاهل الآثم ، والمستبد الظالم لحاكم أو مسئول من أجل الحصول على إعفاء من شيء وجب عليه أدائه ، أو للحصول على شيء قبل أوانه ، أو من أجل ترويج سلعة فاسدة ، أو من أجل أن يحظى بصيد ثمين فى مزاد علنى أو مناقصة علمية ، وما أشبه ذلك من الأمور التى يترتب عليها أكل أموال الناس بالباطل .

وهذا النوع هو من أشد الأنواع جرمًا وأعظمها إثماً وأكبرها خطرًا على المجتمع المسلم وغير المسلم، وهو المعنى بقوله تعالى : ﴿ ولا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلّوا بها إلى الحكام لتاكلوا فريقًا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون ﴾ ^(١) .

النوع الثانى : ما يتوصل به إلى تفويت حق على صاحبه انتقاماً منه بدافع من الغيرة والحسد وما إلى ذلك . وهو قريب من النوع الأول بل هو داخل فيه ، وآثاره المدمرة لا تقل عن آثار النوع الأول بحال .

(١) سورة البقرة آية : ١٨٨ .

وهل هناك شيء أكبر جرماً من ظلم الأخ لأخيه بمثل هذه الوسيلة المخزية المردية .

نعم ليس هناك أعظم فجوراً وتزويراً وتدميراً للأخلاق والقيم من أكل أموال الناس بالباطل بمثل هذه الطريقة الملتوية التي لا يأتيها إلا الأخساء من البشر ، ولا يلجأ إليها إلا من مات ضميره ، وقسا قلبه ، وضل سعيه في الحياة الدنيا .

وليس في العالمين أخبث سريرة ، وأسوأ سيرة من ذلكم للحتال على الحكام ، لحملهم على تضييع الأمانة ، وتقويت الحقوق على مستحقيها ، وإغرائهم بترويع الأمنين وذلك بالاعتداء على أموالهم وأعراضهم من أجل إرضاء هذا الراشئ المقتون ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم .

النوع الثالث : ما يتوصل به إلى منصب أو عمل ، وهو حرام بإجماع الأمة كالنوع الأول والثاني ، والراشئ والمرتشى والوسيط بينهما في الإثم سواء .

روى الترمذى وأحمد وابن حبان عن أبى هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « لعن الله الراشئ والمرتشى في الحكم » .

وروى البزار وأبو يعلى عن عائشة رضي الله عنها قالت : « لعن رسول الله ﷺ الراشئ والمرتشى » .

وروى أحمد في مسنده بسند صحيح عن ثوبان رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لعن الله الراشئ والمرتشى والرائش الذى عشى بينهما » .

وتشدد الحرمة على الراشئ والمرتشى والرائش إذا كان الراشئ ليس جديراً بهذا المنصب ولا أهلاً لذلك العمل ، فالثلاثة يحملون أوزار ما يقع فيه المرتشى من أخطاء مالية وخلقية واجتماعية ، وما يقترفه من جرائم منكرة يدفعه إلى ارتكابها الهوى الجامع والتيار المتحرف ، والجهل المركب .

فما كان أغنى الراشئ لو عرف قدر نفسه وخشى ربه فلم يسلك هذا الطريق المعوج من أجل دنيا يصيبها وهى عنه زائلة ، وهو عنها مدبر ، ثم هو ملاق حسابه يوم يكسح الناس إلى ربهم . كدحاً ، فيجازهه الله على سعيه هذا أسوأ الجزاء .

وما أحوج المرتشى إلى التحلى بالعدل والإنصاف والتزاهة عن الدنيا ، وأن يراقب الله في حكمه ودينه وأمانته ، ويتخلى عن كل ما يدنس العرض ، ويفسد الذمة ، ويحق البركة ، ويلهب المروءة ويهدم الدين .

وما أحوج الرائش - وهو الوسيط بينهما - إلى التخلّى عن هذه السمرة

البغيضة رغبة فى النجاة بنفسه من خسران الدنيا والآخرة، فربما يكون الوسيط أعظم جرماً منهما إذ لولاه ما توصل الراشئ إلى المرتشى ولا عرف الطريق إليه .
نسأل الله السلامة والعافية .

وإنى أذكر كل حاكم أو مسئول يولى رجلاً عملاً هو به غير خبير ، أو رجلاً لا دين له ولا أمانة بقوله النبى ﷺ : « من قلد إنساناً عملاً وفى رعيته من هو أولى منه فقد خان الله تعالى ورسوله وجماعة المسلمين » . (رواه الحاكم) .

وفى رواية : « ومن استعمل رجلاً على عصابة وفى تلك العصابة من هو أرضى لله فقد خان الله تعالى ورسوله وجماعة المسلمين » .

• حكم الرشوة من أجل دفع الضرر ورد حق ضائع :

قد يضطر الشخص أحياناً إلى دفع شيء من ماله لحاكم آثم ، أو مغتصب ظالم لدفع الضرر عن نفسه أو عن أولاده بحيث لو لم يدفع هذا الشيء وقع عليه الضرر فعلاً ، فماذا يفعل ؟ .

وقد يكون له حق عنده ولا يصل إليه إلا بدفع شيء من ماله له ، أو لمن يتوسط عنده فى ذلك فماذا يفعل ؟

هل يترك حقه الضائع ، أو يعرض نفسه للضرر خوفاً من جريمة الرشوة ، أم يدفع لهذا الحاكم الآثم أو المغتصب الظالم شيئاً يقى به نفسه من الضرر ويصل به إلى حقه الضائع ؟

أقول - والله أعلم - : إذا كان الضرر الذى يتوقعه شديداً لا يطيقه ، وكان الحق الذى يخشى من ضياعه يؤثر ضياعه تأثيراً شديداً على أحواله المعيشية ، أو على أحواله النفسية ويعجز عن دفع الضرر وأخذ الحق بالطرق المشروعة ، فإنه حيثئذ يكون حكمه حكم المضطر الذى يباح له أكل الميتة ، فيدفع للحاكم أو للمغتصب الظالم ما يقى به نفسه الضرر ، ويصل به إلى حقه المغتصب ، ويكون الذنب على المرتشى ، ومن يتوسط له فى أخذها ، ولا يكون على الراشئ ذنب فى دفع الرشوة لاضطراره إلى دفعها .

قال تعالى : ﴿ فمن اضطر غير باغٍ ولا عادٍ فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم ﴾ (١) .

(١) سورة البقرة آية : ١٧٣ .

فهذه الآية تشمل بعمومها كل مضطر ، فالضرورات تبيح للحظورات كما يقول علماء الأصول .

وقال رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » . (رواه ابن ماجه) .

ولكن على المسلم أن يتحرى بقدر إمكانه أن لا يستخدم مثل هذا النوع من الرشوة أداة في أكثر أحواله فإنها شبيهة من الشبهات التي تؤدي حتماً إلى الحرام ، فليقتصر منها على قدر الضرورة .

والضرورة تقدر بقدرها كما يقول علماء الأصول . والمرء حكيم نفسه ، فهو وحده الذى يعرف قدر الضرر الذى يقع عليه إذا لم يدفع شيئاً من ماله فى صورة هدية أو إكرامية كما يسمونها أحياناً فى بعض البلاد العربية ، أو بقشيئاً كما يسمونها فى بعضها الآخر .

كذلك يجب على المسلم أن يجتنب المواطن التي يكثر فيها أخذ الرشوة ، حتى لا يتعرض لهذا البلاء ، وإذا تعرض له وهو كاره وفعله وهو مضطر فلا جناح عليه عند جمهور العلماء ، ولكن عليه أن يتبع هذه السيئة بحسنة ، لقوله ﷺ : « اتق الله حيثما كنت واتبع السيئة الحسنة تمحها ، وخالف الناس بخلق حسن » . (رواه الترمذى بسند حسن) .

أما المرتضى فإن عليه من الوزر ما تقشعر منه القلوب والأبدان . إن ذنب الرشوة لا يقل عن الربا لما فيها من استغلال القوى للضعيف ، والحاكم للمحكوم ، ولما يترتب عليها من ضياع للحقوق وإفساد الذمم وانحطاط الأخلاق ، نسأل الله السلامة والعافية .

روى أبو داود فى سننه عن أبى أمامة ؓ : أن رسول الله ﷺ قال : « من شفع لأحد شفاعاً فأهدى له هدية عليها فقبلها فقد أتى باباً عظيماً من أبواب الربا » . أى قد ارتكب أشد أنواع الربا ظلماً وإثماً .

• هدية القضاة والولاة :

القاضى والوالى والمفتى ومن فى حكمهم يجب أن يحذروا من أخذ الهدية إذا قُلت لهم وهم فى مناصبهم إذا شكوا فى نية مهديها ، ووقع فى نفوسهم أنه يريد أن يتقرب بها إليهم أو ينال شيئاً مادياً أو معنوياً من وصلهم ونحو ذلك مما لا يخفى

الفقه الرافض

عليهم أمره غالباً، فالهدية إليهم رشوة مقنعة في الغالب يكره في حقهم أخذها ، بل يحرم في حقهم قبولها إن ظنوا أنها وسيلة للحصول على عمل أو منصب .

وذلك لما رواه البخارى في صحيحه عن أبى حميد الساعدى قال : استعمل النبى ﷺ رجلاً من بنى أسد يقال له ابن اللثية على صدقة فلما قدم قال : هذا لكم ، وهذا أهدي إلى . فقام النبى ﷺ على المنبر ، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : « ما بال العامل نبعثه فيأتى يقول : هذا لك وهذا لى ؟ ، فهلا جلس فى بيت أبيه وأمه فينظر أيهدى له أم لا ؟ ، والذى نفسى بيده لا يأتى بشيء إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة إن كان بعيراً له رغاء ، أو بقرة لها خوار ، أو شاة تيعر ، ثم رفع يديه حتى رأيت عفرتى يبطيه وقال : ألا هل بلغت ؟ - ثلاثاً » .

ويستثنى من الهدايا المحرمة على القضاة والولاة والعمال ما كانوا يأخذونه قبل توليتهم من أقاربهم وأصدقائهم ، وجيرانهم ، ولم يكن هناك خصومة بين المهدى وآخر ، فإن الخصومة مظنة الرشوة ، فإذا قدم القريب أو الصديق أو الجار هدية ، ولم تكن بينه وبين أحد الناس خصومة وكان يقدمها له من قبل توليته الحكم أو العمل فلا بأس من قبولها ، وإلا كان قبولها مكروهاً أو حراماً على ما بيناه من قبل ؛ فحيث وجدت التهمة ولو على سبيل الظن والتخمين لم يجوز قبول الهدية ، وحيث انتفت التهمة ولم يظهر للمهدى أى غرض دنىء جاز قبولها - والله أعلم .

• الفرق بين الرشوة والهدية :

الرشوة هدية تقدم إلى حاكم أثم أو معتصب ظالم ، أو عامل مستبد ، لإبطال حق ، أو إحقاق باطل ، أو للحصول على منصب ليس له بأهل أو عمل لا يجيده .
والهدية مال يتقرب به الشخص من أخيه طلباً لمحبته وتعميضة عليها بمثلها تعاوناً على البر والتقوى ، وإسهاماً منه فى التخفيف عنه ، ومشاركة له فى أفراحه وأتراحه بحسب ما تقتضيه العادة والعرف دون أن يقصد من ورائها إبطال حق أو إحقاق باطل ، أو توصلأ إلى غرض دنىء .



الوقف

• تعريفه :

الوقف فى اللغة: الحبس . تقول : وقفت الدار على المسجد، أى حبسته عليه لينفق من أجرته على مصالحه .

ومعناها فى الشرع : حبس المال من دار وعقار ونحو ذلك فى سبيل الله ، لينفق من ريعه وثمرته على طلاب العلم أو على المجاهدين أو اليتامى والأرامل وغيرهم من ذوى الحاجات .

• حكمه :

وهو قرينة من القربات ، دعا الرسول ﷺ إليه برأ بالفقراء والمساكين، وعطفاً على الأرامل واليتامى ، ورعاية لمصالح المسلمين بوجه عام .

فهو من الآثار التى تبقى للمسلم بعد موته يثاب عليها ما دام يتففع بها إنسان أو طير أو حيوان، ويكون من جملة سعيه الذى يجزاه يوم القيامة ويؤجر عليه بعد إخلاصه فيه .

روى مسلم فى صحيحه ، وأبو داود فى سننه ، والترمذى فى جامعه عن أبى هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال : « إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء : صدقة جارية ، أو علم يتففع به ، أو ولد صالح يدعو له » .

والمراد بالصدقة الجارية ما حبسه المسلم على المسلمين من الأصول والمنافع كالأشجار والآبار ، والدور والمدارس ، والمستشفيات وكتب العلم .

وقد كان أصحاب النبى ﷺ يقفون أنفس أموالهم على الفقراء والمساكين عملاً بقوله تعالى : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ .

فقد روى ابن عمر رضي الله عنه: « أن عمر أصاب أرضاً من أرض خيبر، فقال : يا رسول الله أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه فما تأمرنى ، فقال: إن شئت حبست أصلها وتصدق بها ، فتصدق بها عمر على أن لا تباع ولا توهب ، ولا تورث ، فى الفقراء ، وذوى القربى والرقاب ، والضيف وابن السبيل لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ولا يطعم غير متمول » .

• وفى لفظ « غير متائل مالا » (رواه الجماعة) •

وقوله : « غير متمول » معناه غير متخذ منها مالا يملكه ، وقوله : « غير متائل » معناه غير متخذ أصل المال ملكا له ، وأئيل كل شيء أصله •

وعن عثمان رضي الله عنه : « أن النبی ﷺ قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة ، فقال : من يشتري بئر رومة فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها فى الجنة ؟ ، فاشتريتها من صلب مالى » •

(رواه النسائي والترمذى) •

وفى هذا الحديث جواز انتفاع الواقف بوقفه بوصفه واحداً من المسلمين بدليل قوله : « فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين » يعنى يشرب منها كما يشربون •
• أنواعه :

والوقف قد يكون للأبناء والأقارب وقد يكون لغيرهم • فالأول يسمى وقفاً أهلياً ، والثانى يسمى وقفاً خيرياً •

والوقف على الأقارب أولى ؛ صلة لهم وبراً بهم ، وعطفاً عليهم ، وفيه صيانة لماء وجوههم من سؤال الناس ، وقد أوصى الله عز وجل بصلة الأرحام ووعد البارين بأرحامهم وعدك حسناً ، فقال جل شأنه : ﴿ واتقوا الله الذى تَسَاءلون به والأرحام ﴾ (١) •

أى : واتقوا قطيعة الأرحام كما ذكر كثير من المفسرين •
وقال جل شأنه : ﴿ فآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ذلك خير للذين يريدون وجه الله وأولئك هم المفلحون ﴾ (٢) •

وقال عز من قائل : ﴿ واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذى القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختالاً فخوراً ﴾ (٣) •

وقد روى البخارى ومسلم عن أنس : « أن أبا طلحة قال : يا رسول الله ، إن الله يقول : ﴿ لن تتالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ﴾ ، وإن أحب أموالى إلى بىر حاء

(١) سورة النساء آية : ١ • (٢) سورة الروم آية : ٣٨ •

(٣) سورة النساء آية : ٣٦ •

وأنها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله فضعها يا رسول الله حيث أراك الله .
فقال : بخ بخ ، ذلك مال رابع مرتين وقد سمعت ^(١) ، أرى أن تجعلها في الأقربين .
فقال أبو طلحة : أفعل يا رسول الله ، فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه .

• شروطه :

١ - يشترط في الواقف أن يكون أهلاً للتبرعات، فلا يجوز وقف للمجنون ولا الصبي ولا المكره .

٢ - ويشترط أن يصرح بالوقف، بأن تقول : وقفت كذا وكذا على اليتامى أو الأراامل أو فقراء المسلمين ، ونحو ذلك .

ويرى جمهور الفقهاء أن الفعل يقوم مقام الصيغة ، فلو بنى مسجدًا وأذن فيه للصلاة أصبح هذا المسجد وقفًا على المسلمين .

ويرى الشافعي أن الفعل لا يكفي بل لابد أن يصرح بالوقف ، بأن يقول : وقفت هذه الأرض لبناء مسجد أو معهد ونحو ذلك .

٣ - ويشترط في الموقوف أن يكون متنفعًا به شرعًا، فلا يجوز وقف مقهى أو كازينو يمارس فيه الميسر والرقص وما إلى ذلك من ألوان الخلاعة والمجون .

٤ - ويشترط في الموقوف أيضًا أن يدوم مدة من الزمان؛ لأن الذي لا يدوم لا يحبس ، فهو يتلف بالانتفاع به فورًا ، أو بعد قليل كالأطعمة والعطور والشمع ونحو ذلك ، فهذه الأشياء يجوز التصديق بها ، ولا يجوز وقفها ، وستعرف فيما بعد الفرق بين الوقف والصدقة .

٥ - ويشترط أن يكون الموقوف عليه معينًا ، أو يكون جهة من جهات البر ، كأن يقول : وقفت مالى على ولدى فلان ، أو أخى فلان ، أو يقول : وقفت هذا المال، أو هذه الدار لطلاب العلم أو المرضى أو اليتامى من المسلمين .

فإذا وقف على غير معين ، كأن يقول : وقفت كذا وكذا لرجل أو امرأة ، أو وقف شيئًا على معصية كبناء ملهى ، أو كنيسة ، فإنه لا يصح .

• الوقف على غير المسلم :

لا بأس أن يقف المسلم شيئًا من ماله على ذمى - وهو اليهودى والنصرانى - إذا

(١) أى عرفت الذى قلت وفهمته .

كان يعيش بيتنا فى سلام ، وكان فقيراً ، وطمع الواقف فى إسلامه ، كما يجوز التصديق عليه ؛ فهو من المؤلفة قلوبهم وقد مر بك حكم إعطائهم من الزكاة عند الكلام على مصارف الزكاة .

• جواز أكل العامل من مال الوقف :

يجوز لمن يعمل فى أرض الوقف الزراعية أن يأكل منها بالمعروف ، وكذلك كل محل يليه العامل إذا كان فيه ما يؤكل كالمطاعم والبقالات وغيرها .

ولكن لا يحمل منها شيئاً لأولاده مثله فى ذلك كمثل الأجير الذى يعمل فى البساتين والمحلات التجارية التى تباع فيها المأكولات والمشروبات ، بقوله تعالى : ﴿ ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم أو بيوت أمهاتكم أو بيوت إخوانكم أو بيوت أخواتكم أو بيوت أعمامكم أو بيوت عماتكم أو بيوت أخوالكم أو بيوت خالاتكم أو ما ملكتم مفاتحه أو صديقكم ليس عليكم جناح أن تأكلوا جميعاً أو اشتتاً ﴾ (١) .

وأيضاً حديث عمر المتقدم ، وقد جاء فيه : « لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم غير متمول » .

• ريع الوقف يصرف فى مثله :

إذا وقف مسلم شيئاً من ماله على مسجد أو معهد واستغنى المسجد عن ريع هذا الوقف أو لم يحتج إليه المعهد - صرف هذا الريع إلى مسجد آخر ، أو معهد آخر كما قال ابن تيمية وغيره ، وإذا احتاج إلى بعضه واستغنى عن بعضه صرف الزائد إلى جنسه ، فما وقف على مسجد يعطى لمسجد آخر ، وما وقف لمعهد يعطى لمعهد آخر ، وما وقف لمستشفى يعطى لمستشفى آخر ، وهكذا .

لأن قصد الواقف هو جنس ما وقف له .

فالذى يقف لمسجد يريد أن يصرف ريع ما يقفه على ما تقام فيه الصلاة ، فلو خرب هذا المسجد فإن ريع الموقوف يصرف فى مسجد آخر تحقيقاً لغرض الواقف .

• تبديل الوقف بخير منه :

يجوز للمسلمين أن يبيعوا ما وقف لمصلحتهم من دار ليشتروا بثمنه داراً أخرى

(١) سورة النور : آية ٦١ .

أحسن منها وأصلح ، ويجوز لهم أن يهدموا الدار الموقوفة ويعيدوا بناءها وكذلك المسجد إذا كان آيلاً للسقوط ، بل يجوز لهم أن ينقلوه لمكان آخر إذا رأوا في ذلك صلاحاً .

فقد نقل عمر بن الخطاب رضي الله عنه مسجد الكوفة القديم إلى مكان آخر ، وصار الأول سوقاً للتمارين .

وما رآه المسلمون حسناً فهو حسن إن شاء الله تعالى .

• الفرق بين الوقف والصدقة :

الوقف والصدقة كلاهما قربة إلى الله تعالى ولكن بينهما فروق :

١ - فالصدقة لا تجوز إلا لمن هو في حاجة إليها من الفقراء والمساكين ، والوقف يجوز للفقراء والأغنياء وإن كان الفقراء أحق به ، ولو قصر الوقف على الأغنياء لم يكن قربة إلى الله تعالى ، فيما أعلم .

٢ - والصدقة يصح تملكها وبيعها والتصرف فيها بالهبة ونحوها ، بخلاف الوقف فإنه لا يجوز تملكه ولا بيعه ، ولا التصرف فيه بالهبة أو الهديّة ، بل ولا يورث ، كما في حديث ابن عمر المتقدم .

٣ - والصدقة تكون من كل شيء ينتفع به ويصح تملكه سواء كان يبقى مدة أو يفنى بمجرد استعماله كالطعام والعطور والثياب ونحو ذلك ، بخلاف الوقف فإنه لا يكون إلا في الأمور التي من شأنها أن تبقى مدة تجبس فيها على ما ذكرناه فيما تقدم ، فإن الوقف معناه في اللغة الحبس كما عرفت .

* * *

الوصية

• تعريفها :

الوصية فى اللغة: النصح بفعل شىء أو بتركه ، ولكن لها عند الفقهاء تعريف يتمشى مع أحكامها فى الشرع الحكيم . فهى عندهم: تصرف يستوجب فى تركه الموصى حقاً للموصى له .

وهى تختلف عن الهبة من حيث إنها تبرع لا يحصل عليه الموصى له إلا بعد موت الموصى ، وتكون فى حدود الثلث على ما سيأتى بيانه .

• حكمها :

الأصل فى الوصية الإباحة لأنها موكولة فى الشرع لإرادة الموصى فى الشىء الذى يوصى به وفى الشخص الذى يوصى له ، لكن هناك أمور تجعلها مستحبة وأخرى تجعلها واجبة أو مكروهة أو حراماً ، فتكون بهذه الاعتبارات من الأمور التى تعترئها الأحكام الخمسة كما يقول الفقهاء ، وهى: الإباحة ، والتدب ، والوجوب ، والكراهة والحرمة ، كما أشرنا .

وفىما يلى بيان ذلك إجمالاً :

١ - تجب الوصية على من كان فى ذمته حق شرعى لآخر يخشى أن يضيع إن لم يوص به كأن يكون عليه دين لا يعلمه أحد سواه ، أو يكون لأحد عنده وديعة ليس عليها شهود ، أو يكون عليه حق لله تعالى كحج أو زكاة - فإنه يجب عليه فى هذه الأمور وما ماثلها أن يوصى بإيصال هذه الحقوق لأصحابها لتبرا ذمته منها .

روى البخارى ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « ما حق امرئ مسلم له شىء يوصى فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده » (١) . قال ابن عمر : ما مرت على ليلة منذ سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك إلا وعندى وصيتى .

وهذا هو الحزم لأن المرء قد يأتى الموت بغتة فلا يستطيع أن يرد إلى الناس حقوقهم ولا أن يوصى بردها .

(١) ذكر ليلتين فى الحديث للتقريب لا للتحديد .

٢ - وتستحب الوصية للأقارب واليتامى والمساكين قربة إلى الله تعالى ،
فالقربات من المستحبات كما هو معلوم .

٣ - وتكون الوصية مكروهة لأهل الفسق لثلاث يتقوى بها على معصية الله تعالى
إن غلب على ظنه ذلك ، أو كان فقيراً ذا عيال وكانوا في حاجة إلى ميراثهم منه .

٤ - وتكون محرمة إذا كان فيها إضرار بالورثة على ما سيأتى تفصيله .

٥ - وقد سبق أن قلنا إن الأصل فيها الإباحة إذا خلت من الاعتبارات التي
تخرجها عن هذا الأصل إلى الوجوب أو الحرمة أو الاستحباب أو الكراهة .

وقيل : تحب الوصية على كل مكلف له مال يخشى عليه من الضياع على
ورثته، لحديث ابن عمر المتقدم وهو قوله عليه السلام : « ما حق امرئ مسلم له شيء
يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده » .

والأولى حمل الأمر في الحديث على الندب لا على الوجوب .

• صيغتها :

ولا تتعقد الوصية إلا بصيغة صريحة يفهم منها إعطاء الحق للموصى له بعد
موت الموصى ، وهذه الصيغة تصدر من الموصى نفسه أو من وكيله إذا ثبتت وكالته
بطريق شرعى ، والصيغة هي ركن الوصية أى الذى يتوقف عليه امضاءها ، وتسمى
فى عرف الفقهاء بالإيجاب لأن الموصى يوجب بها على نفسه حقاً لاخر بعد موته لم
يكن له قبل إنشائها .

وقبول الوصية ليس داخلياً فى الصيغة عند كثير من الفقهاء ، وبعضهم يدخله
فيها ويجعل الوصية متوقفة عليه لا تتم إلا بقبوله لها ، إذ من غير المعقول أن يملك
إنسان شيئاً بغير رضاه .

والحق أن القبول ليس داخلياً فى ركن الوصية وإنما هو شرط فى نفاذها فى
الأمر الذى تملك .

أما إذا كانت غير ذلك - كالوصية بعق العبد - فيكفى فى الوصية حيثئذ
الإيجاب فقط باتفاق العلماء .

هذا مع ملاحظة أن القبول لا اعتبار له إلا بعد الوفاة وقبل ذلك لا قيمة له ،
لأن الوصية عقد غير لازم مادام الموصى حياً إذ يجوز له أن يرجع فيها إذا تبين له أن
الموصى له لا يستحقها، أو رأى أن يوصى لغيره، أو يعدل عن الإيصاء ويترك المال

لورثته، أو يريد أن يتفع هو به فى حياته إلى غير ذلك من الأمور التى تحمله على
العدول عن الإيصاء .

• شروطها :

للوصية الاختيارية شروط كثيرة ، منها ما يرجع إلى الباعث عليها ، ومنها ما
يرجع إلى صيغتها ، ومنها ما يرجع إلى الموصى ، ومنها ما يرجع إلى الموصى له ،
ومنها ما يرجع إلى الموصى به .

أما الشروط المتعلقة بالباعث عليها فأهمها أن يكون الهدف منها موافقاً للمقاصد
الشرعية كإعانة فقير على نفقة عياله ، أو إعانة طالب علم على طلبه ، أو كبناء مسجد
أو معهد أو مستشفى ونحو ذلك . بخلاف ما لو قصد من ورائها التشجيع على
معصية أو إحياء بدعة كأن يوصى بمال يشتري به أدوات لهو أو يبنى به ملهى من
الملاهى ، أو يبنى به ضريحاً أو مسجداً لفصيح ونحو ذلك من الأمور التى لا تجوز
شرعاً ، والوصية بالحرمان جرام ، والوصية بالمكروه مكروهة ، والوصية بالمباح مباحة ،
وبالمستحب مستحبة وبالواجب واجبة كما بينا فى حكمها ، وسيأتى لهذا كله مزيد بيان
أن شاء الله تعالى .

وأما الصيغة فيشترط فيها أن تكون بالعبارة أو بالكتابة عند القدرة عليها .
فالناطق الكاتب إن شاء أوصى بعبارته وإن شاء أوصى بكتابه ، والأخرس إن كان
كاتباً أوصى بالكتابة ولا يفيد الإيصاء بالإشارة إلا لمن لم يكن قادراً على النطق
والكتابة .

وأما القبول فيكفى فيه العلم برضا الموصى له بالعبارة أو بالكتابة أو بالإشارة
لأنه شرط فى نفاذ الوصية وليس داخلاً فى ركنها - وهو الصيغة - كما قدمنا .
وأما الموصى فيشترط فيه أن يكون عاقلاً بالغاً مختاراً ليس عليه دين يستغرق
تركه .

فلا تجوز وصية المجنون ولا المعتوه ولا الصبى ولو كان مميزاً عند أكثر الفقهاء ،
ولا تجوز وصية المكره ، ولا من عليه دين يستغرق تركه ؛ لأنه حيثن يكون مفلساً لا
يملك شيئاً وبالتالي لا يجوز أن يوصى بشيء لا يملكه على الحقيقة ، لكن إذا أبرأه
الغرماء من الدين صحت الوصية ، أو أبرأه الغرماء من بعض دينه بحيث يكون ما
تنازلوا عنه يسع ثلث التركة فعندئذ تنفذ الوصية بشرط ألا يتأتى من تنفيذها ضرر على
الورثة .

وأما الموصى له فيشترط فيه أن يكون معلوماً باسمه حتى تسلم إليه، فإن لم يكن معلوماً لدى من يقوم بتنفيذها سقطت الوصية . لكن إذا قال: أوصيت للمسلمين بكذا صرفت في مصالحهم ، أو قال: هـى للفقراء - قسمت على أقربهم وأحقهم من الأقارب والجيران أعنى أقارب الميت وجيرانه لا أقارب من يقوم بتنفيذ الوصية .

ويشترط فيه أن يكون موجوداً عند الوصية ، فإذا أوصى شخص لفلان فظهر أنه ميت كانت الوصية باطلة ، وكذلك لو أوصى لأول ولد يولد لفلان أو لأكثر أولاده سناً وليس له أولاد وقت الوصية، أو أوصى لأول مسجد يبنى في القرية ، أو أوصى لحمل هذه المرأة والمرأة ليست بحامل - ففي كل هذه الأحوال تكون الوصية باطلة عند الحنفية والشافعية وغيرهم .

ويشترط ألا يكون الموصى له قاتلاً للموصى، فإن قتله فلا وصية له ولا ميراث .

ويشترط ألا يكون الموصى له وارثاً إذ لا وصية لوارث إلا إذا أجازها الورثة فإنها تمضى ويكون هذا تنازلاً منهم عن بعض حقهم في التركة ، وإن أجازها البعض ولم يجزها البعض نفذت في حصة من أجاز وبطلت في حصة من لم يجز .

وأما الموصى به فيشترط أن يكون عما يصح تملكه والانتفاع به شرعاً فلا يصح الإيضاء بأدوات اللهو ولا بالخمر ولا بالخنزير وغير ذلك من الأشياء التي لا يجوز تملكها والانتفاع بها شرعاً .

ويشترط أن يكون الموصى به مملوكاً للموصى حال الوصية إلا إذا كان الموصى به شائعاً في كل المال كالربع أو الثلث، فالمدار في صحة الوصية على وجود الموصى به وقت الوفاة، فلو لم يكن موجوداً وقت الإنشاء ولكنه وجد عند الوفاة فالوصية صحيحة في الربع أو الثلث من القدر الموجود عند قبول الوصية بعد الموت .

ويشترط في الموصى به أن يكون في حدود ثلث الباقي من التركة بعد تجهيز وسداد الديون .

وبناء على هذا الشرط لا تنفذ الوصية بأكثر من الثلث إلا إذا انعدم الورثة ، فإذا لم يكن هناك ورثة مستحقون للإرث نفذت الوصية بالأكثر من الثلث ، ولو بكل المال؛ لأن منع الوصية فيما زاد على الثلث إنما كان لمراعاة حق الورثة ، وما دام لم يوجد منهم أحد فالوصى له أحق بذلك من بيت المال على ما قرره كثير من الفقهاء .

هذه هى أهم الشروط التى نص عليها أهل العلم بالأحكام الشرعية فى كتبهم .

• الحث على الوصية فى حال الصحة :

لما كانت الوصية باباً من أبواب التبرع بغية التقرب إلى الله تعالى فى الغالب حث النبى ﷺ على المبادرة بها فى حال الصحة حتى لا يفجأ الموت فيحول بينه وبينها فيفوته خير كثير .

فقد روى البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة ؓ قال : قال رجل للنبي ﷺ : يا رسول الله أى الصدقة أفضل ، قال : « أن تصدق وأنت صحيح حريص تأمل الغنى وتخشى الفقر ، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم ، قلت : لفلان كذا ولفلان كذا ، وقد كان لفلان » .

فالإنسان فى حال صحته يصعب عليه إخراج المال غالباً لما يخوفه به الشيطان من الفقر والعوز ، ويمتد بطول العمر الذى يحتاج فيه إلى كثرة المال ، ويزين له أن أولاده مثلاً فى حاجة إليه وإلى أكثر منه ، كما قال تعالى : ﴿ الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء ﴾ (١) .

والمراد بالفحشاء فى الآية - كما قال أكثر المفسرين - البخل .

وأخرج الترمذى بإسناد حسن ، وصححه ابن حبان عن أبى الدرداء مرفوعاً ،

قال : « مثل الذى يعتق ويتصدق عند موته مثل الذى يهدى إذا شبع » .

• الوصية الواجبة :

قد عرفنا فيما سبق أن الأصل فى الوصية الإباحة ولا تخرج عن هذا الأصل إلى الوجوب أو الاستحباب أو الكراهة أو الحرمة إلا بداع يقتضى ذلك ، وعرفت أن الوصية إنما تجب على من كان فى ذمته حق شرعى لآخر يخشى أن يضيع على صاحبه إن لم يوص به ، ولكن العلماء الذين أسند إليهم سن القوانين الخاصة بالشئون الأسرية ألحقوا بهذا النوع من الإيصاء نوعاً آخر سموه « الوصية الواجبة » معتمدين فى ذلك على بعض أقوال التابعين كسعيد بن المسيب ، والحسن البصرى ، وإسحق بن راهوية والإمام أحمد بن حنبل ، وداود الظاهرى ، وابن حزم وغيرهم .

وهذه الوصية الواجبة بحكم القانون إنما تجب لأهل الطبقة الأولى من أولاد البطون ، وهم أبناء البنات الصليات وبناتهن ، ولا تجب لأولاد أبناء البنات ولا لأولاد بنات البنات - أى الطبقة الثانية من أولاد البطون -

(١) سورة البقرة آية : ٢٦٨ .

وتجب أيضاً لأولاد الظهور، أى أولاد الأبناء مهما نزلت درجاتهم ، بشرط ألا يتوسط بين الفرع وأصله أنثى .

ويقسم نصيب كل أصل على من يوجد من فروعه قسمة الميراث .

فإذا مات شخص وترك مثلاً ولداً ، وأبناء ابن مات فى حياته ، كان لأولاد الابن نصيب أبيهم من تركة جدهم، بشرط أنه لا يزيد نصيب أبيهم عن الثلث ، فإذا زاد عن الثلث - كما فى هذه المسألة - لم يأخذوا إلا الثلث ، وكان للولد الذى عاش بعد أبيه الباقي وهو الثلثان .

ويقسم حق الولد الذى مات قبل أبيه على أولاده قسمة الموارث فيكون للذكر مثل حظ الأنثيين .

والوصية الواجبة مقدمة على استحقاق الورثة تخرج من التركة قبل الحصول على أنصبتهم ، تنفذ بالقانون سواء أوصى بها المورث أم لم يوص بها؛ لأنه كان من الواجب عليه أن يوصى بها، فحيث لم يوص وجب على الحاكم أن يخرجها من ماله لمستحقها بقدر نصيب الوارث لو كان حياً إذا لم يزد عن الثلث .

وهى مقدمة أيضاً على الوصايا الاختيارية التى أوصى بها الميت فى حياته ، فالواجب مقدم على المباح والمستحب كما هو معلوم .

فإن كانت الوصية الواجبة قد استغرقت ثلث التركة فلا شيء لأصحاب الوصايا الاختيارية ، وإذا قلت عن الثلث كان لهم الباقي ، فالوصيتان معاً لا يتجاوزان ثلث التركة إلا إذا رضى الورثة بذلك ، فيكون تبرعاً منهم على الصحيح؛ لأنه ليس للموصى الحق فى الإيضاء إلا فى حدود الثلث .

واعلم أن هذه الوصية إنما تجب لفرع الميت غير الوارث من الأرحام والعصبات بالتفصيل الذى قلناه بشرط ألا يكون الميت قد أعطاهم فى حياته شيئاً يعادل ما يحصلون عليه بالوصية الواجبة هبة أو هدية ، فإن كثيراً من الناس من يشعر بحاجة أولاد ولده الذى مات فى حياته فيعوضهم عن ميراث أبيهم بشيء يهبه لهم ويكتب بذلك وثيقة ويشهد عليها حتى لا ينازعهم أحد من الورثة فيما بعد ، وهذا عمل طيب .

هذا وقد استدلل القائلون بالوصية الواجبة من التابعين ومن بعدهم بقول الله

تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ (١) .

وقد استدلوا أيضاً بالحديث الذى رواه الشيخان عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال : « ما حق امرئ مسلم له مال أن يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده » .
فقد دلت الآية ودل الحديث على وجوب الوصية ولكن لغير وراث كما هو معلوم من السنة ، وكذلك هى غير واجبة لغير الأقارب ، فقد بقى أن تكون هذه الوصية الواجبة مختصة بالأقارب غير الوارثين .

وخلاصة القول أن القانون خالف الجمهور فى إيجاب هذه الوصية بالقوة إذا لم يوص الميت قبل موته لأبناء ابنه المتوفى قبله أو لأبناء بنته على النحو الذى بيناه فيما سبق ، ولكنه اجتهد لا أدرى على التحقيق إن كان صواباً أو خطأ فأتى أرى أن فى تنفيذ هذه الوصية بركاً بأقارب الميت من جهة ، وظلماً للورثة من جهة أخرى؛ لما فيه من نقص أنصبتهم وقد جعل الله الميراث للحى دون الميت ، والوصية الواجبة تبدو وكأنها ميراث غير أنها مقيدة بالثلث، فكان ينبغى - والله أعلم بالصواب - أن تبقى أحكام الموارث كما هى دون أن تقحم فيها هذه الوصية ، وعلى الورثة أن يتفضلوا على أقاربهم بشيء من موارثهم تطييباً لقلوبهم عملاً بقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةُ أُولُوا الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ (٢) .

* * *

(١) سورة البقرة آية : ١٨٠ . (٢) سورة النساء آية : ٨ .

علم الميراث

• تعريفه :

هو قواعد يعرف بها نصيب كل مستحق في التركة .
ويسمى أيضاً علم الفرائض ؛ لأنه القواعد التي تعرف بها السهام المقدرة شرعاً لكل وارث .

• فضله والحث على طلبه :

وهو من أرفع العلوم قدراً واجلها أثراً . تنويرها بشأنه واستنهاضاً للهمم في مدارسته قول النبي ﷺ : « تعلموا الفرائض وعلموها الناس فإنها نصف العلم ، وهو أول شيء ينسى ، وأول شيء يتسرع من أمتي » .

(رواه ابن ماجه والدارقطني عن أبي هريرة) .

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل : آية محكمة ، أو سنة قائمة ، أو فريضة عادلة » .

(رواه أبو داود وابن ماجه) .

أي إن العلوم الضرورية التي يجب على كل مسلم تحصيلها ثلاثة وما سواها تعد من الوسائل الموصلة إليها لا تطلب لذاتها ، وإنما تطلب لهذه العلوم الثلاثة ، وهي فهم آية محكمة ، وصلة ثابتة ، وفريضة واجبة لوارث بمقتضى حكم الله تعالى .

وعن الأحوص عن ابن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : « تعلموا القرآن وعلموه الناس ، وتعلموا الفرائض وعلموها ، فإنني امرؤ مقبوض والعلم مرفوع يوشك أن يختلف اثنان في الفريضة والمساءلة فلا يجدان أحداً يخبرهما » .

(أخرجه النسائي والحاكم والدارمي وغيرهم) .

وهو أول علم يفتقد من الأرض كما علمت من الحديثين السابقين ؛ لذا يجب على العلماء أن يعنوا به وأن يعلموه الناس حتى يحصل كل وارث على نصيبه المقرض له كاملاً غير منقوص .

فمعرفة الفرائض نصف العلم كما قال الرسول ﷺ في الحديث المتقدم ،

وذلك لتشعب مسأله ، وتداخل بعضها فى بعض ، وصعوبة استنباطها من أدلتها التفصيلية على غير الراسخين فى العلم ، ولما فيه من عمليات حسابية تحتاج إلى خبرة واسعة يعلم الحساب والمساحة وغيرها .

وقيل : إنه ليس نصف العلم على الحقيقة ، وإنما قاله الرسول ﷺ مبالغة فى الحض على تعلمه وكمال العناية به ، كقوله « الحج عرفة » ، أى أهم أركان الحج عرفة وليس مراده الحج كله فى الوقوف بعرفة .

ومثل هذه المبالغات مستحسنة فى الحض على فعل الشيء وتركه . والله أعلم .

• الحكمة فى تشريع الموارث :

شرح الله التوارث فى كتابه وعلى لسان رسوله عليه الصلاة والسلام ، وجعله نظاماً قوياً محكماً يعد معجزة من معجزات التشريع الإسلامى بفيض رحمة وعدلاً وسداداً ورشداً ، تجدد فيه النفوس المؤمنة عظة وطمأنينة ورضا وسكينة ؛ ويتمثل ذلك النظام جملة فى الأمور الآتية :

١ - حكم الله تعالى بأن تكون تركة المتوفى ملكاً لأبنائه وبناته وأمه وأبيه وإخوته وأخواته ، وغيرهم ممن سيأتى ذكرهم ؛ لأنهم أمس الناس قرابة به ، ولأنه كان يستنصر بهم ويستعين ببعضهم فى تكوين تركته ، فلا جرم أن تكون هذه التركة فيمن كانوا سبباً فى تكوينها على وجه من الوجوه .

٢ - حدد لكل وارث نصيباً معيناً ، فحسم بهذا مادة النزاع التى تزور الأحقاد وتقطع الأرحام .

٣ - كان نصيب الأنثى نصف نصيب الرجل ؛ لأنه الكافل لأسرته وعليه وحده يقع عبء الإنفاق .

٤ - ألحقت الزوجية بالقرابة تقديساً للصلة بين الزوجين وإبرازاً لمظهر الوفاء .

٥ - وألحق الولاء^(١) أيضاً بالقرابة اعترافاً بالجميل وشكراً على المعروف .

فعلم الميراث يعد نظاماً دعت إليه الحياة الاجتماعية ، وحفزت نحوه الحكمة الإلهية لعمران الكون والتوازن بين أفراد المجتمع ؛ لأنه بما فيه من توزيع تركة المورث

(١) سيأتى بيان معنى الولاء فيما بعد .

الواحد على وارثين عدة، وانتقالها من جيل إلى جيل يفتت الملكية ويحارب الأثرة .

والشريعة الإسلامية تدعو دائماً إلى عدم تركيز المال في يد بعض الناس وحرمان غيرهم منه .

وذلك ليس بتشريع الموارث وحدها ولكن بكثير من التشريعات المالية على اختلاف أنواعها كما هو معلوم من القرآن والسنة .

• شروط الإرث :

يشترط في تحقق الميراث أمران :

الأول: موت المورث حقيقة أو حكماً ، بأن يكون مفقوداً لا يعرف له مكان فيحكم القاضى بموته بناءً على طول غيابه وجهل موطنه وقرائن أخرى يستعين بها فى إصدار الحكم .

الثانى : حياة الوارث بعد موت المورث حياة حقيقية ، أو تقديرية، بأن يكون حاملاً ، فلا يعلم إن كان حياً وقت حياة المورث أم لا فيقدر أنه حى ، فيحجز له نصيبه من الميراث بناء على هذه الحياة التقديرية . فإن خرج من بطن أمه حياً أخذ نصيبه ، وإن خرج ميتاً فليس له شيء .

فإذا مات اثنان أو أكثر بينهم علاقة توارث فى حادث واحد ، ولم يعلم السابق منهما فلا توارث بينهما لعدم التحقق من حياة الوارث عند موت المورث ، وتقسم تركتهم جميعاً بين الورثة الأحياء .

• أسباب الميراث :

أسبابه ثلاثة : قرابة ، ونكاح ، وولاء :

١ - أما القرابة فهى : رابطة النسب الناشئة عن الولادة بين الوارث والمورث ، وهى أقوى أسباب الميراث، ويرث بها سائر أقارب الميت بشروطهم ، كأولاد الميت وآبائه وإخوته وأعمامه ، وذوى رحمه .

٢ - وأما النكاح فهو : الزواج الناشئ عن عقد صحيح، سواء دخل الزوج بزوجه أم لا ، فمات عنها ورثته ، ومتى ماتت عنه ورثها دخل بها أم لم يدخل بها .

فإن طلقها قبل الدخول فلا ترثه ولا يرثها ولا عدة عليها، لقوله تعالى :
﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتلونها ﴾ (١) .

أما إن طلقها بعد الدخول فإنها ترثه ويرثها ما دامت في عدتها ، فإن خرجت من عدتها فلا توارث بينهما .

وقد اشترط الفقهاء في النكاح الذى يكون سبباً فى الإرث أن يكون ناشئاً عن عقد صحيح؛ لإخراج النكاح الفاسد ، كمن تزوج أخته من الرضاع ولم يعلم بذلك إلا بعد الدخول فإن نكاحه باطل يفسخ من غير طلاق ، ولا يكون سبباً فى الميراث ، وإن ترتبت عليه آثار أخرى بعد الدخول كالْمهر والعدة والنسب .

٣ - وأما الولاء فهو الإعتاق ، فمن أعتق عبداً فمات العبد كان ماله له ، بشرط ألا يكون للعبد أى وارث آخر من زوج أو قريب مطلقاً .
والأصل فى الإرث بهذا السبب ما رواه البخارى ومسلم أن رسول الله ﷺ قال : « إنما الولاء لمن أعتق » .

وإنما أعطى الإسلام للمعتق الحق فى ميراث العبد الذى أعتقه لأنه هو المنعم عليه بأسمى شئ فى الحياة ، وهو تحريره من رقه ، فكان من حقه أن يرثه إذا لم يكن له وارث ، ولا يخفى ما فيه من الخلق على الإعتاق ، وتخليص الرقاب من الرق . وقد عمل الإسلام على تخليص الإنسان من ذل العبودية لغير الله تعالى بكل السبل حتى زال الرق وانقطعت آثاره فى العالم كله تقريباً من غير إجبار للسادة ، ولا إجحاف لحقوقهم ، ولا تبديد لثرواتهم ، إذ لم يكن تحرير العبيد بقانون ملزم ، وإنما كان بالترغيب فى ثواب الله تعالى ، كما هو معروف من نصوص الشرع (٢) .

وفى أسباب الموارث يقول صاحب الرحبية :

أسبابُ ميراثِ الورى (٣) ثلاثة كلٌ يفقدُ ربه (٤) الوراثَةُ
نكاحٌ وولاءٌ ونسبٌ ما بعدهن للموارث سببٌ

(١) سورة الأحزاب آية : ٤٩ .

(٢) راجع أمر تحرير العبيد فى الشريعة الإسلامية فى كتاب « بلال » للعقاد ، فهو أحسن من كتب فى هذا الموضوع .
(٣) الورى : الخلق . (٤) صاحبه .

• موانع الإرث :

موانع الإرث هي التي تحول بين الوارث وحصوله على نصيبه ، أو هي ما تقوّتُ به أهلية الإرث بعد وجود سببه .
وهي ثلاثة أمور :

١ - الرق : فلا يرث العبد أحدًا من أقاربه ؛ وذلك لأنه ليس أهلاً لتملك ، فهو وما ملكت يدها لسيده ، فإذا ورثناه أخذ سيده ميراثه ، فيكون هذا في الحقيقة توريثًا للأجنبي بغير سبب ، وهو غير مشروع .

٢ - القتل : فلا يرث القاتل من مقتوله شيئًا ؛ لما رواه الدارقطني عن ابن عباس ، وابن ماجه عن أبي هريرة ، والإمام أحمد عن عمر بن الخطاب : أن النبي ﷺ قال : « لا يرث القاتل شيئًا » .

ولو لم يمنع القاتل من ميراث المقتول لاتخذ الورثة قتل مورثهم ذريعة للوصول إلى تركاتهم وتملكها والانتفاع بها ، فتسود القوضى ويشيع القتل بين الأقارب .
والقتل المانع للإرث عند الحنفية هو ما كان مباشرًا وأوجب بذاته قصاصًا أو كفارة ، وكان من مكلف بغير حق أو عذر .

أما إذا كان القتل غير مباشر بأن كان بالتسبب ، أو من غير مكلف كالصبي أو المجنون ، أو كان القتل بحق بأن يكون قد قتله قصاصًا بأمر الحاكم ، أو لعذر كالدفاع عن النفس والعرض - فلا يمنع هذا من الميراث .

ويرى المالكية أن القتل المانع من الإرث هو القتل العمد عدوانًا سواء كان مباشرًا أم كان سببًا فيه بالإعانة أو التحريض ، أو شهادة الزور المؤدية إلى ذلك ؛ لتوفر النية في قتله ، وتأثيرها في حدوثه .

فيخرج من ذلك القتل الخطأ ، والقتل الواقع من الصبي والمجنون ، والقتل بحق قصاصًا أو حدًا ، والقتل بعذر كالدفاع عن النفس والعرض . وفي المسألة خلاف طويل يراجع في أمهات الكتب الفقهية .

٣ - اختلاف الدين : فلا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم ؛ لما رواه مسلم وغيره عن أسامة بن زيد : أن رسول الله ﷺ قال : « لا يرث المسلم الكافر ، ولا يرث الكافر المسلم » .

وذلك لأن اختلاف الدين يقطع الولاية بين المتوارثين ، والميراث - كما هو معروف - قائم على الولاية والمناصرة .

وهذا المانع مجمع عليه عند أهل العلم إلا خلافاً يسيراً وقع بين الصحابة والتابعين في ميراث المسلم من الكافر .

منهم معاذ ومعاوية وابن الحنفية والشعبي وابن المسيب ، فقد قالوا بتوريث المسلم من الكافر دون توريث الكافر من المسلم .

هذا وغير المسلمين يرث بعضهم بعضاً ؛ لأنهم يعتبرون أهل ملة واحدة .

وفي موانع الإرث يقول صاحب الرجية :

ويمنع الشخص من الميراث واحدة من علل ثلاث

رق وقتل واختلاف دين فافهم فليس الشك كاليقين

• الحقوق المتعلقة بالتركة :

يتعلق بتركة الميت أربعة حقوق :

الأول : تجهيزه ، فيؤخذ من ماله بقدر ما يتطلبه تغسيله وتكفينه ودفنه في الحدود المشروعة من غير إسراف ولا تبذير .

وإذا أسرف أحد الورثة في شيء من تجهيزه فلا يلزم الورثة أن يشتركوا معه فيما أخرجه من المال رائداً على المعتاد .

وهذا الحق مقدم على غيره ؛ لأنه من حاجات الميت الأصلية .

الثاني : قضاء دينه ، ويأتي هذا الحق عند الإمام أحمد بعد التجهيز .

ويرى الأئمة الثلاثة أن الدين العيني يقدم على التجهيز ، فإذا استغرق الدين التركة كلها وجب تجهيزه على من تجب عليه نفقته .

الثالث : الوصية ، وتنفذ في حدود الثلث من التركة .

الرابع : الميراث ، فما بقي من التركة يقسم على الورثة بمقتضى كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ .

• الوارثون من الرجال :

الوارثون من الرجال عشرة إجمالاً ، وخمسة عشر تفصيلاً .

وهم : الابن ، وابن الابن مهما نزلت درجته ، والأب ، والجد مهما علت

- عند انفرداها عن معصب، والأخت لأب عند انفرداها عن معصب ، والأخت لأم عند عدم وجود الفرع الوارث والأصل الوارث ، والزوجة . على ما سيأتى بيانه .
- وأما الذكور فهم : للأب ، والجد عند فقد الأب ، والأخ لأم ، والزوج .
- ٢ - ومن سوى هؤلاء وارث بالتعصيب لا بالفرض: كالأبن ، وابن الأبن ، والأخ الشقيق والأخ لأب ، والعم ، وابن العم ، وابن الأخ ، والمعتق ، وغيرهم .



الفروض وأصحابها

الفرض كما علمت هو النصيب المقدر فى الشرع لكل وارث فى كتاب الله تعالى، وعلى لسان نبيه ﷺ .

- وهو ستة أنواع : ثلاثة منها زوجية هى : النصف ، والربع ، والثلث .
والأخرى فردية هى : الثلثان ، والثلث ، والسلمس .

وكل فرض من هذه الفروض له أفراد يختصون به فيما يلى بيانه :
من له الثلثان :

الثلثان فرض أربعة أجناف من النسوة :

- ١ - البتان فأكثر عند عدم وجود من يعصبهن .
- ٢ - بنتا الأبن فأكثر عند عدم وجود من يعصبهن .
- ٣ - الأختان الشقيقتان فأكثر عند عدم وجود من يعصبهن .
- ٤ - الأختان لأب فأكثر عند عدم وجود من يعصبهن ، وذلك بشروط يأتى ذكرها .

من له الثلث :

الثلث فرض نوعين من الورثة :

- ١ - الائتان فأكثر من الإخوة والأخوات لأم سواء أكانوا من الذكور فقط أم من الإناث فقط أم منهما معاً ، إذا لم يكن للمورث فرع وارث أو أصل مذكر .
- ٢ - الأم بشرط ألا يكون للمتوفى فرع وارث ، ولا يوجد عدد من الإخوة والأخوات لأبوين ، أو لأب ، أو لأم .

من له السلس :

السلس فرض سبعة من الورثة :

- ١ - الأب عند وجود ولد ذكر للميت أو أكثر .
- ٢ - الجد الصحيح عند وجود ولد أو أكثر للمتوفى ، وسيأتي تعريف له عند الكلام عن ميراثه .
- ٣ - الأم إذا كان للمتوفى فرع وارث ، أو اثنان فأكثر من الإخوة والأخوات مطلقاً ، والفرع الوارث هو الابن والبنت ، وابن الابن وبنت الابن مهما نزلت درجتهم .

- ٤ - الجدة الصحيحة ، انفردت الجدة أو تعددت إذا لم تكن محجوبة .
 - وسيأتي تعريف الجدة الصحيحة عند الكلام عن ميراثها .
 - ٥ - بنت الابن ، واحدة أو أكثر مع البنت الصلية الواحدة .
 - ٦ - الأخت لأب - واحدة أو أكثر - مع الأخت الشقيقة الواحدة .
 - ٧ - الواحد من الإخوة لأم عند عدم وجود الأصل الوارث والفرع الوارث .
- من له النصف :

- النصف فرض خمسة من الورثة ، واحد من الذكور وأربع من الإناث وهم :
- ١ - الزوج إذا لم تكن لزوجته ولد منه أو من غيره .
 - ٢ - البنت الواحدة الصلية إذا لم يكن معها من يعصبها .
 - ٣ - بنت الابن عند عدم الفرع الأعلى منها إذا كانت واحدة ، ولم يكن معها من يعصبها .

- ٤ - الأخت الشقيقة إذا كانت واحدة غير معصبة بالغير أو مع الغير .
- وسيأتي معنى التعصيب بالغير ، ومعنى التعصيب مع الغير فيما بعد إن شاء الله تعالى .
- ٥ - الأخت لأب إذا كانت واحدة غير معصبة بالغير أو مع الغير ، ولا يوجد معها أخت شقيقة ، أو أخ شقيق .

من له الربع :

الربع فرض اثنين من الورثة ، وهما الزوجان :

١ - فتستحقه الزوجة إذا لم يوجد لزوجها المتوفى ولد منها ، أو من غيرها سواء أكانت الزوجة واحدة أم أكثر .

٢ - ويستحقه الزوج عند وجود ولد لزوجته المتوفاة منه أو من غيره .
من له الثمن :

أما الثمن فهو فرض واحدة من الورثة وهي الزوجة إذا كان لزوجها المتوفى ولد منها أو من غيرها ، ومثلها الزوجات عند اجتماعهن .

* * *

ميراث أصحاب الفروض

تكلمت فيما سبق عن القروض المقدرة في كتاب الله تعالى ، وهى : الثلثان ،
والثلث ، والسدس ، والنصف ، والرابع ، والثلث ، وذكرت أصحابها ، وفيما يلى
أذكر نصيب كل وارث منهم بالتفصيل .
وقد عرفت أيضاً فيما سبق أنهم اثنا عشر فرداً ، ثمانية من الإناث ، وأربعة من
الذكور .

وقد بدأنا بهم قبل أصحاب العصباء عملاً بقوله ﷺ : « ألحقوا الفرائض
بأهلها فما بقى فهو لأولى رجل ذكر » .

(أخرجه مسلم عن ابن عباس فى كتاب الفرائض) .

ومعنى الحديث : أعطوا الفرائض - أى السهام المقدرة - لأهلها المستحقين لها
شريعاً وما بقى من التركة فهو لأقرب عاصب من أقارب المورث .
١ - البنت الصليبة :

والبنت التى هى من صلب المورث مباشرة لها ثلاث حالات :

١ - إذا كانت واحدة ، وليس معها ابن للميت يعصبها ، وليس معها أخت أو
أكثر - ففرضها نصف التركة ؛ لقوله تعالى : ﴿ وإن كانت واحدة فلها النصف ﴾ .
٢ - إذا كان معها ابن للميت أو أكثر فإنها ترث بالتعصيب حيث لا بالفرض ،
فيكون لها نصف حظ الذكر ؛ لقوله تعالى : ﴿ يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل
حظ الأنثيين ﴾ .

٣ - إذا كانت معها أخت أو أكثر ، وليس للميت ابن ، فإن لهن الثلثين فرضاً ،
لقوله تعالى : ﴿ فإن كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ﴾ ، وقد نصت الآية على
أن الثلثين نصيب من فوق الاثنين ، ولم تصرح بنصيب الاثنين ولكن الحكم لهما
بالتلثين جاء إما من قياسهما على الأختين ؛ فقد صرحت الآية التى فى آخر النساء
بفرضهما ، قال تعالى : ﴿ فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ﴾ .

فإذا كانت الأختان عند انفادهما يحصلن على الثلثين ، فالبنتان الصليبتان
تحصلان عليه بطريق الأولى .

وإما أن يكون قد ثبت لهما الثلثان بالسنة وهو الأظهر عندي ؛ لأن السنة تبين ما أجمله القرآن كما هو معروف .

فقد جاء في صحيح الترمذى فى كتاب الفرائض من حديث جابر بن عبد الله أن امرأة سعد بن الربيع أتت الرسول ﷺ بابنتها ، وقد أخذ عمهما مال والدهما فأرسل إليه رسول الله ﷺ فقال : « أعط ابنتى سعد الثلثين ، وأعط أمهما الثمن ، وما بقى فهو لك » .

والخلاصة فى ميراث البنت الصلية : أنه إما أن يوجد معها ابن للمتوفى (أى أخ لها) ، أو لا يوجد ، فإن وجد صارت عصة به ويكون إرثها بطريق التعصيب ، وإن لم يوجد معها ورثت بطريق الفرض ، وفرضها حيثنذ النصف إن كانت واحدة ، والثلثان مع واحدة غيرها أو أكثر .

٢ - بنت الابن :

المراد ببنت الابن : كل بنت تنسب إلى الميت بواسطة الابن مهما نزلت درجة هذا الابن .

وهى فى الميراث كالبنت الصلية ترث بالفرض ، وترث بالتعصيب ، ويعصبها ابن ابن فى درجتها أو أنزل منها إن احتاجت إليه . ولها فى الميراث خمسة أحوال :

١ - لها النصف فرضاً عند عدم وجود ولد الصلب كالبنت الصلية ، لقوله تعالى : ﴿ وإن كانت واحدةً فلها النصف ﴾ .

ولفظ البنت يطلق على الصلية وبنت الابن مهما نزلت ، وكذلك لفظ الابن يطلق ويراد به المباشر وغيره .

٢ - لها السدس مع الواحدة الصلية تكملة للثلثين .

٣ - إذا كن اثنتين فأكثر كان لهن الثلثان فرضاً كالبنتين الصليتين فأكثر .

٤ - لا يرثن مع وجود البنتين الصليتين فأكثر إلا إذا وجد معهن ابن ابن بحذائهن أو أسفل منهن فى الدرجة فيعصبهن .

٥ - لا يرثن مع وجود الابن .

٣ - الأم :

للأم ثلاث حالات :

١ - تأخذ السدس إذا كان للميت ولد ^(١) ، أو اثنان من الأخوة أو

(١) يطلق الولد على الذكر والأنثى .

الأخوات مطلقاً، سواء كانوا من جهة الأب والأم أم من جهة الأب، أم من جهة الأم .

٢ - تأخذ ثلث جميع المال إذا لم يوجد أحد من تقدم ذكرهم .

٣ - تأخذ ثلث الباقي عند عدم من ذكر بعد فرض أحد الزوجين ، وذلك فى مسألتين تسميان بالغراوين .

المسألتان الغراوان :

سميتا بذلك لأن الأب يفر الأم فيخلط نصيبه وهو السدس على نصيبها وهو ثلث التركة ، ثم يقاسمها على قاعدة للذكر مثل حظ الأنثيين ، فيأخذ سهمين ، وتأخذ هى سهماً واحداً هو ثلث الباقي، فهو ثلث الباقي فى الحقيقة ليس ثلث التركة ولكنه سدسها فقط .

المسألة الأولى : إن مات رجل وترك أمًا وأبًا وزوجة ، فإن للزوجة الربع وللأم الثلث ، وللأب السدس ، ثم يخلط نصيبه بنصيبها ، ويقاسمها على القاعدة التى ذكرناها ، فتكون المسألة من ١٢ : ثلاثة للزوجة ، وستة للأم ، وثلاثة للأب، لكن بعد المخالطة يصير له ستة لا ثلاثة وهو ضعف نصيبها ، فيكون بذلك قد غرها وهى مغرة محمودة ؛ لأن ما يأخذها زوجها يعود إليها فى الغالب بطريقة أو بأخرى، ويكون الشرع بذلك قد أرضاها أولاً بإعطائها ثلث التركة ، ويكون قد أنصف الرجل أيضاً ، وطيب نفسه بهذه الحيلة التربوية فأعطاه ضعف نصيبها ، فهى قسمة فيها ملاطفة لهما، وحفظاً لحق كل منهما بطريقة لا تخرج أيًا منهما .

والمسألة الثانية : إن ماتت امرأة وتركت زوجاً وأمًا وأبًا ، فإن الزوج يأخذ النصف ، وهو ثلاثة من ستة ، وتأخذ الأم أولاً ثلث التركة ، وهو اثنان من ستة ، ويأخذ الأب السدس ، وهو واحد من ستة، ثم يخلط نصيبه بنصيبها ويتقاسمان على القاعدة المتقدمة ، فيحوز لنفسه اثنين من ثلاثة بينما تحوز هى نصفه ، وهو واحد من ثلاثة، وتسمى هاتان المسألتان أيضاً بالعمريتين أخذًا من قضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيهما بثلث باقى التركة .

(وقد اختار القانون المصرى توريث الأم ثلث الباقي من التركة فى هاتين المسألتين تبعاً لجمهور الصحابة، ومنهم عمر بن الخطاب، وابن مسعود، وزيد بن ثابت

عليه السلام ، وجمهور الفقهاء ومنهم الأئمة الأربعة خلافاً لابن عباس عليه السلام ومن تابعه ^(١).

ومما تقدم نعلم أن الأم ترث بالفرض ولا ترث بالتعصيب ، وأن لها ثلاث حالات - حالة ترث فيها السدس ، وحالة ترث فيها الثلث ، وحالة ترث فيها ثلث الباقي لا ثلث التركة ، وذلك في المسألتين الغراوين ، أو الغرايين ، أو العمريتين كما يسميهما بعض الفقهاء .

وميراثها منصوص عليه في قوله جل شأنه : ﴿ ولأبويه لكل واحد منهما السدس إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له إخوة فلأمه السدس ﴾ .

وقد خالف ابن عباس ، وأهل الظاهر ، والشيعة الإمامية الجمهور في المسألتين العمريتين ، فأثبتوا لها ثلث التركة عملاً بعموم النص في الآية المتقدمة ؛ لأن نسبة القروض كالنصف والربع إلى كل التركة دائماً ، وقد روى عن ابن عباس أنه سأل زيد ابن ثابت : هل تجد في كتاب الله ثلث ما بقي ؟ ، قال : لا ، ولكنني قلت ذلك برأى لا أفضل أمّا على أب ، فقال ابن عباس : كتاب الله أحق أن يؤخذ به من رأيك ^(٢) .

٤ - الأب :

للأب ثلاث حالات :

١ - أن يرث السدس فرضاً ، إذا كان للميت فرع وارث كالابن وابن الابن مهما نزلت درجة أبيه .

٢ - أن يرث بالتعصيب فقط ، وذلك إذا لم يوجد للميت فرع وارث أصلاً لا من الذكور ولا من الإناث ، فيرث التركة كلها إن انفرد أو كان معه عصبية محجوبون ، ويأخذ الباقي بعد أصحاب القروض الذين يرثون معه .

٣ - أن يرث بالفرض والتعصيب معاً ، وذلك إذا وجد للمتوفى فرع وارث من الإناث فقط ، فيرث فرض السدس مع أصحاب القروض أولاً ، ثم يرث الباقي بعد أصحاب القروض تعصياً ، وإذا استغرقت القروض التركة لا يأخذ منها شيئاً عصبية كما هي القاعدة في توريث العصبية .

(١) « الميراث والوصية » د . محمد إبراهيم شريف .

(٢) راجع تفصيل ذلك وحجج العلماء وأدلتهم في ميراث الأم في هاتين المسألتين -

« المحلى » لابن حزم ج ٦ ص ٢٦٠ .

٥ - الزوج :

للزوج النصف فرضاً إن لم يكن لزوجته ولد منه أو من غيره .
فإن كان لها ولد ذكر أو أنثى منه أو من غيره ، أو ابن ابن ، أو بنت ابن مهما
نزلت درجتها - فله الربع .
قال تعالى : ﴿ ولکم نصف ما ترک أزواجکم إن لم یکن لهن ولد فإن کان لهن
ولد فلكم الربع مما ترکن من بعد وصية یوصین بها أو دین ﴾ .
فقد علم من هذا النص القرآنی الحکیم أن للزوج فرضین : النصف ، والربع .
ولا یحجب من النصف إلى الربع إلا إن کان للزوجة فرع وارث ، وهو ابنها
وبنتها ، وابن ابنها وبنت ابنها مهما نزلت درجتها .
ولا یحجب حجب نقصان من النصف إلى الربع بابن البنت ، ولا بینت البنت
لأنهما من ذوی الأرحام ، لا یرثان بالفرض ولا بالتعصیب .
ولا یحجب الزوج من المیراث حجب حرمان إلا إذا قام به مانع كأن یكون قتل
مورثه أو ارتد عن الإسلام - والعیاذ بالله تعالی .
ولا یرث الزوج إلا بالفرض ، غیر أنه قد یرث بالتعصیب فی بعض الحالات
کأن یكون قد تزوج بابنة عمه الشقیق ، وماتت عنه وعن أمها فقط فیرثها الزوج
فرضاً وتعصیباً ، إذ لا وارث لها من العصبات سواه .
٦ - الزوجة :

للزوجة الربع إن لم یکن لزوجها المتوفی عنها ولد ذکر أو أنثى ، أو ابن ابن ،
أو بنت ابن علی ما بیناه فی میراث الزوج .
ولها الثمن عند وجود الولد منها أو من غيرها .
قال تعالی : ﴿ ولهن الربع مما ترکن مما ترکن إن لم یکن لکم ولد فإن کان لکم ولد
فلهن الثمن مما ترکن من بعد وصية توصون بها أو دین ﴾ .
والثمن یكون للزوجة الواحدة ، وللزوجتین ، والثلاث والأربع ، ولا یعدد
بتعددھن ، وكذلك الربع للزوجة والزوجات أيضاً .
قال صاحب الرحیة :

والثمن للزوجة والزوجات مع البنین أو مع البنات

٧ - الإخوة لأم :

الإخوة لأم من ذوى الأرحام لا يرثون بالتعصيب أبداً ، وإنما يرثون بالفرض عند عدم وجود الفرع الوارث والأصل الوارث ، على ما سيأتى تفصيله .

قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلَثِ ﴾ .

والكلالة فى الآية هى القرابة التى ليس فيها والد ولا ولد ، أو بعبارة أخرى هى القرابة التى ليس فيها أصل وارث ، ولا فرع وارث .

وقد أجمع أهل العلم على أن المراد بالأخ والأخت فى الآية : الأخ لأم ، والأخت لأم .

فأخوات الميت من جهة أمه يرثون بالفرض ذكوراً وإناثاً فى أحوال ثلاثة :

١ - السدس فرضاً للواحد منهم أخاً كان أو أختاً لقوله جل شأنه : ﴿ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ فإذا توفى رجل مثلاً عن أخ شقيق وأخ لأم أو أخت فللأخ لأم (أو أخته) السدس فرضاً ، والباقى للأخ الشقيق تعصيباً .

٢ - الثلث للثنتين فأكثر ذكوراً فقط ، أو إناثاً فقط أو منهما معاً ، ويشتركون فى الثلث بالسوية لا يفضل أخ على أخت عند الاجتماع ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلَثِ ﴾ ، وكلمة الشركاء تقتضى المساواة عند الإطلاق .

٣ - إذا استغرقت الفروض التركة ، وكان هناك إخوة أشقاء لم يتيق لهم شيء يرثونه بالتعصيب باعتبارهم من ذوى العصبات الذين لا يرثون بالفرض ، فإنهم فى هذه الحالة يدخلون مع الإخوة لأم فى الثلث باعتبارهم أولاد أم واحدة ، كما سيأتى تفصيله فى المسألة الحمارية أو الحجرية .

وقد عرفت فيما سيف أن الإخوة لأم لا يرثون مع وجود الأصل الوارث والفرع الوارث ، فإذا وجد للميت ابن أو بنت ، أو ابن ابن أو بنت ابن - فإنهم لا يرثون شيئاً بخلاف ابن البنت وبنت البنت فإنهما لا يحجبانهما من الميراث ؛ لأنهما من ذوى الأرحام .

وإذا كان للميت أب أو جد صحيح فلا يرثون شيئاً أيضاً .

ولا يحجبهم عن الميراث أبو الأم ، ولا الأم ولا الجدة ؛ لأن هؤلاء أصل

مؤنث .

٨ - الأخت الشقيقة :

الأخت الشقيقة ترث بالفرض تارة ، وبالتعصيب بالغير أو مع الغير تارة أخرى .

ولها خمس حالات :

١ - أن ترث بطريق الفرض نصف التركة ، وذلك إذا كانت واحدة ولم تعصب بالغير ك أخيها الشقيق ، أو مع الغير كبنت الميت ، أو بنت ابنه .

٢ - أن ترث الثلثين فرضاً ، وذلك إذا كانت معها واحدة غيرها أو أكثر ، ولم يتعصبن بأخ شقيق أو مع فرع وارث مؤنث .

٣ - أن ترث بالتعصيب بالغير مع أخيها الشقيق ما بقى من التركة بعد ذوى الفروض ، واحدة أو أكثر للذكر مثل حظ الأنثيين .

٤ - تدخل مع الأخت لأم ، أو الأخ لأم ، أو الإخوة لأم من الذكور والإناث إذا استغرقت فروض الورثة جميع التركة ، باعتبارهم جميعاً شركاء فى انتسابهم للأم على ما بيناه فى ميراث الإخوة لأم ، وعلى ما سيأتى بيانه فى المسألة الحجرية .

٥ - ترث الأخت الشقيقة مع بنت الميت أو بنت ابنه عند عدم وجود من يعصبهما ، وكذلك مع أكثر من واحدة من بنات الميت أو بنات ابنه ؛ لقوله عليه السلام : « اجعلوا الأخوات مع البنات عصبه » .

وهذه الحالات مشروطة بعدم حجبتها من الميراث ، وحجبتها عنه نوعان من الورثة :

١ - الابن ، وابن الابن مهما نزل ؛ لأن الابن - وابن الابن - يأخذ جميع ما تبقى من التركة بعد استيفاء أصحاب الفروض فروضهم .

٢ - الأب ؛ لأنه يأخذ ما تبقى من التركة تعصيباً بعد استيفاء أصحاب الفروض فروضهم ، وهو يرث بالفرض والتعصيب ، كما سبق بيانه ، وأما حجبتها بالجد فيه خلاف ، والأصح أنه لا يحجبها - والله أعلم .

وقد جاء ميراث الأخت الشقيقة ، والأخت لأب أيضاً فى آخر سورة النساء ، قال تعالى : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى ﴾ .

وهذه آية الكلالة الثانية المعروفة بآية الاستفتاء ، وكما أجمع العلماء على أن المراد بالأخ والأخت فى آية الكلالة الأولى الأخ والأخت من الأم ، فقد أجمعوا على أن المراد بالأخ والأخت فى هذه الآية الثانية الأخ والأخت لأبوين (الأشقاء) أو لأب .

وقد ثبتت هذه الحالات بهذه الآية ، فقد نصت على أن للواحدة النصف ، والاثنين فأكثر الثلثان إذا لم يوجد من يعصيهن ، كما نصت على أنها ترث بالتعصيب إذا وجد معها الأخ ، للذكر مثل حظ الأنثيين .

وقد أخرج الترمذى فى أبواب الفرائض عن عبد الله بن مسعود: « أن الرسول ﷺ قضى فى بنت وبنت ابن ، وأخت ، بأن للبنت النصف ، ولبنت الابن السدس تكملة للثلثين ، وللأخت الباقي بالتعصيب مع الغير » ، وقد أخذت حالة التشريك من عمل الصحابة رضوان الله عليهم حيث شركوا بين الأشقاء ، وبين إختهم من الأم .

٩ - الأخت لأب :

وهى كالأخت الشقيقة عند عدم وجودها ، تثبت لها جميع أحوالها ما عدا المشاركة مع أولاد الأم فى فرضهم الثلث ؛ لأنها لا تمت إليهم بصلة كما هو ظاهر .
ولميراثها ست حالات :

- ١ - ترث النصف فرضاً إن كانت واحدة وليس معها من يعصها .
- ٢ - ترث الثلثين مع أخرى أو أكثر إذا لم يكن لهن معصب .
- ٣ - ترث بالتعصيب بالغير إذا وجد معها أخ لأب - واحدة أو أكثر - للذكر مثل حظ الأنثيين .

- ٤ - وترث بالتعصيب مع الغير إذا وجدت معها بنت أو بنت ابن للمتوفى .
- ٥ - ترث الأخت لأب مع الأخت الشقيقة السدس تكملة للثلثين إذا لم يكن لكل منهما من يعصيهما ، فإن كان للأخت الشقيقة أخ يعصها كان الميراث لهما دون الأخت لأب ، فإنها محجوبة بالأخ الشقيق .

وإذا كان للأخت لأب من يعصها فإنها ترث هى وأخوها بالتعصيب ما تبقى من ميراث الأخت الشقيقة المنفردة ، فيكون للأخت الشقيقة النصف ، وللأخت لأب مع أخيها النصف - للذكر فيه مثل حظ الأنثيين .

وعندئذ يكون ميراث الأخت لأب بالتعصيب لا بالفرض .

ولهذا قد يضرها أخوها عند استغراق أصحاب الفروض للتركة ، فلا ترث السدس فرضاً تكملة الثلثين لوجود من يعصبها وهو أخوها ، ولهذا سموه بالأخ المشثوم .

والأخوات لأب يشتركن فى السدس تكملة الثلثين مع الأخت الواحدة التى انفردت عن المعصب .

٦ - لا ترث الأخت لأب مع الأخوات الشقيقات إلا إذا كان معها أخ يعصبها فإنها عندئذ تأخذ نصيبها من الثلث الباقي من التركة بالتعصيب ، ولذا سمي أخوها بالأخ المبارك .

وهذه الأحوال تثبت لها بمقتضى الآية السابقة على الجملة ، وبما جاء فى الحديث المتقدم ، وبأفضية الصحابة والتابعين ، وما لم تك محجوبة عن الميراث ويحببها واحد من خمسة :

١ - الابن أو ابن الابن مهما نزل .

٢ - الأب .

٣ - الأخ الشقيق .

٤ - الأخت الشقيقة التى صارت عصبية بأخيها ؛ لأنها حيثئذ تكون فى قوة أخيها الشقيق ، فتحجب الأخت لأب .

٥ - الاثنان فأكثر من الأخوات الشقيقات لاستيعابهما أقصى فرض للأخوات فلم يبق شيء للأخت لأب ترثه بالفرض ، فإذا وجد معها أخ لأب عصبها فأخذنا باقى التركة - للذكر مثل حظ الأنثيين .

• المسألة المشتركة :

وهى المسألة التى تقدم ذكرها إجمالاً فى ميراث الإخوة لأم ، فقد قلنا هناك إن أصحاب الفروض إذا أخذوا فروضهم ، ولم يبق للإخوة الأشقاء شيء منها ، اشتركوا مع الإخوة لأم فى الثلث ، وكان نصيب الذكر مثل نصيب الأنثى ؛ لأنهم جميعاً قد ورثوا الميت عن طريق الأم ، لهذا تساوى النساء مع الرجال فى الثلث ، ودخل الإخوة الأشقاء من هذه الجهة مع عدم اعتبار الأب فى هذه المسألة .

وقد روى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما قضى للإخوة لأم بالثلث ،

واستغرقت الفروض التركة ، ولم يبق للأخوة الأشقاء شيء احتج الأشقاء ، وقالوا
لعمر : هب أبانا كان حماراً أليست الأم تجمعنا ؟ ؛ ولهذا سميت بالمسألة الحمارية .

وفى رواية قالوا : هب أبانا كان حجراً فى اليم أليست الأم تجمعنا ؟ ؛ ولهذا
سميت بالمسألة الحجرية ، وبالمسألة اليمية نسبة إلى اليم وهو البحر .

وقال عمر : « ذاك فيما قضينا ، وهذا فيما نقضى » ، فأخذ يقضى بإشراك
الأشقاء مع الإخوة لأم فى الثلث .

على أنه إذا كان هناك أخ واحد لأم وأخذ السلس فرضه ، وكان هناك أشقاء
لم يبق لهم أصحاب الفروض شيئاً ، لا يشتركون معه فى السلس ولو كانوا عشرة كما
يذكر ابن رشد فى بداية المجتهد (١) .

فهم إنما يشتركون مع الإخوة لأم فى الثلث عند كثير من الفقهاء ، منهم عمر بن
الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وزيد بن ثابت فى أشهر الروايات عنه ، وهو مذهب
الإمامين مالك والشافعى .

فهم جميعاً أولاد أم ، وقربة الأخ الشقيق من جهة الأب زادته قريباً ، فإن لم
تنفعه قوة القرابة فلا يبنى أن تضربه وتحرمه من الميراث .

وقد خالف فى ذلك من الفقهاء على بن أبى طالب ، وابن مسعود ، وابن عباس
من الصحابة ، وأبو حنيفة ، وأحمد بن حنبل ، وابن أبى ليلى ، وداود الظاهرى ،
وقالوا : إن الشقيق ومن معه لا يستحقون شيئاً مع الإخوة لأم لكونهم من العصبة
النسبية ، وشأن هؤلاء الحرمان من التركة إذا استغرقتها الفروض ، كما من شأنهم
استحواذ التركة إذا لم يكن هناك صاحب فرض كما هى القاعدة فى توريث العصباء ،
عملاً بحديث رسول الله ﷺ : « ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلاولى رجل
ذكر » . (أخرجه مسلم عن ابن عباس)

وعلى هذا يستقل أولاد الأم بفرضهم وهو ما يقتضيه القياس ، وتدل عليه
ظواهر النصوص الشرعية .

والراجح المذهب الأول ؛ لأنه محقق للعدالة - والله أعلم -
وقد أخذ به القانون الجديد فى الموارث مخالفاً مذهب الخنفية الذى كان
معمولاً به قبل صدره . .

(١) انظر ج ٢ ص ٣٤٦ .

١٠ - الجدد :

الجد نوعان : إما أن يكون جدّاً صحيحاً - وهو المراد هنا - وهو الجد الذي لا تدخل في نسبته إلى الميت أنثى ، وذلك مثل أب الأب ، وأب أب الأب . وإما أن يكون جدّاً فاسداً وهو الذي تدخل في نسبته إلى الميت أنثى ، وذلك مثل أب الأم ، وأب أم الأب ، وهو من ذوى الأرحام ، ولا يرث بالفرض المقدر ولا بالتعصيب .

وشرط ميراث الجد الصحيح ألا يكون محجوباً بالأب ، وله حالتان أساسيتان لأنه مع عدم وجود الأب إما أن يوجد معه أحد من الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب ، وإما ألا يوجد معه أحد من هؤلاء .

فإذا لم يوجد معه أحد من هؤلاء يثبت له في الميراث حكم الأب باتفاق العلماء ، فيرث بالفرض وحده ، وهو السدس إذا كان هناك ولد ذكر للميت . ويرث بالتعصيب وحده إذا لم يكن ولد للميت أصلاً ، ويرث بالفرض والتعصيب معاً إذا كان ولد الميت أنثى .

والدليل على ثبوت هذه الحالات للجد أن لفظ الأب في اللغة يطلق على الجد أيضاً ، وقد استعمل الشارع ذلك في كثير من الآيات والأحاديث النبوية ، فإذا كان الجد أباً في اصطلاح الشرع في لغته ، فالدليل الذي أثبت ميراث الأب وأحواله في الإرث يثبت به أيضاً ميراث الجد وأحواله في الإرث .

ومع ذلك فالأولى أن يستدل على كون الجد مثل الأب في الميراث عند عدمه بالإجماع ، وقد اتفقت إجماع العلماء على ذلك .

هذا ويفترق الجد عن الأب في أربعة أمور :

الأول : أن الأب لا يحجب عن الميراث مطلقاً بخلاف الجد فإنه يحجب بالأب فلا ميراث له مع وجوده .

الثاني : لا ترث الجدة مع وجود الأب ، وترث مع الجد ، ولا ترث أم الأب مع وجود الأب ؛ لأنها تدلى إلى الميت بواسطته ، والقاعدة المقررة أن كل شخص يتسب إلى الميت بواسطة لا يرث مع وجود هذه الوسطة .

الثالث : تأخذ الأم ثلث الباقي مع وجود الأب إذا مات الميت وترك زوجة أو زوجاً وأماً وأباً كما مر بك في المسألتين الغراوين .

أما إن كان بدل الأب جد ، فإن الأم تأخذ ثلث التركة ، لا ثلث الباقي ، لبعد الجدة عنها ، فالأب زوجها وما يأخذه زوجها سيعود عليها بطريق مباشر أو غير مباشر ، لهذا جاز له أن يغرها فيخلط حقه بحقها ويأخذ ميراثه معها بالقاعدة الأصلية (للذكر مثل حظ الأنثيين) بخلاف الجد فإن ما يأخذه لا يعود إليها ، فتأمل ذلك جيدا .

الرابع : اتفقت كلمة الفقهاء على أن الأب يحجب عن الميراث الإخوة والأخوات من أى جهة كانوا ، أما الجد فإنه يحجب الإخوة لأم بالإجماع ، واختلفوا فى حجب الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب على قولين ، والأصح أنه لا يحجبهم ، وإنما تقسم التركة عليهم بكيفيات مختلفة يأتى ذكرها فيما يلى .

• الجد مع الإخوة :

على المذهب للخيار يشترك الإخوة مع الجد فى الميراث ، فيخير الجد فى أن يأخذ السمس فرضه المقدر فى نص الكتاب ، أو يقاسم الإخوة إذا كان فى المقاسمة خير له فهو كما سبق أن عرفنا لا يحجب الإخوة الأشقاء ولا الإخوة لأب وإنما يحجب الإخوة لأم بالإجماع .

وتورث الجد مع الإخوة هو مذهب على بن أبى طالب ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن مسعود رضى الله عنهم من الصحابة ، وإليه ذهب الأئمة : مالك والشافعى ، وأحمد بن حنبل ، والأوزاعى ، والصاحبان أبو يوسف ومحمد .

وقد استدلل هؤلاء بأن الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب تساوا مع الجد فى سبب الاستحقاق ؛ لأن الجميع يدلون إلى الميت بالأب ، فالجد أب أبى الميت ، والأخ ابن أبى الميت ، والأخت بنت أبى الميت ، فيجب التساوى بينهم فى الإرث ، إذ إن النفس لا ترتاح إلى حجب أحد الطرفين بالآخر ، بل يقرب أن يكون هذا من الترجيح بلا مرجح ، ويضاف إلى ذلك ظهور المصلحة فى الأخذ بما ذهب إليه هؤلاء .

وأما أصحاب المذهب الذى لا يورث الإخوة الأشقاء والإخوة لأب مع الجد فدليلهم أن الجد ينبغي أن يقوم مقام الأب فى الميراث كما يقوم ابن الابن مقام الابن ، وهو مذهب أبى بكر وابن عباس من الصحابة رضي الله عنهم ، والحسن البصرى وعمر بن عبد العزيز من التابعين ، وأبى حنيفة وداود الظاهرى .

قال ابن عباس رضي الله عنه : « ألا يتقى الله زيد بن ثابت يجعل ابن الابن ابناً ، ولا يجعل أب الأب أباً » ، ومعنى قوله : أن من يجعل ابن الابن بمنزلة الابن استناداً إلى إطلاق لفظ الابن عليه ، يلزمه أن يجعل أب الأب بمنزلة الأب لإطلاق اسم الأب

عليه أيضاً ، فالتفرقة بينهما تفرقة بين متماثلين لا وجه لها ؛ فهذا الدليل هو أقوى أدلتهم في المسألة - وهذا المنهج هو الذي كان معمولاً به في المحاكم الشرعية قبل صدور قانون الموارث المعمول به الآن .

وأدلة الفريقين في هذه المسألة مبسطة في الجزء السادس من المحلى لابن حزم والجزء السادس أيضاً من المغنى لابن قدامة ، والجزء الثاني من بداية للجهدي لابن رشد .

١١ - ١٢ الجلسة من جهة الأم أو من جهة الأب :

المقصود بالجلسة هنا : الجلسة الصحيحة ، وهي التي لا يدخل في نسبتها إلى الميت جد غير صحيح ، وذلك كأم الأم ، وأم أم الأم ، وأم الأب ، وأم أب الأب ، فإذا دخل في نسبتها إلى الميت جد غير صحيح فهي الجلسة الفاسدة التي تدل إلى الميت بمن ليس عاصباً ، ولا صاحب فرض كأم أبي الأم ، وأم أبي أم الأب ، فهاتان من ذوات الأرحام ، ولا يرثن بالفرض .

والجلسة الصحيحة ترث بالفرض فقط ، وهو السلس سواء كانت واحدة أم أكثر ، وسواء كانت من جهة الأم فقط أم من جهة الأب فقط ، أو كانت من الجهتين معاً ، كأم أم الأم التي هي نفس الوقت أم أبي الأب وتسمى ذات القرابتين ، وقد ثبت هذا الفرض بالسنة ، وعمل الصحابة ، والإجماع .

روى الدارقطني عن عبد الرحمن بن يزيد قال : « أعطى رسول الله ﷺ ثلاث جدات السلس ، اثنتين من قبل الأب ، وواحدة من قبل الأم » .
وروى أصحاب السنن إلا النسائي : « أن الجلسة جاءت إلى أبي بكر رضي الله عنه فسأله ميراثها ، فأعطاهما السلس بعد سؤال الصحابة ، ثم جاءت الأخرى إلى عمر رضي الله عنه فقال لها : ما لك في كتاب الله شيء ، ولكن هو ذلك السلس فإن اجتمعتما فهو بينكما ، وأيكما انفردت به فهو لها » .

وقد انعقد الإجماع على أن السلس فرض للجلسة الصحيحة . قال السرخسي : إن الجلسة صاحبة فرض ، وفريضة وإن كانت لا تتلى في القرآن فهي ثابتة بالسنة المشهورة وإجماع الصحابة والسلف والخلف ، وكفى بإجماعهم حجة .
وفرض السلس ثابت للجلسة ما لم تحجب عن الميراث ويحجبها عنه أربعة اشخاص :

١ - الأم تحجب جميع الجدات سواء كن من جهتها أو من جهة الأب .

٢ - الأب يحجب الجلدات اللاتي من جهته فقط كالجلدة الأبوية ، لأنها تدلى به إلى الميت ، ولا يحجب الجلدة من جهة الأم مهما علت لعدم انتسابها به إلى المتوفى ، ولو أدلت الجلدة إلى الميت من جهة الأم والأب معاً - وهى ذات القرابتين - ورثت السلس باعتبارها جلدة من جهة الأم ، وإن كانت محجوبة من جهة الأب .

٣ - الجلد يحجب الجلدة التى تدلى به إلى الميت كأم أب الأب ، فإن أب الأب يحجبها لأنه ابنتها ، ولا يحجبها الجلد الذى لا تدلى به مهما علت كأم أم الأم ، فإن أب الأب لا يحجبها .

٤ - الجلدة القرى تحجب الجلدة البعلية من أى جهة كانت كل منهما ، ولا فرق بين أن تكون القرى وارثة ، أو محجوبة عن الميراث .

* * *

الإرث بالتعصيب

عرفنا فيما سبق ميراث أصحاب الفروض ، ونعرف فيما يلي الإرث بالتعصيب ،
فقول :

المراد بالعصبة: أولاد الشخص وآبؤه وأقرباؤه لأبيه ، وهم الذين يأخذون ما
تبقى من التركة بعد استيفاء أصحاب الفروض فروضهم ، ولا يأخذون شيئاً إذا
استغرقت التركة الفروض المقدرة شرعاً .

لقوله عليه السلام : « ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فهو لأولى رجل ذكر » .
(رواء مسلم عن ابن عباس) .

• وهم ثلاثة أنواع :

١ - عصبة بالنفس : وهو كل ذكر يتسبب إلى الميت بغير واسطة أنثى فقط ،
أو بعبارة أخرى : هو كل ذكر لا يدخل في نسبه إلى الميت أنثى فقط ، كالابن وابن
الابن مهما نزلت درجته ، والأخ الشقيق ، والأخ لأب ، والعم الشقيق والعم لأب ،
وابن العم الشقيق ، وابن العم لأب ، وابن الأخ الشقيق ، وابن الأخ لأب ، فهؤلاء
يدلون إلى الميت بواسطة ذكر .

أما الذين يتسبون إليه بواسطة أنثى فلا يرثون منه شيئاً كابن البنت ، وابن
الأنثى .

ولهم في الإرث أربع جهات مرتبة يقدم بعضها على بعض في الإرث عند
الاجتماع ، بحيث إذا وجد أحد من الجهة الأولى لا يرث معه غيره من الجهات التي
بعدها وهي :

(أ) - جهة البنوة : وتشمل الابن وابن الابن مهما نزلت درجة أبيه .

(ب) - جهة الأبوة : وتشمل الأب والجد الصحيح مهما علا .

(ج) - جهة الأخوة : وتشمل الأخ لأبوين (الشقيق) ، والأخ لأب وأبنائهم

• مهما نزلوا .

(د) جهة العمومة : وتشمل عم المورث ، وعم أبيه ، وعم جده الصحيح

وأبنائهم .

وتقديم الوارث العاصب في جهة من هذه على غيره ممن هو في جهة تالية لها يسمى تقديمًا بالجهة ، كتقديم الابن على الأب ، والأخ على العم .

فإذا كان جميع العصبة الوارثون في جهة واحدة كان الترجيح بينهم بالدرجة ، فيقدم أقربهم درجة للميت ، ويسمى هذا تقديمًا بالدرجة ؛ كتقديم الابن على ابن الابن ، والأب على الجد الصحيح .

فإذا كانوا جميعًا في جهة واحدة وفي درجة واحدة أيضًا ، كان الترجيح بينهم بقوة القرابة ، ويسمى هذا تقديمًا بقوة القرابة ، فيقدم ذو القرابتين كالأخ الشقيق على ذي القرابة الواحدة كالأخ لأب ، والعم الشقيق على العم لأب ، فإذا اتحدوا جميعًا في الجهة والدرجة وقوة القرابة اشتركوا في الميراث بالسوية بينهم .

٢ - عصبة بالغير : وهي كل أنثى صاحبة فرض احتاجت في عصبتها إلى الغير وشاركتها في العسوة .

وتتصرف في أربع من الإناث هن :

(أ) البنت الصلبية ، ويعصبها أخوها .

(ب) بنت الابن ويعصبها ابن الابن (أخوها أو ابن عمها) ، أو ابن ابن الابن الأنزل منها درجة إن احتاجت إليه .

(ج) والأخت الشقيقة ويعصبها أخوها الشقيق .

(د) الأخت لأب ويعصبها أخوها الذي هو أخ للمورث من الأب .

وكل من هؤلاء صاحبة فرض ، ولكنها حين تعصب بالعاصب النفسى ترث معه للذكر مثل حظ الأنثيين وتعصبها مشروط بما يلي : -

١ - أن تكون صاحبة فرض ، فلا تعصب بنت البنت بابن الابن ولا العمة الشقيقة بالعم الشقيق .

٢ - أن تكون هي وعاصبها النفسى في جهة واحدة ، فلا تعصب البنت ولا بنت الابن بالأخ الشقيق .

٣ - أن تكون هي وعاصبها النفسى في درجة واحدة فلا تعصب بنت الابن بالابن بل يحجبها .

٤ - أن تكون هي وعاصبها النفسى في قوة قرابة واحدة فلا تعصب الأخت الشقيقة بالأخ لأب .

٣ - عصبه مع الغير : وهى كل أنثى صاحبة فرض احتاجت فى تعصيتها إلى أنثى أخرى تكون معها عصبه .

وتنحصر العصبه مع الغير فى اثنتين فقط من الإناث وهى :

(١) الأخت الشقيقة أو الأخوات الشقيقات مع البنت أو بنت الابن .

(ب) الأخت لأب أو الأخوات لأب مع البنت أو بنت الابن ويكون لهن الباقي من التركة بعد الفروض .

أما دليل توريث هاتين عصبه مع الغير فهو ما رواه البخارى والترمذى عن عبد الله بن مسعود قال : « لأقربين فيها (أى بنت وبنت ابن وأخت) بقضاء النبى ﷺ : للابنة النصف ، ولابنة الابن السلس ، وما بقى للأخت » .

* * *

الحجب فى الميراث

الحجب هو : منع شخص معين من ميراثه كله أو بعضه لوجود شخص آخر ، وهو قسمان :

١ - حجب حرمان : وهو المراد عند الإطلاق ، كحجب ابن الابن بالابن ، والجد بالأب .

· ويعرفه الفقهاء بقولهم : هو منع شخص له أهلية الإرث . منعه منه من هو أقرب إلى الميت منه .

· فهو بخلاف المنع من الإرث بادئ ذى بدء بسبب من الأسباب الثلاثة التى ذكرناها وهى : القتل ، والرق ، واختلاف الدين . فالمحجوب كان وارثاً ثم منع ، والمنع من الميراث لم يكن وارثاً أصلاً .

ولا يحجب من الورثة حجب حرمان ستة وهم :

الابن الصلى ، والبنت الصلية ، والأب ، والأم ، والزوج ، والزوجة .

٢ - حجب نقصان : وهو منع الوارث من بعض حقه بسبب وجود شخص له أهلية الحجب .

ويكون لحمسة أشخاص :

(أ) الزوج : يحجب من النصف إلى الربع عند وجود الولد للزوجة ذكراً كان أو أنثى ، منه أو من غيره على ما قلنا .

(ب) الزوجة : تحجب من الربع إلى الثمن لوجود الولد للزوج .

(ج) الأم : تحجب من الثلث إلى السدس عند وجود الفرع الوارث أو وجود الإخوة كما بيناه فيما سبق .

(د) بنت الابن : وتحجبها البنت الصلية من النصف إلى السدس .

(هـ) الأخت لأب : وتحجبها الأخت الشقيقة من النصف إلى السدس .

* * *

الإرث بالررد على أصحاب الفروض

الررد معناه عند الفقهاء : دفع ما بقى من التركة لذوى الفروض بقدر فروضهم إذا لم يكن ثمة عاصب يأخذ هذا الباقي .

فإذا مات شخص وترك أمًا وأختًا لأم مثلاً: فإنه يكون للأم ثلث التركة ، ويكون للأخت السدس ، فيتبقى نصف التركة وليس للميت عاصب يأخذه ، ففي هذه المسألة يرد الباقي على الأم والأخت بقدر فرض كل منهما ، فيكون للأم الثلث فرضاً ، والثلث رداً ، ويكون للأخت السدس فرضاً ، والسدس رداً ، فتحصل الأم على الثلثين ٤ من ٦ ، وتحصل الأخت على السدسين ٢ من ٦ .

والميراث بالررد لم يرد به نص فى الكتاب والسنة ، ولذلك اختلف فيه الفقهاء . فمنهم من قال بعدم الررد على أحد من ذوى الفروض ، وأفتى برد الباقي إلى بيت المال إذا لم يوجد عاصب يأخذه .

ومنهم من قال بالررد على أصحاب الفروض إلا الزوجين .

ومنهم من قال بالررد على الزوجين أيضاً .

فالمذاهب فيه ثلاثة .

والمذهب الأول يكون وجبها لو كان هناك بيت مال للمسلمين يقوم على أمره خليفة مسلم يخشى الله ويتقيه .

والمذهب الثانى هو مذهب الجمهور من الصحابة والتابعين ، وهو مذهب أبى حنيفة وأحمد ، والمعتمد عند الشافعية وبعض المالكية عند فساد بيت المال .

وقال أصحاب هذا المذهب الذين لم يقولوا بالررد على الزوجين: يرد على أصحاب الفروض غير الزوجين؛ لأنهم أقارب الميت بخلاف الزوجين ، فإن كلا منهما أجنبى عن الآخر ، لانقطاع صلة الزوجية بالموت .

والمذهب الثالث الذى يقول بالررد على الزوجين هو مذهب عثمان رضي الله عنه .

* * *

ميراث الحمل

قد عرفنا فى شروط الإرث أن حياة الوارث بعد موت المورث شرط فى الحصول على الميراث ، وأن حياة الوارث قد تكون حياة حقيقية ، وقد تكون تقديرية ، وهى الحياة التى تثبت للحمل فى بطن أمه سواء كان هذا الحمل من المورث كحمل زوجته أم كان من غيره كحمل زوجة ابنة ، وحمل زوجة أیه - فهنا الحمل يستحق الإرث ، لاحتمال قيام الدليل على حياته وقت وفاة مورثه ، بأن ولد فى مدة يتيقن معها حياته وقت وفاة مورثه ، ولذا يوقف نصيبه من التركة على تقدير أنه ذكر حتى يتبين حياته من علمها عند الولادة ، وتقسم التركة بعد إيقاف نصيبه ، فإذا نزل من بطن أمه حيًا بأن صرخ أو تنفس ، وكان ذكرًا أخذ حقه ، وإذا كانت أنثى أخذت حقها وقُسم باقى الوقف على سائر الورثة .

ومن الواضح أن الحمل إذا لم يكن من الوارثين فلا يوقف له شيء .
هذا ويجب أن نوقف التركة كلها إذا لم يكن هناك وارث سوى الحمل ، أو كان معه وارث محجوب به .
وتوقف التركة كلها إذا كان معه وارث ، ورضى بذلك الوقف ، ولم يطالب بحقه قبل وضع الحمل .

وكل وارث لا يتغير فرضه بسبب الحمل يأخذ فرضه قبل وضعه ؛ إذ لا داعى من تأخير حقه لوضع الحمل ، والإرث الذى يسقط فى إحدى حالتى الحمل ، ولا يسقط فى الأخرى لا يعط شيئًا ، للشك فى استحقاقه، كمن مات وترك زوجة حاملًا ، وأختًا ، فلا يأخذ الأخ شيئًا لاحتمال أن يكون الحمل ذكرًا ، فإن الابن يحجب الأخ من جميع الجهات - كما عرفت فيما سبق .



الأرث بالعصوية السببية

نعنى بالعصوية السببية: السيد الذى أعتق عبده ولا وارث له سواء ، وهو ما يعرف بالولاء ، فإذا مات عبد معتق ولا وارث له - ورثه سيده الذى أعتقه بالولاء ، فهو من جملة الوارثين والوارثات .

وقد اتفق جمهور الفقهاء على أن العصوية السببية سببها تفضل السيد على عبده بإخراجه من دائرة الرق إلى دائرة الحرية والعبودية لله تعالى .

فكان المعتق بذلك قد وهب الحياة كما يهب الرجل ابنه الحياة ويتسبب فيها ، ولذا كانت تلك الرابطة من القرابة الحكمية التى تبيح للسيد (المعتق) أن يرث عتيقه إذا هو مات ولم يخلف ورثة ، مكافأة له على هذه المنة التى تفضل بها ، ولذا قال النبی ﷺ : « الولاء لحمه كلحمته النسب » (أخرجه الدرر المنثور والحاكم عن ابن عمر) .
وذو الولاء قد يكون رجلاً وقد يكون امرأة ، كما عرفت عند الكلام على الوارثين والوارثات .

والولاء لا يرثه إلا عصبه المعتق من الذكور فقط .



ميراث ذوى الأرحام

ذو الرحم: القريب مطلقاً ، ويقصد به فى اصطلاح الفقهاء القريب الذى ليس بصاحب فرض ولا عصبه .

ويأتى توريث هذا القريب فى المرتبة الرابعة بعد الرد على أصحاب الفروض ، وقبل الرد على أحد الزوجين ، وهو قول جمهور الصحابة منهم : عمر ، وعلى ، وابن مسعود ، وقول أبى حنيفة وأحمد ، وكثير من التابعين .

وذهب الشافعية والمالكية إلى القول بعدم توريثهم إذا كان هناك بيت مال للمسلمين ، وحيث لا يوجد فى هذا العصر بيت مال للمسلمين كان الراجح توريثهم إذا لم يكن للميت من يرثه من أصحاب الفروض والعصبات .

ويعتبر فى توريثهم قوة القرابة ، فيقدم الأقرب فالأقرب مثل إرث العصبات .

وينقسم ذوو رحم المورث على هذا المذهب إلى أربعة أصناف مثل عصابات النفس تمامًا؛ لأنهم إما أن يكونوا من فروع الميت ، أو من أصوله ، أو من فروع أبويه ، أو من فروع أجداده وجداته .

والمتبع في توريث ذوى الأرحام - بصفة عامة - هو المتبع في توريث العصابات النسبية ، فإذا وجد واحد فقط من ذوى الأرحام ، حاز كل التركة أو الباقي منها بعد فرض أحد الزوجين ، وإذا وجد أكثر من واحد كان التقديم بينهم بالجهة ، فإن اتحدت جهتهم كان الترجيح بالدرجة ، فإذا اتحدت هذه كان الترجيح بينهم بالإدلاء ، فمن يدلى بوارث (صاحب فرض أو عصبية) يقدم على من يدلى بغير وارث ، فإن أدلوا جميعًا بوارث أو بغير وارث ، كان الترجيح بينهم بقوة القرابة ، فيقدم من كان منهم لأبوين على من كان لأب ، ومن كان لأب على من كان لأم ، فإن استروا في جميع ما تقدم كان الميراث بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين إن اختلفوا ذكورة وأثوثة .

* *

ميراث المفقود

المفقود: هو الغائب الذى لا يعلم مكانه ، ولا يدري هل هو حي أو ميت ، والمفقود إما أن يتعلق حق الغير بماله حال غيابه (مورثًا) فيجرى توريث الغير منه ، أو يتعلق حقه بمال الغير (وارثًا) فيجرى توريثه من الغير .

فإذا كان المفقود وارثًا فإنه يوقف له نصيبه من التركة - لاحتقال بقاء حياته - مدة يغلب على الظن أنه لا يعيش بعدها ، أو مدة تقوم القرائن على موته ، فيحكم القاضى بذلك ، فيعود حقه لباقي الورثة .

فإذا لم يوجد للمورث وارث غيره ، أو وجد ولكنه محجوب به ، احتجزت كل التركة له حتى يعود أو يحكم القاضى بموته .

فإن ظهر حيًا بعد حكم القاضى بموته استرد حقه من الورثة إن كان باقياً .

فإذا كان المفقود هو صاحب التركة فإنه يحكم بحياته حتى يتبين موته بالقرائن القاطعة ، أو يحكم القاضى بموته فى تاريخ معين اعتمادًا على بينة قاطعة كأوراق رسمية تثبت ذلك ، ويعتبر المفقود ميتًا من ذلك التاريخ فيرثه من كان حيًا من ورثته فى هذا الوقت ، دون من مات منهم قبل ذلك التاريخ .

أو يحكم القاضى بموته بناء على ما ترجح لديه من القرائن والأحوال ،
والظروف المحيطة بالمفقود بعد البحث والتحرى عنه ، واعتبر المفقود ميتاً من وقت
الحكم بوفاته ، فيرثه من ورثته من كان موجوداً وقت الحكم دون من مات قبل
ذلك .

فالقاضى يحكم بموته إما ببينة شرعية تفيد العلم وإما بقرائن قوية تفيد الظن
القوى الذى يلحق بالعلم فى أكثر الأحكام الشرعية .

فإن ظهر أن المفقود حياً أخذ حقه من الورثة إن كان باقياً كما قلنا ، فإن هلك
المال فلا يأخذ منهم شيئاً ؛ لأنهم حصلوا عليه بحكم قضائى ، فجاز لهم التصرف فيه
بكل أنواع التصرفات المشروعة .

• المدة التى يحكم بعدها بموت المفقود :

اختلف الفقهاء سلفاً وخلفاً فى المدة التى يحكم بعدها بموت المفقود .

فجاء عن مالك رحمته الله أنه قال : هى أربع سنين ، لما رواه البخارى والشافعى عن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : « إنما امرأة فقدت زوجها فلم تدر أين هو ؟ فإنها
تنتظر أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً ، ثم تحل » .

والمشهور عن أبى حنيفة والشافعى ومالك عدم تقدير المدة ، بل ذلك مفوض
إلى اجتهاد القاضى فى كل عصر .

قال صاحب المغنى فى إحدى الروايتين فى المفقود الذى لا يغلب هلاكه : « لا
يقسم ماله ، ولا تتزوج امرأته حتى يتيقن موته ، أو يمضى عليه مدة لا يعيش فى
مثله ، وذلك مردود إلى اجتهاد الحاكم ، وهذا قول الشافعى رحمته الله ، ومحمد بن
الحسن ، وهو المشهور عن مالك وأبى حنيفة وأبى يوسف ؛ لأن الأصل حياته ،
والتقدير لا يصار إليه إلا بتوقيف هنا ، فوجب التوقف » .

ويرى الإمام أحمد : أنه إن كان فى غيبة يغلب فيها الهلاك ، فإنه بعد التحرى
الدقيق عنه يحكم بموته بمضى أربع سنين ، لأن الغالب هلاكه ، فأشبه ما لو مضت
مدة لا يعيش فى مثله .

وإن كان فى غيبة يغلب معها السلامة يفوض أمره إلى القاضى ، يحكم بموته
بعد أى مدة يراها بعد التحرى عنه بكل الوسائل الممكنة التى يوصل إلى بيان حقيقة
كونه حياً أم ميتاً .



ميراث الخنثى

الخنثى : شخص اشتبه في أمره ، ولم يدر أذكر هو أم أنثى ، إما لأن له ذكرًا وفرجًا معًا ، أو لأنه ليس له شيء منهما أصلاً .

فإن تبين أنه ذكر أخذ ميراث الذكر ، وإن تبين أنه أنثى أخذ ميراثها .

وتبين الذكورة والأنوثة قبل البلوغ بعلامات يعرفها الأطباء والحنذاق من الناس ، منها : البول ، فإن بال من عضو التذكير ، عرف أنه ذكر ، وإن بال من عضو التأنيث فهو أنثى ، وإن بال منهما كان الحكم للأسبق .

ويعرف الخنثى بأنه ذكر أو أنثى بعد البلوغ بعلامات منها : الحيض والاحتلام ، وظهور اللحية والشارب وإتيان النساء وغير ذلك .

فإن عرف بالعلامات نوعه ، فهو خنثى غير مشكل ، وإن لم يعرف أذكر هو أم أنثى ، فهو الخنثى المشكل ، وقد اختلف الفقهاء في حكمه من حيث الميراث .

فقال أبو حنيفة : يفرض أنه ذكر ، ثم يفرض أنه أنثى ويعامل بأسوأ الحالين ، فيعطى أقل النصيبين . .

وقال مالك وأبو يوسف ، والشيعة الإمامية : يأخذ المتوسط بين نصيبى الذكر والأنثى .

وقال الشافعى : يعامل كل من الورثة والخنثى بأقل النصيبين ؛ لأنه المتيقن إلى كل منهما .

وقال أحمد : إن كان يرجى ظهور حاله يعامل كل منه ومن الورثة بالأقل ، ويوقف الباقي ، وإن لم يرج ظهور الأمر يأخذ المتوسط بين نصيبى الذكر والأنثى .

وهذا رأى الأخير هو الأرجح ، ولكن القانون أخذ برأى أبى حنيفة ، ففى المادة (٤٦) منه : « للخنثى المشكل - وهو الذى لا يعرف أذكر هو أم أنثى - أقل النصيبين ، وما بقى من التركة يعطى لباقى الورثة » .



ميراث المرتد

المرتد : هو الذى خرج عن الإسلام بالقول لا بالفعل .
وقد اتفق الفقهاء على أنه لا يرث من غيره مطلقاً سواء كان المورث مسلماً ، أم كافراً أم كان مرتدًا مثله .
أما المسلم فلا يرثه لأن المرتد أدنى حالاً منه ولا صلة بينهما بالنص القرآنى :
﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً﴾ (١) .
وأما الكافر فلا يرثه المرتد لأنه يخالفه فى حكم الدين ، فالكافر يقر على دينه ،
والمرتد لا يقر على كفره ، فلم يثبت له حكم أهل الدين الذى انتقل إليه .
وأما المرتد فلا يرثه المرتد أيضاً ؛ لأن المرتد لا ملة له فلا تجمعهما ملة واحدة
فلا يتوارثان .
وأما ميراث غيره منه فقد اتفق الفقهاء على أن الأموال التى اكتسبها المرتد بعد
خروجه عن دار الإسلام إلى دار الكفار لا يرثها أحد من عصبته ، ولا من رحمه
ولكنها توضع فى بيت المال إذا تم العثور عليها .
وأما الأموال التى اكتسبها قبل الردة فإنها تكون لورثته المسلمين على الراجح من
أقوال الفقهاء إن هو مات أو قُتل أو حكم القاضى بلحاظه بدار الحرب مرتدًا ؛ لأن
موته سواء كان حقيقياً أم حكماً يستند إلى وقت رده ؛ لأنه يستحق الموت بها ، فهو
مخير بين التوبة والقتل فإن تاب قبلت توبته ، وعاد إليه ماله ، وإن لم يتب قُتل
كفرًا ، فلا يغسل ولا يصلى عليه ، ولا يدفن فى مقابر المسلمين .
ولا يرثه إلا من كان وارثاً وقت رده .
والخلاف فى مال المرتد من حيث الميراث طويل ، خلاصته أن :
المرتد لا يرث من غيره بالإجماع ، ولا يرثه غيره عند الشافعى ، ومالك
، وأحمد فى المشهور عنه ، ويكون ماله فيئاً للمسلمين .
وقال الحنفية : ما اكتسبه قبل الردة يرثه أقاربه المسلمون ، وما اكتسبه بعدها
فهو لبيت المال .

* *

(١) سورة النساء آية : ١٤١ .

ميراث ابن الزنا وابن الملاعة

ابن الزنا يرث من أمه فقط ، ولا يرث من أبيه شيئاً ؛ لأنه أتى من غير زواج شرعى ، وكذلك ابن الملاعة - كما عرفت فى باب اللعان ؛ لانتفاء نسبه الشرعى . وقد دلت الأحاديث الصحيحة على ذلك .

فقد روى الترمذى فى جامعه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبى ﷺ قال : « إيا رجل عاهر بحرة أو أمة فالولد ولد زنا لا يرث ولا يورث » .

وروى أبو داود فى سننه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبى ﷺ : « أنه جعل ميراث ابن الملاعة لأمه ، ولورثتها من بعدها » .

* *

ما يستحب عند تقسيم التركة

يجب - كما عرفت - أن تقسم تركة الميت على ما جاء فى كتاب الله تعالى ، وستة رسوله ﷺ فيبدأ بأصحاب الفروض ، فيعطى كل فرد نصيبه كاملاً غير منقوص ، ولا سيما البنات فإنهن أضعف من الرجال شوكه ، فكان إنصافهن من باب الرحمة بالضعيف ، وهو أمر مطلوب شرعاً فى جميع الأحوال ، ولأنهن أخرج إلى حقوقهن من الرجال ، وفى إنصافهن أيضاً إبطال لما كان عليه الجاهلية من عدم توريثهن ، والاستيلاء على حقوقهن ، وأكل أموالهن بالباطل .

وإن بقى من التركة شيء بعد أخذ أصحاب الفروض فروضهم ، فهو للعصبات ، ومن نص الشرع على توريثهم .

ويستحب عند تقسيم التركة مراعاة الأمور الآتية :

١ - السماحة :

على الورثة أن يترثوا فى المطالبة بحقوقهم حتى يدفن الميت ، وتذهب عن أهله وطأة الحزن وينتهى وقت العزاء ، ويعرف ما للميت من مال ، وما عليه من حقوق .

كما ينبغى أن يكون الورثة على درجة من السماحة والعفو والصفح واتقاء الشح فيما بينهم ، بحيث يتنازل كل منهم للآخر عن بعض حقه بنفس راضية إذا كان

هناك أمر يقتضيه ، كأن يكون أخوه فقيراً أو مديناً ، أو كان يقوم بواجبات أكثر من بقية الورثة كإكرام الضيف ، وحراسة المنزل ، وما إلى ذلك من الأعمال التي يقوم بها دونهم .

ولا ينبغي أن تكون النفوس شحيحة إلى الحد الذي يوجب الخصام والقطيعة ، ويورث العداوة بينهم وبين أبنائهم من بعدهم ، كما هو شأن أكثر الخلق دائماً .
قال تعالى : ﴿ وإن كثيراً من الخلقاء لبيغي بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم ﴾ (١) .

إن السماحة والحلم شعبتان من أعظم شعب الإيمان لا يتخلى عنهما إلا من شغلته دنياه عن آخرته ، واستعبده هواه وطعمه ، فحبل بينه وبين اللحاق بالمؤمنين المخلصين .

وقد فتح الله للناس باباً واسعاً للتراحم والتعاطف ، وسد عليهم جميع الأبواب التي تؤدي إلى الشح والقطيعة ، والتغابن ، والغرر ، وذلك في تشريعاته الحكيمة المحكمة ، ووصاياه الكريمة المتكررة في كتابه العزيز ، وعلى لسان نبيه العظيم عليه أفضل الصلاة والتسليم .

فما من حكم شرعي جاء به القرآن الكريم إلا وهو يحمل في طياته من العظات والعبر ما يحمل النفوس الجامحة على طاعة الله تعالى ، وامتنال أوامره والتحلى بالفضائل ، والتخلي عن الرذائل .

٢ - المصالحة :

وإن خاف الورثة من أن يبغي بعضهم على بعض في القسمة أو خافوا من احتدام النزاع بينهم ، لجأوا إلى المصالحة وحكموا بينهم أهل العلم والخبرة والتجربة من ذويهم وجيرانهم والمحيطين بهم من الأصدقاء والإخوان ، فجلسوا سوياً في مكان معين ، وطلبوا من الله التوفيق والسداد وتراضوا فيما بينهم بحكم الحكام ، فالمجلس العرفي خير لهم من اللجوء إلى المحاكم التي يطول أمد الحكم فيها ، ولا يصل صاحب الحق إلى حقه إلا بعد جهد جهيد ، وقد ينقضي على القضية أكثر من الحق

(١) سورة من آية : ٢٤ .

الذى يطالب به ، وقد يتفق كثيراً ولا يصل إلى حقه فضلاً عما ينتج من الذهاب إلى المحاكم من استحكام الشقاق واستحالة الوفاق بين ذوى القربى الذين من شأنهم أن يحافظوا محافظة تامة بكل وسيلة ممكنة على روابط الدم ، ووشائج الرحم .
قال تعالى : ﴿وَالصَّالِحُ خَيْرٌ وَأَحْضَرَتِ الْإِنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (١) .

٣ - التصديق عند القسمة بشيء من التركة :

يستحب للورثة إذا حضر قسمة التركة من أولى القربى واليتامى والمساكين غير الوارثين أن يمنحهم شيئاً من التركة على سبيل الهبة أو الصدقة حتى يدفعوا عن أنفسهم شحها ، ويدفعوا عنها أيضاً حسد الحاسدين ، ونقمة الناقمين ، ودعوة المظلومين ، فقد يكون بين من حضر القسمة وارث محجوب بآخر ، وقد يكون هذا المحجوب يتيماً ، وقد يكون فى الحاضرين فقير ما حضر إلا ليعطى ، فليس من اللائق أن يحرم أمثال هؤلاء من شيء يسير يستعينون به على أعباء الحياة

قال تعالى : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ (٢)

وإذا أعطى الورثة من أموالهم شيئاً لهؤلاء ، دفعوه إليهم بالحنى ، وقالوا لهم قولاً يدفع عنهم ذل المسألة ويحفظ عليهم ماء الوجه وكرامة النفس ، ويدخل فى نفوسهم السرور والرضا ، كأن يقولوا لهم : هذا حقكم ، ليس لنا عليكم فضل فيه ، والمال مال الله ، وهذا شيء قليل ، وكنا نتمنى أن نعطيكم أكثر ، ولكم علينا فضل كثير ، وخيركم سابق ، وأنتم من أعز الناس علينا ، ومن أحبهم إلينا ، ونحو ذلك من المقال الذى يقتضيه الحال .

والله هو الموفق لما فيه الخير ، وهو الهادى إلى سواء السبيل .
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

* * *

(١) سورة النساء آية : ١٢٨ . (٢) سورة النساء آية : ٨ .

الجهاد فى سبيل الله

• أبواب الجهاد فى سبيل الله شغلت حيزاً كبيراً من كتب الفقه ، وتناوله الفقهاء والمحدثون ، والمفسرون ، والمؤرخون وغيرهم بالدراسة والبحث ، فهما حاول الكاتب فى هذا الباب أن يجمع مسائله ، وشعبه ، وفصائله ، وآثاره فإنه سيفوته الكثير من ذلك .

فهر فريضة متعددة المناحي ، متشعبة الطرق ، عميقة المسالك ، متجددة بتجدد العصور .

لها من التعبير والتخطيط والحيل والمكايد والخذع والأسلحة المادية والمعنوية ما لا يحصى عده ، ولا ينحصر سرده ولا سيما فى هذا العصر الذى تغيرت فيه أنماط الحرب تغيراً جذرياً واتسعت فيه الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية- كما يحلو للبعض أن يسميها .

وأصبح من الواجب على المسلمين أن يفكروا بجهد واجتهاد فى الأساليب التى يواجهون بها عدوهم ، ويحمون بها أنفسهم وديارهم وأموالهم من غاراته وأطماعه تحقيقاً للحق وإبطالاً للباطل ونشراً للسلام فى ظل الإسلام .

• وسأتكلم هنا عن أهم مناحيه وطرقه ومسالكه وأحكامه وآثاره ، وما يتصل به من القضايا المعاصرة بإيجاز شديد، وبالقدر الذى تدعو إليه الضرورة والحاجة فى هذا العصر لأننى عقدت العزم أن أخص هذا الباب بكتاب جامع أسميه بإذن الله تعالى «الحرب والسلام فى الإسلام» .

فخذ ما آتيتك هنا وتبلغ به حتى يأتيك الكتاب، وبالله التوفيق وإليه الأمر والتدبير، وهو ولى القصد والهادى إلى سواء السبيل .
● تعريفه :

الجهاد مأخوذ من الجهد - بفتح الجيم وضمها- ، والجهد بفتح الجيم معناه المشقة ، ويضمها معناه الطاقة والوسع ، وقيل معناهما واحد .
والجهاد يطلق على قتال العدو - أى عدو كان - لهذا قسمه الفقهاء وعلماء الأخلاق من المسلمين إلى أقسام سياتى ذكرها ، والجهاد والمجاهدة بمعنى واحد .

يقال : جاهد العدو بجاهده جهاداً ومجاهدة إذا قاتله .

وحقيقة الجهاد كما قال الراغب : المبالغة واستفراغ الوسع في مدافعة العدو باليد أو اللسان ، أو ما أطلق من شيء ، وهو ثلاثة أضرب : مجاهدة العدو الظاهر، والشیطان ، والنفس . وتدخل الثلاثة في قوله تعالى : ﴿ وجاهدوا في الله حقَّ جهاده ﴾ (١) . وقوله : ﴿ وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ﴾ (٢) .

وتسع دائرة الجهاد في سبيل الله فتشمل الجهاد بالقلب كالعزم عليه، وحب الاستشهاد في ميادين القتال ونحو ذلك ، ويكون أيضاً بالدعوة إليه وبيان فضائله للناس وترغيبهم فيه بشتى الوسائل ، ويكون كذلك بإقامة الحججة على العدو المعاند لإقناعه بالدخول في الإسلام، وبالقضاء على ما في قلبه من شبهات وأحقاد وأطماع ، ويكون بالرأى والتدبير فيما ينعى المسلمين في هذا السبيل أو في غيره من السبل .

وعرفه الفقهاء تعريفاً يناسب ما هم بصدده ، فهم يتكلمون عن الأحكام الخاصة بالقتال ، أمّا ما يتعلق بمجاهدة النفس والشیطان فيتركونه لعلماء التربية والأخلاق ، ولا يخوضون فيه إلا بقدر الحاجة .

فيقولون في تعريفه : هو قتال مسلم كافراً غير ذی عهد بعد دعوته للإسلام وإيائه الدخول فيه وإيائه دفع الجزية . أو هو قتال مسلم كافراً ، أو حضوره (٣) لإعلاء كلمة الله تعالى بعد عرض الإسلام عليه .

أمّا المؤرخون من أصحاب المغازي والسير فيعرفونه بتعريفات لا نرى ضرورة لذكرها هنا ، ولكننا نقول إنهم يسمون الجهاد بالغزو، فيتكلمون عن الغزوات ومواطنها وأحداثها وما وقع فيها من نصر وهزيمة، ومن أبلى في الحرب بلاءً حسناً، ومن استشهد ومن أسر وغير ذلك مما هو واقع في مجال بحثهم .

والغزو في اللغة معناه الطلب . يقال : ما مغزأك من هذا الأمر أى ما مطلبك .

وسمى الغزى غزاً لطلبه الغزو .

ويعرف كتاب الجهاد في غير كتب الفقه بكتاب المغازي .

(١) سورة الحج آية : ٧٨ . (٢) سورة التوبة آية : ٤١ .

(٣) أى حضور القتال .

• التلويح في تشريعه :

الجهاد فرض من فروض الإسلام وركن من أركانه ، أمر الله به وحض عليه في آيات كثيرة ، ووعد عليه ثواباً عظيماً لا يدانيه ثواب من صلى وصام وزكى وحج واعتمر كما سيأتى ذكره في فضائله .

وقد أخذ الجهاد صوراً مختلفة مؤتلفة متلاحقة بعضها إثر بعض ، ومر بمراحل شتى . كل مرحلة لها ظروفها وملابساتها .

وقد صدر الأمر الأول بالجهاد في سورة المدثر .

قال تعالى : ﴿ يا أيها المدثر . قم فأنذر ﴾ أى انهض من فراشك واخرج من بيتك ، وبلغ الناس أمر ريك ، وادعهم إلى عبادته منزكاً ومبشراً ، فنهض النبي ﷺ من ساعته وبدأ بخاصة قومه من بنى هاشم فأبوا عليه .

فأخذ يكرر دعوته إليهم دون أن يكل أو يمل ، فكان أول للجهاديين كما كان أول المسلمين .

ودعا الناس إلى الله عند الصفا فخللوه وكنبوه ، وكان على رأس المكذبين عمه أبو لهب - وأصعب شيء على النفس أن يجد المرء الخذلان من أهله وعشيرته - ولكنه مضى يدعو إلى الله على بصيرة فلائاً وفلائاً حتى اجتمع لديه نفر قليل أعانوه على نصرة الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة .

وقد نزلت آيات من القرآن تبصره بالطرق المثلى لنشر الدعوة مثل قوله تعالى : ﴿ وأنذر عشيرتک الاقربين ﴾ ^(١) ، وقوله جل شأنه : ﴿ فاصدع بما تؤمر وأعرض عن المشركين . إنا كفيناك المستهزئين ﴾ ^(٢) .

وقوله : ﴿ قل إنما أعظكم بواحدة أن تقوموا لله مثنى وفردى ثم تنفكروا ﴾ ^(٣) . وظلت الدعوة إلى الإسلام سرّاً حتى أذن الله له أن يظهرها في مكة والطائف وغيرهما من أرض العرب .

وقد وجد من المشركين كثيراً من ألوان الاذى ، وأودى في الله أيضاً كثير من أصحابه ولا سيما الضعفاء من العبيد والإماء ومن ليس لهم في مكة من يدافع عنهم . ومع ذلك لم يؤمر بقتالهم لأن الظروف لم تكن تسمح بذلك لعدم وجود القوة التي لا بد منها في خوض المعارك ، ولعدم توفر الموقع الذي ينطلق منه ثم

(١) سورة الشعراء آية : ٢١٤ - (٢) سورة الحجر آية : ٩٤ - ٩٥ .

(٣) سورة مباءة آية : ٤٦ .

يأوى إليه ، وإتاحه الفرصة لمن شاء أن يدخل في دين الله بالحسنى من غير إكراه ولا عنف .

ولمَّا هاجر إلى المدينة ولبث فيها نحو عام ونصف شرع القتال إحقاقًا للحق وإبطالًا للباطل ، وردًا للعدوان .

فقال جل شأنه : ﴿ أَدِنَ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾ (١) .

فأخذ المسلمون يهيأون أنفسهم لقتال المشركين ، فحاضوا معهم معارك كثيرة في بدر واحد والخيخ ، وحاضوا مع اليهود أيضًا معارك كثيرة في المدينة وخيبر وغيرها . وفتح المسلمون مكة في السنة الثامنة للهجرة ، وعفا النبي ﷺ عن أهلها ، ثم رأى من المشركين من هولن غدركا فجهز إليهم جيشًا قوامه اثنا عشر ألف رجل ، فهزمهم وتبع فلولهم إلى الطائف ، ثم غزا الروم في تبوك ، وجهز كثيرًا من السرايا إلى كثير من المواطن في شبه الجزيرة العربية للحر عدوان الظالمين هنا وهناك . وقد روى أن النبي ﷺ غزا سبعًا وعشرين غزوة ، وبعث خمسًا وثلاثين سرية (٢) .

هذه كلمة موجزة عن التدرج في تشريع الجهاد بوجه عام . ولا خلاف بين العلماء في أن القتال قبل الهجرة كان محظورًا على المسلمين بنصوص كثيرة من الكتاب والسنة .

فمن الكتاب قوله تعالى : ﴿ فاصفح عنهم وقل سلامٌ ﴾ (٣) ، وقوله جل شأنه : ﴿ فاصفح الصفح الجميل ﴾ (٤) ، وقوله تعالى : ﴿ واصبر على ما يقولون واهجرهم هجرًا جميلًا . وذرنى والمكذبين أولى النعمة ومهلهم قليلاً ﴾ (٥)

وقوله جل وعلا : ﴿ ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فلما كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله أو أشد خشية ﴾ (٦) .

ومن السنة ما رواه الطبري في تفسيره : أن عبد الرحمن بن عوف وأصحابًا له أتوا النبي ﷺ فقالوا : يا رسول الله كنا في عز ونحن مشركون ، فلما آمنا صرنا

(١) سورة الحج آية : ٣٩ . (٢) انظر المبوط ٣/١٠ ، والمهذب ٢ / ٢٧٧ .

(٣) سورة الزخرف آية : ٨٩ . (٤) سورة الحجر آية : ٨٥ .

(٥) سورة المزمل آية : ١٠ - ١١ . (٦) سورة النساء آية : ٧٧ .

أذلة ١ ، فقال عليه السلام : إني أمرت بالعمو فلا تقتاتوا ، فلما حوله الله إلى المدينة ، أمر بالقتال فكفوا ، فأنزل الله تبارك وتعالى : ﴿ ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم ٠٠ ﴾ . الآية ١

وقد اختلف الفقهاء في أول آية نزلت في القتال فقال جماعة من الصحابة (١) منهم أبو بكر الصديق ، وابن عباس ، وسعيد بن جبير : أن أول آية نزلت في القتال هي قوله تعالى : ﴿ أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير ﴾ (٢) . قال أبو بكر بن العري : « والصحيح أن أول آية نزلت آية الحج : ﴿ أذن للذين يقاتلون ﴾ ثم نزل : ﴿ وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ﴾ ، فكان القتال إذنا ثم أصبح بعد ذلك فرضاً ، لأن آية الإذن في القتال مكية وهذه الآية مدنية متاخرة (٣) .

● فضله :

من نظر في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ عرف أن ثواب المجاهد في سبيل الله لا يعده ثواب غيره ممن لم يشترك معه فيه بتصيب من الجهد والبذل والتضحية والفداء .

قال تعالى : ﴿ لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة وكلاً وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً ﴾ (٤) .

وقال جل وعلا : ﴿ لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلاً وعد الله الحسنى والله بما تعملون خبير ﴾ (٥) .

وقد أكد الله هذا الوعد الكريم بقوله جل وعلا : ﴿ إن الله اشترى من المؤمنين

(١) تفسير الطبري ٨ / ٥٤٩ ، ورواه الحاكم في المستدرک وقال : صحيح على شرط البخاري .

(٢) سورة الحج آية : ٣٩

(٣) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ١٠٢ يلجأ ، وانظر زاد المسير لابن الجوزي ج

١ ص ١٩٨ .

(٥) سورة الحديد آية : ١٠ .

(٤) سورة النساء آية : ٩٥ .

أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يُقاتلون في سبيل الله فيُقتلون ويُقتلون وعداً عليه حقاً في التوراة والإنجيل والقرآن ومن أوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم ﴿١﴾ .

ويقول عز شأنه : ﴿ يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تُنجيكم من عذاب اليم . تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون . يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار ومساكن طيبة في جنات عدن . ذلك الفوز العظيم . وأخرى تحبونها نصر من الله وفتح قريب ويشر المؤمنين ﴾ (٢) .

وقد روى البخارى ومسلم عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ سئل أى العمل أفضل ؟ . قال : « إيمان بالله ورسوله » . قيل : ثم ماذا ؟ . قال : « الجهاد في سبيل الله » .

وروى الترمذى عن معاذ بن جبل أن النبى ﷺ قال فى حديث طويل : « رأس الأمر الإسلام ، وعموده الصلاة ، وذروة سنامه الجهاد » .

وروى البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه : « أن رجلاً جاء إلى النبى ﷺ فقال : دلنى على عمل يعدل الجهاد ، قال : لا أجده ، ثم قال : هل تستطيع إذا خرج للمجاهد أن تدخل مسجدك فتقوم ولا تقتر ، وتصوم ولا تنظر ؟ . قال : ومن يستطيع ذلك ؟ » .

وروى البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه أيضاً قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « مثل للمجاهد فى سبيل الله - والله أعلم بمن يجاهد فى سبيله - كمثل الصائم القائم ، وتوكل الله للمجاهد فى سبيله ، بأن يتوفاه أن يدخل الجنة ، أو يرجعه سالماً مع أجر أو غنيمه » .

وروى البخارى ومسلم فى صحيحيهما عن أنس رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال : « لغدوة أو روحة فى سبيل الله خير من الدنيا وما فيها » .

وروى البخارى والترمذى والنسائى وغيرهم عن أبى عبيس الحارثى قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من اغبرت قدماء فى سبيل الله حرمه الله على النار » .

(١) سورة التوبة آية : ١١١ . (٢) سورة الصف آيات : ١٠ - ١٣ .

وروى أحمد والترمذى عن أبى هريرة رضي الله عنه أن النبى ﷺ قال : « من قاتل فى سبيل الله فواق ^(١) ناقة وجبت له الجنة » .

وروى الترمذى عن أبى هريرة قال : « مر رجل من أصحاب رسول الله ﷺ يشعب فيه عينة من ماء علبة فأعجبته لطيفها ، فقال : لو اعترلت الناس فأقمت فى هذا الشعب ، ولن أفعل حتى أستاذن رسول الله ﷺ ، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال : لا تفعل فإن مقام أحلكم فى سبيل الله أفضل من صلاته فى بيته سبعين عاماً ألا تحبون أن يغفر الله لكم ويدخلكم الجنة اغزوا فى سبيل الله ، من قاتل فى سبيل الله فواق ناقة وجبت له الجنة » .

وروى أحمد والترمذى والنسائى عن عثمان بن عفان ، قال : سمعت النبى ﷺ يقول : « رباط يوم فى سبيل الله خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل » .
والأحاديث فى فضل الجهاد كثيرة جداً سيأتىك طرف آخر منها فى مواضع متفرقة .

● حكمه :

الجهاد فرض فى الجملة على الأمة الإسلامية .
والدليل على فرضيته آيات وأحاديث كثيرة .
فمن الآيات قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٢) .

وقوله جل وعلا : ﴿ انْفِرُوا خِفَافاً وَثِقَالاً وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٣) .

وروى أبو داود عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « الجهاد ماض منذ بعثنى الله إلى أن يقاتل آخر أمتى الدجال » .
ومعنى ماض : مستمر فى فرضيته على الأمة حتى يُقاتل الدجال .

واختلف الفقهاء فى حكمه بالنسبة لأفراد الناس . فذهب الجمهور إلى أنه ^(١) فواق الناقة : هو ما بين الحلبتين ، أو هو الوقت ما بين نحرهما وتفریق لحمها على الناس .

(٢) سورة البقرة : الآية ٢١٦ - (٣) سورة التوبة : الآية ٤١ .

فرض على الكفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقي لحصول المقصود وهو كسر شوكة العدو وإعزاز الدين .

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وما كان المؤمنون لينفروا كافةً فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفةً ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ﴾ (١) .

وكان الرسول ﷺ يخرج للقتال بنفسه تارة ويبعث من يخلفه في قيادة الجند تارة أخرى ، حتى قال : «والذي نفسي بيده ، لولا أن رجالاً من المؤمنين لا تطيب أنفسهم أن يتخلفوا عني ، ولا أجداً ما أحملهم عليه ، ما تخلفت عن سرية تغدو في سبيل الله » (٢) .

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ بعث إلى بني لحيان ، وقال : « ليخرج من كل رجلين رجل » ، ثم قال للقاعدتين : « أيكم خلف الخارج في أهله وماله بخير كان له مثل نصف أجر الخارج » (٣) .

وقال سعيد بن المسيب : إن الجهاد من فروض الأعيان لقوله تعالى : ﴿ انفروا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ﴾ (٤) .

وقوله : ﴿ إلا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً ﴾ (٥) .

وقول الرسول ﷺ : « من مات ولم يغز ، ولم يحدث نفسه بالغزو ، مات على شعبة من نفاق » (٦) .

ولكن يتعين الجهاد على كل مسلم عاقل بالغ قادر على تجهيز نفسه وملائقته العدو وقتاله في الأحوال الآتية :

(١) إذا التقى الزحفان ، وتقابل الصفان حرم على من حضر الانصراف ، وتعين عليه البقاء في الميدان .

لقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون . وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتشعلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين ﴾ (٧) .

- (١) سورة التوبة : الآية ١٢٢ . (٢) رواه البخاري . (٣) رواه مسلم .
(٤) سورة التوبة : الآية ٤١ . (٥) سورة التوبة : الآية ٣٩ .
(٦) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة . (٧) سورة الأنفال : الآية ٤٥ - ٤٦ .

(ب) إذا هجم العدو على قوم بغتة ؛ فإنه يتعين على القوم أن يدافعوا عن أنفسهم رجالاً ونساءً ، أو هجم على من هم قريب منهم ، وليس لهم قدرة على دفعه فإنه يتعين عليهم نصرتهم ما لم يخشوا على نساتهم وأولادهم من غارة العدو عليهم من خلفهم .

وعند الشافعية يعتبر من كان دون مسافة القصر من البلدة كأهلها .

ولا يجوز لأحد أن يتخلف عن القتال في هذه الحالة إلا إن كان تخلفه في حاجة من حوائج المسلمين الضرورية ، أو منعه الحاكم أو القائد من الخروج ، أو من لا قدرة له على الخروج أو القتال .

وقد ذم الله الذين أرادوا الرجوع إلى منازلهم يوم الأحزاب وشهد عليهم بالنفاق فقال جل شأنه : ﴿ وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا ، وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا ﴾ (١) .

(ج) إذا استنفر الإمام قوماً لزمهم النفير معه إلا من له عذر قاطع ؛ لقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ اتَّقُوا اللَّهَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتَ قُلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ (٢) .

وقال النبي ﷺ : « لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية ، وإذا استنفرتم فانفروا » (٣) ؛ وذلك لأن أمر الجهاد موكول إلى الإمام واجتهاده ، ويلزم الرعية طاعته فيما يراه من ذلك .

ونص المالكية على أنه يتعين الجهاد بتعيين الإمام ولو لصبي مطيق للقتال أو امرأة .

• حكمة تشريع الجهاد :

شرع الجهاد في سبيل الله لمقاصد سامية من أهمها :

(١) تيسير سبيل الدعوة إلى الله عز وجل ، وإزالة العقبات من طريقها

(١) سورة الأحزاب : الآية ١٢ - ١٣ . (٢) سورة التوبة : الآية ٣٨ .

(٣) رواه البخاري .

وصد المشركين وغيرهم من اليهود والنصارى عن الوقوف أمامها من أجل إعاقه مسيرتها .

(ب) تأمين حدود المسلمين وحماية ثغورهم وقوافلهم التجارية وغيرها من المرافق العامة والمصالح الكبرى .

(ج) رد العدوان الواقع على المسلمين فى أى مكان من بلاد الإسلام حتى تظل شوكة المسلمين قوية مهابة يحسب لها أعداء الإسلام ألف حساب . فإما أن يخضعوا لهذا الدين الحنيف ويستجيبوا لله ورسوله فى حب وقناعة ، وإما أن يدفعوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون ، وإما أن يقاتلوا فيقتلوا أو يؤسروا وتسمى نساؤهم وذرايرهم .

قال تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ (١) .

وقال عز وجل : ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾ (٢) .

وقد قضت سنة رسول الله ﷺ وسيرته ، وصيرة الخلفاء الراشدين من بعده على جهاد الكفار ، وتخيرهم بين ثلاثة أمور مرتبة ، وهى :

قبول الدخول فى الإسلام ، أو البقاء على دينهم مع أداء الجزية وعقد الذمة ، فإن لم يقبلوا فالتقاتل كما سيأتى بيانه فيما بعد .

• استئذان الوالدین فى الجهاد :

الإسلام حريص على إعطاء كل ذى حق حقه وبناءً على ذلك لا يجوز شرعاً للولد أن يذهب إلى ميدان الجهاد دون أن يستأذن أبويه ، فإن لهما حقاً لا ينفى عليه أن يغفله إذ من الواجب أن يكون فى خدمتهما ولا ينصرف إلى غيرهما إلا بإذنتهما ورضاهما .

فقد روى البخارى فى صحيحه عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ ، فاستأذنه فى الجهاد ، فقال عليه الصلاة والسلام : « أحيى والداك ؟ » فقال : نعم ، قال : فقيهما فجاهد » .

وقد دل هذا الحديث على أن بر الوالدین مقدم على الجهاد ، ولأن الأصل فى

(١) سورة البقرة : الآية ١٩٣ . (٢) سورة التوبة : آية ٣٣ .

الجهاد أنه فرض على الكفيلة ينوب عنه غيره فيه ، وير الوالدين فرض يتعين عليه ؛ لأنه لا ينوب عنه فيه غيره ، ولهذا قال رجل لابن عباس رضي الله عنه : إني نذرت أن أغزو الروم ، وإن أبوى متعاني ، فقال : « أطع أبويك فإن الروم مستجد من يغزوها غيرك » .

وروى نحو هذا عن عمر وعثمان رضي الله عنهما ، وبه قال الأوزاعي والثوري ، ومائت أهل العلم .

ولكن هذا إذا لم يتعين عليه الجهاد ، فإن تعين عليه ذهب إليه من غير استئذان إلا إذا كان ذهابه إليه سبباً في ضياعهما بأن كانا مريضين أو عاجزين عن الحركة وليس هناك من يقوم بخدمتهما غيره .

وقد سبق أن ذكرنا الشروط التي يتعين بها الجهاد على كل مكلف .
لكن ماذا عليه لو كان أبواه كافرين أو أحدهما ، هل يستأذنها في الجهاد أم لا ؟
والجواب أنه إذا تعين عليه الجهاد فلا يستأذنها - قولاً واحداً لا خلاف فيه .
واختلفوا فيما لو كان الجهاد عليه فرض كفاية .
قال الحنفية وبعض المالكية : لا يخرج إلا بإذن الأبوين الكافرين أو أحدهما إذا كرها خروجه خوفاً عليه من القتل أو حصول المشقة .
وأما إذا كان لكرامة قتال أهل دينهما فلا يطعهما ما لم يخف عليهما الضيعة .
فطاعة الوالدين ولو كانا كافرين واجبة في غير معصية الله برأ بهما وإحساناً إليهما ، وهي فرض عين عليه ، والجهاد فرض كفاية ، وفرض العين مقدم على فرض الكفاية ولا سيما إن خاف عليهما الضياع ولم يكن هناك من يقوم مقامه في خدمتهما والقيام بشأنهما ، وهناك من يقوم مقامه في الجهاد .

والجد والجلدة في حكم الأبوين عند قتلهم .
وقال الحنابلة وبعض الشافعية : ليس الجد والجلدة كالأب والأم ؛ لأن الأب والأم يحجبانهما عن الولاية والحضانة .

وقد ذهب أكثر الفقهاء على اختلاف مذاهبهم إلى عدم استئذان الأبوين الكافرين في الجهاد مطلقاً ؛ لأن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يخرجون إلى الجهاد في سبيل الله وفيهم من له أبوان كافران من غير استئذانهما ، منهم أبو بكر الصديق ، وأبو حليفة بن عتبة بن ربيعة كان مع النبي ﷺ ، وأبوه رئيس المشركين .
ولأن الكافر منهم في الدين بالمتنع من الجهاد لمظنة قصد توهين الإسلام .

• استئذان الدائن في الخروج إلى الجهاد :

اتفق الفقهاء على أنه لا يخرج المدين للجهاد إذا كان الدين حالاً ، واختلفوا فيما وراء ذلك على أقوال :

فقال الحنفية : لا يخرج المدين بغير إذن الدائن إلا إذا كان له من التركة ما يقوم بدينه .

وقال المالكية : يشترط الاستئذان إذا كان الدين قد حل أجل سداذه وكان قادراً على وفائه ، فإن لم يكن قادراً على الوفاء به في الحال خرج بغير إذنه ووكل من يقضيه عنه ، وقريب من هذا القول قول الشافعية مع تفصيل يسير .

والأصح عندى والله أعلم ما قاله الحنابلة ، فقد قالوا : لا يجوز للرجل أن يخرج إلى الجهاد وعليه دين حتى يستأذن من المدين أو يوكل من يسه عنه دينه أو يعطيه رهناً سواء كان الدين حالاً أم مؤجلاً .

لما رواه مسلم في صحيحه عن أبي قتادة أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ ، فقال يا رسول الله : أرايت إن قتلت في سبيل الله أنكفر عنى خطاياى ؟ قال : « نعم إن قتلت وأنت صابر محتسب ، مقبل غير مدبر ، إلا الدين ، فإن جبريل عليه السلام قال لى ذلك » .

• استئذان الإمام في الجهاد :

ينبغى على من أراد الجهاد في سبيل الله وانعقد عزمه عليه أن يستشير إمام المسلمين أو نائبه ، وذلك على وجه الاستحباب لا على وجه الوجوب . فإن أذن له خرج على بركة الله تعالى ، وإن عين له جهة وجب عليه أن يتوجه إليها لا إلى غيرها ؛ فأمر الإمام مطاع في مثل ذلك .

واختلف الفقهاء في حكم من خرج إلى الجهاد دون أن يستأذن الإمام أو نائبه ، فقال الشافعية والحنابلة : يكره هذا ولا يحرم لأنه طاعة ، والإمام في الغالب لا يمنع أحداً من الجهاد في سبيل الله .

واستئذان الإمام أولى وأفضل لأن الإمام يعرف قوة العدو وخدعه ، ويعرف الأرض التي يقاتل عليها ، ويعرف منه مواطن الضعف التي ينبغى على المسلمين أن يأتوه منها ، ثم إن استئذانه من حسن الأدب ، والاحتياط في مثل هذا الأمر أولى ،

فربما يقرر بنفسه لو خرج دون علم الإمام فيقع في شرك العدو دون أن يعرف مكانه ، فلا يستطيع الإمام أو نائبه أن يستخلصه من أيديهم أو يحكم بموته لو استشهد في سبيل الله فيقسم ميراثه وتعند زوجته عدة الوفاة ويقضى عنه دينه إلى غير ذلك مما يترتب على موت الإنسان .

ومن شأن الإمام أو نائبه أو القائد الذي ولاء على الجيش أن يعرف عدد الخارجين إلى الجهاد ، ويحصي أسماءهم ، ويحدد مواطنهم ومواقعهم الحربية ومهمة كل منهم ما استطاع إلى ذلك سبيلاً .

لهذا كان من المستحب أن يستأذنه المسلم في الخروج إلى ميدان القتال حسب ما يقتضيه النظام .

وهذا إذا لم يتعين عليه القتال كأن أغار العدو على أرضه أو أرض قرية منه ونادى الإمام بالتغير العام فإنه حيثئذ يخرج على الفور ولا يستأذن كما هو ظاهر .

• الجهاد مع الإمام الظالم :

صرح جمهور الفقهاء بأنه يجوز للمسلم أن يخرج إلى قتال العدو لإعلاء كلمة الله تعالى مع الإمام أو نائبه أو القائد الذي ولاء على الجيش إذا كان ظالماً لا يحكم بالحق في كثير من الأمور .

وذلك لأن ترك الجهاد معه قد يقضى إلى قطع الجهاد وانتصار الكفار على المسلمين وفرض سيطرتهم على أرضهم والاستيلاء على ديارهم وأموالهم .

لكن لا يجوز القتال مع أمير غادر ينقض العهد ويخون الأمانة ؛ لأن نقض العهد وخيانة الأمانة ليست من طباع المسلمين ولا هو مما عُرِفُوا به في عهد النبي ﷺ وأصحابه والتابعين لهم بإحسان .

والحرب في نظر الإسلام شريعة ذات أصول لا يخرج عنها إلا من استبد به الهوى وغلبت عليه شقوته كما سنين ذلك بالتفصيل فيما بعد .

• شروط وجوبه :

ولملك قد عرفت عما سبق متى يجب الجهاد ومتى لا يجب ، ومتى يكون فرض

عين ومتى يكون فرض كفاية ، ولكن نزيك هنا إيضاحاً للشروط التي يكون بها الجهاد واجباً ، فنقول : يشترط في وجوبه ستة شروط :

الأول : الإسلام وهو شرط بدهي ؛ لأن الكافر غير مخاطب بفروع الشريعة وهو غير مأمون في القتال مع المسلمين ، فلا يأذن له الإمام بالخروج معهم في قتال العدو ولو راه أهلاً لذلك وغلب على ظنه أنه سيقاقل مع المسلمين بإخلاص ؛ فهو عدو للإسلام في الباطن وإن أبدى من الأسباب ما يجعلنا نطمئن إليه بعض الشيء كأن يقول : دعوني أقاتل معكم دفاعاً عن وطني وعرضي ونحو ذلك .

فقد روى مسلم في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ خرج إلى بدر فتيه رجل من المشركين فقال له : « تؤمن بالله ورسوله ؟ » قال : لا ، قال : فارجع فلن أستعين بمشرك » .

ثم إن الكافر - في الحقيقة - يخشى من ضرره أكثر مما يرجي من نفعه فهو لا يؤمن مكره وغائلته لسوء نيته وخبيث طويته، والحرب تقتضي المناصحة والكافر ليس من أهلها .

والأخذ بالاحتياط في مثل هذه الأمور أولى بكثير من تحمين الظن بالكفار على كل حال .

وجود بعض العناصر الكافرة مع المسلمين في ميادين القتال ليس دليلاً على وجوبه عليهم ولا على جواز إذن الإمام لهم في الخروج إلى الجهاد في سبيل الله ، فالجهاد في سبيل الله إنما يكون لإعلاء كلمة الله وهو لا يقاتل من أجل ذلك قطعاً . وجوز بعض الفقهاء الاستعانة بهم بشروط سيأتى ذكرها فيما بعد .

الثاني : العقل فلا يجب الجهاد على مجنون ولا يتأني منه .

الثالث : البلوغ فلا يجب على صبي ولو قارب البلوغ إلا إذا أمره الإمام بذلك لثقتة في قوته الجسمية وحسن تدريبه على القتال ونحو ذلك من الخصائص والمميزات .

روى البخارى ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « عرضت على رسول الله ﷺ يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة فلم يجزني في المقاتلة » .

وقد جاء في صحيح البخارى أن النبي ﷺ رد يوم بدر أسامة بن زيد والبراء بن عازب ، وزيد بن ثابت ، وزيد بن أرقم ، وعرابة بن أوس ، فجعلهم حرساً للذراري والنساء .

الرابع : الذكورة ، فلا يجب الجهاد على امرأة إلا إن أمرها الإمام بالخروج إليه
 لضرورة ملحة ، أو أغار العدو على أرض قومها ولم يكن هناك عدد كافى لصدّه .
 روى ابن ماجه أن عائشة رضي الله عنها قالت : يا رسول الله ، هل على النساء جهاد ؟
 فقال : « جهاد لا قتال فيه : الحج والعمرة » .

ولكن لا بأس أن تخرج النساء مع المجاهدين لخدمتهم إن أمن عليهن الرجال
 من العدو ؛ فقد كانت النساء يخرجن مع المسلمين في الغزوات التي كان يخرج فيها
 رسول الله ﷺ فلا يمنعن من ذلك ، بل كان ﷺ يقرع بين نسائه في الغزو
 فأيتهن خرج سهمها خرج بها .

وكان لهن في الغزو أعمال كثيرة كن يقمن بها ، كسقى الجند ، وتضميد الجرحى
 وإعداد الطعام ، وغسل الثياب ، ورد الفارين من ساحة القتال ، وحماية ظهور
 الرجال في بعض الأحيان ، وحث المجاهدين على القتال ، بل إن بعضهن كان يقاتل
 مع الرجال كما حدث في غزوة أحد وغزوة حنين على ما سيأتى بيانه فيما بعد .

روى البخارى في صحيحه عن الربيع بنت معوذ رضي الله عنها قالت : كنا نغزو مع
 رسول الله ﷺ فنسقى القوم ونخدمهم الماء ، ونرد الجرحى والقتلى إلى المدينة .
 الخامس : السلامة من الضرر كالعمى والعرج واليأس والمرضى الشديد لقوله
 تعالى : ﴿ لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله
 بأموالهم وأنفسهم ﴾ (١) .

فقد استثنى الله من القاعدين غير أولى الضرر لأنهم معذورون في القعود عن
 القتال ، وأن الله عز وجل يسوى بينهم وبين المجاهدين في الأجر إذا كانت لهم رغبة
 ملحة في الجهاد وقد حزنوا كل الحزن على عجزهم عنه فهم مأجورون بينهم كما سيأتى
 بيانه فيما بعد إن شاء الله تعالى .

ولقوله تعالى أيضاً : ﴿ ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على
 المريض حرج ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار ﴾ (٢) .
 فإذا أطاع المعذور ربه عز وجل وخلف المجاهدين في أهلهم كان له مثل
 أجرهم كما سيأتى بيانه أيضاً .

(١) سورة النساء آية : ٩٥ . (٢) سورة الفتح آية : ١٧ .

ويلحق بالأعمى ضعيف البصر جداً بحيث لا يمكنه رؤية العدو على قرب .

ويلحق بالأعرج الأقطع والأشل وفاقد الأتامل .

والعرج الذى يعذر به المسلم فى الجهاد هو الذى لا يستطيع معه الحركة التى تتطلبها الكر والفر والإقدام والإحجام والسير فى الطريق بلا مشقة وعسر .

والمرض الذى يعذر به هو الذى يعوقه عن القتال بخلاف الخفيف الذى لا يعوقه عن القتال ولا عن خدمة المسلمين فى ميدانه .

ويلحق بأصحاب الأعذار من له مريض ليس له من يعوله سواء ، ويلحق به أيضاً الشيخ الكبير الذى لا يقدر على المشى ، ولا على خدمة للمجاهدين فى ميدان القتال وليس من أصحاب الرأى والمكيدة .

فإن كان من أصحاب الرأى والمكيدة والحكمة والمروعة الحسنة وليس فى الجيش من يسد مسدده وجب عليه الخروج مع المقاتلين ، ويتأكد الوجوب عليه لو أمره الإمام بالخروج ، ولكن هل يقاس الأعمى على الشيخ الكبير إن دعت الحاجة إليه فى الرأى والمشورة والمكيدة .

أقول : نعم يقاس عليه إن لم يكن فى الجيش من يسد مسدده وأمره الإمام بذلك ونذب له من يقوده ويحرسه ويقوم بخلفته بعيداً عن مواطن القتال إلى حد يتمكن المقاتلون من الرجوع إليه فى أى أمر من أمور القتال .

السادس : القدرة المادية على الجهاد ، بأن كان يجد السلاح والوسيلة التى يصل بها إلى ميدان القتال من غير مشقة بالغة مع وجود ما يتفقه على نفسه ، ووجود ما يتفقه أولاده فى غيبتة لقوله تعالى : ﴿ ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرجٌ إذا نصحوهم الله ورسوله ما على المحسنين من سبيل والله غفورٌ رحيمٌ . ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزناً ألا يجدوا ما ينفقون ﴾ (١) .

ومعنى قوله : ﴿ إذا نصحوهم الله ورسوله ﴾ إذا اخلصوا ، فالنصح معناه الإخلاص - من قولهم : لئن نصوح أى خال من الغش ، ومنه قوله ﷺ : « الدين النصيحة » أى الإخلاص .

(١) سورة التوبة آية : ٩١ - ٩٢ .

والمراد بالضعفاء فى الآية العاجزون عن القتال لكبر السن أو لضعف الجسم ووهن العظم وعدم القدرة على القتال ، وأما الذين أتوا الرسول ﷺ ليحملهم على الركائب - كالإبل والحيل - إلى ميدان القتال فهم جماعة من الأنصار وغيرهم عرفوا بالبكاكين .

قال ابن كثير: وهم سبعة نفر من الأنصار وغيرهم - سالم بن عمير من بنى عمرو بن عوف ، وعلبة بن زيد أخو بنى حارثة ، وأبو ليلى عبد الرحمن بن كعب أخو بنى مازن بن البخار ، وعمرو بن الحمام بن الجموح أخو بنى سلمة ، وعرباض بن سارية الفزارى ، وفيهم وفى أمثالهم من المخلصين الذين أقعدهم الفقر عن القتال قال رسول الله ﷺ - كما فى صحيح البخارى - : « إن بالمدينة أقواماً ما قطعتم وادياً ، ولا سرتهم إلا وهم معكم » .

قالوا : وهم بالمدينة ؟ ، قال : « نعم ، حبسهم العذر » .

وروى ابن أبى حاتم بسنده عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ : « لقد خلفتم بالمدينة أقواماً ، ما أنفقتم من نفقة ، ولا قطعتم وادياً ، ولا نلتم من عدو نيلاً إلا وقد شركوكم فى الأجر ، ثم قرأ : ﴿ ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه .. ﴾ الآية » .

وبعد ، فإن الإسلام دين لا عس فيه ولا حرج ، والطاعة فيه على قدر الطاقة ، فإن أغار العدو على قوم وجب عليهم جميعاً أن يدافعوا عن أرضهم وحرمانتهم ، يستوى فى ذلك الغنى والفقير ، والقوى والضعيف كلاً بقدر طاقته ووسعه ، وكذلك لو وجد الفقير من يعينه مادياً على الجهاد وينفق عليه وعلى أولاده حتى يرجع وجب عليه الخروج إليه . والله أعلم .

● من يمنعه الإمام من الخروج إلى الجهاد :

يسن للإمام - بل يجب عليه - أن يبعد من ساحات القتال من اشتهر بإيقاع الفتن بين المسلمين ، وإلقاء الرعب فى صفوفهم بقصد أو بغير قصد ، وترويع الشائعات التى من شأنها أن تثبط العزائم وتحدث البلبلة بين الناس ، أو يقوم بنشر الأسرار الحربية ولو بغير قصد منه .

فهناك صنف من الناس يفعلون ذلك لحفة عقولهم وقلة تجاربهم فى فنون الحرب ، وهناك من هو متشائم بطبعه أو جبان يحمل بعض الناس على التخاذل

والتراجع ، وهناك ضعيف الإيمان يعبد الله على حرف فإن رأى غنيمة طار إليها وإن رأى هزيمة انقلب على وجهه وفر من الزحف فكان سيئاً في فرار الكثير من أمثاله .

وهناك المنافقون الذين يترصدون بالمؤمنين الدوائر ويعينون العدو عليهم بشتى الطرق الخفية التى تكون فى الغالب أسوأ من الطرق الظاهرة المعروفة .

لذا كان من الواجب على الإمام أن يتقى الجيش من أمثال هؤلاء تحسباً لما قد يحدث منهم وتوقياً من شرهم .

إن الله عز وجل قد أخبر نبيه عليه الصلاة والسلام بأحوال المنافقين وبغاة الشر وحذره من خروجهم معه إلى ميادين القتال ، فقال جل شأنه : ﴿ لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالاً ولا وضعوا خلالكم ييغونكم الفتنة وفيكم سماعون لهم والله عليم بالظالمين ﴾ (١) .

ومعنى قوله تعالى : ﴿ ولا وضعوا خلالكم ييغونكم الفتنة ﴾ : لاوقعوا بينكم الاختلاف ، وأسرعوا فى تفريق جمعكم وتشتيت شملكم .

وإن خرج مع الجيش واحد من هؤلاء المنافقين لا يعطى من الغنيمة شيئاً ، ولا يمكن من القتال فى صفوف المسلمين ، ولا يسمح له بالتنقل بين المواقع الحربية ، ويراقب مراقبة تامة حتى لا يصدر عنه ما يبطئ الهمم ويضعف العزائم .

وهذا من واجب الجيش نفسه فمتى علم واحد من المقاتلين برجل من أمثال هؤلاء وجب عليه أن يحذره وأن يحذر غيره منه ، وأن يخبر القائد بحاله ، فحرب هؤلاء أولى من حرب الكفار .

قال تعالى : ﴿ هم العدو فاحذرهم قاتلهم الله أنى يؤفكون ﴾ (٢)

وإن كان الأمير أحد هؤلاء المنافقين لا يستحب الخروج معه ؛ لأنه لا تؤمن المضرة على من صحبه إلا إذا أغار العدو على الأرض التى هو بها فإنه يخرج معه حيثل دفاعاً عن دينه وحرماته وأرضه .

• الجهاد على أجر دنيوى :

من الناس من يوظف نفسه للجهاد على أجر يحصل عليه من الحاكم أو ممن يخرج بدلاً عنه ، فهل هذا يجوز أو هو مما يتنافى مع الإخلاص لله فى مثل هذا الأمر

(٢) سورة المنافقون آية : ٤ .

(١) سورة التوبة آية : ٤٧ .

العظيم ، وهل لو أخذ الأجر على جهاده فى الدنيا لا يكون له الثواب فى الآخرة ، وهل لمن أعطاه الأجر ثواب أم لا ثواب له ؟

أقول : اختلف الفقهاء فى ذلك ونحن نوجز ما قالوه .

(أ) اعلم أولاً أن الأجر والثواب لا يجتمعان ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه . كما قال رسول الله ﷺ فى حديث الأعمال بالنيات . وما يأخذه للجهادون من بيت المال معونة لا أجر وتسمى هذه المعونة رزقاً ، وقد فرق الفقهاء بين الأجر والرزق ، فقالوا : إن الأجر من باب عقود المنافع ، والرزق من باب الإحسان . كما يذكر القرافي فى الفروق ، وقد شرحت هذه القاعدة بأسلوب سهل فى كتابى « القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه »

(ب) واعلم أن الجهاد كالحج فى قبول النيابة ، فمن وجب عليه الجهاد على الكفاية وكان مشغولاً عنه بأمور هامة لا يسد مسده فيها أحد سواء جاز له أن ينيب عنه فى الجهاد من هو قادر عليه بمعونة يعطيها له إن لم يكن هناك بيت مال للمسلمين وكان فى حاجة إلى المعونة بحيث يخرج إلى الجهاد ابتغاء مرضاة الله لا من أجل المعونة .

وهذا موضع اتفاق بين جمهور الفقهاء .

(ج) أما الجهاد بجعل أى بأجرة فقد اختلفوا فيه ، فذهب الحنفية والمالكية إلى أنه يكره كراهة تحريم ، إذ لا ضرورة إلى ذلك ما دام للمسلمين بيت مال ، فإن لم يكن لهم بيت مال وكان الخارج فى سبيل الله يحتاج إلى نفقة جاز له أن يأخذ أجراً والأولى أن تسمى معونة لا أجراً .

واشترط المالكية جواز الجعل أن تكون لخرجة واحدة ، كأن يقول الجاعل للخارج عنه : أجاعلك بكذا على أن تخرج بدلاً عنى هذه السنة . أما لو تعاقد معه على أنه كلما حصل الخروج للجهاد خرج نائباً عنه فلا يجوز لقوة الفرر .

(د) ويرى الشافعية أنه لا يجاهد أحد عن أحد بعوض أو غير عوض ؛ لأنه إذا حضر القتال تعين عليه الفرض فى حقه فلا يؤديه عن غيره .

ولا يصح من الإمام أو غيره استئجار مسلم للجهاد .

وما يأخذه المجاهدون من الديوان من الفىء ، وما يأخذه المتطوع من الزكاة إعانة لا أجرة .

(هـ) أما الحنابلة فقد قال الخرقي : إذا استأجر الأمير قومًا يغزون مع المسلمين لثناهم لم يسهم لهم وأعطوا ما استؤجروا به .

قال ابن قدامة : نص أحمد على هذا فى رواية جماعة ، فقال فى رواية عبد الله وحنبل : فى الإمام يشتأجر قومًا يدخل بهم بلاد العدو لا يسهم لهم ، ويوفى لهم بما استؤجروا عليه ، وقال القاضى : هذا محمول على استئجار من لا يجب عليه الجهاد كالعبيد والكفار .

أما الرجال المسلمون الأحرار فلا يصح استئجارهم على الجهاد لأن الغزو يتعين بحضور الغزو على من كان من أهله ، فإذا تعين عليه الفرض لم يجز أن يفعله عن غيره ، كمن عليه حجة الإسلام لا يجوز أن يحج عن غيره .

ثم قال ابن قدامة : ويحتمل أن يحمل كلام أحمد والخرقي على ظاهره فى صحة الاستئجار على الغزو لمن لم يتعين عليه ، لما روى أبو داود بإسناده عن عبد الله ابن عمرو أن رسول الله ﷺ قال : « للغزى أجره وللجاعل أجره » (١) .

وروى سعيد بن منصور عن جبير بن نفير قال : قال رسول الله ﷺ : « مثل الذين يغزون من أمتى ويأخذون الجعل ، ويتقرون به على عدوهم ، مثل أم موسى ترضع ولدها وتأخذ أجرها » (٢) ولأنه أمر لا يختص فاعله أن يكون من أهل القرية فصح الاستئجار عليه كبناء المساجد ، أو لم يتعين عليه الجهاد فصح أن يؤجر نفسه عليه كالعبد ، ويفارق الحج حيث إنه ليس بفرض عين ، وأن الحاجة داعية إليه ، وفى المنع من أخذ الجعل عليه تعطيل له ومنع له مما فيه للمسلمين نفع وبهم إليه حاجة ، فينبغى أن يجوز بخلاف الحج (٣) .

• الدعوة قبل القتال :

ينبغى على المسلمين إذا غزوا قومًا من المشركين أن يدعوهم أولاً إلى الإسلام

(١) حديث « للغزى أجره وللجاعل أجره » أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو وحسنه السيوطى كما فى فيض القدير .

(٢) الحديث أخرجه أبو داود فى مراسيله كما فى تحفه الأشراف للمزى من حديث سعيد

(٣) المغنى ٨ / ٤٦٧ .

بن جبير مرسلًا .

وجوباً إن كانت دعوة الإسلام لم تبلغهم ، واستجاباً إذا بلغتهم ، فإن أبوا أن يدخلوا في الإسلام عرضوا عليهم دفع الجزية ، فإن أبوا قاتلوهم على تفصيل في ذلك بين المذاهب ، قال ابن عباس رضي الله عنه : « ما قاتل النبي ﷺ قوماً حتى دعاهم إلى الإسلام » .

وفى صحيح مسلم من حديث بريدة قال : « كان النبي ﷺ إذا بعث أميراً على جيش أو سرية أمره بتقوى الله تعالى في خاصة نفسه وبين معه من المسلمين ، وقال : إذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال فأيتن ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم : ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم -

ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين ، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين ، فإن أبوا أن يتحولوا منها ، فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجرى عليهم حكم الله الذي يجرى على المؤمنين ، ولا يكون لهم في الغنيمة والغنيمة شيء ، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين ، فإن هم أبوا فسلمهم الجزية ، فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم ، وإذا حاصرت أهل حصن ، فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه ، فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه ، ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك ، فإنكم إن تخفروا ذمتكم وضم أصحابكم أھون من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله ، وإذا حاصرت أهل حصن ، فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله ، فلا تنزلهم على حكم الله ، ولكن أنزلهم على حكمك ، فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم » .

ودعوة المشركين إلى الإسلام أولاً إذا لم يعاجلوهم بالقتال ، فإن عاجلوهم قاتلوهم ، وكذلك إذا غلب على ظن المسلمين أنهم لو لم يعجلوا بقتالهم لئالوا منهم ونجروا عليهم واستضعفوه .

قال ابن قدامة من الخبايلة : إن وجوب الدعوة قبل القتال يحتمل أنه كان في بدء الأمر قبل انتشار الدعوة وظهور الإسلام ، فأما اليوم فقد انتشرت الدعوة ، فاستغنى بذلك عن الدعاء عند القتال .

قال أحمد : كان النبي ﷺ يدعو إلى الإسلام قبل أن يحارب ، حتى أظهر الله الدين وعلا الإسلام ولا أعرف اليوم أحداً يدعى ، قد بلغت الدعوة كل أحد ،

فالروم قد بلغتهم الدعوة وعلموا ما يراد منهم ، وإنما كانت الدعوة فى أول الإسلام ، ولكن إذا دعى من بلغتهم الدعوة فلا بأس ^(١) .

وقد تغيرت أساليب القتال وتنوع طرقه وأسبابه وأسلحته فاحتاج المسلمون اليوم إلى إعادة النظر فى أبواب الجهاد كلها ، والاجتهاد فى طلب الأحكام الملائمة من النصوص الشرعية ، فإن فيها ما يلى حاجة الناس على اختلاف اجناسهم وبيئاتهم وأعرافهم الاجتماعية ونظمهم السياسية والعسكرية ، وقد أشرت الى ذلك فى أول هذا الباب ووعدت القارئ بتأليف كتاب فى الحرب والسلام بأسلوب يناسب أهل العصر على اختلاف درجاتهم فى الثقافة والفهم ، والله الموفق .

• الاستعانة بغير المسلمين على قتال العدو :

قد مضت إشارة عاجلة فى حكم الاستعانة بغير المسلمين على قتال العدو ، ونذكر هنا هذا الحكم بشئ من التفصيل فنقول :

اختلف الفقهاء فى جواز الاستعانة بغير المسلمين على قتال العدو : فذهب الحنفية والحنابلة فى الصحيح من المذهب ، والشافعية ما عدا ابن المنذر ، وابن حبيب من المالكية ، وهو رواية عن الإمام مالك إلى جواز الاستعانة بغير المسلم عند الحاجة .

وصرح الشافعية والحنابلة بأنه يشترط أن يعرف الإمام حسن رأيهم من عدو المسلمين ، ويأمن خيانتهم . واشترط الشافعية أن يكثر المسلمون بحيث لو خان المستعان بهم وانضموا إلى الذين يغزونهم أمكنهم مقاومتهم جميعاً . واشترط الماوردى من الشافعية : أن يخالفوا معتقد العدو .

وعند المالكية : لا تجوز الاستعانة بمشرك مطلقاً ، وهو الصحيح عندى ؛ لما رواه مسلم فى صحيحه وأحمد فى مسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت : « خرج النبى ﷺ قبل بدر فلما كان بحرة الوبرة أدركه رجل قد كان تذكر منه جراً ونجدة ففرح به أصحاب رسول الله ﷺ حين رأوه ، فلما أدركه قال جئت لأتبعك فأصيب معك . فقال له رسول الله ﷺ : تؤمن بالله ورسوله . قال : لا ، قال : فارجع فلن استعين بمشرك ، قالت : ثم مضى حتى إذا كان بالشجرة أدركه الرجل فقال له كما قال أول مرة . فقال له النبى ﷺ كما قال أول مرة ، فقال : لا . قال : فارجع فلن استعين

(١) المغنى ٨ / ٣٦١ .

بمشارك . قال (١) : فرجع قادركه بالبيداء فقال له كما قال أول مرة : تؤمن بالله ورسوله ، قال : نعم . فقال : له : فانطلق .

وروى أحمد في مسنده عن خبيب بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده قال : «أتيت النبي ﷺ وهو يريد غزواً أنا ورجل من قومي ولم نسلم ، فقلنا : إنا نستحي أن يشهد قومنا مشهداً لا نشهده معهم . فقال : أسلمتما ؟ . فقلنا : لا . فقال : إنا لا نستعين بالمشركين على المشركين ، فأسلمنا وشهدنا معه .»

لكن قد تدعو الحاجة إلى الاستعانة في بعض الأمور التي لو غلروا فيها لا ينشأ عنها ضرر للمسلمين ففي مثل هذه الأمور يجوز للإمام أن يستعين بمشارك مع أخذ الحيلة والحذر . والله أعلم .

• القتال في الأشهر الحرم :

الأشهر الحرم هي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب . يقول الله عز وجل ﴿ إِنْ عَدَّةُ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلَمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ ﴾ (٢) .

وكان القتال في الأشهر الحرم محرماً لا يجوز لجماعة المسلمين أن يقاتلوا فيها إلا من يداهم بالقتال .

ودليل تحريمه في هذه الأشهر قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾ (٣)

ودليل قتال العدو إن بدأوا بالقتال في الأشهر الحرم قوله تعالى : ﴿ الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشُّهُورِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ ﴾ (٤) .

أي إذا قاتلوكم في الشهر الحرام فقاتلوهم في الشهر الحرام ، فكما هتكوا حرمة الشهر واستحلوا دماءكم ، فافعلوا بهم مثله .

فلا خلاف بين الفقهاء في ذلك لهذه الآية وغيرها من الآيات والأحاديث ، وإنما الخلاف في بداهم بالقتال .

ويدوهم بالقتال لا يجوز إلا إذا لاحت منهم بوادر شر أو خيانة ، لأن الإسلام

(١) يعنى عمرو بن الزبير راوى الحديث عن عائشة كما سيأتى .

(٢) سورة التوبة آية : ٣٦ . سورة البقرة آية : ٢١٧ .

(٤) سورة البقرة آية : ١٩٤ .

لا يدعو إلى العدوان ولكن يدعو إلى دفع العدوان قال تعالى : ﴿ وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين ﴾ (١) .

وقال جل شأنه : ﴿ فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله واعلموا أن الله مع المتقين ﴾ (٢) .

وذهب أكثر الفقهاء إلى أن تحريم القتال في الأشهر الحرم منسوخ بقوله تعالى : ﴿ فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾ (٣) .

ويغزوه ﷺ الطائف في ذي القعدة .

وقال جماعة من الفقهاء : القتال في الأشهر الحرم لم ينسخ تحريمه ؛ لما رواه الطبري في تفسيره عن جابر بن عبد الله قال : « كان النبي ﷺ لا يغزو في الشهر الحرام إلا أن يغزى ، فإذا حضره أقام حتى ينسلخ » أى إذا حضر الشهر الحرام أجل الغزو حتى يمضى .

والأصح أن القتال في الأشهر الحرم جائز إن دعت الضرورة إليه من غير خلاف .

والضرورة يقدرها الإمام ومجلس الشورى من القواد والفقهاء وأهل الخبرة بفنون الحرب والسلام ، وبهذا القول لا يكون هناك مبرر للخلاف بين الفقهاء في النسخ وعدمه ، فالقتال لا يكون إلا لضرورة ، والضرورات تبيح المحذورات كما أن الضرورة تقلد بقدرها .

• حكم القتال في الحرم :

يحرم القتال في الحرم إلا إذا اعتصم المشركون به ومنعونا من دخوله وقاتلونا من خلاله .

لقوله تعالى : ﴿ ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين ﴾ (٤) والآية محكمة غير منسوخة ، خلافاً لبعضهم .

ويدل على عدم النسخ ما جاء في البخارى ومسلم عن ابن عباس رضيهما : أن رسول الله ﷺ خطب يوم فتح مكة فقال : « يا أيها الناس ! إن الله حرم مكة

(١) سورة البقرة آية : ١٩٠ - (٢) سورة البقرة آية : ١٩٤ .

(٣) سورة التوبة آية : ٥ - (٤) سورة البقرة آية : ١٩١ .

يوم خلق السموات والأرض ، ولم تحل لأحد قبلى ، ولا تحل لأحد بعدى ، وإنما أحلت لى ساعة من النهار ثم عادت حراماً إلى يوم القيامة » .

• حمل المصحف إلى أرض الجهاد :

ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز السفر بالمصحف إلى دار الحرب ، والغزو به ، فقد روى ابن عمر رضي الله عنهما ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا تسافروا بالقرآن فإنى لا آمن أن يناله العدو » (١) .

فعلة الخروج به إلى أرض المعارك هي الخوف عليه من الوقوع في أيدي العدو واستخفافه به وإهانته ، فإن زالت العلة جاز الخروج به ، وذلك بأن يكون المصحف فى مكان أمين ، ويستطيع حامله أن يحرقه أو يلقيه فى البحر إن خاف عليه من العدو ؛ فالحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا ، وقد كان الخوف على المصاحف يوم أن كان الجهاد بالسيوف والحرب والتقاء الجيشين وجهًا لوجه .

أما فى هذا العصر فالأمر يختلف ، فقد يستطيع الجندي أن يتخلص من المصحف بطريقة كريمة قبل وصول العدو إليه .

ثم إن المصاحف الآن توجد فى كل مكان من العالم فلا ينبغى التشديد على حملها فى ميادين القتال لمن كانت تشتد حاجته إليه ، والله أعلم .

• من لا يجوز قتله فى الجهاد :

اتفق الفقهاء جميعًا على عدم جواز قتل نساء المحاربين إذا لم يقاتلن أحدًا من المسلمين؛ لما رواه البخارى ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما : « أن امرأة وجِدت فى بعض مغازى رسول الله ﷺ مقتولة فهى عن قتل النساء والصبيان » .

فإن قاتل النساء مع الرجال جاز قتلهن . قال ابن قدامة فى المغنى : (ولا نعلم فى ذلك خلافًا ، وبه قال الأوزاعى ، والثورى والليث ، لقول ابن عباس : « مر النبى ﷺ بامرأة مقتولة يوم الخندق ، فقال : من قتل هذه ؟ قال رجل : أنا يا رسول الله . قال : ولم ؟ قال : نازعتنى قائم سيفى ، قال : فسكت » (٢) .

(١) أخرجه مسلم : ٣ / ١٤٩١ - ط الحلى .

(٢) أخرجه أبو داود فى المراسيل كما فى تلخيص الحبير .

ولأن النبي ﷺ وقف على امرأة مقتولة فقال : « ما كانت هذه لتقاتل » .
وهذا يدل على أنه إنما نهى عن قتل المرأة إذا لم تقاتل (١) .

ويقاس على المرأة كل من لا يقاتل عادة لصغره أو لشيخوخته ، فلا يقتل الصبي كما تقدم ، ولا يقتل الخثى المشكل لعدم التأكد من رجولته ، ولا يقتل الشيخ الكبير إلا إذا أدلى برأيه فى الحرب .

قال الشيرازى فى المذهب : (وأما الشيخ الذى لا قتال فيه فإن كان له رأى فى الحرب جاز قتله ؛ لأن دريد بن الصمة كان شيخاً كبيراً وكان له رأى ، فإنه أشار على هوازن يوم حنين ألا يخرجوا معهم بالذرارى ، فخالفه مالك بن عوف فخرج بهم فهزموا ، فقال دريد فى ذلك :

أمرتهم أمرى بمنعرج اللوى فلم يستبينوا الرشد إلا ضحى الغد
وقُتل ولم ينكر النبي ﷺ قتله ، ولأن الرأى فى الحرب أبلغ من القتال لأنه هو الأصل وعنه يصدر القتال ، ولهذا قال المتنبى :

الرأى قبل شجاعة الشجعان هو أول وهى للمحل الثانى
فإذا هما اجتمعنا لنفس مرة بلغت من العلياء كل مكان
ولربما طعن الفتى أقرانه بالرأى قبل تطاعن الفرسان

وإن لم يكن له رأى ففيه وفى الراهب قولان :
أحدهما : إنه يقتل لقوله عز وجل : ﴿ فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾
ولأنه ذكر مكلف حربى فجاز قتله بالكفر كالشاب .

والثانى : أنه لا يقتل لما روى أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال ليزيد بن أبى سفيان وعمر بن العاص وشرجيل بن حسنة لما بعثهم إلى الشام : لا تقتلوا الولدان ولا النساء ولا الشيوخ ، وستجدون أقواماً حبسوا أنفسهم على الصوامع فدعوهم وما حبسوا له أنفسهم ، ولأنه لا نكايه له فى المسلمين فلم يقتل بالكفر الأصلى كالمرأة (٢) .

(١) انظر المغنى ج ٨ ص ٤٧٨ وما بعدها .
(٢) أثر « أن أبا بكر قال ليزيد بن أبى سفيان . . . » أخرجه البيهقى . وروى أن الإمام أحمد أنكره ، ورواه مالك فى الموطأ ورواه سيف فى الفتوح مرسلأ . انظر شرح المذهب ج ١٨ ص ٨١ ط الإمام .

هذا : ولا يقتل رسولهم لما روى أبو وائل ، قال : « لما قتل عبد الله بن مسعود ابن النواحة قال : إن هذا وابن أئال قد كاتا أتيا رسول الله ﷺ رسولين لمسيمة ، فقال لهما رسول الله ﷺ : أتشهدان أني رسول الله . قالوا : نشهد أن مسيمة رسول الله ، فقال رسول الله ﷺ : لو كنت قاتلاً رسولاً لضربت أعناقكما ، فجرت سنة أن لا تقتل الرسل » (١) .

• قتل القريب في الجهاد :

الإسلام يحض على صلة الأرحام ، ورعايتهم وحفظ حرمانهم ، وبرهم في مواطن البر ، والإحسان إليهم في مواطن الإحسان ، ولو كانوا كفاراً ، بشرط ألا يكون ذلك على حساب نصرة الدين وحماية جيش المسلمين .

لهذا كان للمجاهد في ميدان القتال موقف خاص مع أقاربه وذوي رحمه تكلم عنه الفقهاء في كتبهم بالتفصيل .

والقريب قد يكون أصلاً كالأب والجد ، قد يكون فرعاً كالابن وابن الابن ، وقد يكون من الحواشي كالأخ وابن الأخ والعم وابن العم ، وقد يكون من الأرحام وهم أقارب الأم كالحال وابن الحال .

وجمهور الفقهاء يرون أنه لا يحل للفرع أن يبدأ بقتل أصله المشرك ، بل يشغله عنه بغيره وينصرف عن وجهه ؛ لقوله تعالى : ﴿ وصاحبهما في الدنيا معروفاً ﴾ (٢) . ولأنه يجب عليه إحياءه بالإتفاق عليه ، فإن أدركه تركه لغيره ليقته إن قدر الله له ذلك .

وأما إن قصد الأب قتله بحيث لا يمكن دفعه إلا بقتله فلا بأس به . وكذلك الحال مع الابن ، فإن أباه ينبغي أن ينصرف عنه إلى غيره ، فإن أبي أن يتركه وحاول أن يقتله فقتله فلا بأس .

وهذا يعني أن الإسلام في أحكامه يسائر الفطرة ويحترم العواطف الإنسانية ويقدر القرابة حق قدرها مع رعاية المصالح العليا للمجتمع المسلم بوجه عام .

(١) حديث أبي وائل أخرجه أحمد والحاكم من حديث ابن مسعود وأبو داود مختصراً والنسائي . انظر المرجع السابق .
(٢) سورة لقمان آية : ١٥ .

فالمجاهد يرمى حق القرابة في أخطر المواقف بشرط أن يراعى حق الله في نصرته دينه ، وحق للمجاهدين جميعاً في الحماية من خطر العدو بحيث لو رأى أن الانصراف عن قريبه في موطن القتال وتركه لغيره ليقتله سيؤدى إلى إلحاق الضرر بالمجاهدين - وجب عليه الإجهاز عليه .

ولقد كان أصحاب النبی ﷺ لا يبالون بقتل آبائهم وأبنائهم وإخوانهم وأى واحد من عشيرتهم إذا رأوا في ذلك نصرة لله ورسوله .

قال تعالى : ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَمْ وَرِثَتُوهَا عَنْهُمْ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (١) .

قال ابن كثير في تفسيره : قال سعيد بن عبد العزيز وغيره : أنزلت هذه الآية في أبى عبيدة عامر بن عبد الله بن الجراح حين قتل أباه يوم بدر ، وفي الصديق حين هم يومئذ بقتل ابنه عبد الرحمن ، وفي مصعب بن عمير حين قتل أخاه عبيد بن عمير يومئذ ، وفي عمر حين قتل قريشاً له يومئذ أيضاً ، وفي حمزة وعلى وعبيدة بن الحارث حين قتلوا عتبة وشيبة والوليد بن عتبة . والله أعلم (٢) .

• تحريق العدو بالنار :

يجوز تحريق العدو بالنار وتغريقه بالماء إذا لم تتمكن من قتله إلا بذلك . قال ابن قدامة : (إذا قدر على العدو فلا يجوز تحريقه بالنار بغير خلاف ؛ لحديث أبى هريرة أنه قال : بعثنا رسول الله ﷺ في بعث فقال : « إن وجدتم فلائناً وفلائناً فأحرقوهما بالنار » . ثم قال رسول الله ﷺ حين أردنا الخروج : « إني أمرتكم أن تحرقوا فلائناً وفلائناً ، وإن النار لا يعذب بها إلا الله فإن وجدتموهما فاقتلوهما » (٣) .

(١) سورة المجادلة آية : ٢٢ .

(٢) انتهى يتصرف من تفسير ابن كثير ج ٨ ص ٧٩ ط الشعب .

(٣) انظر المغنى ج ٨ ص ٤٤٨ والحديث أخرجه البخارى .

فانظر كيف أفتى العلماء على اختلاف مذاهبهم بتحريق العدو إن لم يتمكن المجاهدون من قتله إلا بذلك أيام أن كانت الحرب بالسيف ، مما يدل على أن الإسلام لا ينهى المسلمين عن إحراز النصر بأي وسيلة مشروعة ممكنة ، وأنه عند الضرورات تباح المحظورات .

وما قاله يندرج تحت مفهوم القوة في قوله تعالى : ﴿ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ﴾ فالقوة نكرة تعم كل سلاح نحز به النصر .

والحرب اليوم تحتاج إلى كل فنون القوة ، فهي تحتاج إلى القوة العلمية ، والقوة المعنوية ، والقوة الجسمية ، والقوة المادية بكافة أنواعها مع القوة السياسية ، مع حسن الرأي وإحكام التدبير ، والمكيلة والخدعة وغير ذلك مما لا بد منه .
والفقهاء قد سبقوا زمانهم في وضع كافة الاحتمالات في الحرب والسلام كما سنيين في أكثر من موضع من هذا الكتاب ، وبالله التوفيق .

• المثلة بقتلى العدو :

المثلة هي عقوبة شنيعة يوقعها العدو بعدوه حياً أو ميتاً ، كقطع الأنف أو الأذن أو أطراف الأصابع ، أو بقر البطن ونحو ذلك - مبالغة في الانتقام منه .
وهي حرام ، فلا يجوز لمسلم أن يمثل بعدوه إلا إذا كان قصاصاً ، بأن مثل العدو بواحد من المسلمين .

وذلك لمعوم قوله تعالى : ﴿ وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ﴾ ^(١) ، وعموم قوله تعالى : ﴿ فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾ ^(٢)

وقد روى الجماعة عن قتادة عن أنس : « أن ناساً من عكل وعرينة قلعوا على النبي ﷺ وتكلموا بالإسلام فاستوخموا المدينة ، فأمر لهم النبي ﷺ بزود وراع وأمرهم أن يخرجوا فليشربوا من أبوالها وألبانها ، فانتلقوا حتى إذا كانوا بتاحية الحرة كفروا بعد إسلامهم وقتلوا راعي النبي ﷺ واستاقوا الذود فبلغ ذلك النبي ﷺ

(١) سورة النحل آية : ١٢٦ . (٢) سورة البقرة آية : ١٩٤ .

فبعث الطلب فى آثارهم ؛ فأمر بهم فسلموا أعينهم وقطعوا أيديهم وتركوا فى ناحية الحرة حتى ماتوا على حالهم » .

وزاد البخارى : قال قتادة : « بلغنا أن النبى ﷺ بعد ذلك كان يحث على الصدقة وينهى عن المثلة » .

وفى رواية لأحمد والبخارى وأبى داود قال قتادة : فحدثنى ابن سيرين : « أن ذلك كان قبل أن تنزل الحدود » .

وللبخارى وأبى داود فى هذا الحديث : « فأمر بمسامير فاحميت فكحلهم وقطع أيديهم وأرجلهم وما حسمهم ^(١) ثم ألقوا فى الحرة يستسقون فما سقوا حتى ماتوا » . وفى رواية النسائى : « فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم وصلبهم » .

وعن سليمان التيمى عن أنس قال : « إنما سمل النبى أعين أولئك لأنهم سملوا أعين الرعاة » . (رواه مسلم والنسائى والترمذى)

وعن أبى الزناد : « أن رسول الله ﷺ لما قطع الذين سرقوا لقاحه وسمل أعينهم بالنار عاتبه ^(٢) الله فى ذلك فأنزل : ﴿ إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فسادا أن يُقتلوا أو يُصلبوا ... ﴾ الآية »

(رواه أبى داود والنسائى)

ودليل تحريم المثلة ما رواه مسلم فى صحيحه عن بريدة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا » .

والغلل فى الجهاد : الخيانة فى المغنم بأن يخفى ما وقع فى يده .

والغدر : الخيانة ونقض العهد كما سيأتى بيانه فيما بعد .

روى أحمد وابن ماجه عن صفوان بن عسال قال : بعثنا رسول الله ﷺ فى سرية ، فقال : « سيروا بسم الله وفى سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ولا تمثلوا ولا تغدروا ولا تقتلوا وليداً » .

(١) الحسم : قطع نزول الدم بالكى ونحوه .

(٢) عتاب الله عتاب تعليم وتثريب لا عتاب تعنيف وتقريع ؛ فالرسول ﷺ يجتهد فى الأمور التى لم ينزل فيها وحى فإن أخطأ فله أجره ، ويأتى الوحى بتصحيح ما أخطأ فيه ، وخطؤه ليس من قبيل الخطيئة ، فكل خطيئة خطأ وليس كل خطأ خطيئة .

ونخلص من هذا البحث إلى ما قررناه أولاً من أن المثلة حرام إلا إذا مثل العدو بواحد من المسلمين ، فإنه يجوز حيثئذ أن تمثل بهم كما مثلوا بنا شفاء لصدورنا وإذهاباً لغيطنا ونكاية لهم حتى لا يعودوا لمثلها .

﴿ ولكم فى القصاص حياءُ يا اولى الالباب لعلكم تتقون ﴾ (١) .

• حمل رأس الكافر إلى ديار المسلمين :

وتأميساً على ما ذكرناه فى المثلة قال الفقهاء : لا بأس بحمل رأس المشرك لو فيه غيظهم ، وفيه فراغ قلوبنا باندفاع شره ، على خلاف يسير بين الفقهاء فى ذلك .
فالمصلحة إذا اقتضت ذلك جاز من غير شك ، غير أن المصلحة إنما يقدرها الإمام مع أهل الحل والعقد وأصحاب الرأى من العلماء بالشريعة والسياسة . والله أعلم .

• إتلاف أموال العدو :

إذا استعد الكفار أو تحصنوا لقتال المسلمين ، فإننا نستعين بالله ونحاربهم لنظفر بهم ، وإن أدى ذلك إلى إتلاف أموالهم ، إلا إذا غلب على الظن الظفر بهم من غير إتلاف لأموالهم فيكره فعل ذلك ؛ لأنه إفساد فى غير محل الحاجة ، وما أبيع إلا لها ؛ لأن المقصود كسر شوكتهم ، وإلحاق الغيظ بهم ، فإذا غلب على الظن حصول ذلك بدون إتلاف ، وأنه يصير لنا - لا نتلفه .

وأما قطع شجرهم وزرعهم ، فإن الشجر والزرع ينقسم ثلاثة أقسام :

أحدها : ما تدعو الحاجة إلى إتلافه كالذى يقرب من حصونهم ويمنع من قتالهم ، أو يسترون به من المسلمين ، أو يحتاج إلى قطعه لتوسعة طريق أو غيره ، أو هم يفعلون ذلك بنا فيفعل بهم ذلك ليتهوا ، فهذا يجوز بغير خلاف .

الثانى : ما يتضرر المسلمون بقطعه لكونهم يتفنون ببقائه لعلوفتهم (٢) ، أو يستظلون به ، أو يأكلون من ثمره ، فهذا يحرم قطعه ؛ لما فيه من الإضرار بالمسلمين .

(١) سورة البقرة آية : ١٧٩ .

(٢) أى لحلف دوابهم .

الثالث : ما عدا هذين القسمين مما لا ضرر فيه بالمسلمين ، ولا نفع سوى غيظ الكفار والإضرار بهم ، ففيه روايتان عند الحنابلة :

إحدهما : يجوز ، وبهذا قال مالك والشافعي وغيرهما ، وقد روى ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ حرق نخل بنى النضير ، وقد قال الله تعالى : ﴿ ما قطعتم من لينة ^(١) أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين ﴾ ^(٢) .

والثانية : لا يجوز ؛ لما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه : « أنه قدم عليه ابن أخيه من غزوة غزاها ، فقال : لعلك حرقت حرثاً ؟ - قال : نعم ، قال : لعلك غرقت نخلاً ؟ قال : نعم ، قال : لعلك قتلت صبيّاً ؟ - قال : نعم ، قال : لتكن غزوتك كفافاً ، أي لا لك ولا عليك ^(٣) .

ولأن في ذلك إتلافاً محضاً فلم يجوز كعقر الحيوان ، وبهذا قال الأوزاعي والليث ، وأبو ثور .

• الشورى قبل القتال وأثناءه :

الشورى في الإسلام مبدأ قويم وشرط من شروط صحة الإيمان وسلامة اليقين وطريق إلى إحراز النصر في كل معركة مع العدو الأليم .

قال تعالى في أوصاف المؤمنين : ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ ^(٤) . وقد أمر الله نبيه عليه الصلاة والسلام - وهو المعصوم من الخطايا- بمشاورة أصحابه في الأمور التي تعنيه وتعينهم ، فقال جل وعلا : ﴿ وشاورهم في الأمر ﴾ ^(٥) .

وهذا على سبيل الوجوب فيما يبدو لنا ؛ لأن الرسول ﷺ لم يترك هذا المبدأ في أمر من الأمور المهمة ، فكان عليه الصلاة والسلام يعرض الأمر على أصحابه ، ويأخذ أمرهم فيه إذا لم يتزل فيه وحى يحدد له المسار كما فعل في غزوة بدر ، وفي أمر الأسارى ، وفي غزوة أحد وغيرها من الغزوات .

(١) اللينة - بكسر اللام : النخلة . (٢) سورة الحشر آية : ٥ .

(٣) أثر ابن مسعود أخرجه سعيد بن منصور في سننه .

(٤) سورة الشورى آية : ٣٨ . (٥) سورة آل عمران آية : ١٥٩ .

ففى غزوة بدر مثلاً يروى مسلم فى صحيحه وأحمد فى مسنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه : « أن النبی ﷺ شاور حين بلغه إقبال أبى سفيان، فتكلم أبو بكر فأعرض عنه ، ثم تكلم عمر فأعرض عنه ، فقام سعد بن عبيدة فقال : إيانا تريد يا رسول الله ؟ والذى نفسى بيده لو أمرتنا أن نخيضها البحر لأخضناها ^(١) ولو أمرتنا أن نضرب أكبادها إلى يرك الغماد ^(٢) لفعلنا ، قال فتدب رسول الله ﷺ الناس فانطلقوا حتى نزلوا بدرًا . . . » إلى آخر الحديث .

وفى غزوة أحد « استشار رسول الله ﷺ أصحابه أخرج إليهم ، أم يحك فى المدينة ؟ ، وكان رأيه ألا يخرجوا من المدينة ، وأن يتحصنوا بها ، فإن دخلوها ، قاتلهم المسلمون على أفواه الأزقة ، والنساء من فوق البيوت ، ووافقه على هذا الرأى عبد الله بن أبى ، وكان هو الرأى ، فبادر جماعة من فضلاء الصحابة عن فاته الخروج يوم بدر وأشاروا عليه بالخروج ، وألحوا عليه فى ذلك ، وأشار عبد الله بن أبى بالمقام فى المدينة ، وتابعه على ذلك بعض الصحابة ، فآلح أولئك على رسول الله ﷺ ، فنهض ودخل بيته ، ولبس لأمته وخرج عليهم، وقد انشأ عزم أولئك ، وقالوا : أكرهنا رسول الله ﷺ على الخروج ، فقالوا : يا رسول الله إن أحببت أن تمكث فى المدينة فافعل ، فقال رسول الله ﷺ : « ما ينبغي لنبى إذا لبس لأمته أن يضعها ، حتى يحكم الله بينه وبين عدوه » ^(٣) .

ومن هذا يتبين لنا أن من الواجب على الإمام أن يستشير أهل الشورى والخبرة وفنون الحرب فى أمر قتال العدو ، وفيما ينبغي اتخاذه من خطط وخطوات ، وأن يرجع إليهم كلما جد فى الأمر جديد ولا يستبد برأيه دونهم ، فإن السعادة كل السعادة فى تطبيق مبدأ الشورى بعناية واهتمام ، والشقاء كل الشقاء فى استبداد الحاكم برأيه ولا سيما فى أمر الحرب .

(١) أى الخيل ، نقول : أخاض الخيل ، أى عبر بها النهر أو البحر .

(٢) برك - بفتح الباء وكسرهما - الغماد- بكسر الغين وفتحها وضمها- هو موضع فى

ساحل البحر بينه وبين جلة عشرة أميال .

(٣) انظر زاد المعاد لابن القيم ج ٣ ص ١٩٣ ، والحديث أخرجه ابن هشام عن ابن

إسحق عن الزهري وغيره مرسلًا ، وأخرجه بتمامه وينحوه أحمد .

• لزوم طاعة الجيش لأمرهم ما لم يأمر بمعصية :

طاعة الجيش للقائد واجبة في غير معصية الله تبارك وتعالى ؛ إذ لا طاعة لمخلوق

في معصية الخالق .

فإن أمرهم القائد بأمر مخالف للشرع لم يمثلوا أمره ، ورجعوا إلى الإمام ليقضى بينهم ، فإن لم يتمكنوا من الرجوع إلى الإمام عقدوا فيما بينهم مجلساً للشورى ليرأى رأيهم في هذا القائد ، وليحرص كل واحد منهم على تجنب الفتنة بحال استطاع إلى ذلك سبيلاً ، فإن الموقف في ميدان القتال لا يحتمل إيقاع الفتنة بحال كما هو معلوم ، ومهمة الإمام أن يحسن اختيار القائد للمحنك الذي يعرف فنون الحرب ، المتواضع الذي لا يغتر برأيه وقوته ، المحبوب عند الخاصة والعامة ، فإن ذلك يضمن عدم اختلاف الجيش على قائدهم وتفرقهم عنه .

روى البخارى ومسلم عن أبى هريرة رضي الله عنه : « أن النبي ﷺ قال من أطاعنى فقد أطاع الله ، ومن عصانى فقد عصى الله ، ومن يطع الأمير فقد أطاعنى ، ومن يعص الأمير فقد عصانى » .

وروى البخارى ومسلم عن على رضي الله عنه قال : « بعث رسول الله ﷺ سرية واستعمل عليهم رجلاً من الأنصار وأمرهم أن يسمعوا له ويطيعوا فعصوه في شيء فقال : اجمعوا لى حطباً فجمعوا ، ثم قال : أوقدوا ناراً ، فأوقدوا ، ثم قال : ألم يأمركم رسول الله ﷺ أن تسمعوا وتطيعوا ، قالوا : بلى ، قال : فادخلوها ، فنظر بعضهم إلى بعض ، وقالوا : إنما فررنا إلى رسول الله ﷺ من النار ، فكانوا كذلك حتى سكن غضبه ، وطفئت النار ، فلما رجعوا ذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال : لو دخلوها لم يخرجوا منها أبداً ، وقال : لا طاعة في معصية الله إنما الطاعة في المعروف » .

* * *

● ما يفعله الإمام إذا أراد الغزو :

١ - إذا أراد الإمام أن يغزو قومًا كتم ذلك عن العامة حتى لا يحدثوا به بغير قصد فيتلقف العدو أسرار الغزوة من الاستهم مباشرة أو بواسطة أعوانه وعيونه الذين يشهم هنا وهناك .

وهذا أمر لا بد منه من أجل مباغته العدو ومخادعته ، وهو من أهم العوامل في إحراز النصر ، فليس هناك في مثل هذه الأمور أعظم من كتمان السر وإيهام العدو بغير ما يتوقع حدوثه عن قرب أو عن بعد .

وقد كان هذا الكتمان والتعمية على العدو من شأن النبي ﷺ في الحروب ، وهو المعلم الذي وضع للمسلمين دستور الحرب وقواعده وفنونه كلها بما يتفق مع روح الإسلام وضرورة كل عصر .

روى البخارى ومسلم في صحيحيهما عن كعب بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « أنه كان إذا أراد غزوة ورى بغيرها » .

وفى رواية لأبى داود قال : « والحرب خدعة » .

٢ - وكما يجب على الإمام أن يكتم أسرار الغزو وغيره مما يتعلق بمصالح المسلمين العظمى يجب عليه أن يتعرف أخبار العدو وأحواله ، فيبحث عيونه هنا وهناك ليأتوه بالمعلومات الكافية عن عددهم وعدتهم وخطتهم الحرية ومواطن تجمعهم ، وغير ذلك مما يحتاج إليه في هزيمتهم وإحراز النصر عليهم .

ولقد كان النبي ﷺ يتتبع أخبار العدو ويتفقد أحواله ، ويعرف مواطن القوة والضعف فيه ، ويرصد تحركاته عن كتب ، ولا يدخر وسعاً في ذلك ، كما هو مبسوط في كتب السير والغزوات .

فإذا علم أن قومًا تشارروا في غزوه ومالوا إلى حربه صبحهم أو مساهم دون أن يهلهم حتى يأخذهم بغتة فلا يستطيعون أن يجمعوا جموعهم فيصعب الأمر عليه في ردهم عن غيهم وهزيمتهم هزيمة تخيف من ورائهم .

ولا شك أن سرعة الحركة والمباغته والضربة الأولى في الوقت المناسب من أهم فنون الحرب ، كما سنبين ذلك إجمالاً في هذا الكتاب ، وتفصيلاً في كتابنا الذي قد وعدنا القارئ بإخراجه وهو ما أسميناه « الحرب والسلام في الإسلام » .

ولو قرأت في كتب السير عن كيفية معرفة أخبار العدو لوجدتها مبنية على ثلاثة أمور :

الاول : إرسال العيون من الذين لهم خبرة بفنون الحرب ، ومعرفة بمواطن القوة والضعف ، وعلم بمدخل الأرض ومخارجها ، ولهم عقل راجح وذكاء خارق في تقدير المواقف وقياس الأمور بالمقاييس الصحيحة ، وعين لهم في التخفي والاحتياط والاستدراج والخداع والتعمية باع طويل .

الثاني : الاستنباط الدقيق من القرائن الظاهرة التي تظهر لأولى العلم والنظر من كبار القواد وعلى رأسهم الإمام .

فقد يلوح لهم في ميادين القتال ما لا يلوح لغيرهم من عامة الناس ، فيقدرون قوة العدو المادية والمعنوية بحسب ما يترأى لهم من ظواهر الأحوال ، فيحدون لكل شيء حساباً بقدر طاقتهم البشرية مستعينين في ذلك كله بالله تعالى .

ومن أعجب ما روته كتب السير أن المسلمين في غزوة بدر قد أسروا غلامين لقريش قبل أن تبدأ الحرب فسألوهما : من أنتما ؟ قالوا : نحن سقاة لقريش ، ورسول الله ﷺ قائم يصلي ، فلما سلم رسول الله ﷺ قال لهما : « أخبراني أين قريش ؟ » ، قالوا : وراء هذا الكتيب . فقال : « كم القوم ؟ » فقالوا : لا علم لنا ، فقال : « كم ينحرون كل يوم ؟ » ، فقالوا : يوماً عشرة ، ويوماً تسعاً ، فقال رسول الله ﷺ : « القوم ما بين تسعمائة إلى الألف » (١) .

فاتنظر كيف استخلص النبي ﷺ من هذا الجواب عدد القوم ، فإن المائة منهم يكفيهم جمل ينحرونه في كل يوم ، فإذا كانوا يذبحون يوماً تسعة ويوماً عشرة فهم كما قدر النبي ﷺ ، فالسؤال يبدو لغير المتأمل لا يترتب عليه شيء ذو بال ولكنه سؤال له ما بعده ، وهذا درس من دروس الحرب لا يستوعبه إلا خيار القادة من أهل الحرب والسياسة .

(١) هذا طرف مختصر من حديث طويل أخرجه أحمد ومسلم وغيرهما من أصحاب

السير والاسانيد .

• الفرار من الزحف :

الفرار من الزحف كبيرة من الكبائر إلا إذا كان القصد منه التحيز إلى فئة من المسلمين ليستعينوا بهم على الكر للقتال، أو كان الفرار خدعة لجلب العدو إلى مكان يتمكن فيه من دحره وهزيمته .

قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحًّا فَلَ تَوَلَّوْهُمْ الْأَدْبَارَ . وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّقًا لِقِتَالٍ أَوْ مُحْتَبِزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾ (١) .

وروى البخارى ومسلم فى صحيحهما عن أبى هريرة رضي الله عنه أن النبى ﷺ قال : « اجتنبوا السبع الموبقات . قالوا : وما هن يا رسول الله ؟ » قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التى حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولى يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات » .

فالثبات فى ميدان القتال من أعظم الواجبات وهو شرف المؤمن وبرهان صدقه مع الله تبارك وتعالى ، والفرار جبن وخور ، وإيذاء للمسلمين وخيانة لهم ، فإنه يحدث فى الصفوف الفرقة ، ويفت فى العزائم ويضعف الهمم ، ويشجع العدو على الإغارة على من ثبت من المسلمين ، بل كثيراً ما يكون الفرار وبالأعلى الفارين ، فقد يكون سبياً فى قتلهم شر قتلة، فيموتون كما يموت الجبناء ليس لهم فى الدنيا ذكر ، وليس لهم فى الآخرة من نصيب إلا اللعنة وعذاب النار .

والفلاح كل الفلاح فى الثبات وحسن الثقة بالله والاعتصام به فى مثل هذه المواطن ، وطلب العون منه فهو خير ناصر وخير معين .

يقول الله عز وجل ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا لَقِيتُمُ فِتْنَةً فَانْتَبِهُوا وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (٢) .

ولقد كان أبو بكر رضي الله عنه يقول للغزى فى سبيل الله : « احرص على الموت توهب لك الحياة » .

وقد شرط المالكية والشافعية والحنابلة لوجوب الثبات وتحريم الفرار شرطين : الشرط الأول : أن يكون الكفار لا يزايدون على ضعف عدد المسلمين ، فإن

(١) سورة الأنفال آية : ١٥ - ١٦ . (٢) سورة الأنفال آية : ٤٥ .

زادوا عليه جاز الفرار ؛ لقوله تعالى : ﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ (١) .

والآية وإن كانت بلفظ الخبر فهو أمر ، بدليل قوله تعالى : ﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ ﴾ ، ولو كان خبراً على حقيقته لم يكن ردّاً من غلبة الواحد للعشرة إلى غلبة الاثنين تخفيفاً .

قال ابن عباس : نزلت ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾ فشق ذلك على المسلمين حين فرض الله عليهم ألا يفر واحد من عشرة ، ثم جاء تخفيف فقال : ﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ ٠٠٠ ﴾ فلما خفف الله عنهم من العدد نقص من الصبر بقدر ما خفف من العدد .

وقد قال ابن عباس : من فر من اثنين فقد فر ، ومن فر من ثلاثة فما فر .
الشرط الثاني في وجوب الثبات وتحريم الفرار : ألا يكون الفرار عن جبن وسوء نية وتخلف عن القتال بعد أن صار بحضوره ميلانه واجباً عليه .
أما إن قصد الانحياز إلى فئة سيتصبر بها ، أو كان خدعة فإنه يجوز حيثن بلا خلاف كما أشرنا .

هذا والأمر في الفرار وعدمه موكل إلى تقدير المقاتلين ، فإن وجدوا في أنفسهم قوة على مواجهة العدو رغم قلتهم في العناد والعَدَد استحب لهم أن يثبتوا ويستعينوا بالله تعالى ويعتصموا به ، ويستمدوا النصر منه استيثاراً بقوله تعالى : ﴿ كُمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةٌ كَثِيرَةٌ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ (٢) .

والحرب في هذا العصر لا تعتمد على كثرة العدد ولا كثرة العدد - كما هو معلوم - فلا يجوز الفرار من وجه العدو إن تحقق الشرط الأول المأخوذ من الآية الثانية من سورة الأنفال ، ولكن ذلك يخضع كما قلت لتقدير الموقف من قبل قائد الجيش ومن يستشيرهم في شأن الكر والفر والإقدام والإحجام .

والتخفيف في الآية الثانية لا يعنى النسخ عند المتأخرين ولكنه من قبيل الترخيص في الفرار ، فمن شاء أن يفر فليفعل ، ومن شاء أن يثبت فليثبت وله الأجر ، فهو من قبيل النسخ الجزئي .

(١) سورة الأنفال آية : ٦٦ . (٢) سورة البقرة آية : ٢٤٩ .

وقد ذكرت تعريف النسخ عند المتقدمين وعند المتأخرين في كتابي « دراسات في علوم القرآن » وبينت خلاف المعاصرين فيه .

وخلاصة القول أن للمجاهد في سبيل الله إنما يقاتل على إحدى الحسينين - النصر أو الشهادة - فإن ثبت ولم يفر في موطن يتوقع فيه الهزيمة نرجو ألا يكون في ذلك بأس ، وألا يحرم من الأجر لحسن النية وكمال الثقة في عون الله تعالى . وإن فر إلى فئة لينحاز إليهم فلا بأس ولو كانت هذه الفئة بعيدة ، بل له أن يرجع إلى بلده التي خرج منها إن لم ير الأمن إلا فيها .

روى أبو داود في سننه وأحمد في مسنده عن ابن عمر قال : « كنت في سرية من سرايا رسول الله ﷺ فحاص (١) الناس حيصة وكنت فيمن حاص ، فقلنا : كيف نصنع وقد فررنا من الزحف ويؤنا بالغضب ؟ ، ثم قلنا : لو دخلنا المدينة فبتنا ، ثم قلنا : لو عرضنا نفوسنا على رسول الله ﷺ فإن كانت لنا توبة وإلا ذهبنا ، فأتيناه قبل صلاة الغداة ، فخرج فقال : من الفرارون ؟ ، فقلنا : نحن الفرارون ، قال : بل أنتم العكارون (٢) أنا فتكم وقتة المسلمين ، قال : فأتيناه حتى قبلنا يده » .

• حكم من خشي الأسر :

من خشي على نفسه الأسر وغلب على ظنه أنه لو ثبت للعدو فإما أن يقتل وإما أن يؤسر - جاز له أن يفر من وجهه إلى مكان يأمن فيه على نفسه ؛ لأن الأسر مذلة ومهانة وربما لو أسره العدو يقتله شر قتلة ، أو يعذبه حتى يفتنه في دينه . وله أن يقاتل حتى يستشهد ليلقن العدو درساً في الشجاعة والبطولة والعزة وإياء الضيم .

والعاقل من يقدر الأمور قدرها ، ويلبس لكل حالة لبوسها . وليضع كل مجاهد في اعتباره أمرين : النصر أو الشهادة ، وليذكر قول الله تبارك وتعالى - إذا سولت له نفسه أن يختار الأسر على الشهادة - ﴿ إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعداً عليه حقاً في التوراة والإنجيل والقرآن ﴾ (٣) .

- (١) حاص الناس : أي حادوا عن طريق العدو ، ومالوا عنه خوفاً منه ، منه قوله تعالى : ﴿ ما لهم من محيص ﴾ .
- (٢) العكارون بتشديد للكاف : الكارون الذين يحجمون ويقدمون .
- (٣) سورة التوبة آية : ١١١ .

والموت فى عزة أفضل بكثير من الحياة فى ذلة ، ولن يكون الذليل حياً ابداً بالمعنى الصحيح للحياة ، وكيف يرضى المسلم أن يعيش أسيراً لكافر ، وقد قال الله عز وجل : ﴿ ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ﴾ (١) .

• الكذب فى الحرب :

الكذب فى الحرب جائز إذا كان فيه خير للمسلمين وخدعة للكافرين ، وهذا قول كثير من أهل العلم .

وقد وردت فى ذلك أحاديث كثيرة .

منها ما رواه البخارى ومسلم فى صحيحهما عن جابر رضي الله عنه : « أن رسول الله ﷺ قال : من لكعب بن الأشرف فإنه قد أذى الله ورسوله . قال محمد بن مسلمة : أتعب أن أقتله يا رسول الله ؟ قال : نعم ؟ قال : فأذن لى فأقول ؟ قال : قد فعلت . قال : فأنا فقال : إن هذا - يعنى النبى ﷺ - قد عانا (٢) وسألنا الصدقة قال : وأيضاً والله قال : فلما قد اتبعناه ففكره أن ندعه حتى ننظر إلى ما يصير أمره ، قال : فلم يزل يكلمه حتى استمكن منه فقتله » .

وروى مسلم فى صحيحه وأحمد فى مسنده وأبو داود فى سننه عن أم كلثوم رضي الله عنها قالت : « لم أسمع النبى ﷺ يرخص فى شيء من الكذب مما تقول الناس إلا فى الحرب والإصلاح بين الناس، وحديث الرجل امرأته ، وحديث المرأة زوجها » .

قال الإمام النووى فى شرح حديث أم كلثوم هذا : قال القاضى : لا خلاف فى جواز الكذب فى هذه الصور ، واختلفوا فى المراد بالكذب المباح فيها ما هو ، فقالت طائفة : هو على إطلاقه ، وأجازوا قول ما لم يكن فى هذه المواضع للمصلحة ، وقالوا : الكذب المذموم ما فيه مضرة ، واحتجوا بقول إبراهيم رضي الله عنه : ﴿ بل فعله كبيرهم ﴾ و ﴿ إني سقيم ﴾ وقوله : (إنها أختي) ، وقول منادى يوسف عليه السلام : ﴿ أيتها العير إنكم لسارقون ﴾ ، قالوا : ولا خلاف أنه لو قصد ظالم قتل رجل هو عنده مختلف وجب عليه الكذب فى أنه لا يعلم أين هو .

وقال آخرون منهم الطبرى : لا يجوز الكذب فى شيء أصلاً . قالوا : وما جاء من الإباحة فى هذا المراد به التورية واستعمال المعارض لا صريح الكذب، مثل أن يعد زوجته أن يحسن إليها ويكسوها كذا وكذا ، وينوى إن قدر الله ذلك ،

(١) سورة النساء آية : ١٤١ - (٢) عناة - بتشديد النون: كلفنا بما لا طاقة لنا به .

وحاصله أن يأتي بكلمات محتملة يفهم المخاطب منها ما يطيب قلبه، وإذا سعى في الإصلاح نقل عن هؤلاء إلى هؤلاء كلاماً جميلاً ومن هؤلاء إلى هؤلاء ، وكذا في الحرب بأن يقول لعدوه مات إمامكم الأعظم ، وينوى إمامهم في الأزمان الماضية ، أو غداً يأتينا مدد - أى طعام ونحوه - هذا من أنها من المعاريض المباحة فكل هذا جائز ، وتأولوا قصة إبراهيم ويوسف وما جاء من هذا أنها من المعاريض والله أعلم . وأما كذبه لزوجته وكذبها له فالمراد به إظهار الود والوعد بما لا يلزم ونحو ذلك .

فأما المخادعة في منع ما عليه أو عليها، أو أخذ ما ليس له أو لها- فهو حرام بإجماع المسلمين (١) .

• حكم التحصن من العدو :

إذا اقتحم العدو بلداً أو موقعاً من المواقع الحربية ولم يستطع أهلها مواجهته ومقاومته جاز لهم أن يتحصنوا منه بما يعصمهم من شره، وذلك كأن يلودوا بجبل أو حصن منيع أو إلى منازلهم ونحو ذلك .

وهذا قول الجمهور؛ لأنه من باب دفع الضرر وتلاشى الخطر وحفظ القوة لمواجهة العدو في مواطن أخرى يكونون فيها قادرين على مقاومته وهزيمته بإذن الله . ولا يعتبر هذا التحصن فراراً من الزحف ولا تولياً للأدبار .



(١) وقد كتبت في كتابي « عدة الخطيب والواعظ » بحثاً في الكذب المباح وغير المباح فراجعه إن شئت في ص ٢٣ وما بعدها .

أحكام الغنيمة

لقد توسع الفقهاء فى الكلام على أحكام الغنيمة فذكروا لها قواعد كثيرة ووضعوها تحت كل قاعدة من المسائل والفروع ما من شأنه أن ييسط فى المطولات .
ونحن نذكر هنا ما تدعو إليه الحاجة ، فنبداً أولاً بتعريف الغنيمة والفىء والنفل والسلب والجزية ، فهى كلها من نوايع النصر وأثاره .

• تعريف الغنيمة :

- الغنيمة والمغنم والغنيم والغنم فى اللغة : الفوز والظفر بالمال وما فى حكمه .
- ومعناها فى الشرع : اسم للمأخوذ من أهل الحرب على سبيل القهر والغلبة .

• تعريف الفىء :

- والفىء فى اللغة كالغنيمة .

وفى الشرع : هو المال الحاصل للمسلمين من أموال الكفار بغير قتال ولا إيجاف خيل ولا ركاب .

والفرق بين الغنيمة والفىء : أن الغنيمة ما أخذ من أهل الحرب عنوة والحرب قائمة ، والفىء ما أخذ من أهل الحرب بغير قتال ولا إيجاف خيل .
وثمة فرق آخر بين الغنيمة والفىء ، هو أن الفىء لا يخمس كما تخمس الغنيمة .

• تعريف النفل :

- والنفل - بفتح الفاء : الغنيمة ، والجمع أنفال .

ومن معانيه فى الاصطلاح : ما خصه الإمام لبعض الغزاة تحريضاً لهم على القتال ، وسمى نفلاً لكونه زيادة على ما يسهم لهم من الغنيمة .
والفرق بين الغنيمة والنفل : أن النفل يتفرد به بعض الغائمين من الغنيمة زيادة على أسهمهم لعمل قاموا به نكاية فى العدو ، أما الغنيمة فللجميع .

• تعريف السلب :

السلب : ما يأخذه المقاتل المسلم من قتيله الكافر فى الحرب مما عليه من ثياب وآلات حرب وغيرها .

والفرق بين السلب والغنيمة : أن السلب يكون زيادة على سهم المقاتل يأخذه من القتل .

• تعريف الجزية :

الجزية - بكسر الجيم- مأخوذة من الجزاء وجمعها جزى ، مثل لحية ولحى ، وهى كما قال الفقهاء: المال الذى يأخذه المسلمون من أهل الذمة ، فهو عام يشمل كل ما أخذه المسلمون منهم سواء فتحت بلادهم عتوة أم تعاقدوا مع المسلمين على تأمينهم والدفاع عنهم بالتراضى .

وسميت جزية لأنها تقع جزاء عن قتلهم ، أو تقع جزاء لإسكانهم فى ديارنا وعصمة دمائهم وأموالهم .

والغنيمة مخالفة للجزية ؛ لان الجزية تؤخذ من غير قتال ، والغنيمة لا تكون إلا فى القتال .

هذا تعريف موجز لهذه الالفاظ الخمسة سيأتى لها عند ذكر أحكامها مزيد بيان .

• حلُّ الغنائم من خصائص هذه الأمة :

ينبغى قبل أن نتحدث عن أحكام الغنائم وتقسيمها أن نتَّوَّه بفضل رسول الله ﷺ على الأنبياء ، وبفضل أمته على سائر الأمم فنقول : إن الله عز وجل فَضَّلَ نبينا عليه الصلاة والسلام على سائر الأنبياء عليهم السلام بكثير من الفضائل - ذكر السيوطى منها جملةً فى كتابه « الخصائص الكبرى » وكتب فيها أصحاب السير كتباً ، ويكفيها هنا أن نسوق حديثاً واحداً فيه خمس فضائل منها حلُّ الغنائم .

روى البخارى ومسلم فى صحيحيهما عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « أعطيت خمسا لم يُعطهن أحد قبلى : نصرت بالرعب مسيرة شهر ، وجُعِلَت لى الأرض مسجدك وطهورك ، فأَيُّما رجلٍ من أمتى أدركته الصلاة فليصل - وفى لفظ : فعند طهوره ومسجده - وأُحِلَّت لى الغنائم ولم تحل لأحد قبلى ، وأعطيت الشفاعة ، وكان النبى يعث إلى قومه ويعث إلى الناس عامة » .

. ولكن لماذا أُحِلَّت لنا الغنائم دون غيرنا من الأمم ؟

يجيب عن هذا السؤال رسول الله ﷺ فى الحديث الذى أخرجه مسلم فى صحيحه عن أبى هريرة رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « غزا نبى من الأنبياء . . . فجمعوا ما غنموا فاقبلت النار لتأكله فأبَت أن تطعمه ، فقال : فيكم الفقه الواضح

عُلُول (أى خيانه) . . . فأخرجوا له مثل رأس بقرة من ذهب - قال : فوضعوه فى المال وهو بالصعيد (أى فى الارض) فأقبلت النار فأكلته ، فلم تحل الغنائم لأحد من قبلنا ذلك بأن الله تبارك وتعالى رأى ضعفنا وعجزنا فطيها لنا .

• متى حُلَّت الغنيمة :

حُلَّت الغنيمة للمسلمين فى أول غزوة غزوها وهى غزوة بدر ، وفيها نزل قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلَحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (١) .

وقوله جلّ شأنه : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ (٢) .

روى أحمد فى مسنده عن أبى أمامة رضي الله عنه قال : « سألت عبادة بن الصامت رضي الله عنه عن الأنفال ، فقال : فينا - أصحاب بدر - نزلت ، حين اختلفنا فى النفل وساءت فيه أخلاقنا ، فانتزعه الله من أيدينا ، وجعله إلى رسول الله ﷺ ، فقسمه رسول الله ﷺ بين المسلمين عن بواء ، يعنى : عن سواء » .

وقد روى أصحاب السير أنهم قد اختلفوا فى الأحق بأخذ الغنيمة فقال الأنصار: نحن أحق بها ، وقال المهاجرين : نحن أحق بها ، وقال الشباب : نحن بها أولى ، وقال الشيوخ : نحن بها أولى ، وكل أتى بما يبرر قوله ، لكنهم لم يلبثوا فى هذا الخلاف طويلاً ففزعوا إلى رسول الله ﷺ فسأله عن حكم الله فيها ، فنزلت الآية الأولى من سورة الأنفال تبين لهم أن أمر الأنفال موكول إلى الله ورسوله فالرسول مفوض من قبل ربه - عز وجل - فى إعطاء من شاء منها وحرمان من شاء ، ثم نزلت الآية التى فيها تقسيم الغنائم فرفعت الإجمال الحاصل فى الآية الأولى . والأمر لله أولاً وآخراً ، والرسول ﷺ معصوم عن الظلم قليله وكثيره ، فكان يعطى بأمر الله ويمنع بأمر الله ويجعل ما تبقى فى بيت مال المسلمين يُنفق منه فى سبيل الله ، وتُقتضى منه حوائج المسلمين ، ثم جاء التقسيم بعد ذلك على النحو الذى سنذكره على ضوء الآية إن شاء الله تعالى .

وما كان الرسول ﷺ يأخذ شيئاً لنفسه من الغنائم مع أنه إمام المقاتلين ويلاؤه فى الحرب لا يدانى ، وكان أصحابه يتقون به إذا اشتدت الحرب وتلاحمت السيوف .

(١) سورة الأنفال آية : ١ - (٢) سورة الأنفال آية : ٤١ .

روى أبو داود عن عمرو بن عبسة قال : صَلَّى بنا رسول الله ﷺ إلى بعير من المغنم فلما سَلِمَ أخذ وبرة من جنب البعير ثم قال: « ولا يحل لى من غنائمكم مثل هذا إلا الخمس والخمس مردود فيكم » .

• تقسيم الغنائم :

عما تقدم نعلم أن الغنائم فى بادئ الأمر كانت لرسول الله ﷺ يعطى منها ما شاء لمن شاء ومتى شاء ، ثم نزلت الآية التى قضى الله فيها بالتقسيم فقال جل وعلا: ﴿ واعلموا أنما غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ (١) .

قال أهل العلم هذه الآية ناسخة للآية الأولى من سورة الأنفال .

وقد اختلف المتقدمون والمتأخرون فى معنى النسخ فتوسع فيه الأولون فجعلوا المقيّد ناسخاً للمطلق والخاص ناسخاً للعام ، وضيق معناه المتأخرون فعرفوه بتعريف يُخرج منه المقيّد والمُخصّص وغيرهما ، فقالوا: هو رفع الحكم المتقدم بحكم متراخ عنه . وهذه الآية ليست دافعة للحكم المتقدم وإنما هى كاشفة عنه موضحة لمضمونه مفسرة لمعناه مفصلة لمراه ، فقول أهل العلم إنها ناسخة من باب التوسع فى المفهوم . والآية تقرر أن خمس الغنيمة مقسوماً على هذه الأسهم الخمسة والأربعة أخماس للغنائم ؛ لأن الله تعالى أضاف الغنيمة إلى الغائمين فى قوله : ﴿ غنمتم ﴾ وجعل الخمس لغيرهم ، فدل ذلك على أن سائرهما لهم .

قال الفقهاء فى كيفية التقسيم : يبدأ الإمام فى القسمة بالأسلاب فيدفعها إلى أهلها؛ لأن القتال يستحقها غير خمسة - على ما سيأتى بيانه - فإن كان فى الغنيمة مال لمسلم أو ذمى دُفع إليه ؛ لأن صاحبه متعين ، ثم يبدأ بمؤنة الغنيمة ، من أجرة نَقَّال وحِمَّال ، وحافظ مخزن وحاسب ؛ لأنه من مصلحة الغنيمة ، ثم يجعلها خمسة أقسام متساوية :

الخمس الأول يقسم على خمسة أسهم :

سهم لله تعالى ، وسهم للنبي ﷺ ، وسهم لذوى القربى رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ ، وسهم لليتامى ، وسهم لأبناء السبيل .

أما الأقسام الأربعة : فللراجل سهم واحد وللفراس ثلاثة أسهم - سهم له ،

(١) سورة الأنفال آية : ٤١ .

وسهمان لفرسه ؛ لما رواه البخارى ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما : « أن النبى ﷺ جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهمًا » .

وهذا رأى الجمهور ، أى رأى أكثر أهل العلم .

وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : يسهم للفارس بسهمين - سهم له وسهم لفرسه ؛ لأنه لا يجعل سهم الفرس أفضل من سهم الرجل المسلم ؛ لأن الفرس لا يقاتل بدون الرجل والرجل يقاتل بدون الفرس ، وكذلك مؤنة الرجل قد تزداد على مؤنة الفرس .

ولقد تعارضت الروايات فى هذا الباب : فروى فى بعضها أنه ﷺ « قسم للفارس سهمين » وفى بعضها أنه « قسم له ثلاثة أسهم » . ولا يسهم إلا لفرس واحد عند أكثر أهل العلم ، وقال الحنابلة : يسهم لفرسين ؛ لأن الغازى تقع الحاجة له إلى فرسين ، يركب أحدهما ويربح الآخر .

• ما يعتبر غنيمة وما لا يعتبر :

سبق أن عرفنا أن ما يؤخذ من الكفار قد يكون غنيمة ، وقد يكون قبًا ، وقد يكون سلبًا ، وقد يكون جزية ، وعرفنا الفرق بين هذه الأصناف الأربعة ، ونريد أن نتكلم هنا عما يعتبر غنيمة ، وما لا يعتبر ، فنقول : ما يؤخذ من الكفار ثلاثة أصناف - على الجملة - لكل صنف منها أحكام تخصه توسع الفقهاء فى بيانها ، سأذكرها هنا إجمالاً بالقدر الذى تدعو إليه الحاجة - كما هو ديدننا فى هذا الكتاب .

١ - الأموال المنقولة التى أخذت من العدو قهراً بقتال ، فكل ما يصل إلى المسلمين من ذهب وفضة وما يقوم مقامهما من العملات الورقية ، وما يجده المسلمون فى بيوت العدو من أمتعة وأسلحة وغيرها مما ينقل - هو غنيمة للمسلمين يقسم على النحو الذى سبق بيانه ، فيخرج عن ذلك ما أخذ من أموال أهل الذمة من جزية وخراج ونحوه ، وما جلوا عنه وتركوه فرعًا ، وما أخذ منهم من العشر إذا تجروا إلينا ، فإن ذلك لا يعتبر غنيمة عند الفقهاء ؛ لأنهم عرفوا الغنيمة بأنها : مال أخذ من العدو قهراً بقتال ، كما سبق بيانه .

٢ - الأرض التى سلبت منهم قهراً سواء ، أخذت عتوة - أى بغلبة وقهر - أم جلا أهلها عنها خوفاً وفرعاً ، أم صولحوا عليه من الأرض .

لكن الفقهاء اختلفوا فى هذه الأنواع الثلاثة ، فقال الشافعية فى الأرض التى أخذت عتوة : تقسم بين المقاتلين كما يقسم المنقول .

وقال أبو حنيفة : الإمام مخير بين أن يقسمها على المسلمين المقاتلين أو يضرب على أهلها الخراج ويقرها بأيديهم .

وزهب مالك إلى أنها لا تقسم وتكون وقفاً على المسلمين .

وروى عن أحمد ما يوافق رأى كل من أبي حنيفة ومالك .

أما التي جلا عنها العدو خوفاً فإنها تصير وقفاً للمسلمين ؛ لأنها ليست غنيمة فيكون حكمها حكم الفىء الذى جاء فى قوله تعالى : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ (١) .

وأما الأرض التي صولحوا عليها فهي على ضربين : أرض صالحهم الإمام عليها على أن الأرض للمسلمين ويتركون عليها فى نظير خراج يدفعونه لبيت مال المسلمين يُقدره الإمام .

وأرض صالحهم الإمام على أنها لهم فى نظير خراج يدفعونه عنها فهذا الخراج يكون فى حكم الجزية متى أسلموا سقط عنهم .

٣ - المال المأخوذ باتفاق : وهو ما يؤخذ من فدية الأسارى وما أهده الكفار للمسلمين خوفاً منهم ، فهذا وذاك غنيمة للجيش يقسم كما تقسم الغنائم وهذا فى دار الحرب ، وأما الهدية التي يهديها الكافر لمسلم فى غير دار الحرب فهي له .

وقد ثبت أن النبي ﷺ قبل الفداء من أسرى بدر وجعله فى بيت مال المسلمين وكان ذلك قبل نزول قوله تعالى : ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه ﴾ .

• سلب القتيل :

عرفنا - فيما سبق - معنى السلب : وهو ما يكون مع القتيل من متاع وسلاح .

والحكم فيه عند أكثر أهل العلم أنه لا يخمس كالغنيمة ؛ لقول النبي ﷺ : « من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه » (رواه البخارى ومسلم) .

وهذا يقتضى أنه له كله ، ولو خمس لم يكن جميعه له ، ولقول عمر رضي الله عنه : « كنا لا نخمس السلب » .

(١) سورة الحشر آية : ٧ .

• حكم النفل :

النفل - بفتح الفاء - كما ذكرنا : ما خصه الإمام لبعض الغزاة تحريضاً لهم على القتال .

أو هو - كما جاء في الموسوعة الكويتية (١) - : « زيادة مال على سهم الغنيمة يشترطه الإمام أو أمير الجيش لمن يقوم بما فيه نكاية زائدة على العدو » .

وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى مشروعية التنفيل ، إلا ما روى عن عمرو بن شعيب فإنه قال : « لا نفل بعد رسول الله ﷺ » .

وذهب الشافعية والمالكية إلى أنه لا تنفيل إلا إذا مست الحاجة بأن كثر العدو وقل المسلمون واقتضى الحال بعث السرايا ، وحفظ المكامن ؛ لذلك نفل رسول الله ﷺ في بعض الغزوات دون بعض .

وقال الحنفية : هو مستحب لأنه نوع من التحريض على الجهاد .

وللتنفيل صور ثلاث :

الأولى : أن يعث الإمام - أمام الجيش - سرية تغير على العدو ، ويجعل لهم شيئاً مما يغنمون كالربيع ، أو الثلث .

الثانية : أن ينفل الإمام أو الأمير بعض أفراد الجيش لما أبداه في القتال من شجاعة وإقدام ، أو أى عمل مفيد فاق به غيره من غير سبق شرط .

الثالثة : أن يقول الإمام : من قام بعمل معين فله كذا ، كهدم سور أو نقب جدار ونحو ذلك . وكل هذه الصور جائزة عند جمهور الفقهاء .

وكره مالك وأصحابه الصورة الأخيرة .

قالوا : لأن ذلك يصرف نية للمجاهدين للقتال من أجل الدنيا ، ويؤدى إلى التحامل وركوب المخاطر . قال عمر الفاروق رضي الله عنه : « لا تقدّموا جماجم المسلمين إلى الحصون ، لمسلم أستبقيه أحب إلى من حصن أفتحه » .

هذا ، ويجوز التنفيل من بيت مال المسلمين ، ويشترط في هذه الحالة أن يكون النفل معلوماً نوعاً وقدرًا ، كما يجوز النفل من الغنيمة .

واختلف الفقهاء من أى شيء يكون النفل إذا كان من الغنيمة :

فقال الحنابلة - وهو قول للشافعية - : يكون النفل من أربعة أخماس الغنيمة

(١) ج ١٤ - تنفيل - ص ٧٤ .

مطلقاً، وهو قول أنس بن مالك رضي الله عنه ، واستدل بحديث: « لا نفل إلا بعد الخمس »
(أخرجه أبو داود بإسناد حسن) .

وقال الختفي : يكون النفل من أربعة أخماس الغنيمة إذا نفل الإمام في أثناء القتال ، أما إذا نفل بعد الإحراز فلا ينفل إلا من الخمس .

وذهب للمالكية إلى أنه يكون من الخمس .

وذهب الشافعية في قول إلى أنه يكون من خمس الخمس ، وهو حظ الإمام ،
وفي قول آخر لهم : يكون من أصل الغنيمة .

• حكم أموال المسلمين التي استردها من العدو :

إذا سلب العدو من المقاتلين في سبيل الله مالاً أو متاعاً ، ثم استردها المسلمون منهم ، فهل تعتبر غنيمة تقسم على المقاتلين أم ترد إلى أصحابها - إن علم لها أصحاب ؟

أقول : في المسألة خلاف ، نكتفي بذكر ما نراه راجحاً وهو قول المالكية ، فقد ذهبوا إلى أن المال الذي يعرف صاحبه - المسلم أو الذمي - ^(١) لا يقسم أصلاً ، فإذا قسم لم تنفذ القسمة ، ولربّه أخذه بدون ثمن .

وقريب منه قول الشافعية ، فقد ذهبوا إلى أن هذا المال يجب رده إلى صاحبه المسلم قبل القسمة ، فإن لم يعلم به حتى قسم دفع إلى من وقع في سهمه العوض من خمس الخمس ، ورد المال إلى صاحبه ؛ لأنه يشق نقض القسمة .

• مكان قسمة الغنيمة :

ذهب المالكية ، والشافعية، والحنابلة إلى أن الغنيمة تقسم في دار الحرب تعجيلاً لمسة الغنائم ، وذهابهم لأوطانهم ونكاية للعدو ، وهذا مشروط بتحقيق الأمن .

ويكره تأخير التقسيم لبلد الإسلام بلا عذر عند الشافعية ؛ فإنه ﷺ لم يرجع من غزوة فيها مغنم إلا خمسة وقسمه قبل أن يرجع ، فقد قسم غنائم خيبر بخيبر ، وغنائم أوطاس بأوطاس ، وغنائم بني المصطلق في ديارهم .

والتقسيم راجع إلى نظر الإمام واجتهاده ، فهو الذي يقدر المصلحة الراجحة في هذا ، والله أعلم .

* *

(١) وذلك لأن الذمي له مالنا وعليه ما علينا ، لقتضى الذمة وهو العهد .

• الانتفاع بالغنيمة قبل القسم :

قد تدعو الحاجة إلى أخذ شيء من الغنيمة قبل تقسيمها على الجند ، فهل يجوز للمقاتل وغيره ممن يُعين للمقاتلين في الميدان أن يأخذ شيئاً لطعامه وشرابه ولباسه ونحو ذلك بغير إذن القائد أم لا يجوز ؟

أقول : ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أنه يجوز لشخص من المجاهدين الذين يسهم لهم من الغنيمة أن يأخذ منها إن كان محتاجاً وإن لم يبلغ الضرورة المبيحة للمعينة ، وقيد الحنابلة ذلك بما إذا كان قبل جمع الغنيمة ، أما إذا جمعت الغنائم ، فلا يجوز لأحد الأخذ من الطعام أو العلف إلا للضرورة .

فإن كان لا يسهم له ، ففي جواز أخذه وعلمه قولان عند المالكية .

وعلى من أخذ شيئاً من الغنيمة للحاجة الضرورية وفضل منه شيء أن يرده إليها قل أو كثر ، وإن تعذر رده تصدق به .

وجواز الأخذ من الغنيمة إنما يكون من الأطعمة والأشربة وما يحتاج إليه المقاتل لمصلحة القتال ، أما ما سواه فهو من حق الغائمين جميعاً لا يجوز لأحد إحرازه لنفسه قبل جمع الغنيمة ولا بعده على الراجح من أقوال الفقهاء مهما دعت الضرورة إليه ؛ لأن حق الغنيمة متعلق بهم ففي أخذه إبطال لحقهم .

وهناك قاعدة ينبغي مراعاتها وهي قولهم الثابت بالضرورة لا يتعدى محلها .

ولا ينتفع بالغنيمة إلا الغائمون أنفسهم ، فلا يجوز للتجار أن يأكلوا شيئاً من الغنيمة إلا بثمن .

وقد قيد جواز الانتفاع بالغنيمة بما إذا لم ينههم الإمام عن الانتفاع بالمأكول أو المشروب ، أما إذا نهاهم عنه فلا يباح لهم الانتفاع به .

فمن رافع عليه السلام قال : « كنا مع النبي ﷺ بنى الخليفة فأصاب الناس جوع ، وأصبنا إيلاً وغنماً ، وكان النبي ﷺ في أخريات الناس ، فعجلوا فنصبوا القدور ، فأمر بالقدور فأكفشت ، ثم قسم » . (أخرجه البخاري) .

وأمره - ﷺ - بإكفاء القدور مشعر بكرهه ما صنعوا من الذبح بغير إذن .

وأما إذا نهاهم الإمام ثم اضطروا إليه جاز لهم أكله ؛ لأن الإمام إذ ذاك عاص فلا يلتفت إليه .

الفتاوى الواضحة

وإذا قسمت الغنيمة أو بيعت ، فليس لأحد أن يأخذ من الطعام أو العلف شيئاً بدون إذن من وقع في سهمه ، وإن فعل ذلك كان ضامناً له بمترلة سائر أملاكه .

• الغلول في الغنيمة :

عرفت أنه يجوز للمقاتل أن يتفجع بشيء من مال الغنيمة بقدر ما تدعو إليه الحاجة على التفصيل الذي ذكرناه ، ونريد أن نبين لك هنا حكم الغلول في الغنيمة والسرقة منها فنقول :

الغلول في اللغة : الحيانة -

ومعناه شرعاً : الأخذ من الغنيمة خفية قبل القسمة ولو قلّ - أو هو الحيانة في الغنيمة قبل حوزها ، أى قبل جمعها في موضع واحد .

وسميت الحيانة غلواً لأن الخائن يغله ، أى يخفيه في متاعه ، والغلول كبيرة من الكبائر .

يقول الله عز وجل : ﴿ وما كان لنبى أن يغُلَّ ومن يغُلَّ ياتِ بما غُلَّ يومَ القيامةِ ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون ﴾ (١) .

أى ما كان من خلق نبى ولا من شأنه أبداً أن يخون ، فهو معصوم من الذنوب صغيرها وكبيرها ، ومن يغلل من الناس يأت يوم القيامة بما غله من الغنيمة وغيرها من أموال المسلمين فتشهد عليه فيدخل بها النار .

وقد روى أحمد في مسنده عن روفع بن ثابت أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقى ماءه زرع غيره ، ولا أن يتاع مغنماً حتى يقسم ، ولا أن يلبس ثوباً من فء المسلمين حتى إذا أخلقه رده فيه ، ولا يركب دابة من فء المسلمين حتى إذا أعجزها رده فيه » .

وقد روى البخارى ومسلم عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : « خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خيبر ففتح الله عز وجل علينا ، فلم نغنم ذهباً ولا ورقاً ، غَنِمْنَا المتاع والطعام والثياب ، ثم انطلقنا إلى الوادى ومع رسول الله ﷺ عبد له وهبه له رجل من جذام يسمى رفاعة بن يزيد من بنى الضيب ، فلما نزلنا الوادى قام عبد رضي الله عنه (٢) رسول الله ﷺ - يحل رحله فرمى بهم فكان فيه حتفه ، فقلنا هنيئاً له الشهادة يا

(١) سورة آل عمران آية : ١٦١ -

(٢) اسمه مدغم - بكسر الميم وسكون اللال - كما في البخارى -

رسول الله، فقال : كلا والذي نفس محمد بيده إن الشملة لتلتهب عليه نارا، أخذها من الغنائم يوم خيبر لم تصبها المقاسم ، قال : ففرق الناس، فجاء رجل بشارك - أو شراكين - فقال : يا رسول الله أصبت هذا يوم خيبر، فقال رسول الله ﷺ : شراك من نار - أو شراكين من نار » .

وروى مسلم في صحيحه وأحمد في مسنده عن عمر قال : « لما كان يوم خيبر أقبل نفر من صحابة النبي ﷺ ، فقالوا : فلان شهيد وفلان شهيد، حتى مروا على رجل فقالوا : فلان شهيد ، فقال رسول الله ﷺ : كلا إنني رأيته في النار في بردة غلها- أو عباءة- ثم قال رسول الله ﷺ : يا ابن الخطاب اذهب فتاد في الناس أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون ، قال : فخرجت فتاديت إنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون » .

وروى البخاري في صحيحه وأحمد في مسنده عن عبد الله بن عمر قال : « كان على ثقل ^(١) النبي ﷺ رجل يقال له : كركرة ، فمات ، فقال رسول الله ﷺ : هو في النار . فذهبوا ينظرون إليه فوجدوا عباءة قد غلها » .

من هذه الأحاديث يتضح لنا أن الغلول من الغنيمة بوجه خاص ومن غيرها بوجه عام كبيرة من الكبائر ؛ لأنها خيانة لله ورسوله وللمؤمنين .
قال النووي في شرح مسلم ^(٢) : أجمع المسلمون على تغليظ تحريم الغلول ، وأنه من الكبائر ، وأجمعوا على أن عليه رد ما غله .

• السرقة من الغنيمة :

فرّق كثير من العلماء بين الغلول والسرقة في الغنيمة ، فقالوا : إن الغلول هو أخذ القليل والكثير من الغنيمة قبل جمعها وإحرازها في مكان معين وبعد جمعها وإحرازها أيضاً في خفاء ، أي من غير أن يعلم بذلك القائد ولا واحد من الجند .
والسرقة أخذ الشيء خفية من حرزه بلغ ما يساوي ربع دينار من غير اضطرار بعد حوز الغنيمة وجمعها .

• عقوبة الغال والسارق من الغنيمة :

وقد اختلف الفقهاء في عقوبة من غل أو سرق قبل حوز الغنيمة وبعدها ،

(١) أي على متاع كان له ﷺ يتقل حمله . (٢) ج ١٢ ص ٢١٧ .

فلذهب جمهور الفقهاء إلى أن الغال من الغنيمة يعزّر^(١) ولا يقطع ؛ لأن له حقاً في الغنيمة ، فيكون ذلك مانعاً من قطعه ؛ لأن الخلود تدرأ بالشبهات ، فأشبه ما لو سرق من مال مشترك بينه وبين غيره .

ووافقهم المالكية فيما كان قبل الحوز أو دون النصاب ، والمذهب أنه يقطع إذا سرق نصاباً بعد الحوز ، ولم يجعلوا كونه من الغائبين الذين لهم حق في الغنيمة شبهة تدرأ عنه الحد .

ورجح بعضهم أنه يقطع إذا سرق بعد الحوز نصاباً فوق متابعه من الغنيمة . والجمهور أنه لا يحرق رحله ولا متاعه ؛ لأن الإحراق إضاعة للمال ، وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك .

ويرى الخنابلة والأوزاعي أن من غلّ من الغنيمة حرق رحله ومتاعه كله ، إلا المصنف وما فيه روح .

واستدلوا بما رواه أحمد وأبو داود عن صالح بن محمد بن زائدة قال : «دخلت مع مسلمة أرض الروم فأتى برجل قد غل فساله سالماً عنه، فقال : سمعت أبي يحدث عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ قال : إذا وجدتم الرجل قد غلّ فأحرقوا متاعه واضربوه . قال : فوجد في متاعه مصحفاً . فسال سالماً عنه فقال : به وتصدق بئمه » .

وهذا الحديث قد طعن في صحته ورفع إلى الرسول ﷺ .

قال الشوكاني في نيل الأوطار^(٢) : هذا الحديث أخرجه أيضاً الترمذي والبيهقي . قال الترمذي : غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه . وقال : سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : إنما روى هذا صالح بن محمد بن زائدة الذي يقال له أبو واكد الليثي وهو منكر الحديث . قال المنذرى : وصالح بن محمد بن زائدة تكلم فيه غير واحد من الأئمة ، وقد قيل : إنه تفرد به . وقال البخاري : عامة أصحابنا يحتجون بهذا في الغلول وهو باطل ليس بشيء . وقال الدارقطني : ولا أصل لهذا الحديث عن رسول الله ﷺ . . . إلى آخر ما قال الشوكاني .

(١) يعزّر : يؤدب . (٢) ٦٤ ص ١٣٩ .

• هل يحرم الغال من سهمه :

اختلف الفقهاء فى حرمان الغال من سهمه عقوبة له ، والأصح أنه لا يحرم من سهمه ولكن يؤخذ منه ما غلّه ، وأمره إلى الله تعالى فإن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه .
وقيل : بل يحرم من سهمه ، واستدلوا على ذلك بما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - وأبا بكر وعمر حرقوا متاع الغال وضربوه » . رواه أبو داود وزاد فى روايته ذكرها تعليقاً : « ومنعوه سهمه » .
وهذا الحديث ضعفه العلماء أيضاً كما ذكر الشوكاتى ، ورجح وقفه ابن حجر ، وفى الروايات الأخرى ما يعارضه (١) .

• ماذا يفعل الغال فيما غلّه إذا تاب ؟ :

من المعلوم لدى كثير من الفقهاء أن رد المظالم ركن من أركان التوبة أو شرط من شروط صحتها ، ولا شك أن الغال قد ظلم نفسه وظلم إخوانه الذين شاركوه آلامه وآماله ، وخان الله ورسوله ، فلنبيه عظيم لا يكفره إلا التوبة النصوح مع ردّ كل ما أخذه على من اشترك معه فى القتال قبل القسمة بلا خلاف .

وكذلك يجب عليه ردّه لو غلّ بعد القسمة ، فإن كان الجيش قد تفرق ولم يعلم الإمام بمكانهم أخذ منه الخمس لبيت المال وأمره أن يتصدق بالباقي على ذمة أصحاب الحق ؛ لما روى حوشب قال : « غزا الناس الروم وعليهم عبد الرحمن بن خالد بن الوليد فغلّ رجل مائة دينار ، فلما قسمت الغنيمة وتفرق الناس ، تقدم فأتى عبد الرحمن فقال : قد غللت مائة دينار فاقبضها ، قال : قد تفرق الناس ، فلن أقبضها منك حتى توافى الله بها يوم القيامة ، فأتى معاوية فذكر ذلك ، فقال مثل ذلك ، فخرج وهو يكي ، فمرّ بعبد الله بن الشاعر السكسكى فقال : ما ييكك ؟ ، قال : إنا لله وإنا إليه راجعون ، أمطعنى أنت يا عبد الله ؟ ، قال : نعم ، قال : فانطلق إلى معاوية فقل له : خذ منى خمسك فأعطه عشرين دينار ، وانظر إلى الثمانين الباقية فتصدق بها عن ذلك الجيش فإن الله يعلم أسماءهم ومكانهم ، وإن الله يقبل التوبة عن عباده ، فقال معاوية : أحسن والله ، لأن أكون أنا أفئت بذلك خير من أن يكون لى أحسن شىء امتلكت » .



(١) انظر ما ذكره الشوكاتى فى نيل الأوطار ج ٦ ص ١٣٩ .

حكم الفيء

• تقسيمه :

عرفت فيما سبق أن الفيء فى مصطلح الفقهاء : ما أخذهُ المسلمون من العدو من غير قتال ، بخلاف الغنيمة فإنها مال أخذ من العدو قهراً بقتال .

قال تعالى : ﴿ وما آفأَ اللهُ على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيلٍ ولا ركابٍ ولكنَّ اللهُ يسلطُ رُسُلَهُ على من يشاءُ واللهُ على كلِّ شئٍ قديرٌ ﴾ (١) .

والإيجاف معناه الإسراع ، والركاب « الإبل » ، أى لم تذلوا فى طلبها جهداً ولم تجدوا فى أخذها مشقة .

وقد نزلت هذه الآية فى غزوة بنى النضير ، وهم قبيلة من اليهود غدروا بالعهد فمضى إليهم المسلمون وأجلوهم عن أرضهم وحاذوا أموالهم ، فسأل المسلمون النبى ﷺ أن يقسم لهم فنزلت : ﴿ وما آفأَ اللهُ على رسوله منهم فما أوجفتم عليه ... الآية ﴾ - تبين لهم حكم الله فى هذه الأموال ، فجعل أموال بنى النضير للنبي ﷺ خاصة يضعها حيث شاء ؛ فقسمها النبى ﷺ بين المهاجرين .

هذا ما قاله القرطبى فى تفسيره ، ونقل عن الواقدى أنه قد رواه ابن وهب عن مالك ، ولم يعط الأتصار منها شيئاً إلا ثلاثة نفر محتاجين .

وفى صحيح مسلم عن عمر قال : كانت أموال بنى النضير عما آفأَ اللهُ على رسوله عما لم يُوجِفْ عليه المسلمون بخيل ولا ركاب ، وكانت للنبي ﷺ خاصة ، فكان ينفق على أهله نفقة سنة ، وما بقى يجعله فى الكراع والسلاح عدة فى سبيل الله تعالى .

والقرى التى ذكرها الله فى الآية هى كما قال القرطبى حكاية عن ابن عباس : هى : قريظة والنضير - وهما بالمدينة - وفلّك وعُربّة ويثّيع .

والفء لا يخمس كالغنائم ولكن يجعل كله لرسول الله ﷺ ، يأخذ منه الخمس لنفسه وللزوى قرياه والباقي يضعه فى بيت المال ، وبذلك قال أكثر أهل العلم مستدلين بقوله تعالى : ﴿ قل لله وللرسول ولذئ القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ﴾ فهو فىء فاءه الله على المسلمين جميعاً منحة منه - تبارك وتعالى - وغالباً ما يكون هذا المال كثيراً لو قُسم على أهل الحرب لصاروا طبقة يتمتعون بالثراء وغيرهم قد لا يجد الكفاف ؛ ولهذا قال تعالى فى تعليل الحكم : ﴿ كئى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ﴾ أى كئى لا يكون للمال لو قسم على المقاتلين دون غيرهم متداولاً بينهم مقصوراً عليهم ، فالعدل الإلهى جعل الناس سواسية فى الحقوق العامة فهم شركاء فيما آفاه الله عليهم بحسب ما يراه الإمام صالحاً ، فيعطى منه من شاء ويحرم منه من شاء من غير ظلم ولا محاباة .

قال القرطبى فى تفسيره : فأما الفء فقسمته وقسمة الخمس سواء . والأمر عند مالك فيها إلى الإمام ، فإن رأى حبسهما لنوازل تنزل بالمسلمين فَعَل ، وإن رأى قسمتهما أو قسمة أحدهما قسمة كله بين الناس وسوى بين عريهم ومولاهم ، ويبدأ بالفقراء من رجال ونساء حتى يَغْنَوْا ^(١) .

ولما قرأ عمر رضي الله عنه قوله تعالى : ﴿ فإن لله خمسة . . . ﴾ الآية - قال : «استوعبت هذه الآية الناس فلم يبق أحد من المسلمين إلا له فى هذا المال حق» .

● مواردہ :

- هذا والأموال التى يأخذها المسلمون من العدو بلا قتال تسعة أصناف :
- الأول : ما جلا عنه الكفار خوفاً من المسلمين من الأراضى والعقارات .
- الثانى : ما تركه الكفار وجلوا عنه من المنقولات .

الثالث : ما أخذ من الكفار من خراج أو أجرة عن الأراضى التى ملكها المسلمون ، ودفعت بالإجارة لمسلم أو ذمى ، أو عن الأراضى التى أقرت بأيدى أصحابها من أهل الذمة صلحاً أو عترة على أنها لهم ولنا عليها الخراج .

(١) انظر تفسير القرطبى جـ ٨ ص ١٥ .

الرابع : الجزية .

الخامس : عشور أهل النعمة .

السادس : ما صولح عليه الحريون من مال يؤدونه إلى المسلمين .

السابع : مال المرتد إن قتل أو مات .

الثامن : مال الذمي إن مات ولا وارث له، وما فضل من ماله عن وارثه فهو

فيء .

التاسع : الأراضي المغنومة بالقتال، وهي الأراضي الزراعية عند من يرى عدم

تقسيمها بين الغنائم .

* * *

أحكام الجزية

تعريفها :

قد سبق تعريف الجزية عند الكلام على الغنيمة وذكرنا أنها ما يؤخذ من أهل الذمة فى نظير دفاعنا عنهم وحمايتنا لهم، وإسكانهم فى ديارنا ونحو ذلك مما سيأتى بسطه هنا إن شاء الله تعالى .

وقد اختلفت وجهات نظر الفقهاء فى تعريف الجزية اصطلاحاً تبعاً لاختلافهم فى طبيعتها ، وفى حكم فرضها على المغلوبين الذين فتحت أرضهم عنوة (أى قهراً لا صلحاً) .

وعرفها الحنابلة بأنها : مال يؤخذ منهم على وجه الصغار كل عام بدلاً من قتلهم وإقامتهم بدارنا .

وعرفها الحنفية والمالكية بقريب عما ذكرناه أولاً فقالوا : إنها اسم لما يؤخذ من أهل الذمة ، فهو عام يشمل كل جزية سواء أكان موجبها القهر والغلبة وفتح الأرض عنوة ، أو عقد الذمة الذى يتشأ بالتراضى .

وعرفها الحصنى من الشافعية بأنها : المال المأخوذ بالتراضى لإسكاننا إياهم فى ديارنا ، أو لحقن دمائهم وذرائعهم وأموالهم ، أو لكفناً عن قتلهم .

• دليل مشروعيتها :

وقد ضربت الجزية على أهل الذمة من اليهود والنصارى فى الكتاب والسنة . قال تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ (١) .

وقد نزلت هذه الآية فى أواخر السنة الثامنة من الهجرة أو فى السنة التاسعة .

(١) سورة التوبة آية : ٢٩ .

هذا ولم يأخذ رسول الله ﷺ جزية من أحد من الكفار قبل نزول آية الجزية، فلما نزلت أخذها من نصارى نجران ، ومجوس هجر ، ثم أخذها من أهل أيلة ، وأنرح ، وأهل أذرعات وغيرها من القبائل النصرانية التى تعيش فى أطراف الجزيرة العربية .

وأخذها رسول الله ﷺ بعد ذلك من أهل اليمن ، حيث أرسل معاذ بن جبل إليهم، فقال معاذ : « بعثنى رسول الله ﷺ إلى اليمن وأمرنى أن آخذ من كل حالمة ديتاراً » أى من كل من بلغ الحلم (أخرجه ابو داود والترمذى) .
والجزية إنما تفرض على من أبى الإسلام وأبى القتال وآثر السلامة والصلح .
روى مسلم فى صحيحه وغيره عن بريدة : كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه فى خاصة نفسه بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً .
ثم قال : « اغزوا باسم الله فى سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدًا .

وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال فأيتهم ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، ثم ادعهم إلى الإسلام . فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، ثم ادعهم إلى التحول عن دارهم إلى دار المهاجرين . وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين ، فإن أبوا أن يتحولوا منها فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين ، يجري عليهم حكم الله الذى يجرى على المؤمنين ، ولا يكون لهم فى الغنيمة والفيء شيء ، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن هم أبوا فسلهم الجزية فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم » .

فقوله ﷺ : « فإن هم أبوا فسلهم الجزية » يدل على مشروعية الجزية وإقرارها .

أما ما ورد من أحاديث تدل على أنه لا يقبل من الكفار إلا الإسلام أو السيف كحديث : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قالها فقد عصم منى نفسه وماله إلا بحقه ، وحسابه على الله » (١) .

(١) الحديث أخرجه مسلم عن عمر بن الخطاب .

فقد ذهب الجمهور إلى أنها كانت في بداية الإسلام قبل نزول آية براءة ،
وسورة براءة من آخر ما نزل من القرآن .

• الحكمة في تشريعها :

من المعلوم لدينا أن لكل تشريع حكمة عرفها من عرفها ، وجهلها من جهلها .
ومن المعلوم لدينا أيضاً أن التشريع الإلهي قائم على العدل المطلق ورعاية
مصالح العباد في العاجل والآجل .

وهناك من التشريعات الحكيمة ما أورد المغرضون عليها شبهات تصدى لها -
بحمد الله تعالى - من أدهنها وأزال الإشكال فيها - من هذه التشريعات فرض الجزية
على أهل الكتاب - وهم اليهود والنصارى - ومن في حكمهم كالمشركين
والمجوس ، فقد زعموا أن فرض الجزية من باب التحيل على أخذ أموال الناس بلا
مبرر ، ولا يقول هذا إلا كافر معاند أو جاهل مكابر .

وجميع المسلمين يقرون بوجوبها وينادون بتطبيق أحكامها وإن عجزوا عن ذلك
في عصور الضعف والانحلال فسوف يعود وضع الجزية إلى التطبيق إن شاء الله تعالى
على أيدي المصلحين من خيار العدول من الحكام وعلى رأسهم عيسى بن مريم عليه
السلام ، فسوف يتزل آخر الزمان فيصحح العقيدة ويعمل بالشرعة الإسلامية - كما
ورد في الحديث الصحيح - ويضع الجزية على كل من أبى الإسلام ، كما سيأتى بيانه
في هذا الباب .

ونستطيع - في عجالة - أن نبين الحكمة من تشريع الجزية على النحو المقرر في
الكتاب والسنة فنقول :

(١) فرض الله الجزية على أهل الذمة في نظير عصمة دمائهم وأموالهم
وحمايتهم من عدوهم وإعفائهم من الاشتراك في الجهاد وتمتعهم بالإقامة في أرض
الإسلام في أمن ورخاء .

وهى ضريبة مخفضة جداً لا يجد من يدفعها كبير عناء في الحصول عليها من كسبه الخاص ، ولا سيما أنها تفرض على الرجال البالغين القادرين على الكسب دون النساء والعاجزين كالاطفال والشيوخ المسنين والمرضى والمُعْدَمِينَ .

(ب) ولتكن الجزية التى يدفعها أهل الذمة فى مقابل الزكاة التى يدفعها المسلمون لبيت المال .

وقد كان الأئمة يدفعون أحياناً للفقراء من أهل الذمة معونة من بيت المال .
فقد ثبت أن عمر رضي الله عنه رأى رجلاً من أهل الذمة يسأل الناس ، فقال : ما الذى حملك على هذا ، قال : الحاجة والسن والعمى ، فأخذه من يده إلى خازن بيت المال فقال : انظر هذا وأمثاله فأعطهم ما يكفيهم - أكلناهم صغاراً ونضيعهم كباراً !! -
(ج) ومن أهل الذمة قوم عتاة جبارون لا يردعهم إلا الإذلال والإهانة ، فكانت الجزية نوعاً من الإذلال والإهانة ، وإن كان ذلك غير مقصود لذاته ، فقد اختلف المقسرون فى معنى قوله تعالى : ﴿ حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ﴾ .
فقال ابن منظور فى لسان العرب المراد بقوله : ﴿ عن يد ﴾ عن ذلٍ وعن اعتراف للمسلمين بأن أيديهم فوق أيديهم .

وقيل : ﴿ عن يد ﴾ : أى عن إنعام عليهم بذلك ؛ لأن قبول الجزية يتيح لهم أن يتعاشوا فى بلاد المسلمين أحراراً فى تصرفاتهم المالية فى حدود يقضى بها العرف القائم بين الناس فى ظل العقيدة الإسلامية ، بحيث يكون لهم ما لنا وعليهم ما علينا .

وقيل : ﴿ عن يد ﴾ أى نقداً ، يدك بيدٍ ، من غير تأجيل ، فإن لم يدفعوها مختارين دفعوها وهم صاغرون .

(د) وأخذ الجزية من أهل الذمة يؤدى إلى الرغبة فى الإسلام حتى لا يشعروا بالذلة والصغار ويعيشوا فى بلادهم كأنهم غرباء ، وقد كان العرب على - وجه الخصوص - يأنفون من دفع الجزية ، وكان غيرهم يأنف منها أيضاً ، فيفضلون أن يعيشوا أعزاء فى ظل الإسلام فيسارعون إلى الدخول فيه .

• أنواعها :

(قسم الفقهاء الجزية - باعتبارات - إلى أقسام ، قسموها - باعتبار رضا المأخوذ منه وعدم رضاه إلى : صلحية وعنوية .
وقسموها - باعتبار محلها : هل تكون على الرموس أو على الأموال التي يكسبها الذمي ؟ - إلى جزية رموس وجزية عشرية .
وقسموها - باعتبار النظر إلى طبقات الناس وأوصافهم وعدم النظر إليها - إلى جزية أشخاص ، وجزية طبقات أو أوصاف (١) .

• وسنبين بعض أنواعها هنا بإيجاز :

١ - أما الجزية الصلحية فهي ما كانت بالمصالحة والتراضي .
وأما الجزية العنوية فهي ما أخذت منهم قهراً لفتح بلادهم عنوة ، وذلك لعدم قبولهم الإسلام وطلبهم النجاة بأنفسهم والعصمة لدمائهم وأموالهم تحقيقاً للعدل لا جباية للمال ، كما بينا في الحكمة من مشروعيتها .
فقد صالح النبي ﷺ أهل نجران على ألفي حلة كما ذكر ابن سعد في الطبقات (٢) .

وقد فرض عمر بن الخطاب الجزية على أهل النمة بأرض العراق قهراً ؛ لأن بلادهم فتحت عنوة .
والفرق بين الجزية الصلحية والجزية العنوية أن الأولى مبنية على التراضي والثانية مبنية على القهر والإجبار كما أشرنا .

والأولى غير محددة المقدار والثانية محددة المقدار عند بعض الفقهاء .
ثم إن الجزية الصلحية تضرب على الأشخاص والأموال ، فيجوز ضربها كما قال الفقهاء على الماشية وأرباح المهن الحرة وغير ذلك ، بخلاف الجزية العنوية تضرب على الأشخاص ولا تضرب على الأموال .

٢ - وأما جزية الرموس فإنها تلحق بالجزية العنوية ، وأما الجزية على الأموال فتلحق بالجزية الصلحية على تفصيل في ذلك بين المذاهب لا نرى ضرورة لذكره هنا .

(١) انظر الموسوعة الفقهية الكويتية ج ١٥ ص ١٦٠ .

(٢) انظر الطبقات الكبرى ج ١ ص ٢٨٨ ط دار بيروت .

• مقدارها :

اختلف الفقهاء فى مقدار الجزية ، فذهب الحنفية إلى أن الجزية الصلحية ليس لها حد معين بل تقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق بين الإمام وأهل النمة .

واستدلوا لما ذهبوا إليه باختلاف المقادير التى أخذها الرسول ﷺ من أهل نجران وأهل اليمن وما أخذ عمر من بنى تغلب .

فقد ثبت أن النبى ﷺ صالح أهل نجران على ألفى حلة ، النصف فى صفر ، والبقية فى رجب يؤدونها إلى المسلمين (١) .

وأمر معاذاً « أن يأخذ من أهل اليمن من كل حالمة (٢) ديناراً وعدله من المعافر (٣) » (٤) .

ولما صالح عمر بن الخطاب بنى تغلب على أن يؤدوا ضعف زكاة المسلمين .

روى البيهقى عن عبادة بن النعمان التغلبى فى حديث طويل - أن عمر بن الخطاب لما صالحهم على تضعيف الصدقة قالوا : نحن عرب لا نؤدى ما يؤدى العجم ، ولكن خذ منا كما يأخذ بعضكم من بعض - يعنون الصدقة - فقال عمر بن الخطاب : لا ، هذه فرض المسلمين . قالوا : فزد ما شئت بهذا الاسم لا باسم الجزية ، ففعل فتراضى هو وهم على أن تضعف عليهم الصدقة . وفى بعض طرقه : « سموها ما شئتم » .

وأما الجزية العنوية وهى التى تأخذ من أهل النمة قهراً فإنها تقدر بحسب أحوالهم على الراجح من أقوال الحنفية ومن هنا نحوهم ، فيفرض على الغنى منهم فى العام ثمانية وأربعون درهماً ، وعلى المتوسط أربعة وعشرون ، وعلى الفقير المكتسب اثنا عشر درهماً .

فقد فعل ذلك عمر بن الخطاب على رأى ومسمع من أصحاب النبى ﷺ ، ومثل

(١) انظر الطبقات لابن سعد ج ١ ص ٢٨٨ . (٢) أى بالغ .

(٣) المعافر : هى الثياب المنسوجة إلى بلد باليمن أو حى من همدان . كما فى لسان

العرب .

(٤) حديث معاذ أخرجه أبو داود والترمذى بسند حسن .

ذلك التشريع لا يكون بالرأى ، فلا بد - والله أعلم - أن يكون سمعه من رسول الله ﷺ .

والغنى والفقر يقدر عرفاً بحسب صناعة كل واحد منهم ، وبحسب الزمان المكان وغير ذلك مما يوضع فى الاعتبار عند التقدير .

وقد علمنا عند بيان الحكمة من فرض الجزية على أهل الذمة أنها تؤخذ منهم فى نظير الدفاع عنهم ، والدفاع يختلف من مكان إلى مكان ، ومن زمان إلى زمان ، ومن حال إلى حال . والإمام هو الذى يقدر ذلك وفق الشريعة الإسلامية التى تبنى أحكامها على العدل والمعروف وتتميز بالسماحة واليسر ورفع الحرج .

• وقت استيفاء الجزية :

اتفق الفقهاء على أن الجزية لا تؤخذ من الذمى إلا مرة واحدة فى السنة ولا تتكرر .

والسنة المعتبرة شرعاً هى السنة القمرية ؛ لأنها هى المراتبة شرعاً عند الإطلاق ، أما إذا عین الإمام كونها شمسية أو ميلادية فيجب اتباع ما عینه .

ووقت وجوب الأداء عند آخر الحول كما قال المالكية والشافعية والحنابلة .

واستدلوا لذلك بما وقع من النبى ﷺ فى الجزية ، فقد ضربه على أهل الذمة والمجوس بعد نزول آية الجزية ، ولم يطالبهم بأدائها فى الحال ، بل كان يبعث رسله وسعاته فى آخر الحول لجبايتها .

روى البخارى عن عمرو بن عوف الأنصارى : « أن رسول الله ﷺ بعث أبا عبيدة بن الجراح إلى البحرين يأتى بجزيتهما ، وكان رسول الله ﷺ قد صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي » .

وتدل سيرة الخلفاء والأمراء بعد النبى ﷺ على أنهم كانوا يبعثون الجباة فى آخر العام لجباية الجزية ، فبعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبا هريرة إلى البحرين ، فقدم بمال كثير .

وذهب الحنفية إلى أن وقت وجوب الأداء في أول السنة ، فتجب وجوباً موسعاً كالصلاة ، وللإمام المطالبة بها بعد عقد الذمة .

لقول النعمان بن مقرن : « أمرنا نبينا رسول ربنا ﷺ أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده أو تؤدوا الجزية » .

• تعجيل الجزية وتأخيرها :

ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز طلب التعجيل بدفع الجزية عن عامين أو أكثر بالتراضي لا بالقهر إذا رأى في ذلك مصلحة للمسلمين أو دعت إليه ضرورة ، ويجوز اشتراط تعجيلها عند العقد على الصلح والأمان .

وذهب الحنابلة وبعض الشافعية إلى عدم اشتراط تعجيلها ، والأصح ما عليه الجمهور .

أما تأخيرها عن وقتها فهو راجع إلى الإمام فإن شاء أخره وإن شاء طالبهم بها في وقتها ، فإن جاءوا بها فهم على العهد وإن ماطلوا عاقبهم بما يراه رادعاً لهم ، بشرط أن يكونوا قادرين على دفعها فعلاً ، فإن كان فيهم معسر انظره الإمام حتى يتمكن من دفعها أو عفا عنه ، عملاً بعموم قوله تعالى : ﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وإن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون ﴾ (١) .

• الطريقة المثلى في أخذ الجزية :

ذهب جماعة من الفقهاء إلى القول بأن فرض الجزية إذلال لأهل الذمة فينبغي أن تؤخذ منهم بأسلوب فيه مهانة واحتقار ؛ لأن الله عز وجل قال : ﴿ حتى يعطوا الجزية عند يد وهم صاغرون ﴾ .

وذهب أكثر أهل العلم إلى الرفق بهم في الطلب وحسن معاملتهم وتأخيرهم إلى الوقت الذي يتمكنون فيه من أدائها ، وأخذ قيمة ما وجب عليهم إن كان ذلك أيسر لهم ، وقالوا : إن في حسن المعاملة وإظهار سماحة الإسلام ترغيب لهم في اعتناق الإسلام وهو المطلوب الذي شرعت من أجله الجزية .

(١) سورة البقرة آية : ٢٨٠ .

ولا شك أن الإسلام لم يتشر بالسيف وإنما انتشر بإظهار العدل والمسامحة وحسن الخلق .

وأما المراد بقوله تعالى : ﴿ وهم صاغرون ﴾ أى يمثلون لأحكام الإسلام مستجيبون لأمر الله فى دفع الجزية والوفاء بالعهد .

• مسقطات الجزية :

هناك أمور تسقط الجزية عن أهلها نص عليها الفقهاء فى كتبهم واختلفوا فى بعضها ، سنوجز الكلام عنها فيما يلى :

١ - تسقط الجزية عن من دخل فى الإسلام باتفاق الفقهاء ، فلا يطالب بها فيما يستقبل من الزمان .

واستدلوا بما رواه أبو داود والترمذى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « ليس على المسلم جزية » .

وقد قال ابن المنذر - رحمه الله - : « أجمعوا - يعنى الفقهاء - على أن لا جزية على مسلم » .

ونقل أبو بكر الجصاص أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامله بالعراق عبد الحميد بن عبد الرحمن : « أما بعد فإن الله بعث محمداً ﷺ داعياً ولم يبعثه جايياً ، فإذا أتاك كتابى هذا فارفع الجزية عمن أسلم من أهل الذمة » .

هذا . وقد اختلفوا فى حكم أخذ الجزية عما مضى من الزمان بعد دخول الذمى فى الإسلام .

فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أن الجزية تسقط عمن أسلم من أهل الذمة ، سواء أسلم فى أثناء الحول أم بعده ولو اجتمعت عليه جزية سنين ، واستدلوا لذلك بقوله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ (١) .

(١) سورة التوبة آية : ٢٩ .

وقالوا: إن هذه الآية تدل على سقوط الجزية عن أسلم ؛ لأن الأمر بأخذ الجزية عن يجب قتاله على الكفر إن لم يؤدها، ومتى أسلم لم يجب قتاله ، فلا جزية عليه .

واستدلوا - أيضاً - بقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتُوهَا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ ﴾ (١) .

فالأية - كما قالوا - تدل على أن الإسلام يَجِبُ ما قبله ، وأن الكافر إذا أسلم لا يطالب بقضاء ما فاته من صلاة أو زكاة ، وكذا لا يطالب بما وجب عليه من جزية قبل إسلامه .

وقال جماعة من أهل العلم : إن الجزية لا تسقط عن الذمي إذا أسلم بعد انتهاء الحول ، أما إذا أسلم في أثناء الحول فتسقط عنه الجزية ، ولا يطالب بقسط ما مضى من السنة . والراجع قول الجمهور .

٢ - وتسقط الجزية بالموت مطلقاً عند الحنفية والمالكية سواء أحصل الموت في أثناء الحول أم بعد انتهائه .

واستدلوا لذلك بأن الجزية وجبت عقوبة على الكفر فتسقط بالموت كالحلود ؛ ولأن الجزية وجبت وسيلة إلى الإسلام فإذا مات على الكفر سقطت عنه ويكفيه عذاب الله .

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الجزية لا تسقط بالموت إذا حصل بعد انتهاء الحول بل تؤخذ من تركه كسائر الديون ، أما إذا حصل الموت في أثناء الحول فلا تسقط به أيضاً في القول المعتمد عند الشافعية، وتؤخذ من تركه بقسط ما مضى من الحول ، وتسقط عند الحنابلة وقول آخر للشافعية لأنها لا تجب ولا تؤخذ قبل كمال حولها .

والراجع ما ذهب إليه الحنفية والمالكية .

٣ - وتسقط الجزية بالإعسار عند الحنفية والمالكية ، سواء أطرأ عليه الإعسار

(١) سورة الأنفال آية : ٣٨ .

فى أثناء الحول أم بعد انتهائه فليس من العدل أن يكلف المرء بما لا يطيق، وهذا من سماحة الإسلام ويسره .

وذهب الخنابلة إلى أن الجزية تسقط عن الذمى بالإعسار فى أثناء الحول لأن الجزية لا تجب ولا تؤخذ قبل كمال حولها أما إذا كان الإعسار بعد انتهاء الحول فلا تسقط عنه الجزية وتصبح ديناً فى ذمته، وينظر ويهمل إلى وقت يسار يتمكن فيه من الأداء .

وذهب الشافعية إلى أن الجزية لا تسقط عن الذمى بالإعسار الطارئ لأنهم لا يعتبرون الإعسار مانعاً من وجوب الجزية ابتداء . وإذا كان ذلك كذلك فلا تسقط الجزية عنه وتعتبر ديناً فى ذمته ، ويهمل إلى وقت يسار يتمكن فيه من الأداء ، أخذاً بعموم قوله تعالى : ﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ﴾ .

٤ - وتسقط الجزية عن من ذهب عقله بالجنون الطارئ عليه إذا استمر أكثر العام عند الخنفية والمالكية وكثير من فقهاء الشافعية .

وذهب الخنابلة - وهو قول للشافعية - إلى أن الجنون الطارئ لا يسقط الجزية إذا كان بعد انتهاء الحول، أما إذا طرأ الجنون فى أثناء الحول فتسقط الجزية ؛ لأنها لا تجب ولا تؤخذ قبل كمال الحول .

٥ - وتسقط الجزية على ذوى العاهات، كالعمى والصمم والشيخوخة والمرضى العائق عن الكسب مع الفقر عند المالكية، ولم يشترط الخنفية الفقر بل متى حدثت له عاهة من هذه العاهات سقطت عنه الجزية .

وقال الشافعية: لا تسقط عنه الجزية بحدوث عاهة من هذه العاهات؛ لأنها لا تعتبر مانعاً من الجزية ابتداء، وذهب الخنابلة إلى أنها لا تسقط عن الذمى بعد تمام الحول، أما إذا أصيب بإحدى العاهات السابقة أثناء الحول فسقط عنه الجزية لأنها لا تجب إلا بكمال الحول .

٦ - وتسقط الجزية عن أهل الذمة إذا لم يستطع المسلمون حمايتهم من عدوهم ؛ فإن المسلمين مطالبون فى مقابل الجزية بتوفير الحماية لهم والدفاع عنهم

واسترجاع ما أخذ من أموالهم، واستنقاذ من أسر منهم سواء أكانوا يعيشون مع المسلمين أم كانوا متفردين في بلد لهم، وهذا ما صرح به الشافعية - ولم أطلع على أقوال غيرهم - وهو القول الذى يجرى على أصول الإسلام وقواعده السمحة .

وقد ذكر أبو يوسف عن أبى عبيدة بن الجراح: « أنه عندما أعلمه نوابه على مدن الشام بتجميع الروم لمقابلة المسلمين كتب إليهم أن ردوا الجزية على من أخذتموها منه، وأمرهم أن يقولوا لهم : إنما رددنا عليكم أموالكم ، لأنه قد بلغنا ما جمع لنا من المجموع ، وأنكم اشتراطتم علينا أن نمنعكم ، وإنا لا نقدر على ذلك ، وقد رددنا عليكم ما أخذنا منكم ونحن لكم على الشروط ما كتبنا بيتنا وبينكم إن نصرنا الله عليهم » (١) .

هذه السوابق التاريخية حدثت في عصر الصحابة - رضوان الله عليهم - وعلموا بها وسكتوا عنها فيعتبر إجماعاً سكوتياً .

٧ - وتسقط الجزية عن كل من اشترك مع المسلمين في قتال العدو بأمر الإمام عند بعض الفقهاء، بشرط أن يقاتل في مكان لا يلحق المسلمين فيه منهم ضرر ولا يتوقع منهم خيانة . وهذا قول بعض الفقهاء . والأصح أن عليهم الجزية لا تسقط عنهم بقتالهم مع المسلمين .

وقد كره جمهور الفقهاء اشتراك الذميين مع المسلمين في القتال كما أشرنا إلى ذلك فيما مضى .

والأصل في ذلك ما روى عن عائشة رضي الله عنها قول النبي ﷺ : « إنا لا نستعين بمشرك » . (رواه أبو داود ، وابن ماجه) .

وروى مسلم في صحيحه عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها ما يؤكد هذا الحديث ويقويه . قالت : خرج رسول الله ﷺ قبل بدر . فلما كان بحرة الويرة أدركه رجل . قد كان يذكر منه جرأة ولجدة . ففرح أصحاب رسول الله ﷺ حين رأوه . فلما أدركه قال لرسول الله ﷺ : جئت لأتبعك وأصيب معك . قال له

رسول الله ﷺ : « تؤمن بالله ورسوله ؟ » ، قال : لا . قال : « فارجع ، فلن أستعين بمشرك » .

قالت : ثم مضى حتى إذا كنا بالشجرة أدركه الرجل . فقال له كما قال أول مرة . فقال له النبي ﷺ كما قال أول مرة . قال : « لا فارجع فلن أستعين بمشرك » قال : ثم رجع فأدركه بالبيداء . فقال له كما قال أول مرة : « تؤمن بالله ورسوله » قال : نعم . فقال له رسول الله ﷺ : « فانتطلق » .

• مصارف الجزية :

تصرف الجزية في مصالح المسلمين العامة ومراقب الدولة الهامة ، شأنها شأن الفيء الذى حازه المسلمون بغير قتال ، كأرزاق للجهاديين وذرائعهم ، وسد الثغور وبناء الجسور ، والمساجد والقناطر وإصلاح الأنهار ، ورواتب الموظفين من القضاة والمدرسين ، والعلماء والمفتين ، والعمال وغير ذلك .

• الجزية ونزول عيسى عليه السلام :

ونختم الكلام عن الجزية بذكر ما قاله العلماء في نسخها وبقائها في زمن نزول عيسى عليه السلام على ضوء ما جاء في الصحيحين عن رسول الله ﷺ في قصة نزوله آخر الزمان ، فقد ثبت أنه يضع الجزية ، ولفظ « يضع » يحتمل معنيين قبولها وعدم قبولها ، فنذكر الحديث أولاً ثم نذكر ما قاله العلماء في معناه بإيجاز .

روى البخارى ومسلم - واللفظ له - عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « والذى نفسى بيده ليوشكن أن يتزل فيكم ابن مريم حكماً مقسطاً فيكسر الصليب ، ويقتل الخنزير ، ويضع الجزية ، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد » .

فقوله ﷺ : « يضع الجزية » معناه يفرضها عليهم بعد أن انقطع فرضها بسبب ضعف المسلمين وترك الجهاد في سبيل الله ، وفساد الحكام وخراب النعم - هذا ما أفهمه من اللفظ .

وقيل إن المعنى : يضعها عن أهل النعمة فلا يقبل منهم إلا الإسلام إذ لا يكون بعد نزوله حجة في التمسك بأنه الله أو ابن الله ، وحيث يكون الأمر كذلك لا ينبغي أن يتركوا على ما هم عليه وتتخذ منهم الجزية ، فإما الإسلام وإما القتل .

وقد رجح القاضي عياض القول الأول ، ورجح النووي القول الثاني ، فقال
فى شرح هذا الحديث :

(فالصواب فى معناه : أنه لا يقبلها ولا يقبل من الكفار إلا الإسلام ، ومن
بذل منهم الجزية لم يكف عنه بها بل لا يقبل إلا الإسلام أو القتل ، هكذا قاله الإمام
أبو سليمان الخطائى وغيره من العلماء رحمهم الله تعالى .

وحكى القاضي عياض رحمه الله عن بعض العلماء معنى هذا ثم قال : وقد
يكون فيض المال هنا من وضع الجزية وهو ضربها على جميع الكفرة ، فإنه لا يقاقله
أحد فتضع الحرب أوزارها ، واتقياد جميع الناس له إما بالإسلام وإما بالقاء يد ،
فيضع عليه الجزية ويضربها .

وهذا كلام القاضي وليس بمقبول والصواب ما قلناه ، وهو أنه لا يقبل منه إلا
الإسلام ، فعلى هذا قد يقال : هذا خلاف حكم الشرع اليوم ، فإن الكتائب إذا بذل
الجزية وجب قبولها ولم يجز قتلها ولا يكره على الإسلام ، وجوابه : أن هذا الحكم
ليس بمستمر إلى يوم القيامة بل هو مقيد بما قبل عيسى عليه السلام ، وقد أخبرنا النبى
ﷺ فى هذه الأحاديث الصحيحة بنسخه ، وليس عيسى عليه السلام هو الناسخ بل
نبينا ﷺ هو المبين للنسخ ، فإن عيسى يحكم بشرعنا ، فدل على أن الامتناع من
قبول الجزية فى ذلك الوقت هو شرع نبينا محمد ﷺ (١٠هـ (١) .

* * *

(١) انظر شرح مسلم ج ٢ ص ١٩٠ ، باب « بيان نزول عيسى ابن مريم عليه السلام
حاكماً » .

أحكام الأسرى والسبي

شرع الله تبارك وتعالى لأسرى الحرب من الرجال والسبايا من النساء والأطفال أحكاماً تخصهم فى ظل العدالة والسماحة والرحمة والعفو وغيرها من الأخلاق الحسنة التى جاء بها الإسلام .

ومستكمل عن هذه الأحكام بإيجاز من غير خوض فى التفاصيل التى وردت فى الكتب المطوّلة .

ونحن نعلم أن معاملة الأسرى قد اختلفت اختلافاً كبيراً عن المعاملة التى كان يجدها الأسرى من المسلمين فى العصور الأولى فى الوقت الذى كانت فيه الشريعة الإسلامية مطبقة ، وكانت الحروب تعتمد على القوة الذاتية المثلثة فى كثرة العدد والعدد .

• معنى الأسرى فى اللغة والشرع :

من معانى الأسرى فى اللغة : الشد والربط بالحبل ونحوه ، ولهذا أطلق على من يظفر به المحاربون من رجال عدوهم أسيراً ؛ لأنه مأسور إليهم أى مشدود ، بالوثاق إلى معاقلم .

والأسير يجمع على أسارى بضم الهمزة ، وأسارى بفتحها ، وأسرى وأسراء . ومعناه شرعاً كما قال الماوردى : هو الرجل المقاتل من الكفار إذا ظفر به المسلمون حياً .

وهذا التعريف مبنى على الأغلب ؛ لأن الفقهاء يدخلون فى أحكام الأسرى كل من يظفر به المسلمون من المقاتلين ومن فى حكمهم ممن يؤخذون فى أثناء الحرب أو فى نهايتها أو من غير حرب ما دام العداء قائماً والحرب محتملة .
ويطلق الفقهاء لفظ الأسير أيضاً على : من يظفر به المسلمون من لخبين إذا دخلوا دار الإسلام بغير أمان ، وعلى من يظفرون به من المرتدين عند مقاتلتهم لنا ، كما يطلقون لفظ الأسير على : المسلم الذى ظفر به العدو .

• تعريف السبي لغة وشرعاً :

قال ابن فارس فى معجم مقاييس اللغة : (السين والباء والياء أصل واحد يدل

على أخذ شيء من بلد إلى بلد آخر كرهًا . ومن ذلك السبي ، يقال : سبى الجارية يسبها سبيًا فهو سابي ، والمأخوذة : سبيّة (١٠-هـ .

والسبيّ يعنى : الملك ، قال ابن الأعرابي - كما فى لسان العرب - : سبى غير مهمور إذا ملك . . . واستباه كسباه ، والسبى - أيضًا - : النهب وأخذ الناس عبيدًا وإماءً .

يقال للغلام : « سبى » ، « مَسبى » ، « مَسْبِي » ، « مَسْبِيَّة » و « مَسْبِيَّة » وجمعها « مسبايا » مثل عطية وعطايا .

والفقههاء يطلقون لفظ السبى على من يظفر به المسلمون حيًا من نساء أهل الحرب وأطفالهم . ويخصصون لفظ الأسرى - عند مقابله بلفظ السبايا - بالرجال المقاتلين ، إذا ظفر المسلمون بهم أحياء .

• حكم الأسر وحكمته :

الأسر مشروع بالكتاب والسنة والإجماع ، ويدل على مشروعيته النصوص الواردة فى ذلك سيأتى ذكر الكثير منها إن شاء الله تعالى منها قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَتَمُوهُمْ فَشُدُّوا الرِّبَاقَ . . . ﴾ (١) .

ومعنى أثختموهم : أكثرتم فيهم القتل ، ولا يتنافى ذلك مع قول الله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ ﴾ (٢) لأنها لم ترد فى منع الأسر مطلقًا ، وإنما جاءت فى الحث على القتال ، وأنه ما كان ينبغى أن يكون للمسلمين أسرى قبل الإثخان فى الأرض ، أى المبالغة فى قتل الكفار على ما سيأتى فيما بعد .

والحكمة فى تشريع الأسر مع إمكان القتل - كسر شوكة العدو وتحطيم معنوياته ، ودفع شره ، وإبعاده عن ساحة القتال ، ولكى يتمكن المسلمون من اقتداء أسراهم به ، ولكى يجد المسلمون فى ردِّهم قلاءً مالياً يسد حوائجهم ويزيد فى قوتهم الحربية .

وهناك حكمة أخرى هى أسى من ذلك كله وهى :

ترغيبهم فى الإسلام عن قرب ، وذلك بأن نسمعهم القرآن ، ونريهم سماحة

(١) سورة محمد آية : ٤ . (٢) سورة الأنفال آية : ٦٧ .

الإسلام وتظلمهم على ما فيه من المحاسن والمثل العليا، وهو بعيد عن كل المؤثرات السلبية التي تعرفه عن التفكير والرؤية، وتصله عن الدخول في هذا الدين القويم .
فالأسير يكون بعيداً عن أهله الذين يقفون عقبة في طريقه إلى الصراط المستقيم بعيداً عن معبوداته الباطلة التي تملك عليه قلبه وعقله ، بعيد عن إخوان السوء الذين يتأثر بهم ويدين بدينهم في عاداته وعباداته .

وهذا كله يتيح له أن يعرف الفرق بين دينه الذي يعتنقه والدين الذي جاء به محمد ﷺ - فلا يسهه إلا اتباعه ، فإن أسلم فقد عصم دمه وماله ، وإن آبى الإسلام جاز للمسلمين قتله أو اقتلاؤه أو استرقاقه أو المن عليه برده إلى أهله من غير فداء كما سيأتي بيانه .

• من يجوز أسرهم ومن لا يجوز :

يجوز أسر كل من وقع في يد المسلمين من الحريين ، صبيّاً كان أو شاباً أو شيخاً أو امرأة ، الأصحاء منهم والمرضى ، إلا من لا يخشى من تركه ضرر وتعذر نقله ، فإنه لا يجوز أسرهم عند أكثر أهل العلم، كالأعمى والزمن- وهو الشيخ الكبير- والمريض الذي لا يرجى برؤه، والراهب الذي لا يقاتل ما لم يكن لهم رأى يستتير به العدو في وضع الخطط الحربية وغيرها مما يضر بالمسلمين .

• ماذا يصنع الأسر بأسيره :

إن تمكن المسلم من أسر رجل صنع معه ما يتمكن به من حفظه في الأسر كان يوثقه بحبل ونحوه ، ويعصب له عينيه أو يحبس في مكان حصين ونحو ذلك ، وأن يصنع معه ما يقيه من شره، فإن خاف من أذاه جاز له قتله، وقد فعل ذلك غير واحد من الصحابة .

ويظل الأسير في يد أسره أمانة حتى يسلمه للقائد أو للإمام ، لا يجوز له أن يرده إلى معسكره أو إلى بلده بفداء؛ فأمر الفداء ليس له وإنما هو للإمام، ولا يجوز أن يُمن عليه بغير فداء فذلك للإمام أيضاً .

وعلى المسلم أن يحسن معاملة أسيره إن رأى في ذلك ما يرغبه في الإسلام ، وعليه أن يسمعه القرآن ، وأن يحدثه عن أركان الإيمان ، وأن يعلمه بعض المبادئ الأخلاقية التي جاءت بها الشريعة السمحة، فإن هداه الله على يديه فقد فاز فوزاً عظيماً في الدنيا والآخرة .

والإسلام دين هداية ومنهج حياة وما شرع القتال إلا لدفع الناس إلى ما فيه سعادتهم في الدنيا والآخرة ، فلا ينبغي أن يجعل المسلم مبلغ همة أن يضيف إلى المسلمين بكثرة الأسرى أموالاً وغنائم ، ولكن ليكن مبلغ همة نصرة الدين وهداية الضالين .

وعلى الأسر أن يطعم أسيره مما يأكل وأن يلبسه مما يلبس فهذا من عمل الأبرار الذين شكر الله سعيهم وأجزل ثوابهم .

قال تعالى في أوصافهم : ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا إِنَّمَا نَطْعَمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا ﴾ (١) .

ويجوز حبسهم في أى مكان ولو في المسجد ، بل إن بعض الأسرى يكون حبسهم أولى من إطلاقهم ، وذلك يخضع لمقتضيات الظروف والأحوال .

ولقد كان النبي ﷺ يربط بعض الأسرى في المسجد ليسمعوا كلام الله كما فعل بشامة بن أثال الحنفي ، فقد ربطه في صارية من صواري المسجد وكان يغدو إليه في كل يوم يسأله عن حاله ، فيقول له : « يا محمد إن تقتل تقتل ذا دم ، وإن تمنن تمنن على شاكر » أى إن تقتلني فهذا حقك فإنني قتلت منكم ولكم على القصاص ، وإن تمنن عليّ بإطلاقي من الأسر فإنما تمنن على رجل يحفظ الجميل ويشكر على المعروف ، وقد أسلم وحسن إسلامه (٢) .

• حكم الإمام في الأسرى :

إذا جمعت الغنائم وجمع الأسرى وانتهت المعركة كان الإمام أو نائبه مخيراً في الأسرى بين أمور خمسة :

الأول : قتلهم ، إن خاف من شرهم ، أو من أجل النكاية بهم ويعدوهم ، أو ليشفى بقتلهم أناساً من المسلمين لهم عندهم ثارات ، أو ما أشبه ذلك من المصالح التى يراها مع مجلس الشورى الذى يصطفيه للتشاور فى أمرهم .

الثاني : استرقاقهم ، أى جعلهم عبيداً فى أيدي المسلمين ، فيدخلهم فى قسمة الغنائم فأبهم وقع سهمه عليه ملكه ، وذلك إن رأى أن فى استرقاقهم مذلة لهم ولمن خلفهم .

الثالث : إطلاقهم بالفداء ، إن رأى أن فى أخذ الفدية مصلحة للمسلمين .

(١) سورة الإنسان آية : ٨ - ٩ . (٢) حديث ثمانية رواه البخارى ومسلم .

الرابع : أن يطلقهم ويعقد بينهم عقدًا بترك المقاتلة ودفع الجزية .

الخامس : أن يَمَنَّ عليهم من غير فداء ، وذلك إن رأى فيه مصلحة للمسلمين .

وهذا ما ذهب إليه المالكية ومن نحا نحوهم من فقهاء المذاهب الثلاثة ، بل إن

هذا هو مذهب أكثر أهل العلم على اختلاف مذاهبهم .

وفى السيرة النبوية ما يشير إلى ذلك فقد استشار النبي ﷺ المسلمين في

أسرى بدر فمنهم من أشار بقتلهم ، ومنهم من أشار بقبول الفداء .

روى مسلم فى صحيحه وأحمد فى مسنده عن ابن عباس رضيا قال : « لما

أسروا الأسارى- يعنى يوم بدر- قال رسول الله ﷺ لأبى بكر وعمر: «ما ترون فى

هؤلاء الأسارى، فقال أبو بكر : يا رسول الله هم بنو العم والعشيرة أرى أن تأخذ

منهم فدية فتكون لنا قوة على الكفار، وعسى الله أن يهديهم للإسلام . فقال رسول

الله ﷺ : ما ترى يا ابن الخطاب . فقال: لا والله ما أرى الذى رأى أبو بكر ولكنى

أرى أن تمكثنا فنضرب أعناقهم، فتمكن علينا من عقيل فيضرب عنقه وتمكثنى من

فلان- نسيباً لعمر- فأضرب عنقه، ويمكن فلاناً من فلان - قرابته - فإن هؤلاء أئمة

الكفر وصناديدها .

فهو رسول الله ﷺ ما قال أبو بكر ولم يهو ما قلت، فلما كان من الغد

جئت فإذا رسول الله ﷺ وأبو بكر قاعدين يكيان، قلت : يا رسول الله من أى

شئ تبكى أنت وصاحبك، فإن وجدت بكاء بكيت، وإن لم أجد بكاء تبكيت

لبكائكهما، فقال رسول الله ﷺ : أبكى للذى عرض على أصحابك من أخذهم

بالفداء، لقد عُرِضَ على عذابهم أدنى من هذه الشجرة - شجرة قريية منه - وأنزل

الله عز وجل : ﴿ ما كان لنى أن يكون له أسرى حتى يُثخنَ فى الأرض ﴾ إلى

قوله : ﴿ فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً ﴾ فأحل الله الغنمة لهم .

• إسلام الأسير لا يزيل الملك عنه :

الأسير ملك للمسلمين قبل القسمة وملك لمن وقع فى سهمه منهم ، فإذا أسلم

لا يزل ملكه عنه بل يظل رقيقاً يتصرف فيه مالكة بالبيع والهبة ونحو ذلك .

روى مسلم فى صحيحه وأحمد فى مسنده عن عمران بن حصين قال : « كانت

ثقيف حلفاء لبني عقيل ، فأسرت ثقيف رجلين من أصحاب رسول الله ﷺ وأسر أصحاب رسول الله ﷺ رجلاً من بني عقيل ، وأصابوا معه العضباء فأتى عليه رسول الله ، وهو في الوثاق فقال : يا محمد ، فأتاه فقال : ما شأنك ؟ . فقال : بما أخذتني وأخذت سابقة الحاج (يعني العضباء) . فقال : أخذتك بجريرة حلفائك ثقيف . ثم انصرف فناداه ، فقال : يا محمد يا محمد ، فقال : ما شأنك ؟ . قال : إني مسلم ، قال : لو قلتها وأنت تملك أمرك أفلحت كل الفلاح ، ثم انصرف عنه فناداه : يا محمد ، فأتاه ، فقال : ما شأنك ؟ ، فقال : إني جائع فاطعمني وظمآن فاسقني ، قال : هذه حاجتك ، ففدى بعد بالرجلين .

هذا ولكن لا يجوز قتله بعد الإسلام ؛ لأنه بالإسلام قد عصم دمه .

وماله تبع له فهو غنيمة للمسلمين .

• بم يعرف إسلام الأسير ؟ :

إذا نطق الأسير بالشهادتين حكمنا بإسلامه ؛ لأن لنا الظاهر والله يتولى السرائر .

وليس علينا أن نبحث عن نواياهم بل نقبل منهم الإسلام ، ونكون منهم على حذر حتى نطمئن إلى أنه قد حسن إسلامه .

فقد روى مسلم في صحيحه أن المقداد بن الأسود قال : « يا رسول الله أرايت إن لقيت رجلاً من الكفار فقاتلني فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها ثم لاذ مني بشجرة فقال : أسلمت لله ، أفأقتله يا رسول الله بعد أن قالها ؟ ، قال رسول الله : لا تقتله ، قال : فقلت يا رسول الله إنه قد قطع يدي ثم قال ذلك بعد أن قطعها أفأقتله ، قال رسول الله ﷺ : لا تقتله فإن قتله فإنه بمثلتك قبل أن تقتله ، وإنك بمثلته قبل أن يقول كلمته التي قال » .

وقد اختلفوا في قوله ﷺ : « فإن قتله فإنه بمثلتك قبل أن تقتله » . إلى آخره « فأحسن ما قيل فيه وأظهره - كما قال النووي نقلاً عن الشافعي وابن القصار من المالكية - أنه معصوم الدم محرم قتله بعد قوله لا إله إلا الله كما كنت أنت قبل أن تقتله ، وإنك بعد قتله غير معصوم الدم ولا محرم القتل كما كان هو قبل قوله لا إله إلا الله .

قال ابن القصار : يعنى لولا عذرك بالتأويل المسقط للقصاص عنك .

قال القاضى : وقيل معناه إنك مثله فى مخالفة الحق وارتكاب الإثم وإن اختلفت أنواع المخالفة والإثم فيسمى إثمه كفراً وإثمك معصية وفسقاً .

ومثله ما رواه مسلم أيضاً فى أسامة بن زيد رضي الله عنه قال : « بعثنا رسول الله ﷺ فى سرية فصبحنا الحرقات من جهينة فأدركت رجلاً فقال : لا إله إلا الله ، فطعته فوقع فى نفسى من ذلك فذكرته للنبي ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : أقال لا إله إلا الله وقتلته ؟ » قال : قلت يا رسول الله إنما قالها خوفاً من السلاح . قال : أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا . فما زال يكررها على حتى تمنيت أنى أسلمت يومئذ » . الحديث .

قال الإمام النووي : أما كونه ﷺ لم يوجب على أسامة قصاصاً ولا دية ولا كفارة فقد يستدل به لإسقاط الجميع ، ولكن الكفارة واجبة والقصاص ساقط للشبهة فإنه ظنه كافراً وظن أن إظهاره كلمة التوحيد فى هذا الحال لا يجعله مسلماً ، وفى وجوب الدية قولان للشافعى ، وقال بكل واحد منهما بعض العلماء .

● فداء أسرى المسلمين بأسرى الأعداء :

ذهب الجمهور من المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وصاحبها أبى حنيفة ، وهو أحدى الروايتين عن أبى حنيفة إلى جواز تبادل الأسرى مستدلين بقول النبي ﷺ : « أطعموا الجائع وعودوا المريض فكوا العانى » (أخرجه البخارى) .

وقوله : « إن على المسلمين فى فيثهم أن يفادوا أسيرهم ، ويؤدوا عن غارمهم » (أخرجه سعيد بن منصور فى سننه) .

وفادى النبي ﷺ رجلين من المسلمين بالرجل الذى أخذه من بنى عقيل - كما تقدم .

وفادى بالمرأة التى استوهبها من مسلمة بن الأكوع ناماً من المسلمين كانوا قد أسروا بمكة - كما أخرجه مسلم فى صحيحه .

ولأن فى المفادة تخليص المسلم من عذاب الكفار ، والفتنة فى الدين ، وإنقاذ المسلم أولى من إهلاك الكافر .

ولم يفرقوا بين ما إذا كانت المفاداة قبل القسمة أو بعدها - خلافاً لبعضهم - .
ولو أسلم الأسير لا يفادى به لعدم الفائدة، أى لأنه فداء مسلم بمسلم إلا إذا
طابت به نفسه وهو مأمون على إسلامه .

ويجوز مفاداة الأكثر بالأقل والعكس ، كما قال الشافعية ، ولم يصرح بذلك
الحنابلة . لكن جاء فى كتبهم ما يوافق ذلك لاستدلالهم بالأحاديث المتقدمة .
أما الحنفية فقد نصوا على أنه لا يجوز أن يعطى لنا رجل واحد من أسرائنا ،
ويؤخذ بدله أسيران من المشركين .

• إسلام الحرى قبل القدرة عليه :

إذا أسلم الحرى قبل الأسر أو قبل أن يدخل المسلمون أرضه فقد أحرز نفسه
وماله ، فلا يقتل ولا يصادر ماله ، ولا تؤخذ منه أرضه - هذا ما ذهب إليه الجمهور
كما ذكر الشوكاتى فى نيل الأوطار ^(١) .

وقال بعض الحنفية : إن الحرى إذا أسلم فى دار الحرب وأقام بها حتى غلب
المسلمون عليها فهو أحق بجميع ماله إلا أرضه وعقاره فإنها تكون فيئاً للمسلمين ،
وقد خالفهم أبو يوسف فى ذلك فوافق الجمهور . ١٠٠ هـ .

واستدل الجمهور على ما ذهبوا إليه بأحاديث كثيرة منها ما رواه أحمد فى مسنده
عن صخر بن عيلة : « أن قوماً من بنى سليم فروا عن أرضهم حين جاء الإسلام
فأخذتها ، فأسلموا ، فخاصمونى فيها إلى النبى ﷺ فردها عليهم ، وقال : إذا
أسلم الرجل فهو أحق بأرضه وماله » .

وهذا الحديث أيضاً رواه أبو داود بمعناه وقال فيه : « فقال : يا صخر إن القوم
إذا أسلموا أحرزوا أموالهم ودماهم » .

وروى سعيد بن منصور بسند رجاله ثقات من حديث مرسل عن عروة : « أن
النبى ﷺ حاصر بنى قريظة ، فأسلم ثعلبة وأسيد بن سعية فأحرز لهما إسلامهما
أموالهما وأولادهما الصغار » .

(١) ج ٨ ص ١٥٩ باب « أن الحرى إذا أسلم قبل القدرة عليه أحرز أمواله » .

• معاملة السبي :

بعد أن تكلمنا عن أحكام الأسرى نتكلم عن أحكام السبي بإيجاز ، فنقول :
السبي - كما سبق أن ذكرنا - النساء والأطفال -

وهو مشروع بالكتاب والسنة -

قال تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتَ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَمْتَهُمْ
فَسَلُّوا الرُّكَّاتِ ﴾ (١) .

وقد سبى النبي ﷺ ، وقسم السبي بين المجاهدين ، كسبى بنى المصطلق
وهوازن كما روى البخارى وغيره .

وسبى الصحابة من بعده ، كما فعل أبو بكر رضى الله تعالى عنه حين استرق
نساء بنى حنيفة وذرايرهم ، وسبى على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه بنى
ناجية .

وكان السبي موجودا قبل الإسلام ، فقيده الإسلام بشروط ، وخصه بحالة
الحرب ونحوها .

واعلم أن السبي يعامل معاملة الأسرى فى أمور دون أمور .
فهم من جملة الغنائم التى يغنمها المسلمون فيتصرف فيها الإمام بالاسترقاق أو
البيع .

ومن وقع فى نصيبه شيء منه تصرف فيه بالبيع أو بالاسترقاق أيضاً .
ويجوز أن يقبل فيهم الفداء أو يمين عليهم بغير فداء ، ولكن لا يجوز قتلهم بعد
وقوعهم فى الأسر ؛ لأنهم ليسوا من أهل القتال .

وقد نهى عن قتلهم قبل الأسر فكيف يقتلون بعد الأسر .
وقد روى أبو داود عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : « لا تقتلوا
شيخاً فانياً ولا طفلاً ولا امرأة » .

وروى البخارى ومسلم عن ابن عمر : أن النبي ﷺ نهى عن قتل النساء
والصبيان .

والحكم بعدم قتل النساء والصبيان مقيد بما إذا لم يشتركوا فى القتال ، فإن
كانوا قد اشتركوا فى القتال ، وحملوا السلاح وقاتلوا ، جاز قتلهم بعد السبي ، وقد

(١) سورة محمد آية : ٤ .

« قتل النبي ﷺ يوم قريظة امرأة ألفت رحي على خلاد بن سويد » . كما في السيرة النبوية لابن كثير .

هذا وقد رأيت في كتب الفقه خلافاً كثيراً في حكم المن على السبي بغير فداء ، فذهب الحنفية إلى منعه - وهو ما جاء في أغلب كتب المالكية والشافعية والحنابلة - (لكن قال أبو يعلى : إن أراد الإمام المن على السبي لم يجز إلا باستطابة نفوس الغائبين بالعفو عنهم أو بمال يعرضهم من سهم المصالح ، ومن امتنع من الغائبين عن ترك حقه لم يجز) (١) .

وقال الماوردي من الشافعية : إن أراد الإمام المن عليهم لم يجز إلا باستطابة نفوس الغائبين عنهم ، إما بالعفو عن حقوقهم منهم ، وإما بمال يعرضهم عنهم ، فإن كان المن عليهم لمصلحة عامة جاز أن يعرضهم من سهم المصالح ، وإن كان لأمر يخصه عارض عنهم من مال نفسه .

ومن امتنع من الغائبين لم يستزل عنه إجباراً حتى يرضى .
وخالف ذلك حكم الأسرى ففيهم لا يلزمه استطابة نفوس الغائبين ؛ لأن قتل الرجال مباح وقتل السبي محظور ، فصار السبي مالاً مغنوماً لا يستزلون عنه إلا باستطابة النفوس .

فإن هوازن لما سميت وغنمت أموالها بحنين استعطف النبي ﷺ وأتاه وفودها وقد فرق الأموال وقسم السبي فذكروه حرمة رضاعه فيهم من لبن حليلة ، وطلبوا أن يرد عليهم نساءهم وأبنائهم فقال النبي ﷺ : « أما ما كان لى ولبنى عبد المطلب فهو لكم » .

وردت قريش والأنصار من كان عندهم وأبى غيرهم ، فقال النبي ﷺ : « أما من تمسك بحقه من هذا السبي فله بكل إنسان ست فرائض (٢) فَرُدُّوا إِلَى النَّاسِ أَيْنَاهُمْ وَنِسَاءَهُمْ فَرُدُّوا (٣) » .

(١) انظر المغنى لابن قدامة ج ٨ ص ٤٨١ .

(٢) الفرائض : جمع فريضة ، وهو البعير المأخوذ في الزكاة ، وسمى فريضة لأنه فرض واجب على رب المال ، ثم اتسع فيه حتى سُمي البعير فريضة في غير الزكاة . انظر النهاية لابن الأثير .

(٣) حديث : « أما ما كان لى ولبنى عبد المطلب فهو لكم » أخرجه ابن إسحاق في السيرة كما في السيرة النبوية لابن كثير .

• من أسلم من السبي:

السبي إما أن يكون طفلاً وإما أن يكون امرأة .

فإن كان طفلاً لم يبلغ الحلم فله ثلاثة أحوال :

الأول : أن يسبى منفرداً عن أبويه فإنه يصير مسلماً ؛ لأن الدين إنما يثبت له تبعاً ، وقد انقطعت تبعيته لأبويه لانقطاعه عنهما وإخراجه عن دارهما ، ومصيره إلى دار الإسلام تبعاً لساييه المسلم فكان تابعاً له في دينه ، وهو قول الحنفية والحنابلة ورواية أهل المدينة عن مالك وهو عند كثير من فقهاء الشافعية .

الثاني : أن يسبى مع أحد أبويه ، فعند جمهور الفقهاء - الحنفية والمالكية والشافعية - يعتبر كافراً تبعاً لأبيه أو أمه في الكفر ؛ لأنه لم يفرد عن أحد أبويه فلم يحكم بإسلامه .

ولقول النبي ﷺ : « كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه » (رواه البخاري) .

وعند الحنابلة : يحكم بإسلامه ، واستدلوا بالحديث السابق نفسه فما دام المولود يولد على الفطرة وهو لم يبلغ الحلم فالأولى بقاءه عليها .

الثالث : أن يسبى مع أبويه وحيث يكون تابعاً لأبويه في دينهما لقوله ﷺ في الحديث السابق : « فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه » .

وإن أسلم أحد الأبوين فهو مسلم تبعاً له ؛ لأن الإسلام أعلى ، فكان إلحاقه بالمسلم منهما أولى .

وعند المالكية هو على دين أبيه ولا عبرة بإسلام أمه أو جده .

أما المرأة فإنها تبقى على دينها ولا تجبر على الدخول في الإسلام ؛ لقوله تعالى ﴿ لا إكراه في الدين ﴾ ولكنها ترغب فيه بشتى الوسائل ، فإن أسلمت لا تصير حرة بل تظل رقيقاً إلا إذا أعتقها سيدها .

• أثر السبي في النكاح :

المرأة المسبية لها ثلاثة أحوال في بقاء النكاح وزواله :

الأولى : أن يسبي الزوجان معاً ، فعند المالكية والشافعية ينفسخ نكاحهما ، وهو قول الثوري والليث وأبي ثور .

قال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه : « أصابوا سبياً يوم أوطاس لهن أزواج فتحوفوا فأنزلت هذه الآية : ﴿ وللحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ﴾ ^(١) (رواه مسلم) فحرم المتزوجات إلا المملوكات بالسبي فدل على ارتفاع النكاح .

قال الشافعي : « سبي رسول الله ﷺ أوطاس وبني المصطلق وقسم الفيء ، وأمر ألا توطأ حامل حتى تضع ، ولا حائل حتى تحيض ، ولم يسأل عن ذات زوج ولا غيرها » ^(٢) .

وعند الحنفية والحنابلة لا ينفسخ نكاحهما بالسبي معاً؛ لعدم اختلاف الدارين فالسبي يقتضي ملك الرقبة وذلك لا ينافي النكاح ابتداءً فكذلك لا ينافيه بقاءً .

وقوله تعالى : ﴿ والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ﴾ نزلت في سبایا أوطاس ، وكانوا أخذوا النساء دون أزواجهن ، وعموم الآية مخصوص بالمملوكة المزوجة في دار الإسلام فيخص منه محل النزاع بالقياس عليه ^(٣) .

الحالة الثانية : أن تسبي المرأة وحدها فيفسخ النكاح بلا خلاف عند الفقهاء .

الثالثة : أن يؤسر الرجل وحده دون زوجته فيفسخ النكاح نظراً لاختلاف الدار عنه الحنفية ، ومن أجل الأسر عند غيرهم .

وقال الحنابلة : لا ينفسخ نكاحهما لأنه لا نص فيه ولا القياس يقتضيه .

(١) سورة النساء آية : ٢٤ .

(٢) حديث : « أمراً لا توطأ حامل حتى تضع » أخرجه أبو داود .

(٣) انظر الاختيار ج ٣ ص ١١٣ ، وبلائع الصنائع ج ٢ ص ٣٣٩ ، والمغنى ج ٨ ص

وقد أسر النبي ﷺ سبعين من الكفار يوم بدر فمن على بعضهم وفادى بعضاً، ولم يحكم عليهم بفسخ أنكحتهم ، ولأننا إذا لم نحكم بفسخ النكاح فيما إذا سبياً مع الاستيلاء على محل حقه ، فلأن لا يفسخ نكاحه مع عدم الاستيلاء أولى (١) .

• الزواج بالمسبية :

السبايا من النساء يعتبرن من الغنائم - كما ذكرنا - فإذا قسمت بين الغائمين ملك كل غنم ما وقع في سهمه من النساء، يحل له وطؤها بملك اليمين بعد استيراثها بحبيضة ليعلم براءة رحمها، كما جاء في حديث أبي سعيد الخدري في سبایا أوطاس: قال رسول الله ﷺ : « لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا حائل حتى تحيض » .

(رواه أبو داود) .

والحائل هي غير الحامل كما هو ظاهر في الحديث .

أما حل نكاحها فهو موضع اختلاف عند الفقهاء، وقد أخذ الأئمة أحكام نكاح الإمام من قوله تعالى : ﴿ ومن لم يستطع منكم طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمَنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَخَدَّاتٍ أَخْدَانٍ فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ أَنْتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (٢) .

وهذه الآية تتضمن لإباحة نكاح الأمة أربعة شروط :

الأول : أن يكون الحر عاجزاً عن مهر الحرة ؛ لقوله تعالى : ﴿ ومن لم يستطع منكم طَوْلاً ﴾ . والطول: هو المهر .

الثاني : ألا يكون تحت حرة فإنها تعد عند أكثر الفقهاء طَوْلاً ؛ فهي تغنيه عن

(١) انظر المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٤٢٧ .

(٢) سورة النساء آية : ٢٥ .

الزواج بالامة، فمن شأن الحر أن ينكح حرة لا أمة حفظاً لنسب ولده؛ ولأن الزواج بالامة يكون عاراً على نسله، بل ويكون عاراً عليه أيضاً؛ لأن مالكتها يستخدمها وقد لا يتيح له التمتع بها متى أراد ، بل قالوا: من كان له أمة يستمتع بها بملك اليمين لا يجوز له أن يتزوج أمة أخرى .

الثالث : أن تكون الأمة مؤمنة لقوله تعالى : ﴿ من فتياتكم المؤمنات ﴾ .
والفتيات هن الإماء .

الشرط الرابع : الخوف من العنت وهو الزنا، وذلك بأن يتوقع أنه لو لم يتزوج بأمة يقع في الزنا وهو غير قادر على نكاح الحرة وليس عنده أمة يستمتع بها كما ذكرنا .

* * *

أحكام الجاسوس

الجاسوس هو الذى يتبع الأخبار والعورات ويتعرف على مواطن الأمور ، وغالبًا ما يكون ذلك فى الشر لا فى الخير .

قال تعالى ﴿ ولا تجسسوا ﴾ (١) .

والتجسس فى الخير يسمى تحسسًا - بالخاء- قال تعالى : ﴿ يا بَنِي إِدْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ ﴾ (٢) .

وأحيانًا يطلق كل منهما على الآخر .

والتجسس قد يكون من مسلم على مسلم ، وقد يكون من مسلم على كافر ، وقد يكون من كافر على مسلم، والتجسس قد يكون فى الحرب وقد يكون فى السلم .

ثم إن التجسس قد يكون حرامًا ، وقد يكون واجبًا ، وقد يكون مباحًا .

والجاسوس يعاقب على حسب جرمه ، ويثاب على قدر غنمه .

ولكل حال مقال ، ولكل جاسوس حكم . وإليك البيان من غير حشو ولا

تطويل .

• التجسس المحرم :

إذا تتبع المسلم عورة المسلم فقد ارتكب إثماً عظيماً ، لا سيما إن قصد بذلك فضحه وكشف سره بين الناس .

وهذا الجاسوس يعاقبه الله فى الدنيا والآخرة ؛ لأنه أساء إلى نفسه أولاً بالتطلع إلى عيوب الناس بلا داع يقتضيه ، وأساء إلى أخيه الذى تتبع عورته وهو عنه غافل ، ويرهن على ضعف إيمانه وسوء أدبه وقلة حياته وخفة عقله .

وربما صار هذا ديدنه فأبغضه الناس واجتنبوه ، وعاملوه بالمثل ، وانتقموا منه شر انتقام ، فيكون هذا جزء من العذاب العاجل وعذاب الآخرة أكبر .

(١) سورة الحجرات آية : ١٢ - (٢) سورة يوسف آية : ٨٧ .

قال رسول الله ﷺ : « يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان إلى قلبه لا تتبعوا عورات المسلمين . فإن من تتبع عورات المسلمين تتبع الله عورته حتى يفضحه ولو في جوف بيته »
(رواه الترمذى) .

• التجسس الواجب :

ويكون التجسس واجباً للتعرف على كيد العدو ومكره ، والتعرف على أسلحته وخططه الحربية وغير ذلك مما يتبغى معرفته لإحراز النصر عليهم كما سيأتى بيانه .
وكذلك يجب التجسس على اللصوص وقطاع الطرق ومن هو على شاكلتهم لردعهم ووقاية المسلمين من شرهم .

• التجسس المباح :

قلنا إن التجسس غالباً ما يكون فى الشر ، فإن كان فى الخير سمي تجسساً ويطلق على أحدهما ما يطلق على الآخر ، فإن كان التجسس فى الخير بأن يتفقد المسلم حال أخيه المسلم ليعينه على أمر معاشه فهو من المباحات ، بل قد يكون مستحباً إذا كان القصد منه العون والمساعدة من غير تتبع لعوراته .

• حكم من يتجسس على المسلمين :

الجاسوس إما أن يكون مسلماً ، أو ذمياً ، أو من أهل الحرب .
فإن كان مسلماً أو متظاهراً بالإسلام فإنه إذا عثر عليه عاقبه الحاكم عقاباً رادعاً وحجسه ونكل به حتى يكون عبرة لغيره ولكن لا يقتله .
وقيل : يقتله إن تبين له أنه فعل ذلك لسوء معتقده ، أو كان التجسس عادته .
وقيل : يستتاب بعد العقوبة الرادعة ، فإن لم يتب قتل .
وقيل : إن كان جاهلاً بالحكم أو كان تجسسه لحاجة دنيوية لم يقتل ولكن لا بد من عقابه .

وإن كان من ذوى الهيئات والمروءات وقد أخبر العدو بشيء ليس ذا بال ولم يكن متهماً فى عقيدته ولم يحدث منه ذلك إلا مرة واحدة عفى عنه .
كل ذلك قد قيل ، ودليلهم جميعاً حديث حاطب ابن أبى بلتعة .

روى البخارى ومسلم فى صحيحهما عن على رضى الله عنه قال : « بعثنى رسول الله ﷺ أنا والزبير والمقداد بن الأسود ، قال : انطلقوا حتى تأتوا روضة

خاخ فإن بها طعينة ومعها كتاب فخذوه منها ، فانطلقنا تتعادي بنا خيلنا حتى انتهينا إلى الروضة فإذا نحن بالطعينة ، فقلنا : أخرجى الكتاب ، فقالت : ما معى من كتاب ، فقلنا : لتخرجن الكتاب أو لنلقين الثياب ، فأخرجته من عقاصها ، فأتينا به رسول الله ﷺ فإذا فيه من حاطب بن أبى بلتعة إلى ناس من المشركين من أهل مكة يخبرهم ببعض أمر رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : يا حاطب ما هذا؟ قال: يا رسول الله لا تعجل على ، إني كنت امرأاً ملصقاً فى قريش ، ولم أكن من أنفسها ، وكان من معك من المهاجرين لهم قرابات بمكة يحمون بها أهلهم وأموالهم ، فاحببت إذ فاتنى ذلك من النسب فيهم أن أتخذ عندهم يدًا يحمون بها قرابتي ، وما فعلت ذلك كفرًا ولا ارتدادًا ولا رضا بالكفر بعد الإسلام ، فقال رسول الله ﷺ : لقد صدقكم ، فقال عمر : يا رسول الله دعنى أضرب عنق هذا المنافق ، فقال : إنه قد شهد بدرًا ، وما يدريك لعل الله أن يكون قد اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم (١) .

وذكر يحيى بن سلام فى تفسيره أن لفظ الكتاب : « أما بعد يا معشر قريش فإن رسول الله ﷺ جاءكم بجيش كالليل يسير كالسيل فوالله لو جاءكم وحده لنصره الله وأنجز له وعده فانظروا لأنفسكم والسلام » .

فالذين قالوا إن المسلم إذا تجسس على المسلمين لصالح العدو لا يقتل استدلوا بأن الرسول ﷺ لم يقتل حاطبًا ، بل عفا عنه وعذره .

والحق أن حاطبًا لم يكن جاسوسًا ولا أراد بما فعل إلحاق الضرر بالمسلمين فقد صرح بما أراده وكان صادقًا فى اعتذاره ، ولم تظهر عليه علامة من علامات النفاق ، وهو يعلم أن معرفة قريش بهذا الأمر لا تنفعهم فى شيء . وعلى ذلك لا يكون فى حديثه دليل لما ذهبوا إليه من عدم جواز قتله ، إذ لو كان بما فعله كافرًا مستوجبًا للقتل ما تركه الرسول ﷺ بدرىً كان أو غير بدرى ، وكذلك لو لزمه القتل بهذا حدًا ما تركه الرسول ﷺ .

(١) قال ابن حجر فى الفتوح : « وانفقوا أن البشارة المذكورة فيما يتعلق بأحكام الآخرة لا بأحكام الدنيا من إقامة الحدود وغيرها » أـهـ .

أقول : فى هذا الرجاء ما يدل على تشریفهم وبيان أنهم مؤمنون ليس بينهم منافق .

وفيه نزل قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوَّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمُودَةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ ﴾ (١) . فقد سماه الله مؤمناً واكتفى بعتابه عتاباً عاماً يشمل ويضمحل غيره ممن تحدّثه نفسه بموالاة الكافرين ومجاملتهم .

ولم يعاقبه الرسول ﷺ لأنه كان ذا مروءة ومعروف ، وكان ممن شهد بدرًا ولم يُعرف بموالاة الكافرين من قبل فأقاله النبي ﷺ من عثرته وعفا عنه .

أما إن تبين أنه سرّب للعدو أخباراً تضر بالمسلمين وتكرر منه ذلك ودلت القرائن على أنه ضعيف الإيمان أو منافق أو لا يبالي بخطر ما يترتب على ذلك فإن الأصح عندي - والله أعلم - أنه يُقتل ، وهذا ما ذهب إليه كثير من فقهاء المالكية وغيرهم .
 « قال سحنون وهو مالكي المذهب : يقتل ولا يستتاب ولا دية لورثته كالمحارب » (٢) .

هذا حكم من تجسس من المسلمين لصالح العدو . فما حكم من تجسس على المسلمين من أهل الذمة هل يقتل أم يسترق ؟

أقول : ذهب الحنابلة إلى أنه يقتل لو تجسس على المسلمين أو آوى جاسوساً ؛ لأن ذلك يعتبر نقضاً للعهد الذي بيننا وبينه ، وبذلك أفتى بعض المالكية وأبو يوسف من الحنفية ، وهو الصحيح الذي تطمئن إليه النفس .

وأما الحرى الذي ليس بيننا وبينه عهد فإنه يقتل بلا خلاف .

• التجسس على العدو :

لا شك أن العدو يترصد بنا ويذل جهده في كيلنا وإحراز النصر علينا ويبحث عيونه من أجل التعرف على أخبارنا كلها فكان من الواجب علينا أن نعامله بالمثل فتتخذ كل الحيل في التعرف على نقاط الضعف والقوة فيه ، وتتفقد سيره هنا وهناك ونقف على جميع خططه العسكرية والسياسية والاقتصادية ، ونحاول بشتى الوسائل أن نكيد له ونخدعه ونرسل عيوننا لترصد جميع تحركاته على طول المدى .

وقد كان الرسول ﷺ لا يألو جهداً في ذلك كله ، وهو الخبير بفنون الحرب ، وكان يقول : الحرب خدعة . وينبغي أن يبعث المسلمون من العيون من

(١) سورة الممتحنة آية : ١ . (٢) انظر تبصرة الحكام : ٢ / ١٧٧ - ١٧٨ .

تتوفر فيهم القدرة على التنقل من مكان إلى آخر في خفية وخفة غير مبال باقتحام الصعاب ومواجهة الأحوال عند وقوعها، والتصرف السريع في الوقت المناسب حسب مقتضيات الظروف والأحوال .

والخبرة بأرض العدو ومواطن التطلع أمر لا بد منه فيمن يُرسل في هذه المهمة فالرجل الذي يأتي بأخبار العدو الشأن فيه أن يكون حكيماً يضع الأمور في موضعها ويقدرها قدرها ويحسن في كل ما يتخذ من الحيل في معرفة ما ينبغي دون أن يفشى سرّاً من أسرار المسلمين أو يخالف أمراً من أوامر الدين .

وإن أرسلت فأرسل حكيماً ولا توصه - كما يقولون .

وفي السيرة النبوية وسير الصحابة والتابعين من فنون التجسس على العدو ما يصلح للتدريس في المعاهد العسكرية ليكون نبراساً يهتدون به في هذا الفن العجيب .
وسنذكر إن شاء الله - تعالى - كثيراً من ذلك في كتابنا الذي وعدنا بنشره بعنوان : « الحرب والسلام في الإسلام » .

* * *

عقد الأمان

• تعريفه :

الأمان فى اللغة : عدم توقع مكروه فى الزمن الآتى ، وأصل الأمان طمأنينة النفس وزوال الخوف .

وعرفه الفقهاء بأنه : تأمين الحرى على نفسه وماله مع استقراره تحت حكم الإسلام .

• حكمه :

الأصل أن إعطاء الأمان للكافر الحرى مباح ما لم يؤد إلى ضرر أو إخلال بواجب أو مندوب .

ويعتضى إعطائهم الأمان يحرم على المسلمين قتل رجالهم وسبى نسائهم وأطفالهم واغتنام أموالهم - ويجب الالتزام بالشروط التى اتفقوا عليها .

• ما يكون به الأمان :

ينعقد الأمان بكل لفظ صريح أو كناية يفيد الغرض ، بأى لغة كان ، وينعقد بالكتابة والرسالة والإشارة المفهمة ؛ لأن التأمين إنما هو معنى فى النفس ، فيظهره المؤمن تارة بالنطق ، وتارة بالكتابة ، وتارة بالإشارة ، فكل ما بين به التأمين فإنه يلزم .

• شروط الأمان :

ذهب المالكية والحنابلة وأكثر الشافعية إلى أن شرط الأمان انتفاء الضرر ، ولو لم تظهر المصلحة فيه .

وقال الحنفية : يشترط فى الأمان أن تكون فيه مصلحة ظاهرة للمسلمين ، وذلك بأن يعطى فى حال ضعف المسلمين وقوة أعدائهم .

• من له حق إعطاء الأمان :

الأمان إما أن يعطى من الإمام أو من آحاد المسلمين . أما الإمام فيصح أمانه لجميع الكفار وآحادهم؛ لأنه مقدم للنظر والمصلحة، وهو نائب عن المسلمين فى جلب المنافع ودفع المضار وهذا مما لا خلاف فيه .

أما أمان آحاد المسلمين : فيرى جمهور الفقهاء أنه يصح لعدد محصور ، كأهل قرية صغيرة وحصن صغير ، أما تأمين العدد الذى لا ينحصر فهو من خصائص الإمام .

وزهب الحنفية إلى أن الأمان يصح من الواحد ، سواء آمن جماعة كثيرة أو قليلة أو أهل مصر أو قرية ، فليس لأحد من المسلمين قتالهم سواء كان الذى أمنهم من الذكور أو من الإناث .

* * *

الوفاء بالعهد

الوفاء شعبة من شعب الإيمان بل هو الإيمان كله فىسمى صوره وأرقى معانيه، فهو صفة جامعة لخصال البر كلها .

وضده الغدر والحيانة، قال تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ (١) .

وقال رسول الله ﷺ : « أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : إذا أؤتمن خان، وإذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر » . (رواء البخارى ومسلم) .

والغدر محرم بشتى صوره سواء أكان مع فرد أم جماعة، وسواء أكان مع مسلم أم ذمى أم معاهد .

ويجب على المسلمين الوفاء بشروط العهد مع أهل الذمة والمعاهدين ، ما لم ينتقضوا العهد ؛ لقوله ﷺ : « المسلمون على شروطهم » .

(أخرجه الترمذى وقال : حديث حسن صحيح) .

ولأن أبا بصير ؓ لما جاء إلى النبی ﷺ وجاء الكفار فى طلبه - حسب العهد - قال له النبی ﷺ : « يا أبا بصير إن هؤلاء القوم قد صالحونا على ما قد علمت وإننا لا نغدر ، فالحق بقومك . . . فإن الله جاعل لك ولمن معك من المستضعفين من المؤمنين فرجًا ومخرجًا » (الحديث أخرجه البيهقى فى سننه) .

ولما روى من أنه كان بين معاوية ؓ وبين الروم عهد ، وكان يسير فى بلادهم ، حتى إذا انقضى العهد أغار عليهم ، فإذا رجل على دابة أو فرس وهو يقول: الله أكبر ، الله أكبر ، وفاء لا غدر ، فإذا هو عمرو بن عبسة ؓ فسأله

(١) سورة النحل آية : ٩١ .

معاوية عن ذلك ، فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من كان بينه وبين قوم عهد ، فلا يحلن عهداً ولا يشلننه حتى يمضى أمله ، أو يتبدل إليهم على سواء » قال : فرجع معاوية بالناس . (والحديث أخرجه الترمذى وقال : حديث حسن صحيح)
ولأن المسلمين إذا غدروا وعلم ذلك منهم ، ولم يتبنوا بالعهد على سواء ، لم يأمنهم أحد على عهد ولا صلح ، ويكون ذلك متفركاً عن الدخول فى الدين وموجباً لدم أئمة المسلمين .

* * *

تحية أهل الذمة

اختلف الفقهاء اختلافاً كثيراً في تحية أهل الذمة - وهم اليهود والنصارى - بتحية الإسلام أو بغيرها من الألفاظ الدالة على الحفاوة والتكريم والمجاملة، ونحن نورد لك هنا طرقاً من هذا الخلاف ثم نرجع مآثره صحيحاً فنقول :

(أ) ذهب الحنفية : إلى أن السلام على أهل الذمة مكروه لما فيه من تعظيمهم، ولا بأس أن يسلم على النعمي إن كانت له عنده حاجة ؛ لأن السلام حيث لا لاجل الحاجة لا لتعظيمه ، ويجوز أن يقول : السلام على من اتبع الهدى ^(١) .
(ب) وذهب المالكية : إلى أن ابتداء اليهود والنصارى وسائر فرق الضلال بالسلام مكروه ؛ لأن السلام تحية والكافر ليس من أهلها ^(٢) .

(ج) وذهب الشافعية : إلى أنه يحرم بداءة النعمي بالسلام ، وله أن يحييه بغير السلام - بأن يقول : هداك الله، أو أنعم الله صباحك - إن كانت له عنده حاجة وإلا فلا يبتدئ به بشيء من الإكرام أصلاً ؛ لأن ذلك بسط له وإيناس وإظهار ود وقد قال الله تعالى : ﴿ لا تعبدوا قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حادَّ اللهَ ورسولَهُ ﴾ ^(٣) .
أ. هـ ^(٤) .

وقال النووي في الأذكار : اختلف أصحابنا في أهل الذمة ، فقطع الأكثرون بأنه لا يجوز ابتداءهم بالسلام ، وقال آخرون : ليس هو بحرام بل هو مكروه ، وحكى الماوردي وجهاً لبعض أصحابنا أنه يجوز ابتداءه بالسلام ، ولكن يقتصر المسلم على قوله : السلام عليك . ولا يذكره بلفظ الجمع . إلا أن النووي وصف هذا الوجه بأنه شاذ ^(٥) .

(د) وذهب الحنابلة إلى أنه لا تجوز بداءة أهل الذمة بالسلام كما لا يجوز أن نحییهم بتحية أخرى غير السلام .

(١) انظر حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

(٢) انظر الفواكه الدواني ج ٢ ، ص ٤٢٥ ، وحاشية العلوي على الخرشى ج ٣ ص ١١٠ .

(٣) سورة المجادلة آية : ٢٢ . (٤) انظر نهاية المحتاج ج ٨ ، ص ٤٩ .

(٥) الأذكار ص ٤٠٤ ، ٤٠٦ .

قال أبو داود : قلت لأبي عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - نكره أن يقول الرجل للذمي : كيف أصبحت ؟ أو كيف حالك ؟ أو كيف أنت ؟ أو نحو هذا ؟ قال : نعم هذا عندي أكثر من السلام ^(١) .

هذا كله في بدئهم بالسلام ، أما رد السلام عليهم إذا ألقوه علينا فلا بأس به عند الحنفية ، وهو جائز أيضاً عند المالكية ولا يجب إلا إذا تحقق المسلم من لفظ السلام من الذمي ، وهو واجب عند الشافعية والحنابلة .

ويقتصر في الرد على قوله : وعليكم - بالواو والجمع - أو عليك - بالواو دون الجمع - عند الحنفية والشافعية والحنابلة .

وسبب اختلافهم عموم الآيات والأحاديث الواردة في ذلك .

أما الآيات فقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيباً ﴾ ^(٢) .

وقوله تعالى - حكاية عن إبراهيم - عليه السلام - : ﴿ قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا ﴾ ^(٣) .

وقوله تعالى : ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ ^(٤) .
وأما الأحاديث فكثيرة منها :

ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا تبدأوا اليهود والنصارى بالسلام ، وإذا لقيتموهم في طريق فاضطربوهم إلى أضيقتها »

وما رواه - أيضاً - عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم » .

وروى البخاري ومسلم - كذلك - عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : « إن اليهود إذا سلم أحدهم إنما يقول السلام عليكم فقل عليك » .

(١) انظر كتاب المغني ج ٨ ص ٥٣٦ . (٢) سورة النساء آية : ٨٦ .

(٣) سورة مريم آية : ٤٧ . (٤) سورة الممتحنة آية : ٨ .

وفى الصحيحين - أيضاً - عن عائشة رضي الله عنها قالت : « دخل رهط من اليهود على رسول الله ﷺ فقالوا : السام عليك ، قالت عائشة : ففهمتها ، فقلت : عليكم السام واللعنة . قالت : فقال رسول الله ﷺ : مهلاً يا عائشة إن الله يحب الرفق فى الأمر كله . فقالت : يا رسول الله ألم تسمع ما قالوا ! ، قال قد قلت وعليكم » .
فمن جور إلقاء السلام وردده على أهل النعمة نظر إلى عموم الآيات الثلاثة .
فالتحية الواردة فى سورة النساء عامة للمسلم والكافر عندهم ؛ لأنها من البر والإقساط إليهم ما داموا يحترمون العهد ولا يؤذون المسلمين .

قال القرطبى فى تفسيره لقوله تعالى ﴿ سلام عليك سأستغفر لك ربى ﴾ :
قيل لابن عيينة : هل يجوز السلام على الكافر ؟ قال : نعم ، قال الله تعالى : ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم ﴾ . وقال : ﴿ قد كانت لكم أسوة حسنة فى إبراهيم ﴾ ، وقال إبراهيم لأبيه : ﴿ سلام عليك ﴾ . قال القرطبى : قلت الاظهر من الآية ما قاله سفيان بن عيينة ^(١) .

قال الطبري : وقد روى عنه السلف أنهم كانوا يسلمون على أهل الكتاب ، وفعله ابن مسعود بدهقان صحبه فى طريقه . قال علقمة : فقلت له : يا أبا عبد الرحمن اليس يكره أن يُدأوا بالسلام ؟ قال : نعم ولكن حق الصحبة .

ونقل ابن عبد البر فى التمهيد ^(٢) عن أبى بكر بن أبى شيبة عن أبى أمامة الباهلى ، أنه كان لا ير بمسلم ولا يهودى ولا نصرانى ، إلا بدأه بالسلام .

قال : وروى عن ابن مسعود ، وأبى الدرداء ، وفضالة بن عبيد ، أنهم كانوا يبدأون أهل النعمة بالسلام .

وعن ابن مسعود أنه كتب إلى رجل من أهل الكتاب : السلام عليك .
وعنه أيضاً أنه قال : لو قال لى فرعون خيراً ، لرددت عليه مثله .

وروى الوليد بن مسلم ، عن عروة بن رويم قال : رأيت أبا أمامة الباهلى

(١) الجامع الاحكام القرآن ج ١١ ص ١١١ ، ١١٢ .

(٢) ج ١٧ ص ٩١ .

يسلم على كل من لقى من مسلم وذمى ، ويقول : هى تحية لأهل ملتنا ، وأمان لأهل ذمتنا ، واسم من أسماء الله تنشيه بيتنا .

وقيل لمحمد بن كعب القرظى : إن عمر بن عبد العزيز سئل عن ابتداء أهل اللمة ؟ فقال : نرد عليهم ولا نبداهم ، فقال : أما أنا فلا أرى بأساً أن نبداهم بالسلام ، قيل له : لم ؟ ، قال : لقول الله عز وجل : ﴿ فاصفح عنهم وقل سلامٌ فسوف يعلمون ﴾ (١) .

هذا ما نقله ابن عبد البر فى الجواز ، وهو المناسب لسماحة الإسلام .
والذين نظروا إلى أحاديث النهى انقسموا إلى فريقين - فريق حمل النهى على التحريم ، وفريق حمل النهى على الكراهة .

ومتهم من حمل النهى على اليهود بوجه خاص ؛ لأنهم كانوا يقولون : السام عليكم - أى الموت عليكم .

لكن هذا الخصوص لا دليل عليه فى نظرى ؛ لأن لفظ أهل الكتاب الوارد فى الأحاديث يشمل اليهود والنصارى .

والراجع عندى أن هذا يخضع للظروف والأحوال والضرورات ، فإن كان الذمى يعيش بيننا ويتعامل معنا بالحسنى وبيننا وبينه روابط اجتماعية ولم تظهر منه علامة تدل على استخفافه بالإسلام والمسلمين فلا بأس أن نبداه بالسلام وأن نرد عليه السلام .

ولا بأس أيضاً أن نحياه بأى تحية جرى عليها العرف ، كأن نقول له : صباح الخير ومساء الخير ونحو ذلك ، ونحمل النهى فى الأحاديث على الكراهة التنزيهية .

وقد أباح الله لنا مودتهم ، والأكل من ذبائحهم ، والتزوج من نسائهم العفيفات ، وجعل للمؤلفة قلوبهم نصيباً من الزكاة ، أفلا يدل ذلك كله على جواز السلام عليهم وتحيتهم بالكفايات التى يجرى عليها العرف .

كيف يلقي المسلم أحماهم منهم دون أن يسلم عليهم ، وكيف يزورهم فى بيوتهم ويأكل من أطعمتهم وهو لا يتبادل معهم التحية والسلام .

(١) سورة الزخرف آية : ٨٩ .

ينبغي أن نأخذ في اعتبارنا أن الأحاديث الواردة في الإعراض عنهم ، وتضييق الطريق عليهم ، والمنع من تحيتهم والسلام عليهم ، أو الرد عليهم إذا سلموا بقولنا: وعليكم - أن ذلك في أوقات الحرب وعند نقضهم العهد واستخفافهم بالإسلام جمعاً بين الآيات والأحاديث، والإسلام لم ينتشر بالسيف ، ولكنه انتشر بالسماحة والبر ، وحسن الخلق .

وآية المتحنة أعظم دليل على إلقاء السلام عليهم ، وتحيتهم وحسن معاشرتهم إذا ما استقاموا على العهد ، فقوله - جل شأنه - : ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم ﴾ ترغب من الله لنا في برهم والعدل بيننا وبينهم ، وترغب لهم في الإسلام بالسلم لا بالحرب ، وباللين لا بالشدّة ، والبر كلمة واسعة تشمل بعمومها خصال الخير كلها ، والإقسط ميزان الإسلام الذي يُعطى به كل امرئ من الحقوق مثل ما عليه من الواجبات وبالعدل قامت السماوات والأرض .

* * *

أحكام السلام وآدابه

وحيث تكلمنا عن حكم السلام على الذمى يجدر بنا أن نتكلم عن أحكام السلام وآدابه بوجه عام، فنذكر معناه فى اللغة والشرع وصيغته فى الإلقاء والرد ، ونذكر الأحوال والمواضع التى يحسن فيها والتى لا يحسن فيها ، ونبين حكم السلام على المصلى ، وعلى المؤذن ، وعلى المقيم ، وعلى من يقرأ القرآن ، وحكم السلام على النساء والأطفال ، وعلى الفسّاق وأهل البدع ، وغير ذلك من أحكامه ، وآدابه ، ونختم الحديث عنه بالترغيب فى إفشائه ، وبيان فضائله وآثاره .

● تعريفه :

السلام معناه الأمن والتحية ، والدعاء بالسلام من الآفات فى الدين والنفس .
فإذا قال المسلم لأخيه المسلم: السلام عليكم . فقد حيّاه ، أى عظمه وكرمه ودعا له بالحياة ، فهو تحية المسلم لأخيه المسلم . والتحية معناها فى اللغة الدعاء بالحياة .
ولقاء السلام يعنى إلقاء الأمان والبشرى بالسلامة والعافية ، فما أعظمها من تحية لا تسد مسددا تحية .

● صيغته :

يحسن بالمسلم أن يقول لأخيه المسلم: « السلام عليكم » بأداة التعريف والجمع ولو كان واحداً ؛ لأن فى التعريف تعميم ، كأنه يقول له: كل السلام عليكم ، أى كل الأمان لكم منى ، والجمع للمبالغة فى تكريمه وتعظيمه .
قيل : الجمع أولى من قول المسلم لأخيه: « السلام عليك » مراعاة لمن معه من الحفظة الكرام .

ولو قال : « سلام عليكم » أو « سلام عليك » جاز ولكنه خلاف الأكمل .
ويكره أن يقال: « عليك السلام »؛ لما رواه أبو داود والترمذى بسند صحيح عن جابر بن سليم رضي الله عنه قال : لقيت رسول الله ﷺ فقلت : عليك السلام يا

رسول الله ، فقال : « لا تقل عليك السلام ، فإن عليك السلام تحية الميت ، ولكن قل : السلام عليك » .

والنهي لكراهة التنزيه لا لكراهة التحريم ، فهو من قبيل التوجيه إلى الأولى ، والله أعلم .

وينبغي على من ألقى عليه السلام أن يقول لمن ألقاه عليه : « وعليكم السلام » - بالوار والجمع - ويجوز أن يقول : « سلام عليكم » بتكرير السلام وتقديمه ويدون الواو لكنه خلاف الأفضل ، فالصيغة الأولى أكمل من ثلاث وجوه :

الأول : وجود الواو فإنه يدل على أمرين : التسليم على نفسه والتسليم على من سلم عليه ؛ فالواو عطفت جملة مذكورة على جملة محذوفة ، فكأنه قال : السلام علىّ وعليكم ، فيضير الردّ مسلماً على نفسه مرتين مرة لما ألقى عليه السلام والآخرى لما ردّ هو السلام .

الثاني : في التعريف فهو أولى من التتكير كما قدمنا - فقول المسلم لأخيه : « وعليكم السلام » أولى من قوله « وعليكم سلام » .

والثالث : في الجمع والتقديم ، فقوله : « وعليكم » أفضل من قوله : « وعليك » ، وتقديم الجار والمجرور أفضل من قوله : « السلام عليكم » . وقد اعتاد الناس سلفاً وخلقاً على صيغة البدء والردّ على هذا الوجه الأكمل ، فيستحب ألا يخالفوا .

والأصل في صيغة الرد أن تنتهي إلى البركة ، فتقول : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ، وإذا قال المسلم : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، فإن الزيادة تكون واجبة ، فلو اقتصر المسلم على لفظ : السلام عليكم - كانت الزيادة مستحبة لقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها ﴾ (١) .

● هل يكفي في رده الإشارة :

ردّ السلام فرض - كما سيأتي بيانه - لا تكفي فيه الإشارة ولا تصح إلا عند العجز عن النطق به أو لبعد المسافة بل الردّ بالإشارة مع القدرة على العبارة مكروه

(١) سورة النساء آية : ٨٦ .

كراهة تحريم ؛ لأنه من عمل أهل الكتاب - اليهود والنصارى - ولقوله ﷺ فيما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « ليس منا من تشبه بغيرنا ، لا تشبهوا باليهود ولا بالنصارى ، فإن تسليم اليهود الإشارة بالأصابع ، وتسليم النصارى الإشارة بالكف » . (أخرجه الترمذى)

فإن كانت الإشارة مقرونة بالنطق ، بحيث وقع التسليم أو الرد باللسان مع الإشارة ، أو كان المسلم عليه بعيداً عن المسلم بحيث لا يسمع صوته فيشير إليه بالسلام بيده أو رأسه ليعلم أنه يسلم فلا كراهة .

وتكفى الإشارة في السلام على أصم أو أخرس أو الرد على سلامه دون أن يتلفظ ، ولو تلفظ بالسلام مع الإشارة كان أفضل ليحصل له ثواب الرد باللسان وثواب الرد باليد .

• حكم الزيادة على قوله « وبركاته » :

هذا واختلفوا فيمن زاد على قوله : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته والأصح الذى عليه الجمهور سلفاً وخلفاً أنه لا يستحب الزيادة على هذا .

لما رواه مالك عن وهب بن كيسان ، عن محمد بن عمرو بن عطاء ، أنه قال : « كنت جالساً عند عبد الله بن عباس ، فدخل عليه رجل من أهل اليمن ، فقال : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ثم زاد شيئاً مع ذلك أيضاً ، قال ابن عباس - وهو يومئذ قد ذهب بصره - : من هذا ؟ ، قالوا : هذا اليماني الذى يغشاك ، فعرفوه إياه ، قال : فقال ابن عباس : إن السلام انتهى إلى البركة » .

ونقل السيوطى فى الدر المنثور حديثاً يدل على ذلك ، قال رحمه الله : أخرج أحمد فى الزهد وابن جرير وابن المنذر والطبرانى وابن مردويه بسند حسن عن سلمان الفارسى : « أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ : السلام عليك ، فقال : عليك السلام ورحمة الله ، وقال آخر : السلام عليك ورحمة الله ، فقال : عليك السلام ورحمة الله وبركاته ، وقال آخر : السلام عليك ورحمة الله وبركاته ، فقال : عليك السلام ورحمة الله وبركاته ، فقال له الرجل : يا نبي الله بأبى أنت وأمى أذاك فلان وفلان

فسلما عليك فرددت عليهما أكثر مما رددت على ، فقال : إنك لم تدع لنا شيئاً ، قال الله تعالى : ﴿ وإذا حيمت بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها ﴾ فرددنا عليك .
وهذا الحديث ضعفه جماعة من المحدثين ولكن له شواهد تقويه منها حديث مالك المتقدم .

• السلام بواسطة :

يستحب أن يسلم الأخ على أخيه الغائب أو المحجوب عنه بواسطة رسول أو كتاب يبعثه إليه توثيقاً للمودة وللحبة وتجديداً للوصال والألفة .
وعلى أخيه وجوباً أن يرد عليه السلام بواسطة الرسول أو الكتاب ، فإن لم يستطع تلفظ بالرد عليه ، فقال : وعليكم السلام ، دعا له بخير .
فقد ورد في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها : قالت : قال لى رسول الله ﷺ : « هذا جبريل يقرأ عليك السلام » ، قالت : قلت : وعليه السلام ورحمة الله .
ويستحب أن يرد على المبلغ أيضاً بأن يقول : وعليك وعليه السلام .

• السلام بغير العربية :

يجوز للعربى أن يسلم على الأعجمى بلغته ، ويرد الأعجمى على العربى بلغته أو باللغة العربية إن استطاع ذلك .
ويجوز للعربى أن يسلم على العربى بغير العربية ويرد عليه بغيرها أيضاً ، كل ذلك جائز ، لكن لا يخفى ما فى إلقاء السلام وردّه من العربى بلغة أخرى من التقرع والتشلق .

وقد عرفنا كثيراً من العجم يلقون السلام ويردونه باللغة العربية تقديرًا لشرفها عندهم وحباً فى محاكاة العرب فى ذلك ، ونحن بذلك أولى .
وفى إلقاء السلام عليهم وردّه بالعربية تعليم لهم على كيفية الإلقاء والردّ بهذه اللغة التى نزل القرآن بها ، وتعويد لهم على أن يؤدوا هذه التحية بالصيغة الواردة كما هى دون تحريف أو لحن .

ومن هذا المنطلق يمكننا أن نخطوا بهم إلى اللغة العربية خطوات أخرى حتى يحسنوا التكلم بها بمرور الأيام .

• حكم بده السلام وردّه :

والآن نفصل القول فى حكمه فنقول : ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن البدء بالسلام سنة مؤكدة على الكفاية إذا قام بها البعض سقطت عن الباقين ،
لفقه الواضح

فإن كانوا جماعة فالقى السلام واحد منهم كفى ، وإن سلموا جميعاً كان ذلك أولى .

وذهب الحنفية وفريق من المالكية والحنابلة : إلى أن الابتداء بالسلام واجب ؛ لحديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « حق المسلم على المسلم ست » قيل : ما هن يا رسول الله ؟ قال : « إذا لقيته فسلم عليه ، وإذا دعاك فأجبه ، وإذا مات استنصحك فانصَح له ، وإذا عطس فحمد الله فشمته ، وإذا مرض فعده ، وإذا مات فاتبعه » . (رواه مسلم)

وأما رد السلام فإن كان المسلم عليه واحداً تعين عليه الرد ، وإن كانوا جماعة كان رد السلام فرض كفاية عليهم ، فإن رد واحد منهم سقط الحرج عن الباقي ، وإن تركوه كلهم أثموا كلهم ، وإن ردوا كلهم فهو النهاية في الكمال والفضيلة ، فلو ردّ غيرهم لم يسقط الردّ عنهم ، بل يجب عليهم أن يردوا ، فإن اقتصروا على رد ذلك الأجنبى أثموا .

هذا والأمر بالسلام على هذا النحو ثابت بالكتاب والسنة ويفعل الصحابة : فمن الكتاب قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مَبْرُكَةٌ طَيِّبَةٌ ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها ﴾ (٢) .

ومن السنة ما رواه البخارى ومسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه : أن رجلاً سأل النبی ﷺ : أى الإسلام خير ؟ قال : « تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت وعلى من لم تعرف » .

وما ورد عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبی ﷺ قال : « خلق الله آدم على صورته (٣) ، طوله ستون ذراعاً ، فلما خلقه ، قال : اذهب فسلم على أولئك - نفر

(١) سورة النور آية : ٦١ . (٢) سورة النساء آية : ٨٦ .

(٣) اختلف العلماء في عود الضمير ، فقال بعضهم : الضمير يعود على آدم - عليه السلام - لأنه أقرب مذكور ، والمعنى : أن الله خلق آدم في أول نشأته على صورته التي كان عليها في الجنة ولم يتغير حاله نزوله إلى الأرض . وهذا القول هو الظاهر .

وقال بعضهم : الضمير يعود على الله تعالى بلا تشبيه ، والمعنى : أن الله خلقه على صورة لم يشاركه فيها غيره في الجمال والكمال ، فالصورة قد تطلق على معنى الصفة ومنه قولهم : هذه صورة المسألة أى صفتها ، فهو عليه السلام أجمل الخلق صورةً .

من الملائكة جلوس - فاستمع ما يحيونك ، فإنها تحيتك وتحية ذريتك ، فقال : السلام عليكم ، فقالوا : السلام عليك ورحمة الله ، فزادوه ورحمة الله »

(رواه البخارى ومسلم) .

وما روى عن أبى عمارة البراء بن عازب رضي الله عنه قال : « أمرنا رسول الله ﷺ بسبع : بعبادة المريض ، واتباع الجنائز ، وتشميت العاطس ، وتصر الضعيف ، وعون المظلوم ، وإفشاء السلام ، وإبرار المقسم » (رواه البخارى ومسلم)

وما تقدم من حكم السلام والرد خاص بالمسلم الذى لم يشغل بالأذان أو الصلاة أو قراءة القرآن ، أو بتلبية حج أو عمرة ، أو بالأكل أو بالشرب ، أو قضاء حاجة وغيرها ، إذ السلام على المشغل بما ذكر ليس كالسلام على غيره ، ويبان ذلك فيما يلى :

• حكم السلام على المؤذن والمقيم :

يكره إلقاء السلام على المؤذن والمقيم عند الجمهور ، وليتظر من يريد أن يلقى السلام عليه حتى يفرغ من أذانه أو إقامته فذلك أولى لئلا يقطع عليه ما هو مشغول به .

ولا يجب على المؤذن والمقيم ردّ السلام إلا بعد أن يفرغ إن كان المسلم لا يزال موجوداً ، ولو ردّ السلام لا يبطل أذانه ولا تبطل إقامته ، ولكن يكون قد أتى بمكرهه لأنه فصل بين الأذان والإقامة بما ليس منها . وذلك عند الجمهور .
ولو ردّ بالإشارة جاز قياساً على من سلّم عليه وهو فى الصلاة كما سيأتى .

• السلام على المصلى :

لا يسن السلام على المصلى حتى يفرغ من صلاته ؛ لأنه فى عبادة لا يجوز له أن يرّد عليه فيها إذ لو ردّ عليه لبطلت ؛ لأن السلام كلام ، والكلام مبطل للصلاة باتفاق الأمة إلا إذا كان لإصلاح الصلاة كما يقول المالكية ومن نحا نحوه .

= وقال بعضهم : الإضافة للتكريم والتعظيم وليس للنشيب والتعجيل ، كقوله تعالى : ﴿ ناقة الله ﴾ . ونظر هذا البحث فى كتاب الفتوحات الربانية على الأذكار النووية ج / ٥ ص ٢٧٢ .

ولو ألقى السلام رجلٌ على من يصلي لا يَأْتُم ، وعلى المصلي أن يحتفظ بالردّ حتى يفرغ ، فإن كان المسلمُ موجوداً ردّ عليه السلام ، وإن لم يكن موجوداً لا يجب عليه التلّفظ به ، ولو تلفّظ به كان أولى عند الشافعية قصداً للثواب .

وللمصلي أن يشير بأصبعه لمن سلّم عليه لا بيده كلها .

• السلام على من يقرأ القرآن أو يذكر الله :

من كان مشغولاً بالقرآن فلا يستحب إلقاء السلام عليه إلا إذا خاف أن يعتب عليه لجهله بالحكم ، فإنه لا بأس حيثنّذ أن يلقي عليه السلام .

ولا يجب على القارئ أن يرد عليه السلام إلا إن خاف أن يعتب عليه ، فإنه حيثنّذ يرد عليه السلام استحباباً لا وجوباً .

ويرى بعض الفقهاء أن الرد واجب ، فإذا رد السلام على من سلم عليه استأنف القراءة بعد أن يستعذ بالله من الشيطان الرجيم .

ولو اكتفى بالإشارة دون أن يقطع القراءة أجزاء .

وكذلك الحكم فيمن يذكر الله تعالى بالتسبيح والتحميد وغير ذلك من أنواع الذكر .

وإذا كان الرجل مستغرق القلب بالدعاء يكره أن يلقي عليه السلام ؛ لأن ذلك يقطعه عن مواصلة الدعاء والاستغراق في الطلب ، وربما يشعر بمشقة في الرد عليه أو يجد غضاضة في ذلك لتفويت هذه الفرصة السانحة التي منّ الله عليه بها . وكذلك لا يستحب السلام على الملبي بحج أو بعمره ؛ لأنه مشغول بالاتجاه إلى الله والسير إليه بقلبه .

فإن ألقى عليه السلام لم يجب عليه الرد ، ولو قطع التلبية وسلّم عليه جاز من غير كراهة .

• السلام في حال خطبة الجمعة :

والسلام في حال خطبة الجمعة يكره الابتداء به ؛ لأن الحاضرين مأمورون بالإنصات للخطبة ، فإن سلم رجل أثناء الخطبة لم يجب أن يردوا عليه ، ولو ردّ عليه واحد منهم لا يَأْتُم ولكن يكون قد خالف الأولى ، وتشتد الكراهة كلما زاد عدد الرّادين عليه ؛ لأن ذلك يشوش على الخطيب ويقطع عليه حبال أفكاره .

وأما أى خطبة غير خطبة الجمعة فالأمر فيها أهون وأخف .

• السلام على قاضى الحاجة ونحوه :

وأما السلام على قاضى الحاجة ونحوه كمن فى الحمام ، والتائم والغائب خلف جدار فتحكمه الكراهة .

ومن سلم عليهم لم يستحق الجواب لما رواه مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما : « أن رجلاً مرّ ، ورسول الله ﷺ يبول ، فسلم فلم يرد عليه » .

وما رواه ابن ماجه عن جابر رضي الله عنه : أن رجلاً مرّ ورسول الله ﷺ يبول ، فسلم عليه ، فقال النبي ﷺ : « إذا رأيته على مثل هذه الحال فلا تسلم علىّ ؛ فإنك إن فعلت ذلك لم أرد عليك » .

وأما حكم الردّ منهم فهو الكراهة من قاضى الحاجة والمجتمع ، وأما من فى الحمام فيستحب له الرد ، كما ذكر النووى فى الروضة ^(١) .

• السلام على الصبى :

يستحب تدريب الصبيان على إلقاء السلام ورده ، بأن يكون المدرب لهم قلة صالحة لهم ، فيلقى السلام عليهم إذا كانوا مجتمعين أو متفرقين .

لما رواه البخارى عن أنس رضي الله عنه : « أنه مرّ على صبيان ، فسلم عليهم ، وقال : كان النبي ﷺ يفعله » .

وأما جواب السلام من الصبى فغير واجب لعدم تكليفه ، كما ذكر المالكية والشافعية ، ويسقط رد السلام يرده عن الباقي إن كان عاقلاً عند الخفية ؛ لأنه من أهل الفرض فى الجملة ، بدليل حل ذبيحته مع أن التسمية فيها فرض عندهم ، وقد ذهب إلى ذلك أيضاً بعض المالكية وبعض الشافعية قياساً على أذانه للرجال .

وذهب أكثر الشافعية إلى أن الأصح عدم سقوط فرض رد السلام عن الجماعة برد الصبى .

وإذا سلم الصبى على البالغ وجب عليه الرد ؛ لأنه من أهل التكليف ، وهذا ما ذهب إليه أكثر الفقهاء .

(١) ج ١٠ ص ٢٣٢ ، ط - المكتب الإسلامى .

• السلام على النساء :

يسن للمرأة أن تسلم على أختها ، ويجب على أختها أن ترد عليها السلام ، مثلها في ذلك مثل الرجل مع الرجل ، أما سلام الرجل على المرأة فإنه يسن له أن يسلم عليها إن كانت زوجة له أو محرماً ، ورد السلام عليها واجب ، وإن كانت أجنبية عجزوا لا تشهى غالباً فالسلام عليها سنة أيضاً ، والرد منها واجب .

وإن كانت شابة يخشى منها الفتنة أو نخشى على نفسها الفتنة كره إلقاء السلام عليها وكره لها أن ترد السلام عليه بصوت مرتفع .
هذا ما ذهب إليه المالكية والشافعية والحنابلة .

ويرى الحنفية أن الرجل يرد على سلام المرأة في نفسه إن سلمت هي عليه ، وترد عليه أيضاً في نفسها إن سلم عليها .

وأما سلام الرجل على جماعة النساء فجائز ، وكذا سلام الرجال على المرأة الواحدة عند أمن الفتنة ، وبما يدل على جواز سلام الرجل على جماعة النساء ما رواه أبو داود والترمذي عن أسماء بنت يزيد رضي الله عنها قالت : « مرّ علينا رسول الله ﷺ في نسوة فسلم علينا » (١) .

وبما تقدم نعلم أن سلام الرجل على المرأة وردّها السلام عليه مكروه إن خاف كل منهما أن يفتن بالآخر ، فربما يحدث بعد السلام نوع من الألفة فينبى كل منهما على السلام كلاماً وكلاماً ، فأفتى الفقهاء بالكراهة سداً للزريعة ووقاية لهما عما لا تحمد عواقبه .

• السلام على الفسّاق :

يكره السلام على الفاسق للجاهر بالفسق ، كالذي يشرب الخمر ، ويلعب القمار ويشهد الزور ، ويقذف المحصنين والحصنات ، ويمشى بين الناس بالنميمة وغير ذلك من الكبائر .

ويكره الرد عليه إن سلم ؛ وجرك له .
لكن إن خاف من أذاه إذا لم يسلم عليه أو لم يرد عليه السلام جاز من غير

(١) هذه رواية أبي داود ، وأما رواية الترمذي ففيها قوله : « فالوى بيده بالتسليم » .

كراهة أن يبدأ بالسلام وأن يرد عليه السلام، وقيل: إنه يسلم ويتوى أن السلام اسم من أسماء الله تعالى فيكون للنعى: «الله عليكم رقيب» وهو مخرج حسن.

• من يبدأ بالسلام:

ورد في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يسلم الراكب على الماشي، والماشي على القاعد والقليل على الكثير» وفي رواية للبخاري: «والصغير على الكبير».

وهذا المذكور هو السنة فلو خالفوا فسلم الماشي على الراكب أو الجالس عليها لم يكره. وكذلك لو سلم القليل على الكثير والكبير على الصغير فيكون هذا من باب التسامح والتنازل عن الحق تحلماً وتكرماً.

وهذا فيما إذا تلاقى الاثنان في طريق، أما إذا ورد الرجل على قعود أو قاعد فإن الوارد يبدأ بالسلام على كل حال سواء كان صغيراً أم كبيراً قليلاً أم كثيراً.

وإذا لقي رجل جماعة فأراد أن يخص طائفة منهم بالسلام كره؛ لأن القصد من السلام المؤانسة والألفة وفي تخصيص البعض إيحاش للباقيين وربما صار سبباً للعداوة. وإذا مشى الرجل في الشوارع المطروقة أو في السوق ونحو ذلك مما يكثر فيه المتلاقون فقد ذكر الماوردي أن السلام هنا إنما يكون لبعض الناس دون بعض، فإن التسليم عليهم جميعاً عسير، وقد جرى العرف أن الرجل في السوق ونحوه يسلم على من يعرفه أو يريد أن يشتري منه أو يأمره بمعروف وينهاه عن منكر، والعرف مُحْكَم.

• استحباب السلام عند دخول البيوت:

يستحب للمسلم إذا دخل بيته أن يسلم على أهله، فإن لم يكن فيه أحد سلم على نفسه لتحصل البركة وجلب الخير، فإن السلام دعاء وأمان وتحية، والتحية مأخوذة من الحياة كما عرفت فيما سبق، وليقل: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين.

قال تعالى : ﴿ فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَارَكَةٌ طَيِّبَةٌ ﴾ (١) .

فهذه الآية تدل على استحباب السلام عند دخول الرجل بيته أو بيت غيره أو بيتاً من بيوت الله تعالى .

ومن أدب دخول البيت الاستئذان أولاً والسلام بعده مباشرة؛ لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ (٢) وسيأتى الكلام على آداب الاستئذان قريباً .

• السلام عند مفارقة المجلس :

إذا قام الرجل من مجلس يسئ له أن يسلم على من فيه سلام وداع كما سلم عليهم حين جلس معهم، أو كما سلموا عليه عندما جلسوا معه، فالسلام سنة في أول اللقاء وعند المفارقة .

روى الترمذى بسند حسن عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا انتهى أحدكم إلى مجلس فليسلم فإن بدا له أن يجلس فليجلس ثم إذا قام فليسلم فليست الأولى أحق من الآخرة » .

• إلقاء السلام على من لا يرد السلام :

من ظن أنه لو ألقى السلام على رجل لا يرد عليه السلام فليسلم عليه ولا يأخذ بالظن فربما يحمله هذا على الرد ، فإفشاء السلام يؤلف القلوب ويوقظ الضمائر ويزيل الضغائن .

فإن لم يرد عليه السلام قال له بتلطف : رد السلام واجب ، فإن لم يستجب له قال : برأتك من الرد وحللتك منه ، وذلك رحمة به أن يعاقب بسببه ، فالؤمن دائماً ما يكون سبباً في الخير لا سبباً في الشر .

• السلام على النبي عند قبره وأبي بكر وعمر :

يستحب لمن أتى المدينة أن يدخل مسجد النبي ﷺ ، فيصلي ركعتين تحية المسجد، ثم يتوجه إلى قبر النبي ﷺ فيستقبله ويستدير القبلة ويقف أمامه على مسافة قصيرة ثم يقول : « السلام عليك يا رسول الله ، السلام عليك يا خيرة الله من

(١) سورة النور آية : ٦١ . (٢) سورة النور آية : ٢٧ .

خلقه ، السلام عليك يا حبيب الله ، السلام عليك يا سيد المرسلين وخاتم النبيين ، السلام عليك وعلى آلك وأصحابك وأهل بيتك وعلى النبيين وسائر الصالحين ، أشهد أنك بلغت الرسالة وأديت الأمانة ، ونصحت الأمة ، فجزاك الله عنا أفضل ما جرى رسولا عن أمته ، ولا يرفع صوته بذلك .

وإن كان قد أوصاه أحد بالسلام على رسول الله ﷺ قال : السلام عليك يا رسول الله من فلان ابن فلان .

ثم يتأخر قد ذراع إلى جهة يمينه فيسلم على أبي بكر رضي الله عنه ويقول : السلام عليك يا خليفة رسول الله ، السلام عليك يا صديق رسول الله ، أشهد أنك جاهدت في الله حق جهاده ، جزاك الله عن أمة محمد خيرا رضي الله عنك وأرضاك وجعل الجنة منقلبك ومثواك ، ورضى الله عن كل الصحابة أجمعين .

ثم يتأخر قدر ذراع للسلام على عمر رضي الله عنه ويقول : السلام عليك يا صاحب رسول الله ، السلام عليك يا أمير المؤمنين عمر الفاروق ، أشهد أنك جاهدت في الله حق جهاده ، جزاك الله عن أمة محمد خيرا ، رضي الله عنك وأرضاك ، وجعل الجنة منقلبك ومثواك ، ورضى الله عن كل الصحابة أجمعين .

ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجه رسول الله ﷺ ، وقد تقدم ذلك عند الكلام على زيارة قبر النبي ﷺ في الجزء الأول بشيء من التفصيل .

• السلام على أهل القبور :

تذكر كتب السنة أن النبي ﷺ كان يزور القبور ويسلم على أهلها ويعلم أصحابه ذلك .

روى مسلم وغيره من أصحاب السنن عن يريدة رضي الله عنه قال : « كان رسول الله ﷺ يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر فكان قائلهم يقول : السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ، ولنا إن شاء الله بكم لأحقون وأسأل الله لنا ولكم العافية » .

وروى مسلم أيضاً عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كان رسول الله ﷺ كلما كان ليلتها من رسول الله ﷺ - يخرج من آخر الليل إلى البقيع فيقول : السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأتاكم ما توعدون غداً مؤجلون ولنا إن شاء الله بكم لأحقون ، اللهم اغفر لأهل بقيع الغرقد » (١) .

(١) الفرقد : نوع من الشجر كان في البقيع ثم قطع .

• الترغيب فى إفشاء السلام :

السلام كما عرفنا هو الأمان والدعاء للتبادل بين من يلقيه ومن يردّه .

وفيه من الفضائل ما قد ذكرنا بعضه فيما سبق ، ونضيف إليه هنا فضائل أخرى وردت بها الأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ تتمه للفائدة وترغيباً فى إفشائه ؛ لتحصيل فضائله الدنيوية والأخروية .

(أ) من فضائل إفشاء السلام غرس المحبة فى نفوس المؤمنين ، والمحبة سبب فى تلاقى الناس على الخير وتباعدهم عن الشر ووسيلة من وسائل دخول الجنة .

روى مسلم فى صحيحه والترمذى فى جامعه وابن ماجه فى سننه عن أبى هريرة رضي الله عنه . قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا ، ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم ، أفشوا السلام بينكم » .

(ب) وفى السلام سلامة للدين ، وسلامة للأبدان من الأمراض والعلل ، وسلامة للنفوس من الأحقاد والحسد وغيرها من الآفات .

روى ابن حبان فى صحيحة عن البراء رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال : « أفشوا السلام تسلموا » .

(ح) وفى إلقاء السلام ورده سمو فى الخلق ، وسماحة فى الدين ، وكرامة للمتحابين ، وعلو فى شأن المسلمين ؛ لأنه لا يلقي السلام إلا ذوو المروءات ولا يردّه إلا أمثالهم .

روى الطبرانى بإسناد حسن عن أبى الدرداء رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « أفشوا السلام كي تعلّوا » . أى كي تسودوا ، وتسموا ، ويعظم شأنكم عند الله وعند الناس ، فالله هو السلام ، ومنه السلام ، وإليه يعود السلام .

روى البزار بسند جيد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبی ﷺ قال : « السلام اسم من أسماء الله تعالى وضعه فى الأرض فأفشوه بينكم ، فإن الرجل المسلم إذا مرّ بقوم فسلم عليهم فردوه عليه كان له عليهم فضل درجة بتذكيره إياهم السلام ، فإن لم يردوه عليه رده عليه من هو خير منهم » (يعنى الملائكة) .

(د) وأقرب الناس إلى رحمة الله وأسبغهم إلى فضله من يبدأ بالسلام ؛ لأنه بذلك يكون قد أحرز لنفسه فضل السبق ، وأوجب لنفسه حسن الثواب بإذن الله تعالى ، ويكون أيضاً قد حمل صاحبه على الرد وأشركه معه في الأجر ، وكلما كان المجيبون له أكثر كان ثوابه أكبر .

روى أبو داود في سننه عن أبي أمامة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إن أولى الناس بالله من بدأهم بالسلام » .

ومثله ما رواه الترمذی : أنه قيل : يا رسول الله الرجلان يلتقيان أيهما يبدأ بالسلام ؟ ، قال : « أولاهما بالله تعالى » .

(هـ) والبخل بإلقاء السلام كالبخل في إطعام الطعام ؛ لأن إفشاء السلام كإطعام الطعام في الفضل والمروءة والكرم ، بل هو أولى من إطعام الطعام ؛ لأنه من باب بسط الوجه وحسن الخلق .

روى أبو يعلى والبزار من طرق إحداها حسن جيد عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « إنكم لن تسعوا الناس بأموالكم ، ولكن يسعهم منكم بسط الوجه وحسن الخلق » .

ولا شك أن سماحة الوجه وحسن المنطق من أعظم ما ينبغي أن يتحلى به المؤمن ، والسلام من أحسن ما ينطق به الإنسان بعد ذكر الله تعالى ، فإذا لم يُعوّد نفسه عليه لم يألّفه الناس وانقطعت صلته بهم وهو يعيش بينهم ، كما تنقطع صلتهم بالبخلاء .

روى الطبرانی في الأوسط عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « أعجز الناس من عجز في الدعاء ، وأبخل الناس من بخل بالسلام » .

وروى الطبرانی أيضاً عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « أمرق الناس الذي يسرق صلاته » قيل : يا رسول الله ؟ وكيف يسرق صلاته ؟ قال : « لا يتم ركوعها ولا سجودها ، وأبخل الناس من بخل بالسلام » .

وجماع الفضائل التي تدخل صاحبها الجنة في ثلاث وردت في حديثين رواهما الترمذی وابن حبان وغيرهما .

الأول : ما رواه الترمذى بسند حسن صحيح عن عبد الله بن سلام رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « يا أيها الناس أفشوا السلام ، وأطعموا الطعام ، وصلوا بالليل والناس نيام تدخلوا الجنة بسلام » .

والثاني : من رواية ابن حبان عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه - وصححه الترمذى- قال : قال رسول الله ﷺ : « اعبدوا الرحمن ، وأفشوا السلام ، وأطعموا الطعام تدخلوا الجنان » .

ففى هذه الأحاديث ونحوها عما هو فى معناها بيان لفضيلة إفشاء السلام والإكثار من إلقائه ورده حتى ولو تكرر ذلك فى أوقات متقاربة ، فالمسلم إذا لقى أخاه سلم ، وإذا فارقه سلم ، وإذا لقيه مرة أخرى ولو بعد دقائق سلم طلباً للأجر وتحصيلاً للناس والألفة .

قال أنس رضي الله عنه كما روى الطبرانى : « كنا إذا كنا مع رسول الله ﷺ فنفترق بيننا شجرة فإذا التقينا يسلم بعضنا على بعض » .

وأرى بعض الناس يستتكفون من إلقاء السلام فى أوقات متقاربة ، ويتبرمون عن يفعل ذلك ، ويتهمونهم بالسخف ، ولو أنصفوا لآثنوا عليه خيراً باتباعه للسنة والرغبة منه فى تحصيل الأجر ، وطلب الدعاء منهم برد السلام عليه ، وتخلصاً من الجفوة التى قد تحدث بسبب المفارقة إلى غير ذلك من وجوه الخير التى تحصل من إفشاء السلام ، نسأل الله لنا ولكم التوفيق .

* * *

آداب الاستئذان

الاستئذان معناه فى اللغة : طلب الإذن مطلقاً ، يقال : استأذنته فى كذا فإذا نى ، أى طلبت منه الإذن فأباح لى ما استأذنته فيه .
وبهذا يعرف الفقهاء الاستئذان بأنه طلب الإباحة .
ويقولون : هذا الشيء مأذون فيه شرعاً أى مباح فعله وتركه .
والاستئذان فى فعل الشيء وتركه له حكم يختلف باختلاف الشيء الذى يستأذن فيه ، وله آداب عامة وخاصة .
ثم إن الاستئذان يباح فى أشياء ، ويستحب فى أشياء ، ويجب فى أشياء ، ويحرم فى أشياء ، ويكره فى أشياء ، فهو من الأمور التى تعترىها الأحكام الخمسة .
ونحاول - فى عجالة - أن نتكلم عن أحكام الاستئذان وآدابه فى دخول البيوت والخروج منها وغير ذلك مما يستدعيه المقام وتقضيه الحاجة .
● حكمه :

اعلم أن الحكم التكملى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإذن فحيثما توقف حل التصرف على الإذن كان الاستئذان فيه واجباً ، كاستئذان الأجنبى لدخول بيت غير بيته ، واستئذان المرأة المتزوجة زوجها فى خروجها من بيت الزوجية ، واستئذان الزوج زوجته فى العزل عنها عند الجماع ، ونحو ذلك .
وإنما قلنا : « حل التصرف » ولم نعبر بصحة التصرف ؛ لأن التصرف قد يقع - إذا خلا من الإذن - صحيحاً مع الكراهة ، كما لو صامت الزوجة نافلة بغير إذن زوجها .

وقد يقع غير صحيح كما لو زوج الولى البالغة العاقلة بغير رضاها ، أو باع الصغير المميز بغير إذن وليه ونحو ذلك ، على الخلاف فى ذلك بين الفقهاء .
٢ - فإن لم يتوقف الحل على الإذن كان الاستئذان أدباً من الآداب التى تباح أو تستحب على حسب الشيء المستأذن فيه ، كالولد يستأذن أباه فى الأكل معه أو مع أخيه ، فإن هذا الاستئذان يأخذ حكم الإباحة ؛ لأن الولد كما هو معلوم مأذون له فى ذلك بحكم العادة .

٣ - وكذلك استئذان الرجل في الأكل من بيت صديقه فإنه مأذون له فيه إن وجدته أمامه ولم يكن في خزر يمتعه من تناوله ، وكان يغلب على ظنه حصول الإذن فيه بحكم العادة ، فإن الاستئذان حيثذ يكون في حكم المستحب حتى يطمئن بأن صديقه راض عن ذلك كل الرضا .

٤ - فإن كان الشيء يكره فعله أو تركه كان الاستئذان في فعله أو تركه مكروهاً كالاستئذان في النوم في المسجد من غير ضرورة ، أو في طريق المارة ونحو ذلك .

٥ - وإن كان فعل الشيء أو تركه حراماً فلا يجوز الاستئذان فيه ، وهذا أمر ظاهر لا يحتاج إلى بيان ، كأن يستأذن الرجل من أخيه في شرب الدخان، كما يفعل بعض الناس إذ يقول لمن كان جالساً بجواره : عن إذنك أشرب سيجارة .

وشرب الدخان بأنواعه للمختلطة حرام لشدة ضرره وعدم منفعته ولكونه ليس من الطيبات .

وما تقدم يتبين لنا أن الاستئذان من الأمور التي تعريضها الأحكام الخمسة كما ذكرنا وهي : الرجوب ، والندب ، والإباحة ، والكراهة ، والحرمة .

● الاستئذان لدخول البيوت :

إن من يريد دخول بيت من البيوت ، فإن ذلك البيت لا يخلو من أن يكون بيته أو غير بيته ، فإن كان بيته فإنه لا يخلو من أن يكون خالياً لا ساكن فيه غيره ، أو تكون فيه زوجته ، وليس معها غيرها ، أو معها بعض محارمه ، كاخته ، وبيته وأمه ونحو ذلك .

(١) فإن كان البيت بيته ولا ساكن فيه غيره ، فإنه يدخله بغير استئذان أحد ؛ لأن الإذن له ، واستئذان الشخص نفسه ضرب من العيب تنزه عنه الشريعة .

أما إن كان في بيته زوجته ، وليس معها غيرها ، فإنه لا يجب عليه الاستئذان للدخول ؛ لأنه يحل له أن ينظر إلى سائر جسد لها ، ولكن يندب له الإعلام بدخوله بنحو التتحنج ، وطرق النعل ، ونحو ذلك ؛ لأنها ربما كانت على حالة لا تريد أن يراها زوجها عليها .

وفي وجوب استئذان الرجل على مطلّقة الرجعية قولان مبنيان على أنه : هل يلزم من الطلاق الرجعي تحرّرها على مطلّقتها أم لا ؟

فمن قال إنها ليست محرمة ، كالحنفية وبعض الحنابلة ، قال : لا يجب الاستئذان بل يندب ، ويكون دخوله عليها كدخوله على زوجته غير المطلقة .

ومن قال إنها محرمة ، وإن التحريم قد وقع بإيقاع الطلاق ، كالشافعية والمالكية وبعض الحنابلة ، قال : بوجوب الاستئذان قبل الدخول عليها .

والأصح عندى أنها محرمة عليه لا يدخل عليها إلا بإذنها ، وإنما تبقى فى بيت الزوجية حتى توفى عدتها من أجل أن يحدث الله أمراً فراجعها .

وقد سبق الكلام فى ذلك عند أحكام الطلاق الرجعى .

وإن كان فى بيته أحد محارمه ، كأمه أو أخته أو نحو ذلك ، ممن لا يصلح له أن يراه عرياناً ، من رجل أو امرأة ، فلا يحل له أن يدخل عليه بغير استئذان عند الحنفية والمالكية ، ويكون الاستئذان عندهم فى هذه الحالة واجباً لا يجوز تركه .

وأجاز الشافعية للرجل أن يدخل على محارمه الذين يسكنون معه بغير استئذان ، ولكن عليه أن يشعرهم بنحو تنحنج ، وطرق نعل ، ونحو ذلك ، ليستتر العريان ويتيحاً لاستقبال الداخل فى احتشام .

ودليل ما ذكرناه هنا نقلاً عن الفقهاء على اختلاف مذاهبهم قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (١) .

وقد سبق هذه الآية آية الأمر باستئذان الأطفال الذين لم يبلغوا الحلم ثم جاءت هذه الآية تأمر البالغين بالاستئذان فى جميع الأوقات ، لا فى الأوقات الثلاثة فقط التى يستأذن فيها الأطفال على ما سيأتى بيانه .

ولا شك أن الاستئذان أولى من عدمه إذا كان فى بيته محارم ؛ لأن الرجل لا يجوز له أن يرى من محارمه العورات المغلظة وما فى حكمها بما لا ترضى المرأة أن تكشفه أمام أقرب المقرين إليها سوى الزوج والطفل الذى لا يميز العورة من غيرها .

بل أرى - والله أعلم - أن الاستئذان فى هذه الحال واجب .

والدليل على وجوبه ما رواه مالك فى الموطأ عن عطاء بن يسار : « أن رجلاً

سأل رسول الله ﷺ فقال : استأذن على أمي ؟ ، فقال : نعم ، فقال : إنها معي في البيت . فقال رسول الله ﷺ : استأذن عليها . فقال الرجل : إني خادمها ، فقال رسول الله ﷺ : استأذن عليها ، أتحب أن تراها عريانة ؟ ، قال : لا ، قال : فاستأذن عليها .

(ب) ويعد أن عرفنا أحكام الاستئذان في دخول الرجل بيته تتكلم عن أحكام الاستئذان في دخوله بيت غيره فتقول : يجب على المسلم أن يستأذن ولا يحل له الدخول قبل الاستئذان اتفاقاً سواء كان مسكوناً أم غير مسكون .
لقلوه تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأمنوا وتسلموا على أهلها ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون ﴾ (١) .

ولأن للبيوت حرمتها فلا يجوز أن تنتهك هذه الحرمه ، ولأن الاستئذان ليس للسكان أنفسهم خاصة ، بل لأنفسهم ولأموالهم ؛ لأن الإنسان كما يتخذ البيت سترًا لنفسه ، يتخذ سترًا لأمواله ، وكما يكره اطلاع الغير على نفسه ، يكره اطلاعه على أمواله .

(ج) ويستثنى من ذلك دخول البيوت غير المسكونة لمن كان له فيها حاجة اكتفاءً بالإذن العام ، كالحوانيت والفنادق ، والأماكن التي أعدت للراحة والانتظار ، والأماكن الحرة ، وما إلى ذلك .

لقلوه تعالى : ﴿ ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتاً غير مسكونة فيها متاع لكم والله يعلم ما تبدون وما تكتمون ﴾ (٢) .

ويستثنى من ذلك دخول البيوت لإنقاذ من فيها من حريق ونحوه للضرورة ، وكذلك إذا كان دخولها لإنقاذ مال لأصحابها ، وكذلك إذا كان دخولها من أجل القبض على مجرم قد آواه صاحبها إذ لو استأذن في ذلك لقام بهتريه ، وكذلك دخول بيت يرتكب فيه المنكر بحيث لو استأذن عليه من يريد منعه لفاته ذلك ، بشرط أن يكون من أهل الحل والعقد ولا يخشى على نفسه من صاحب البيت ، وكان دخوله لا يؤدي إلى وقوع منكر مساوٍ لما يريد منعه على تفصيل في ذلك عند الفقهاء على اختلاف مذاهبهم .

(١) سورة النور آية : ٢٧ . (٢) سورة النور آية : ٢٩ .

ويستثنى أيضًا من الاستئذان دخول بيت وقع فيه مال لرجل وصاحب المال يخشى إن استأذن صاحبه أن يأخذه ولا يعطيه له ، بشرط أن يغض بصره ويقتصر على دخول ما تدعو الضرورة إلى دخوله من جنبات البيت .

• الشخص المستأذن :

إن من يريد الدخول إما أن يكون صغيراً غير مميز ، أو صغيراً مميزاً ، أو كبيراً . والمراد بالتمييز هنا : القدرة على وصف العورات .

أما الكبير فإنه لا يحل له الدخول بغير استئذان وإذن ، وأما الصغير غير المميز فيدخل بغير استئذان .

وأما الصغير المميز فقد ذهب الجمهور : إلى وجوب أمره بالاستئذان قبل الدخول في الأوقات الثلاثة التي هي مظنة كشف العورات ؛ لأن العادة جرت بتخفيف الناس فيها من الثياب .

ولا حرج عليه في ترك الاستئذان في غير هذه الأوقات الثلاثة ، لما في ذلك من الحرج في الاستئذان عند كل خروج ودخول ، والصغير ممن يكثر دخوله وخروجه فهو من الطوافين على أهل البيت .

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَلْبِسُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهْرِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَ ذَلِكَ طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ١١ ﴾ .

فهذه الآية تفيد أن الأطفال الذين لم يلبسوا الحُلُم وكذلك العبيد والجواري يستحب في حقهم إذا أرادوا دخول الأماكن التي يتام فيها أصحاب البيوت أن يستأذنوا قبل أن يدخلوها في ثلاثة أوقات : قبل الفجر ، وبعد الظهر ، وبعد صلاة العشاء .

والاستئذان لهؤلاء واجب في كل وقت إذا رأوا الباب مغلقاً أو كان هناك ما

(١) سورة النور آية : ٥٨ .

يشعر بالحرج ، وفى هذه الأوقات الثلاثة أوجب ؛ لأن هذه الأوقات الثلاثة يكون أصحاب البيوت فيها فى حال الاسترخاء والراحة ، وهى أوقات لا يتوقعون فيها دخول أحد عليهم فيكشفون ما يستحيون من كشفه ، ويفعلون من الأشياء ما لا يحبون أن يطلع عليه أحد ، فالدخول عليهم من غير إذن فى هذه الأوقات لا يجوز بحال ؛ لهذا سماها الله عورات، فقال: ﴿ ثلاث عورات لكم ﴾ أى لكم ثلاث أوقات هى أشبه بالعورات ينبغى أن تصونوا فيها أنفسكم من أن يدخل عليكم أحد فيها إلا بإذن ، حتى أولئك الذين لا تحتشمون منهم ، ولا تخرجون كثيراً من وجودهم .

والعورة تطلق على ما يجب ستره من الإنسان وهى - كما يقول الراغب - مأخوذة من العار ، وذلك لأن المظهر لها يلحقه العار والذم بسبب ذلك، ولما كانت العورات تكشف فى هذه الأوقات غالباً سميت هذه الأوقات عورات من باب تسمية الزمان بما يقع فيه غالباً .

وقوله تعالى: ﴿ ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن ﴾ أى لا حرج عليكم ولا عليهم بعد هذه الأوقات الثلاثة فى أن يدخلوا عليكم من غير استئذان ، إذ كان أمركم غالباً فى غير تلك الأوقات أقرب إلى التصون والتحفظ ، وفى الاستئذان الملزِم للموالى والصغار فى جميع الأوقات كثير من الحرج الذى تأباه هذه الشريعة وتعفى أتباعها منه .

وقوله تعالى: ﴿ طوافون عليكم بعضكم على بعض ﴾ جملة حالية ، أى لا جناح عليكم ولا عليهم بعد هذه الأوقات الثلاثة وأنتم طوافون بعضكم على بعض ، فهذا شأنكم وشأنهم بحكم المخالطة والمعاشرة ، ومن هنا رفع عنكم الحرج فى غير هذه الأوقات الثلاثة ، فلکم أن تطوفوا عليهم ، ولهم أن يطوفوا عليكم من غير استئذان .

والامر فى الآية لأصحاب البيوت لا للأطفال والعبيد والجواری ومن فى حكمهم كالخدم ، فقد أوجب الله عليهم أن يعلموا هؤلاء أحكام الاستئذان وآدابه والأوقات والأحوال التى ينبغى أن يستأذنوا فيها على وجه الخصوص ؛ لأن الأطفال

ليسوا من أهل التكليف ، ولكنهم يؤمرون بما يكلفون به إذا بلغوا؛ ليعتادوا عليه ويألفوه .

وفى أمرهم بالاستئذان وقاية للطرفين من عواقب الدخول بغير إذن ؛ لأن الدخول بغير إذن يفضى إلى ما يسوء الصغار إذا رأوا آباءهم وأمهاتهم فى وضع لم يألفوه وعلى حال لم يتوقعوه .

وفيه من جهة أخرى إحراج شديد للآباء والأمهات أيضاً كما أشرنا من قبل ، فما أعظم تعاليم الإسلام وما أعد لها .

والخدم إذا كانوا غير بالغين يكون حكمهم حكم الأطفال المميزين ، فإن كانوا بالغين فحكمهم حكم البالغين من وجوب الاستئذان فى هذه الأوقات الثلاثة بوجه خاص وغيرها بوجه عام .

ويكفى فى استئذانهم قرع الباب أو التئح أو إحداث صوت يعرف به أهل البيت قدومهم فيحتاطون لأنفسهم، فيسترون ما لا يريدون النظر إليه، أو يقولون لمن أراد أن يدخل : لا تدخل ، أو انتظر قليلاً ، ونحو ذلك .

وعلى أهل البيت أن يأخذوا حذرهم من كشف عوراتهم أمام الخدم والأطفال المميزين ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً ؛ ليتعلموا منهم الحياء والمحافظة على أعراضهم أن تنتهك وعوراتهم أن يراها من لا حق له فى رؤيتها ، فهم قدوة لهم فى العادات والعبادات .

• صيغة الاستئذان :

يتحقق الاستئذان بأى صيغة تدل عليه، بل بأى فعل من الأفعال التى جرى العرف بها أنها تدل على طلب الإذن، بشرط أن يبدأ المستأذن بالسلام، ومن المتوقع عرفاً وشرعاً أن يرد - صاحب البيت - عليه السلام ، ويأذن له بالدخول أو يقول له بعد رد السلام : ارجع ، أو تعال بعد ساعة ، ونحو ذلك .

ولكن ورد من الأحاديث ما يدل على استحباب طلب الإذن بالصيغة الصريحة بعد إلقاء السلام منها ما رواه أبو داود فى سننه عن ربيعى بن خراش قال : « جاء

رجل من بنى عامر فاستأذن على رسول الله ﷺ ، وهو في بيت ، فقال : ألعج ؟ فقال رسول الله ﷺ لخادمه : اخرج إلى هذا فعلمه الاستئذان . فقل له : قل : السلام عليكم أدخل ؟ ، فسمع الرجل ذلك من رسول الله ﷺ فقال : السلام عليكم أدخل ؟ ، فأذن له رسول الله ، فدخل .

• آداب الاستئذان في دخول البيوت :

قد ذكرنا فيما سبق كثيراً من الآداب التي ينبغي مراعاتها عند دخول البيوت بصفة عامة اقتضى ذكرها سياق الكلام .

وهنا نتكلم عما تبقى منها ، وعليك أن تجمع قاصيها ودانيها فتعمل به بقدر وسعك وطاقتك .

الآداب الأولى: الرق في الاستئذان بأن يقرع الباب قرعاً خفيفاً أو متوسطاً بقدر ما يسمع أهل البيت من غير إزعاج لهم ولجيرانهم .

وإن كان الباب مفتوحاً وقف عن يمينه أو عن شماله وسلم أولاً ثم استأذن بصوت هادئ رقيق يحدث اللفة بينه وبين المستأذن منه . وإذا كان يعلم أن في البيت نياماً خفض صوته بالقدر الذي يسمع اليقظان ولا يوقظ النائم . وهذا من السنن التي ينبغي مراعاتها .

قال الإمام النووي في الأذكار : روينا في صحيح مسلم في حديث المقداد - رضي الله عنه - الطويل قال : « كنا نرفع للنبي ﷺ نصيبه من اللبن فيجىء من الليل ، فيسلم تسليماً لا يوقظ نائماً وسمع اليقظان ، وجعل لا يجيئني النوم ، وأما صاحبائي فأنما فجاء النبي ﷺ فسلم كما كان يسلم » .

وقوله : « وجعل لا يجيئني النوم » لأنه قد شرب نصيب الرسول ﷺ لشدة جوعه فخشى أن يأتي الرسول ﷺ فلا يجد نصيبه فيغضب منه ويدعو عليه .

فإذا استأذن على إنسان فتحقق أنه لم يسمع الاستئذان ، فله أن يكرر الاستئذان حتى يسمعه .

أما إذا استأذن عليه فظن أنه لم يسمع ، فقد ذهب الجمهور إلى أن السنة ألا يكرر الاستئذان أكثر من ثلاث مرات .

وقال مالك : له أن يزيد على الثلاث ، حتى يتحقق سماعه .

والأصل في ذلك ، ما رواه البخارى ومسلم وغيرهما عن أبى سعيد الخدرى وغيره ، قال أبو سعيد : كنت في مجلس من مجالس الأنصار ، إذ جاء أبو موسى الأشعرى ، كأنه مذعور ، فقال : استأذنت على عمر ثلاثاً فلم يأذن لى ، فرجعت ، فقال : ما منعك ؟ ، قلت : استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لى فرجعت ، وقال رسول الله ﷺ : « إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع » فقال - أبى عمر - : والله لتقيمن عليه بيته ، قال أبو موسى : أمنكم أحد سمعه من النبى ﷺ ؟ ، قال أبى ابن كعب : فوالله لا يقوم معك إلا أصغر القوم ، فكنت أصغر القوم ، فقمعت معه ، فأخبرت عمر أن النبى ﷺ قال ذلك .

وقد قلنا: إن المستأذن لا يقف قبالة الباب إذا كان مفتوحاً ، بل قيل لا يقف قبالة إن كان مغلقاً أيضاً ، بل يقف عن اليمين أو عن الشمال حتى إذا فتح الباب لم يكن مواجهاً لمن فتحه ، إذ ربما يكون الفاتح امرأة أو رجلاً لم يأخذ أهبة للقاء ، أو ربما تزعجه المواجهة ، وربما يتهمه بسوء الأدب .

روى أبو داود فى سننه عن عبد الله بن بشر قال : كان رسول الله ﷺ إذا أتى باب قوم لم يستقبل الباب من تلقاء وجهه ، ولكن من ركنه الأيمن أو الأيسر ، ويقول : « السلام عليكم ، السلام عليكم » ، ذلك أن الدور لم يكن عليها يومئذ ستور .

وروى أبو داود أيضاً عن هزيل بن شرحبيل قال : جاء رجل فوقف على باب رسول الله ﷺ يستأذن ، فقام على الباب - وفى رواية : مستقبل الباب - فقال له النبى ﷺ : « هكذا عنك أو هكذا ، فإنما الاستئذان من النظر » .

الأدب الثانى : الاستئناس وهو معنى زائد عن الاستئذان ، ولهذا قال الله جل

شأنه: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتَسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ﴾ (١) .

فلاستئناس هو طلب الأئس بسكون القلب واطمئنان النفس وذهاب الوحشة وقيل : هو الاستعلام، من قولهم: أنس الشيء إذا أبصره ظاهراً مكشوقاً ، ومنه قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿ إِنِّي آنَسْتُ نَارًا ﴾ ، وقوله تعالى في شأن اليتامى: ﴿ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا ﴾ أى أبصرتهم وعلمتهم وتحققتم واطمأنت نفوسكم بأنهم قادرون على حفظ أموالهم وتنميتها ﴿ فادفعوا إليهم أموالهم ﴾ .

وعلى ذلك يكون معنى قوله تعالى: ﴿ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا ﴾ حتى تستعلموا أريد أهلها أن تدخلوا أم لا ، وذلك يعرف بالقرائن الملقوطة والملحوظة .

ومن أقوى هذه القرائن الملقوطة الإذن بصوت معبر عن الحفاوة والتكريم ، ودال على الرضا والقبول .

ومن القرائن الملحوظة ما يظهر على الوجه من السرور والانبساط . فالرجل يعرف حاله من وجهه ولسانه .

قال تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ وَلَوْ نَشَاءُ لَارْتَأَيْنَاهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بَسْمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ ﴾ (٢) .

وقال على رضي الله عنه : من حاول إخفاء شيء ظهر على صفحات وجهه أو على فلتات لسانه .

فعلى المستأذن أن يراقب تصرفات صاحب المنزل حين يأذن له بالدخول، فإن رأى ما يدل على عدم الرضا فليعتذر عن الدخول بطريقة مهذبة ويعتذر مقبول يخلو من الكذب والتناق .

فقد يأذن الرجل لأخيه في دخول بيته وهو يكره دخوله حياء منه أو مصانعة له أو خوفاً منه .

وقد يأذن له وهو يريد أن ينাম أو يريد أن يعمل عملاً لا يحب أن يطلع عليه أحد ، أو يكون على موعد يريد أن يوفى به ، أو عنده ضيف يريد أن يخلو به، أو البيت غير مهياً لدخوله ، ونحو ذلك من الأعذار .

(١) سورة النور آية : ٢٧ . (٢) سورة محمد آية : ٢٩ - ٣٠ .

والمؤمن كيّس فطن أى عاقل لبيب ، ودكاه المرء محسوب عليه .

ولا تنس أن للناس أوقافاً للراحة ، وأوقافاً للعمل لا ينبغي أن تنهب فيها إليهم
لا فى بيوتهم ولا فى مقر أعمالهم .

الآداب الثالث : الإخبار عن نفسه باسمه إذا سأل صاحب الدار : «من بالباب ؟»
ولا يقول : «أنا» فإنه يكره ذلك ، لأنه لا يحصل بقوله : «أنا» فائدة ، ولا زيادة
إيضاح .

ودليل ذلك ما رواه البخارى ومسلم عن جابر بن عبد الله قال : أتيت رسول
الله ﷺ فى أمر دين كان على أبى ، فدققت الباب فقال : « من ذا ؟ » فقلت :
أنا ، فخرج وهو يقول : « أنا ، أنا » كأنه كرهه .

الآداب الرابع : غض البصر عند الاستئذان ؛ لأن النظر إلى البيوت قبل الإذن
بدخولها خيانة ، والله عز وجل يقول : ﴿ يعلمُ خائنةُ الأعينِ وما تخفى
الصلور ﴾ (١).

ويقول جل شأنه : ﴿ قل للمؤمنين يُغَضُّوا من أبصارهم ويَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذلك
أزكى لهم إن الله خيرٌ بما يصنعون . وقل للمؤمناتِ يَغْضُضْنَ من أبصارهن ويَحْفَظْنَ
فُرُوجَهُنَّ ﴾ (٢) .

وقوله ﷺ فى الحديث السابق : « إنما الاستئذان من النظر » يدل على
ذلك ، أى إنما شرع الاستئذان من أجل النظر .

روى أن جاراً لحذيفة بن اليمان وقف ، وجعل ينظر إلى ما فى البيت وهو
يقول : السلام عليكم أدخل ؟ ، فقال حذيفة : أما بعينك فقد دخلت ، وأما
بأستك (٣) فلم تدخل .

الآداب الخامس : الرجوع إلى بيته أو عمله بطيب نفس إن قيل له ارجع ولم
يؤذن له ، فإن ذلك أولى وأفضل من تكرار الطلب ، والبيوت أسرار ولأصحابها
أعذار ، وربما لو أذن له بالدخول فدخل لوجد ما لا يسره ، وتغنى أنه لم يأت إلى هذا
الدار فى هذا الوقت ، أو تمنى ألا يأتيه أبداً .

(١) سورة غافر آية : ١٩ . (٢) سورة النور آية : ٣٠ - ٣١ . (٣) الاست : الدبر

قال تعالى: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ (١) .

• الاستئذان للتصرف في ملك الغير أو حقه :

عرفنا فيما سبق حكم الاستئذان للدخول البيوت ونريد أن نتكلم هنا بإيجاز عن أحكام الاستئذان للتصرف في مال الغير وأملكه فنقول :

الأصل أنه لا يجوز للإنسان التصرف في ملك غيره ، أو في حق للغير إلا بإذن من الشارع ، أو من صاحب الحق ، وعندئذ لا يكون اعتداء ، فلا يجوز أكل طعام الغير إلا بإذن المالك ، أو في حالة الضرورة ، ولا يجوز سكنى داره إلا بإذنه ، إلى آخر ما سيأتي ذكره مقروناً بأدلته .

١ - الاستئذان في الطعام :

لا يجوز لأحد أن يأكل من طعام أحد إلا بإذنه الصريح أو إذنه الضمني كالإشارة إلى الطعام ، أو إحضاره أمامه ، ونحو ذلك من القرائن الدالة على الإذن . واستثنى من ذلك أصناف من الأقارب والأصدقاء ومن في حكمهم كمالك المفاتيح .

قال تعالى ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَالِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتْهُنَّ مَفَاتِحُهُ أَوْ صَدِيقِكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا إِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَارَكَةٌ طَيِّبَةٌ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (٢) .

لكن هذا الاستثناء مشروط بأن يكون الطعام حاضراً مهياً للاكلين قريباً منهم والأكل يعلم أنه لو أكل منه لا يلام على ذلك ، أو يغلب على ظنه أنهم ياعداده على قرب منه يأذنون له في تناوله إذناً ضمنياً على حسب العرف والعادة . والمرء فقيه نفسه .

(١) سورة النور آية : ٢٨ . (٢) سورة النور آية : ٦١ .

وقد قلت فى كتابى « تفسير سورة النور » ^(١) بعد أن بينت أسباب نزول الآية :
 الآية تقرر أنه لا حرج على الأعمى والأعرج والمريض فيما لا يستطيع أن يتوقاه أو
 يتحراه ، وفيما لا يستطيع أن يؤديه كما ينبغي ، ويعجز عن القيام به كما يجب ،
 فالضرورات تبيح المحظورات ، والطاعة على قدر الطاقة ، والحرج مرفوع عن الناس
 فى هذه الشريعة الغراء .

ولا شك أن هذه الآية متصلة بآداب الاستئذان كما يصرح بذلك آخرها ،
 ولكنها قد أضافت شيئاً من الأحكام يبدو لغير المتأمل أنها ليست داخلة فى آداب
 الاستئذان ، وهى إباحة الأكل لمن ذكر فيها ، والحق أن الإباحة مشروطة بالاستئذان ،
 فإن كان الطعام مبذولاً أو موضوعاً فى مكان قريب من أيدى الأكلين اعتبر هذا البذل
 والقرب إذناً ضمناً ، وإن كان مخزوناً أو بعيداً عن الأيدى وجب الاستئذان فى تناوله
 قطعاً ؛ لأن إحرازه فى خزينته وإبعاده عن الأيدى دليل على عدم الإذن ، وهو حق
 لهم لا يجوز الاعتداء عليه لقوله تعالى : ﴿ ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ﴾ .

وذكر الأعمى والأعرج والمريض فى الآية دعوة إلى عدم التحرج منهم عند
 الأكل لعدم قدرتهم على تحرى الآداب المرعية عند الجلوس إلى الطعام ، أو لأنهم
 لشدة حاجاتهم إليه لعدم قدرتهم على التكسب تبيح لهم أن يطرخوا الأبواب ويدخلوا
 على أصحاب البيوت ليتناولوا شيئاً من أطعمتهم بعد استئذانهم ، ولا يعد ذلك بالنسبة
 لهم تكلفاً للناس أو تعرضاً لسؤالهم وهو الأمر الذى يلحق القادرين بسببه مذمة
 وإحراج .

ورفع الحرج بالنسبة للأعمى والأعرج والمريض عام فى كل ما يعجزون عن فعله
 أو يحرجون فى تركه ، لكن هذا المعنى هو المناسب لهذه الآية مع بقاء الحكم على
 عمومته .

والمعنى ليس على أهل الأعدار ولا على ذوى العاهات - الأعمى ، والأعرج ،
 والمريض - حرج أن يأكلوا مع الأصحاء ، فإن الله تعالى يكره الكبير والمتكبرين ،
 ويحب من عباده التواضع ، وليس عليكم أيها المؤمنون حرج أن تأكلوا من بيوت
 أقربائكم ، أو بيوت أصدقائكم ، أو البيوت التى توكلون عليها ، وتكون مفاتيحها
 فى غياب أهلها ، ليس عليكم إثم أو حرج أن تأكلوا مجتمعين أو متفرقين ، فإذا

دخلتم بيوت إخوانكم أو أصدقاؤكم فابدأوهم بالسلام ، وسلموا عليهم بتحية الإسلام التي هي شعار المؤمنين ، تحية من عند الله مباركة طيبة ، ذلك شرع الله وحكمه إليكم لتأدبوا بأداب الإسلام ، وتتمسكوا بتعاليمه الرشيدة التي فيها سعادتكم وصلاح دينكم ودنياكم ، كذلك يبين الله لكم الخير والسعادة لعلكم تعقلون الخير والحق في جميع الأمور وتكونون من المؤمنين المتقين .

٢ - الاستئذان للدخول في أملاك الغير :

لا يجوز للمسلم أن يدخل على أخيه في أرضه أو بستانه أو مكتبه ونحو ذلك مما أعده للجلوس فيه ، وأحرزه لنفسه - إلا بعد أن يستأذن - مثله في ذلك كمثل البيوت ؛ لأنه يفعل فيها ما قد يفعله في بيته من كشف العورة وإظهار ما لا يصح إظهاره لغير أهل البيت ، بخلاف للحلات التجارية والأماكن العامة والبيوت غير المسكونة - كما تقدم بيانه - فإنه يباح الدخول فيها من غير استئذان اكتفاءً بالسلام ، وذلك رفعاً للحرج ودفعاً للمشقة ، والإذن بدخولها مسموح به عرفاً ، والعرف محكم .

٣ - استئذان المرأة لإدخال الغير إلى بيت زوجها :

لا يجوز للزوجة أن تأذن لرجل في دخول بيت زوجها إلا بإذنه ، ولا تأذن أيضاً لامرأة تعلم أنه يكره دخولها .

لقوله ﷺ كما في حديث البخاري ومسلم : « لا يحل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه ، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه » أي لا تأذن لأحد كائناً من كان إلا إذا عرفت أنه لا يكره ذلك إما بالتصريح أو بالقرائن الدالة على ذلك .

ويستحب لها أن تسأله عما يحب أن يدخل بيته ومن لا يحب كلما جد جديد . فإن دعت الضرورة إلى دخول أحد بغير إذنه كإنقاذ نفس أو مال أعلمته بذلك واستسمحته حتى لا تكون مفرطة في حقه ، وحتى لا تقع عرضة للزوم والمساءلة . ونحن نعلم أن الضرورات تبيح المحظورات .

وكذلك البنت والأخت والأم يستحب أن تستأذن وليها في إدخال فلان أو فلانة وفاءً بحقه وحفظاً لعرضها وعرضه . فهذا أدب من الآداب التي ينبغي ألا تغفلها المرأة العفيفة .

٤ - استئذان المرأة زوجها في التبرع من ماله :

يجوز للمرأة أن تعطى القليل من مال زوجها إذا علمت أنه يرضى بذلك .
لما رواه البخارى ومسلم عن أسماء بنت أبى بكر الصديق أنها جاءت النبى ﷺ فقالت : يا رسول الله ليس لى إلا ما أدخل على الزبير ، فهل على جناح أن ارضخ عما يدخل على ، فقال : « ارضخى ولا تؤعى فيوعى عليك » .

ومعنى قوله : « ارضخى » أى أخرجى القليل الذى لا تشح به النفس .
ومعنى قوله : « لا تؤعى فيوعى عليك » لا تُخزنى شيئاً من الأطعمة فيحجز عنك الخير أو يحبس .

وقيل لا يجوز للمرأة التبرع بشيء من مال زوجها إلا بإذنه ولو كان قليلاً .
واستدل القائلون بهذا القول بما رواه أبو أمامة الباهلى قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تنفق المرأة شيئاً من بيتها إلا بإذن زوجها » ، قيل : يا رسول الله ولا الطعام ؟ قال : « ذلك أفضل أموالنا » (رواه الترمذى بسند حسن)
والأصح الأول ؛ لأن حديث أسماء رواه البخارى ومسلم أما حديث أبى أمامة فمحمول على عدم علمها برضاء .

ويؤيد ما ذهب إليه الأولون ما رواه مسلم فى صحيحه عن عائشة ؓ قالت : قال رسول الله ﷺ : « ما أنفقت المرأة من بيت زوجها ، غير مفسدة كان لها أجرها وله مثله ، ولها بما أنفقت وللخازن مثل ذلك ، من غير أن ينقص من أجورهم شيء » .
ويعلم مما تقدم أن العرف محكم فيما يجوز للمرأة إخراجة من مال زوجها من غير إذنه الصريح إذا غلب على ظنها أنه يسمح بذلك ولا يعاتبها فيه .

قال النووى فى شرحه لصحيح مسلم ^(١) : الإذن ضربان .
أحدهما : الإذن الصريح فى الثقة والصدقة .

والثانى : الإذن المفهوم من اطراد ^(٢) العرف والعادة . كإعطاء السائل كسرة ^(٣) ونحوها مما جرت العادة به ، وأطرد العرف فيه ، وعلم بالعرف رضا الزوج والمالك به ، فإذا نه فى ذلك حاصل وإن لم يتكلم .

(١) صحيح مسلم بشرح النووى ٧ / ١١٢ - (٢) اطراد العادة : استمرارها .

(٣) كسرة : نصف رغيف .

٥ - استئذان المرأة زوجها في التبرع من مالها :

عرفنا حكم تبرع المرأة من مال زوجها ، وتكلم هنا عن حكم تبرعها من مالها فنقول : اختلف الفقهاء في هذا الامر .

(١) فمنهم من يرى أنها تستأذن زوجها في التبرع من مالها تأديباً معه ، وطاعة وإرضاءً له ، وقياماً بحقه ؛ لانه قوام عليها ، ومستول عنها وعن مالها ، ثم إن مالها سيؤول إلى أولاده منها ، أو إلى أولادها من غيره مع شيء يحصل عليه منه بعد موتها - وهو النصف إن لم يكن لها ولد ، والرابع إن كان لها ولد .

والمرأة ربما لا تحسن التصرف في مالها ، فكيف تتصرف فيه دون استئذانه .

صحيح أن المال مالها ، وهي تملك التصرف فيه ، لكن أين حق الزوج الذي جعله الله قواماً عليها ، وجعلها تبعه من تبعاته ؟ ، لا أقل من أن تأخذ رأيه فيما تعطى وما تأخذ لئيم كل شيء بعلمه ورضاه حتى يتمكن من حمايتها ، والمحافظة على أموالها .

ونحن نعلم أن مال الزوجة هو من مقصود الرجل في نكاحها لقوله ﷺ في الحديث الذي أخرجه البخاري ومسلم : « تنكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها » .

وقد يزيد الرجل في مهرها من أجل مالها . فكيف تتصرف في مالها دون إذنه ؟!

وقد روى : « أن امرأة كعب بن مالك أتت النبي ﷺ بحلى لها ، فقال لها النبي ﷺ : لا يجوز للمرأة عطية حتى يأذن زوجها ، فهل استأذنت كعباً ؟ ، فقالت : نعم ، فبعث النبي ﷺ إلى كعب . فقال : هل أذنت لها أن تصدق بحليها ؟ ، قال : نعم . فقبله رسول الله ﷺ منها » (١) .

(١) والحديث أخرجه ابن ماجه في كتاب الهبات « باب عطية المرأة بغير إذن زوجها » وفي إسناده يحيى ، وهو غير معروف في أولاد كعب فالإسناد ضعيف . كما قال صاحب الزوائد . وقد ورد الحديث دون القصة المذكورة في سنن أبي داود بسند حسن عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « لا يجوز لامرأة عطية إلا يأذن زوجها » .

وعدم جواز تصرفها في مالها بغير إذن زوجها إذا كان التبرع من جهتها لغيره ،
أما إن كان التبرع له فلها أن تهب جميع مالها له ، ولا اعتراض عليها في ذلك لأحد .

(ب) وذهب جمهور الشافعية وكثير من فقهاء الحنفية والحنابلة إلى جواز تصرف
المرأة في مالها بغير إذن زوجها ؛ لما رواه البخاري ومسلم أن رسول الله ﷺ قال
للنساء : « تصدقن ولو من حليكن . فتصدقن من حليهن » ، ولم يسأل ولم
يستفصل ، فلو كان لا ينفذ تصرفهن بغير إذن أزواجهن ما أمرهن النبي ﷺ
بالصدقة ، ولا محالة أنه كان فيهن من لها زوج ، ومن لا زوج لها .

والمرأة من أهل التصرف ، ولا حق لزوجها في مالها ، فلا يملك الحجر عليها
في جميع تصرفاتها .

(ج) وقال مالك وطاووس : يجوز لها أن تعطى من مالها بغير إذن في الثلث
لا فيما فوقه - ذكره الشوكاني في نيل الأوطار ^(١) .

والراجح القول الأول ، وهو ما رجحه الإمام الليث بن سعد ، وهو المناسب
لأدب الإسلام ، لكن لا خلاف بين الفقهاء في إنفاق الشيء التافه بغير إذن زوجها ،
وقد حله الإمام مالك بالثلث .

ومع ترجيحنا للقول الأول نرى أن الأمر في ذلك يخضع للعرف في تقدير
التافه ، فما كان تافهاً في مكان أو زمان ، قد لا يكون تافهاً في زمان آخر أو مكان
آخر .

٦ - حكم تصرف المرأة في راتبها بغير إذن زوجها :

وراتب الزوجة من عملها ملك لها ، ولكن لا ينبغي أن تتصرف فيه أو في
شيء منه إلا بإذن زوجها ، إلا فيما تعلم أنه يسمح فيه ، ويتقاضى عنه ؛ لأن
للزوج حقاً في هذا الراتب فقد أذن لها بالعمل من أجله ، وتنازل عن بعض حقوقه
الزوجية من أجله ، والحياة شركة بينه وبينها . فمن الأصلح أن تضاعف هذا الراتب في
صالح البيت فتخلطه براتب زوجها تحقيقاً للمشاركة ، والتوافق والحب والمعروف .
وعلى الزوج إن كان غنياً أن يستعفف ، وإن كان فقيراً فليأكل من هذا الراتب
بالمعروف .

(١) انظر ج ٦ ، ص ١٣٥ .

ويستحب له أن يأذن لها في التصديق على من تشاء من أهلها وجيرانها ، وبذلك الهبات لمن تشاء في حدود المعقول ، ويكون بذلك شريكاً لها في الأجر - إن شاء الله تعالى .

والحياة الزوجية مبنية على الحب ، والتفاهم ، والإخلاص ، والرأى المتبادل فيما يعنيهما من شئون الدنيا والدين بوصفهما زوجين يسكن كل منهما إلى الآخر ، ويميل إليه بطبعه ووضعه (١) .

* * *

(١) انظر هذه المسألة في كتابي « بين السائل والفقير » الجزء الرابع ص ٦٣ .

أحكام المصافحة وآدابها

المصافحة نوع من التحية والحفاوة والتكريم ، وهى إصاق اليد اليمنى باليد اليمنى كما هو معروف .

والمصافحة فى اللغة مأخوذة من الصفح بمعنى أن بها يتحقق الصفح كما سيأتى بيانه فيما بعد ، أو من الصفحة لأن كلاً من المتصافحين يضع صفحة يمينه فى يمين الآخر .

ونتكلم هنا عن حكمها وكيفيةها وآدابها .

• حكمها :

قال الإمام النووى فى الأذكار ^(١) :

اعلم أنها سنة مجمع عليها عند التلاقى .

وروي فى صحيح البخارى عن قتادة قال : « قلت لأنس رضي الله عنه أكانت المصافحة فى أصحاب النبى ﷺ ؟ قال : نعم » .

وروي فى صحيح البخارى ومسلم فى حديث كعب بن مالك رضي الله عنه فى قصة توبته قال : « فقام إلى طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه يهرول حتى صافحنى وهنأتى » .

وروي بالإسناد الصحيح فى سنن أبى داود عن أنس رضي الله عنه قال : « لما جاء أهل اليمن قال لهم رسول الله ﷺ : قد جاءكم أهل اليمن وهم أول من جاء بالمصافحة » ^(٢) .

وروي فى سنن أبى داود والترمذى وابن ماجه عن البراء رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان إلا غفر لهما قبل أن يتفرقا » .

(١) انظر الفتوحات شرح الأذكار ج ٥ ص ٣٩٢ .

(٢) هذا الحديث أخرجه ابن عبد البر فى التمهيد من طريقين كلاهما عن أنس وفى ثانيهما قال : يقدم عليكم قوم أرق منكم قلوباً . فقدم علينا الأشعريون فيهم أبو موسى فكانوا أول من أظهر المصافحة فى الإسلام .

وروينا في كتابي الترمذى وابن ماجه عن أنس رضي الله عنه قال : « قال رجل : يا رسول الله الرجل منا يلقي أخاه أو صديقه أينحنى له ؟ » قال : لا ، قال : أفيلترمه ويقبله ؟ قال : لا ، قال : فيأخذ بيده ويصافحه ؟ قال : نعم » - قال الترمذى : حديث حسن .

وفي الباب أحاديث كثيرة .

وروينا في موطأ الإمام مالك رحمه الله عن عطاء بن عبد الله الخراساني قال قال رسول الله ﷺ : « تصافحوا يذهب الغل ، وتهادوا تحابوا وتذهب الشحناء » - ١٠ هـ .

وهذا الحديث الأخير مرسل كما قال النووي ، ولكن قال ابن المبارك : حديث مالك جيد ، وقال ابن عبد البر : هذا يتصل من وجوه شتى حسان كلها ^(١) .

• حكم المصافحة - عقب الصلوات :

قال الإمام النووي في الأذكار : (واعلم أن هذه المصافحة مستحبة عند كل لقاء ، وأما ما اعتاده الناس من المصافحة بعد صلاتي الصبح والعصر فلا أصل له في الشرع على هذا الوجه ، ولكن لا بأس به ، فإن أصل المصافحة سنة وكونهم حافظوا عليها في بعض الأحوال ، وفرطوا فيها في كثير من الأحوال أو أكثرها لا يخرج ذلك البعض عن كونه من المصافحة التي ورد الشرع بأصلها) .

قال رحمه الله : (وقد ذكر الشيخ الإمام أبو محمد بن عبد السلام رحمه الله في كتابه « القواعد » أن البدع على خمسة أقسام : واجبة ، ومحرومة ، ومكروهة ، ومستحبة ، ومباحة ، ومن أمثلة البدع المباحة المصافحة عقب الصبح والعصر - والله أعلم) - ١٠ هـ .

أقول : الأصح عندي - والله أعلم - أن المصافحة عقب الصلاة مكروهة لأنه لم يرو فعلها عن الصحابة فيما أعلم .

وليس هناك بدعة واجبة وأخرى مستحبة إلى آخر ما قال « ابن عبد السلام »

(١) انظر أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك للشيخ محمد زكريا الكاندهلوي ج ١٤

ومن هنا نحوه كالقرافي وغيره ، بل البدع كلها محرمة - كما قال الشاطبي في الاعتصام - ولعل الشيخ ابن عبد السلام وغيره قد قصدوا في تقسيمها معناها اللغوي .

وما ذكره من الوجوب والاستحباب ينبغي أن لا يطلق عليه لفظ بدعة ، بل هو من قبيل المصالح المرسله ، ولهذا المبحث موضع آخر . وقد ذكرت طرقاً منه في أول هذا الكتاب .

والأصل في المصافحة أن تكون قبل اللقاء ، والناس يتلاقون قبل الصلاة فلا يتصافحون ، فإذا سلموا منها تصافحوا فتقع المصافحة في غير محلها وعندئذ نكره ولا تستحب . بل لا يبعد قول من قال إنها بدعة .

ومع كونها بدعة من البدع - إذا مد مسلم يده إلى أخيه عقب الصلاة ليصافحه لا ينبغي أن يعرض عنه بل يصافحه حتى لا تحدث بينهما جفوة ، ثم يعرفه الحكم بعد ذلك بأن يقول له : هذا من البدع أو هذا من المكروهات لا من المستحبات بأسلوب لا يخلو من البشاشة واللين .

ولا يقال : إن في ذلك إغاة على البدعة ؛ لأن دفع الإحراج من المستحبات وهو سبيل إلى إسداء النصيح إليه وتقبله منه بصدر رحب بخلاف ما لو أبى أن يصافحه ، فإنه قد لا يقبل منه كلاماً بعد ذلك ، فمن الخير إذن أن يصافحه أولاً ثم يبين له الحكم بعد ذلك .

● استحباب البشاشة والدعاء عند المصافحة :

قال الإمام النووي في الأذكار : ويستحب مع المصافحة البشاشة بالوجه والدعاء بالمغفرة وغيرها ، واستدل على ذلك بما رواه مسلم في صحيحه عن أبي ذر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا تحقرن من المعروف شيئاً ولو أن تلقى أخاك بوجه طلق » .

وبما جاء في كتاب ابن البُستي عن البراء بن عازب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إن المسلمين إذا التقيا فتصافحوا وتكاشروا بود ونصيحة تناثرت خطاياهما بينهما » ، وقد أخرجه الحسن بن سفيان وأبو يعلى في مسنديهما أيضاً ، ومعنى تكاشرا: ابتسم كل لصاحبه ، فالكشر معناه إظهار البشاشة بالابتسام .

• كيفية المصافحة :

قد عرفنا فيما سبق أن المصافحة هي وضع اليمين في اليمين، ونزليك هنا أن المصافحة كما تكون بوضع اليد اليمنى في اليمنى تكون أيضاً بوضع اليسرى مع اليمنى، وذلك بأن يضع أحدهما باطن يسهاء على ظاهر يميني أخيه تعبيراً عن شدة الحب ، ومبالغة في إظهار الحفاوة والتكريم .

جاء في الفتاوى الهندية أن السنة في المصافحة أن يضع يديه على يديه من غير حائل من ثوب أو غيره .

وجاء في صحيح البخارى أن ابن مسعود رضي الله عنه قال : « علمني النبي ﷺ التشهد وكفى بين كفيه » .

قال محمد بن زكريا الكاندهلوى في أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك ^(١) : إن المصافحة باليدين تحتل صوراً مختلفة ، بأن تكون - مثلاً - كفًا واحدًا منهما في الوسط وكفًا الآخر في الطرفين ، أو يلمص كف يمين كل واحد منهما بكف يمين الآخر وكذلك كفًا يسهاءهما وغير ذلك . ١٠ هـ .

وهذا التماسك باليدين فيه مبالغة في إظهار المحبة والحفاوة ، ونرى الكثير من الناس يفعلونه .

• حكم مصافحة النساء :

قد عرفنا حكم السلام على النساء - فيما سبق - أما حكم المصافحة باليد فحرام إلا إن كانت زوجة أو محرماً ؛ فإن في مصافحتهن من الفتنة ما لا يخفى . ولم يثبت من طريق صحيح أن النبي ﷺ صافح امرأة أجنبية من غير حائل ولا بحائل .

فقد جاء في الموطأ للإمام مالك وصحيح الترمذى من حديث مبايعة النساء أنهن قلن : هلم نبايعك يا رسول الله ، فقال رسول الله ﷺ « إني لا أصافح النساء ، إنما قولى لمائة امرأة كقولى لامرأة واحدة - أو مثل قولى لامرأة واحدة » .

(١) ج ٤ ص ١٥٨ .

وأخرج البخارى فى صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كان النبی ﷺ يبايع النساء بالكلام بهذه الآية ﴿ لا يشركن بالله شيئاً ﴾ ^(١) - قالت : وما مست يد رسول الله ﷺ يد امرأة إلا امرأة يملكها » ^(٢) .

لكن ما الحكم إذا مدت يدها لتصافحه ، فهل يصافحها لكى لا يحرجه ويخرج مشاعرها ، أم يمتنع من ذلك صيانة لدينه وعرضه ؟ وهل لو مد يده إليها ، تصافحه أم لا ؟

أقول - والله أعلم - ينبغى على كل منهما أن يمتنع عن المصافحة بطريقة مهذبة أو بشيء من المراوغة بحيث يجتنب كل منهما الإحراج من جهة ، والفتنة من جهة أخرى .

فإن لم يستطع صافحها - أو صافحته - بحائل ثم عرفها أو عرفته الحكم بعد ذلك بأسلوب مهذب لا يجرح المشاعر ، ولا يظهر فيه التشدد والتوبيخ ، وهذا مبنى على ارتكاب أخف الضررين عند عدم إمكان الاجتناب .
والحائل لا بد أن يكون كثيرًا لأنه لو كان رقيقًا لم يمنع الملامسة .

• تقبيل اليد والجبهة :

(أ) يجوز بل يستحب للرجل أن يقبل يد الرجل المشهور بالصلاح والتقوى ويد العالم العامل بعلمه ، ويد الوالد والوالدة ومن فى حكمهما كالجد والجدة والعم والعمة والخال والخالة .

وذلك بقصد المبالغة فى التوقير والإجلال وإظهار المحبة .

روى الترمذى بسند حسن وأبو داود وابن ماجه عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان فى سرية من سرايا رسول الله ﷺ فذكر قصة ، قال : فدنونا من النبی ﷺ فقبلنا يده .
(ب) وأما تقبيل الخدين فجائز إذا كان من أجل الشفقة والدواع ونحو ذلك مما يستدعيه المقام ، بأن يكون الرجل قادمًا من سفر أو طال غيبته وانتظاره أو لأنه كان مريضًا فبرئ أو كان معرضًا لخطر فتجا .

(١) تعنى آية الممتحنة وهى قوله تعالى : ﴿ يا أيها النبی إذا جاءك المؤمنات يبائعنك على أن لا يشركن بالله شيئاً ... ﴾ آية : ١٢ .
(٢) يملكها : تعنى يملك بضعها - أى فرجها - بزواج أو بملك يمين .

(ج) وكما يجوز تقبيل الخدين تجوز المعانقة للأسباب التي ذكرناها .

فقد ثبت أن النبي ﷺ عانق جعفرًا حين قدم من الحبشة وقبل بين عينيه (١) .

(د) كذلك يجوز بل يسن تقبيل الولد للمودة على الرأس والجهة والخذ ،
لحديث أبي هريرة قال : قبل رسول الله ﷺ حسين بن علي ، فقال الأقرع بن
حابس : إن لي عشرة من الولد ما قبلت منهم أحداً ، فقال : « من لا يرحم لا
يُرحم » . (رواه البخاري ومسلم)

(هـ) يجوز لأهل الميت وأقربائه وأصدقائه تقبيل وجهه ، لما رواه أبو داود
والترمذي بسند صحيح عن عائشة رضي الله عنها : « أن النبي ﷺ قبل عثمان بن مظعون
وهو ميت ، وهو يكي أو عيناه تدرقان » .

وأخرج البخاري في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قالت : « أقبل أبو بكر فتميم (٢)
النبي ﷺ وهو مسجى بيرد حبرة ، فكشف عنه وجهه ، ثم أكب عليه فقبله ، ثم
بكى ، فقال : بأبي أنت يا رسول الله لا يجمع الله عليك موتتين .

(و) هنا ولا يجوز تقبيل يد الفاسق لما فيه من تكريم له وتعظيم لشأنه وهو لا
يستحق إلا الإهانة والتحقير .

وكذلك لا تجوز معانقته ولا تقبيل رأسه ولا جهته ، ولا يجوز تقبيل يد الغنى
من أجل غناه فإن ذلك يذهب الإيمان ويضعف اليقين بالله ، ولا يخفى ما فيه من
النفاق وإظهار المذلة . والمؤمن عزيز النفس زاهد عما في أيدي الناس لا يتملق لأحد
من أجل منفعة عاجلة أو لذة فانية .

* * *

(١) الحديث أخرجه أبو داود في سننه .

(٢) تميم رسول الله ﷺ : أي مشى إليه وقصده .

طلاء الوجه وطيب الكلام عند اللقاء

لا يكفى المؤمن عند لقاء أخيه بالسلام عليه ومصافحته ولكن ينبغي أن يلقاه بوجهه بشوش وكلام طيب ودعاء خالص من أعماق قلبه بما يفتح به الله عليه ، فهذا ما توجبه أخوة الإسلام وهى أعظم بكثير من أخوة النسب .

روى البخارى ومسلم عن عدى بن حاتم رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « اتقوا النار ولو بشق ثمرة فمن لم يجد فبكلمة طيبة » .

وروى مسلم فى صحيحه عن أبى ذر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا تحقرن من المعروف شيئا ولو أن تلقى أخاك بوجه طلق »

وروى الترمذى بسند حسن عن أبى ذر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « تبسمك فى وجه أخيك صدقة ، وأمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر صدقة ، وإرشاد الرجل فى أرض الضلال لك صدقة ، وإمطتك الأذى والشوك والعظم عن الطريق لك صدقة ، وإفراغك من دلوك فى دلو أخيك لك صدقة » .

وروى أبو يعلى والبزار من طرق أحدها حسن جيد عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إنكم لن تسعوا الناس بأموالكم ، ولكن يسعهم منكم بسط الوجه وحسن الخلق » .

والأحاديث فى هذا كثيرة مبناها على حسن الخلق والتواضع والألفة .
فمن حسن خلقه وتواضع لإخوانه أحبه الله وأحبه الناس ، وليس هناك أعظم من حسن الخلق .

روى الترمذى بسند حسن عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إن من أحبكم إلى وأقربكم منى مجلساً يوم القيامة أحسنكم أخلاقاً » .

هذا وينبغى على المسلمین إذا التقيا فى الطريق أو فى أى مكان عام بعد التسليم ، والمصافحة ، والكلام الطيب ، والدعاء لهما بخيرى الدنيا والآخرة أن يسأل

كل منهما عن حال صاحبه ، وعن أولاده ، وعما يحتاج إليه ، وعن الوجهة التي يتوجه إليها ، إن كان يحب ذلك ، وأن يوصيه بما يحضره من الوصايا على حسب ما يقتضيه الحال ، ولا ينصرف إلا على خير .

فمن السبعة الذين يظلمهم الله - تعالى - في ظله : « رجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه » .

أى اجتمعا على حب الله ومرضاته وتفرقا على حب الله ومرضاته ، فالؤمن ألفٌ مألوف ؛ لأنه يحب للناس من الخير ما يحبه لنفسه ، ولا تراه إلا متخلقاً بأخلاق النبي ﷺ بقدر وسعه وطاقته .

* * *

آداب الزيارة

ويحسن بنا أن نتكلم - في عجالة - عن آداب الزيارة بعد أن تكلمنا عن طلاقة الوجه وطيب الكلام عند اللقاء ، فنقول :

(١) يستحب زيارة أهل الفضل والعلم والتقوى ؛ لما فيها من الخير العاجل والآجل ، بشرط : أن يعلم الزائر أنهم لا يكرهون ذلك ، وأن يُعلمهم أنه قادم لزيارتهم ، ويطلب منهم تحديد وقت الزيارة ، وتحديد المدة التي يمكث فيها عندهم .
وذلك فيما تعارف عليه الناس « والعرف محكم » كما يقول علماء الأصول .
وقد وردت في فضل زيارة هؤلاء الأفاضل أحاديث كثيرة منها :

ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « أن رجلاً زار أخاً له في قرية فأرصد الله تعالى على مدرجته ^(١) ملكاً ، فلما أتى عليه قال : أين تريد ؟ ، قال : أريد أخاً لي في هذه القرية . قال : هل لك عليه من نعمة تربُّها ؟ ^(٢) . قال : لا ، غير أنني أحبته في الله . قال : فإني رسول الله إليك بأن الله قد أحبك كما أحبته فيه . »

وروى ابن ماجه والترمذي واللفظ له عن أبي هريرة أيضاً رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من عاد مريضاً ، أو زار أخاً له في الله ناداه مناد بأن طبت وطاب ممشاك وتبوات من الجنة منزلاً » .

وروى البزار وأبو يعلى بسند جيد عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « ما من عبد أتى أخاه يزوره في الله إلا ناداه ملك من السماء أن طبت وطابت لك الجنة ، وإلا قال الله في ملكوت عرشه : عبدى زار فى ، وعلى قراه ^(٣) فلم يرض له بثواب دون الجنة » .

(١) المدرجة : الطريق . (٢) تربها : أى تقوم بها وتسعى في صلاحها .

(٣) قراه : ضيافته وإكرامه بالطعام ونحوه .

وروى مالك بإسناد صحيح عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « قال الله تبارك وتعالى : وجبت محبتي للمتحابين فيَّ ، وللمتجالسين فيَّ ، وللمتأولين فيَّ ، وللمتبادلين ^(١) فيَّ » .

(ب) ونلاحظ من هذه الأحاديث أن الزيارة ينبغي أن تكون لله عز وجل خالصة من مطالب الدنيا ، ولكن لا بأس أن يكون مع هذه الرغبة مطلب من مطالب الدنيا بشرط : أن يكون هذا المطلب الدنيوي تابعاً لا أصلاً قياساً على التجارة في أثناء الحج ، فإن الحاج لو جعل القصد إلى الحج أصلاً وطلب الرزق من التجارة وغيرها تبعاً جاز ذلك دون أن ينقص من أجر حجه شيء .

قال تعالى : ﴿ ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم ﴾ ^(٢) .
والحج زيارة لله في أحب البقاع إليه ومع ذلك لم يؤثر فيها طلب ما سواها من التجارة ونحوها إذا كان ذلك تبعاً ، أو بالمقصود الثاني لا بالمقصود الأول - كما يقول علماء الأصول .

فمن جعل الحج مقصداً والعمل في أي مجال أثناء وسيلة فلا بأس .
كذلك من جعل زيارة الإخوان مقصداً وجعل غيرها وسيلة أو تبعاً فلا بأس -
إن شاء الله تعالى .

(ج) ويستحب أن تكون الزيارة متباعدة في الزمن نسبياً لا تتكرر في أوقات متقاربة إلا إن دعت إليها حاجة ، أو علم الزائر أن المזור يفرح بذلك ، أو كان في الزيارة المتكررة منفعة للمزور ، أو كان المזור مريضاً يحتاج إلى عون من الزائر ونحو ذلك .

فعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « زر غيباً تزداد حباً » ^(٣) .
(١) أي المتعاطين الذين يعطى بعضهم بعضاً من ماله لوجه الله تعالى .
(٢) سورة البقرة آية : ١٩٨ .

(٣) قال الحافظ المنذرى في الترغيب والترهيب ج ٣ ص ٣٦٧ في تخريج هذا الحديث : رواه الطبراني ، ورواه الزائر من حديث أبي هريرة ، ثم قال : لا يعلم فيه حديث صحيح .
قال الحافظ : وهذا الحديث قد روى عن جماعة من الصحابة ، وقد اعتنى غير واحد من الحفاظ بجمع طرقه ، والكلام عليها ، ولم أقف له على طريق صحيح - كما قال الزائر - بل له أسانيد حسن عند الطبراني وغيره ١٠ هـ . والغيب معناه : التباعد في الزمن .

والماعقل لا تخفى عليه ما تدعو الضرورة إلى الزيارة فى الأوقات المختلفة
فيتحرّأها ويكثر منها أو يقلل بحسب ما يراه مناسباً وصالحاً له وللمزور .
والشرع يقر العرف الذى يرتضيه العقلاء أو أكثرهم ما لم يخالف أصلاً من
أصوله أو أدباً من أدبه .

(د) وإذا رار المسلم أخاه المسلم غض بصره عن عورات بيته ، وكف سمعه
عما يهمس به أهل البيت ، وجلس جلسة المتواضعين بالآداب الشرعية
والعرفية واقتصر من الكلام على القدر الذى تدعو إليه الحاجة ، وانتقى منه أطيبه
وأحسنه ، وأكثر من الذكر والدعاء لأهل البيت ، وأكثر من الصلاة والسلام على
رسول الله ﷺ ؛ فإن ذلك يدخل السرور والبشر على أهل البيت ، ويتعلمون منه
ما ينبغى أن يفعلوه إذا زاروه أو زاروا غيره ، فالؤمن قدوة لغيره فى عباداته وعاداته
ومعاملاته كلها .

(هـ) ويكره للزائر كراهة شديدة أن يعبث فيما يجده أمامه أو خلفه من الأدوات
والكتب وغيرها مما وضعه أهل البيت فى مكانه ، فإن ذلك يتنافى مع المروءة
والأمانة والأدب .

روى البخارى ومسلم فى صحيحهما عن أبى هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ
قال : « من اطلع فى بيت قوم بغير إذنهم فقد حلّ لهم أن يفقأوا عينه » .
وهذا الحديث يدل على آداب كثيرة منها :

أن الطارق لا ينظر إلى البيت من ثقب الباب كما يفعل بعض الأراذل
فإنه من فعل ذلك فقام صاحب البيت إليه وفقاً عينه لا يلام على ذلك ، بل
ورد أنه لا دية عليه بشرط أن يثبت بالدليل أنه كان ينظر من ثقب الباب إلى
عورات بيته .

فقد جاء فى رواية النسائى أن النبی ﷺ قال : « من اطلع فى بيت قوم بغير
إذنهم ، ففقأوا عينه ، فلا دية له ولا قصاص » .

وجاء فى صحيح البخارى ومسلم وغيرهما عن أنس ؓ : « أن رجلاً اطلع

من بعض حُجَرِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَامَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِمَشْقَصٍ ^(١) أَوْ بِمَشَاقِصَ ، فَكَانِي
اَنْظُرَ إِلَيْهِ يُخْتَلُ ^(٢) الرَّجُلَ لِيُطْعِمَهُ .

ومنها : أنه إذا دخل البيت حافظ على حرمة على النحو الذى ذكرناه ، ولا
يحاول أن يتعرف على ما فيه من محاسن أو مساوئ ما استطاع إلى ذلك سبيلاً .

وعلى صاحبة البيت أن تخفض صوتها حتى لا يسمع الضيف كلامها ، وعلى
الضيف - كما قلنا - ألا يرهف السمع ليعرف ما يقول صاحب البيت أو صاحبة .

فقد روى البخارى فى صحيحه وغيره عن ابن عباس رضي الله عنه عن النَّبِيِّ ﷺ
قال : « مَنْ تَحَلَّمَ بِحُلْمٍ ^(٣) لَمْ يَرَهُ كَلْفٌ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ ، وَلَنْ يَفْعَلَ ، وَمَنْ
اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ صَبَّ فِي أُذُنِهِ الْأَنْكُ ^(٤) يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَمَنْ
صَوَّرَ صُورَةً ^(٥) عَذِبَ ، أَوْ كَلَّفَ أَنْ يَنْفَخَ فِيهَا الرُّوحَ وَلَيْسَ بِنَافِخٍ » .

(و) وعلى الزائر إذا دُعِيَ إلى طعام ألا يَأْتِيَ قبل الوقت الذى يغلب على ظنه
أنهم قد أعدوه كما يفعل بعض المتعجلين؛ فإن ذلك يسبب حرجاً لأهل البيت
ويعرِّقهم عن تسوية الطعام وإنضاجه وإعداده كما ينبغي .

ولا ينبغي أن يتأخر عن إعداده كثيراً ؛ فإن ذلك يحرِّج أهل البيت أيضاً ،
ويتعبهم إعداده مرة أخرى ، ولا يخفى ما فى ذلك من خلف الوعد وهو علامة من
علامات النفاق ، وربما يكون لصاحب البيت عمل آخر فى بيته أو فى خارج بيته يريد
أن يؤديه ، أو هو على موعد مع شخص آخر يريد أن يوفى به فى وقته المحدد .

وإذا انتهى الزائر من تناول الطعام بادر إلى الانصراف دون انتظار ؛ ما لم تكن
هناك حاجة إليه ، والأصل فى ذلك عموم قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا
تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ

(١) المشقص : هو سهم له نصل عريض ، وقيل طويل ، وقيل هو النصل العريض نفسه
وقيل الطويل .

(٢) يختل : أى يخلعه ويرأغه .

(٣) تحلم بحلم لم يره : أى قال إنه رأى فى النوم ما لم يره .

(٤) الأنك - بمد الهمزة وضم النون : الرصاص المذاب .

(٥) أى صنع تمثالاً للوجوه والأرواح .

فادخلوا فإذا طعمتم فانتشروا ولا مستأنسين لحديث إن ذلكم كان يؤذي النبي فيستحي منكم والله لا يستحي من الحق وإذا سألتموهن متاعاً فسالوهن من وراء حجاب ذلكم أطهر لقلوبكم وقلوبهن وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً إن ذلكم كان عند الله عظيماً ^(١) أى لا تدخلوا بيوت النبي إلا بإذنه ، وفى الوقت الذى حدد لكم الدخول فيه لحضور الطعام .

﴿ غير ناظرين إناه ﴾ أى غير منتظرين نضجه ، ﴿ فإذا طعمتم فانتشروا ﴾ أى فاخرجوا وتفرقوا إلى بيوتكم ، أو إلى أعمالكم .
وقد نزلت هذه الآية فى نفر جلسوا بعد أن انصرف الناس يتحدثون طويلاً والرسول ﷺ يريد أن يدخل بزوجته زينب رضي الله عنها وهو يستحي أن يصرفهم .
روى البخارى فى صحيحه عن أنس رضي الله عنه قال :

« لما تزوج رسول الله ﷺ زينب بنت جحش ، دعا القوم فطعموا ثم جلسوا يتحدثون ، فإذا هو كأنه يتهاى للقيام ، فلم يقوموا ، فلما رأى ذلك قام ، فلما قام ، قام من قام ، وقعد ثلاثة نفر - فجاء النبي ﷺ ليدخل ، فإذا القوم جلوس ، ثم إنهم قاموا ، فانطلقت فجئت فأخبرت النبي ﷺ أنهم قد انطلقوا .
فجاء حتى دخل ، فذهبت أدخل ، فألقى « الحجاب » بينى وبينه ، فأنزل الله ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي ... ﴾ الآية »

وإذا خرج الزائر سلم على أهل البيت ودعا لهم بخير ليكون خروجه بركة كما كان دخوله بركة .

(ر) وعلى المسلم ألا يحدث أحداً عما رآه فى البيت من عورات أو أخطاء فى ترتيب أثاثه أو غير ذلك مما يسوء أهل البيت أن يتحدث عنه ، وذلك من الأمانة والوفاء .

« ومن ستر مسلماً ستره الله » ، كما جاء فى الحديث الذى رواه الترمذى وغيره من أصحاب السنن .

* * *

(١) سورة الاحزاب آية : ٥٣ .

أحكام الضيافة

تحدثنا فيما سبق عن آداب الزيارة وذكرنا ما يستحب للزائر والمزور فعله وتركه .
وتحدثنا هنا عن معنى الضيافة ودلالاتها وآدابها وأحكامها وفضائلها .
● معنى الضيافة ودلالاتها :

الضيافة فى اللغة : مصدر ضاف - يقال : ضاف الرجل يضيفه : مال إليه ونزل به ضيفاً ؟ ، وأضافه إليه أنزله عليه ضيفاً .
والضيف اسم جنس يشمل الواحد والأكثر . وإن أردت المبالغة فى الكثرة قلت ضيوف .

قال تعالى : ﴿ هل أتاك حديثُ ضيفِ إبراهيمَ المكرمين ﴾ (١) .
وتعتبر الضيافة من مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم ، وهى سنة الخليل عليه الصلاة والسلام والأنبياء بعده ، وقد رغب فيها الإسلام وعدّها من أمارات صدق الإيمان .

وهى برهان على عراقة الأصل وسلامة الفطرة وحسن الثقة بالله ، وأمانة من أمارات الكرم والمروءة والنجابة وحب الخير ، ودليل صادق على أن المضيف متعاون على البر والتقوى إلى آخر ما هنالك من الأوصاف التى يحمدها بها الرجال .
وقد مدح الله إبراهيم عليه السلام بكرم الضيافة فى سورة هود وفى سورة الذاريات ، فقال - جل شأنه - : ﴿ ولقد جاءت رسلنا إبراهيمَ بالبشرى قالوا سلاماً قال سلامٌ فما لبثَ أن جاءَ بعجلٍ حنيئٍ ﴾ (٢) . ومعنى حنيئ : مشوى .

وقال - جل وعلا - : ﴿ هل أتاك حديثُ ضيفِ إبراهيمَ المكرمين ﴾ . إذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال سلامٌ قومٌ منكرون - فراغَ إلى أهله فجاء بعجلٍ سمينٍ - فقربّه إليهم قال ألا تأكلون - فأوجسَ منهم خيفةً قالوا لا تحفّ وبشرّوه بخلاصٍ عليهم ﴾ (٣) .

(١) سورة الذاريات آية : ٢٤ - (٢) سورة هود آية : ٦٩ -

(٣) سورة الذاريات آيات : ٢٤ - ٢٨ -

وقد حفلت هذه الآيات بكثير من الآداب التي ينبغي على المضيف أن يراعيها
فى إكرام ضيفه .

وقد ذكرتها مفصلة فى كتابى « تأملات فى سورة الناريات » . . . وسأذكر طرفاً
منها هنا :

• آدابها :

(أ) ينبغي على المضيف أن يلقى ضيفه بالبشاشة والترحيب وإيناسه بالحديث
الطيب ، والقصص التى تليق بالحال ؛ لأن من تمام الإكرام طلاقة الوجه وطيب
الحديث عند الدخول والخروج ليحصل له السرور والانبساط .

(ب) وأن يقدم له من الطعام والشراب مما توفر لديه من غير تكلف ؛ لأن
التكلف قد يحمل المضيف على كراهته وكراهة من يتزل به ، وربما يجد أهله فى ذلك
حرجاً فيكروهون من نزل بهم أيضاً ، وربما يحمله هذا التكلف على الاستدانة من
فلان وفلان، فيقول فى حق الضيفان ما لا ينبغي أن يقال سخطاً عليهم فيضيع أجره
وتذهب مروءته .

عن عبد الله بن عميرة قال : « دخل على جابر رضي الله عنه نفر من أصحاب النبى
ﷺ فقدم إليهم خبزاً وخلاً ، فقال : كلوا فإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول :
نعم الإدام الخل . إنه هلاك بالرجل أن يدخل إليه نفر من إخوانه فيحتقر ما فى
بيته أن يقدمه إليهم ، وهلاك بالقوم أن يحتقروا ما قدم إليهم »

رواه أحمد والطبرانى وأبو يعلى إلا أنه قال : « وكفى بالمرء شراً أن يحتقر ما
قرب إليه » (٢) .

(ج) وإن كان الرجل فى سعة من المال أخرج للضيف ما يليق به على قدر

(١) ذكره المنبرى فى الترغيب والترهيب ج ٣ ص ٣٧٤ ، وقال : وبعض أساتيلهم
حسن ، و « نعم الإدام الخل » فى الصحيح ، ولعل قوله : « إنه هلاك بالرجل إلى آخره » من
كلام جابر مدرج غير مرفوع .

وسعه مبالغة في إكرامه وسد حاجته كما فعل إبراهيم عليه السلام بضيفه ؛ إذ قَرَّبَ إليهم عَجَلاً سَمِيئاً حَنِيئاً « مشوياً » ، وكانوا ثلاثة ، ولم يعلم أنهم من الملائكة .
وخير الإنفاق ما كان على الضيافة ، والله عز وجل هو الأكرم ، فمن بالغ في إكرام الضيف بالغ الله في إكرامه .

قال تعالى : ﴿ وما اتفقتم من شيء فهو يخلفه وهو خير الرازيين ﴾ (١) .
(د) ويستحب ألا يستشير الضيف هل يريد الطعام أم لا ؛ فإن ذلك يخرجه ويجعله يأبى أن يقدم إليه شيء ، وقد يكون جائعاً ، ولا يظهر أمامه أنه يُعَدُّ له الطعام ، أو يقول لأمرأته بصوت مرتفع : احضري لنا كذا وكذا من الطعام ، أو ما أشبه ذلك من الكلام - بل يتسلل في خفية وخِفةً إلى أهله فيجئ بما وجده من الطعام كما فعل إبراهيم عليه السلام ، فقد قال - عز وجل - : ﴿ فراغ إلى أهله فجاء بعجل سمين ﴾ .

والروغ : هو التسلل في خفية وخِفة من غير أن يلحظ الضيف أنه يريد إحضار الطعام أو يريد أن يقوم بإعداده .

فإن أحضره يضعه أمامه بنفسه مبالغة في تكريمه إن أمكنه ذلك ولا يكلفه الانتقال إليه ، فقد جاء إبراهيم - عليه السلام - بالطعام وقرَّبه إليهم بنفسه في المكان الذين هم فيه ، ودعاهم إليه برفق ولين ويشاشة فقال : ﴿ ألا تأكلون ﴾ .

(هـ) هذا ولا يقول لضيفه في كل لحظة : « كُلْ كُلْ » فإن ذلك يخجله ويحمله على الكَفِّ عن تناوله ، ولا بأس أن يقول له عند كَفِّه عن الأكل : كُلْ .
فإن قال : أكلت والحمد لله ، فليحمل الطعام إلى أهله ، ويقدم له بعد ذلك من الخدمات ما يقضى به العرف من غسل يديه ، وتطييبه بالطيب ونحو ذلك .

(و) وعلى الضيف أن يجلس حيث يجلس ، وأن يرضى بما يقدم إليه ، وألا يقوم إلا بإذن المضيف ، وأن يدعو للمضيف بدعاء رسول الله ﷺ بأن يقول : « أقطر عندكم الصائمون ، وأكل طعامكم الأبرار ، وصلت عليكم الملائكة » .

(ز) وعلى الضيف إذا قدم له الطعام أن يأكل منه دون استئذان اكتفاء

بالقرينة، إلا أن يكون صاحب البيت منتظراً ضيفاً آخر فإنه يتوقف حتى يقدم ، فمن الجشع وسوء الأدب أن يأكل قبل مجيئ من دعاهم صاحب البيت .
ويستحب أن يأكل بالقدر الذى لا يضر بصاحب البيت فلا يشبع إلى حد التخمّة، ولا سيما إذا علم أنه فقير وله أولاد .

وينبغى ألا يعطى أحداً من هذا الطعام إلا بإذن صاحبه ، وألا يدعو أحداً ليأكل معه إلا بإذنه وأن يأكل مما يليه ، ولا يتقى من الطعام أطيبه ويترك ما سواه، إلى غير ذلك من الآداب التى يعرفها أصحاب المروءة والذوق السليم .
(ح) وعلى الضيف أن يتخفف من زيارته ولا يمكث عند المضيف إلا بالقدر الذى تدعو إليه الضرورة .

• حكمها ومدتها :

وحق الضيف على المضيف أن يضيفه عنده مدة لا تزيد عن ثلاثة أيام . وما زاد عليها يكون من باب التطوع لا من باب الواجب .

روى مسلم فى صحيحه من حديث أبى شريح الخزاعى أن رسول الله ﷺ قال : « الضيافة ثلاثة أيام وجازته يوم وليه ، ولا يحل لمسلم أن يقيم عند أخيه حتى يؤثمه ، قالوا : يا رسول الله وكيف يؤثمه ؟ ، قال : يقيم عنده لا شيء له يقره به » .

وقد ذهب الحنفية والمالكية والشافعية إلى أن الضيافة سنة ، ومدتها ثلاثة أيام ، وهو رواية عن أحمد .

والرواية الأخرى عن أحمد أنها واجبة، وهو مذهب جمهور الحنابلة ، ومدتها عندهم يوم ولية والكمال ثلاثة أيام . وبهنا يقول الليث بن سعد .
ويرى المالكية وجوب الضيافة فى حالة المجتاز ^(١) الذى ليس عنده ما يلفه ويخاف الهلاك .

والضيافة إنما تسن أو تجب - على الخلاف المتقدم - على أهل القرى والحضر ، إلا ما جاء عن الإمام مالك والإمام أحمد فى رواية أنه ليس على أهل الحضر ضيافة .

(١) للمجتاز : الغريب الذى يمر فى طريقه بالبلد أو بيت من البيوت التى على الطريق .

وقال سحنون : الضيافة على أهل القرى ، وأما أهل الحضر فإن المسافر إذا قدم الحضر وجد نزلاً - وهو الفندق - فيتأكد التلب إليها ولا يتعين على أهل الحضر تعينها على أهل القرى لمعان :

أحدهما : أن ذلك يتكرر على أهل الحضر ، فلو التزم أهل الحضر الضيافة لما خلوا منها ، وأهل القرى يتدر ذلك عندهم فلا تلحقهم مشقة .

الثاني : أن المسافر يجد في الحضر السكن والطعام ، فلا تلحقه المشقة لعدم الضيافة ، وحكم القرى الكبار التي توجد فيها الفنادق والمطاعم للشراء ويكثر تردد الناس عليها حكم الحضر ، وهذا فيمن لا يعرفه الإنسان ، وأما من يعرفه معرفة مودة أو بينه وبينه قرابة أو صلة ومكارمة ، فحكمه في الحضر وغيره سواء . هذا ما ورد في كتب الفقه والحديث .

● ما ورد في فضائلها :

وقد وردت في فضائلها أحاديث كثيرة تفيد بأن الضيافة يرهان على قوة الإيمان وصدق اليقين ، وطيب العنصر وشرف النسب ، وغير ذلك من الأوصاف للحمودة .

منها : ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليصل رحمه ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت » .

وروى مسلم وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : إني مجهود ، فأرسل إلى بعض نسائه ، فقالت : لا والذي بعثك بالحق ما عندي إلا ماء ، ثم أرسل إلى أخرى ، فقالت مثل ذلك ، حتى قلن كلهن مثل ذلك : لا والذي بعثك بالحق ما عندي إلا ماء ، فقال : من يضيف هذا الليلة رحمه الله ؟ فقام رجل من الأنصار فقال : أنا يا رسول الله ؟ ، فانطلق به إلى رحله فقال لامرأته : هل عندك شيء ؟

قالت : لا إلا قوت صياني ، قال : فعلليهم بشيء ؟ فإذا أرادوا العشاء فتؤمئهم ؟ ، فإذا دخل ضيفنا فاطفئ السراج ، وأريه أنا تأكل - وفي رواية : فإذا أهوى ليأكل ، فقمي إلى السراج حتى تطفئي - قال : ففعلوا وأكل الضيف ؟ ،

وبينا طاوين ، فلما أصبح غدا إلى رسول الله ﷺ ، فقال : قد عجب (١) الله من صنعكما بضيفكما » .

زاد في رواية فتزلت هذه الآية : ﴿ وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ (٢) .

• حكم الضيف إذا لم يكرم :

والضيف إذا نزل بقوم فلم يكرموا جاز أن يأخذ منهم بقدر ما يكفيه يوماً وليلة بالاغتصاب أو بالسرقة ، وله أن يرفع أمره للقاضي لينصفه منهم ، فهذا حقه الواجب له .

والدليل على ذلك ما رواه أحمد في مسنده والحاكم في مستدركه - وقال صحيح الإسناد - عن أبي هريرة ؓ أن النبي ﷺ قال : « إنما ضيف نزل بقوم فأصبح الضيف محروماً فله أن يأخذ بقدر قراه ولا حرج عليه » .

وروى أبو داود والحاكم بسند صحيح عن أبي كريمة المقداد بن معد يكرب الكندي ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : « ليلة الضيف حق على كل مسلم ، فمن أصبح بفتائه ، فهو عليه دين إن شاء قضى ، وإن شاء ترك » .

وروى أبو داود أيضاً والحاكم بسند صحيح عن المقداد بن معد يكرب ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : « إنما رجل أضاف قوماً فأصبح الضيف محروماً ، فإن نصره حق على كل مسلم حتى يأخذ بقري (٣) ليلته من زرعه وماله » .

* * *

(١) عجب : أى رضى بذلك وعظم عنده .

(٢) سورة الحشر آية : ٩ .

(٣) القرى - بالكسر : الطعام ونحوه مما يحتاج إليه الضيف .

خاتمة

هذا ما ومعنى تحصيله وجمعه وإثباته من الأحكام الشرعية العملية في نحو ثلاثين سنة .

ولقد بذلت جهدى فى الترتيب والتنقيح ، والترجيح والتصحيح ، والتيسير والتوضيح ، وهو جهد الضعيف المقل ، فإن أكن أخطأت فى تقرير حكم من الأحكام ، أو تصحيح حديث من الأحاديث أو ما أشبه ذلك فأرجو أن يغفر الله لى ويعفو عنى بفضلله ورحمته .

﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ﴾ .

* * *

الفهرس

الصفحة	أحكام البيع	الصفحة	٧ - بيع الصبي
١٨	تعريفه	٥	٨ - بيع النجس والنجس
١٨	حكمه وطيل مشروعيته	٦	٩ - بيع مالا يقدر على تسليمه
١٩	الحكمة في مشروعيته	٦	١٠ - بيع القرض
٢٠	أركان البيع وشروط صحته	٧	١١ - بيع النجش
٢١	١ - يشترط قسي البائع أن يأتي بما		١٢ - بيع الثمر قبل بدو صلاحه
٢١	يسدل على الرضا بنقل الملك منه إلى		١٣ - بيع الزبانة
٢٤	المشتري	٧	١٤ - بيع الثابتة والملاسة
٢٥	٢ - ويشترط في الإيجاب والقبول أن		١٥ - بيع الحاضر للبايد
٢٥	يكونا في مجلس واحد	٧	١٦ - بيع الكلب
٢٦	٣ - أن يتوافق الإيجاب والقبول فيما		١٧ - بيع السور
٢٧	يجب التراضي عليه من مبيع وثمن		١٨ - بيع أدوات الملو
٢٧	٤ - أن يكون الإيجاب بلفظ الماضي	٧	١٩ - البيعتان فيبيعة
٢٨	٥ - ويشترط في الإيجاب والقبول أن	٧	٢٠ - بيع المسلم على بيع أخيه
٢٩	يصدر عن عاقل مختار	٨	٢١ - البيع وقت الثلاثاء يوم الجمعة
٣٠	٦ - ويشترط في المبيع أن يكون مملوكا		٢٢ - بيع المانصب
٣٠	للبيع طاهرا ، مقدورا على تسليمه		٢٣ - التصرف في المبيع قبل قبضه
٣١	للمشتري ، مباحا تملكه ، معلوم		٢٤ - البيع للسلمة من رجلين
٣٣	القدر والصفة ، متفعا به	٨	٢٥ - البيع في مرض الموت
٣٤	البيع الجائز	٨	٢٦ - بيع فضل الماء
٣٤	١ - بيع الأعرس	٩	٢٧ - النار والكلأ
٣٦	٢ - بيع الأعمى	٩	٢٨ - آداب البيع
٣٧	٣ - بيع للزبانة	٩	٢٩ - ٢٠١ - الصديق والأمانة
٣٧	٤ - بيع السلم	١٠	٣٠ - التنزه عن الحلف
٣٨	- تعريفه وحكمه	١٠	٣١ - ٤ - التصديق بشيء من ماله
٣٩	- شروط صحته	١١	٣٢ - ٥ - السباحة والتيسير
٤٠	- صورته	١١	٣٣ - ٦ - معرفة الحلال والحرام
٤١	٥ - بيع المرابا	١٢	٣٤ - ٧ - الإكثار من ذكر الله
٤١	البيع للمكرم	١٣	٣٥ - الربا
٤٢	١ - بيع المكره	١٤	٣٦ - تعريفه وأقسامه
٤٢	٢ - بيع التلجئة	١٥	٣٧ - التحليل من أكله والتعامل به
٤٣	٣ - بيع الهازل	١٥	٣٨ - التحريم في التحريم
٤٤	٤ - بيع المضطر	١٥	٣٩ - الحكمة في تحريمه
٤٥	٥ - بيع للجنون	١٦	٤٠ - الأموال التي يجري فيها الربا
٤٥	٦ - بيع من خف عقله وضف رأيه	١٦	٤١ - ربا الفضل

الصفحة	المصنف
٦٣	٤٧ ربا النسيئة
٦٣	٤٩ المضاربة
٦٣	٤٩ حكمها
٦٤	٥٠ حكمتها
٦٤	٥٠ شروطها
٦٤	٥٠ ١ - أن يكون رأس المال نقداً
٦٧	٥١ ٢ - أن يكون التقسّد غير دين على العامل
٦٧	٥١ ٣ - أن يكون الربح بين العامل وصاحب المال والخسار عليهما
٦٨	٥١ الشركة
٦٨	٥٢ تعريفها
٦٨	٥٢ ١ - أهلية المتعاقدين
٦٨	٥٢ ٢ - رضا المتعاقدين
٦٩	٥٢ ٣ - أن تكون المضمة المقود عليها
٦٩	٥٢ - شركة أملاك
٦٩	٥٣ - شركة عقود وهي أربعة أنواع :
٦٩	٥٣ ١ - شركة العنان
٦٩	٥٣ ٢ - شركة المقايضة
٦٩	٥٣ شروطها : أ - التساوى في المال
٦٩	٥٣ ب - التساوى في التصرف
٧٢	٥٣ ج - التساوى في الدين
٧٣	٥٤ د - أن يكون كل واحد من الشركاء كفيلاً عن الآخر
٧٣	٥٤ ٣ - شركة الأبدان
٧٦	٥٤ ٤ - شركة الوجوه
٧٦	٥٦ الرهن
٧٦	٥٦ تعريفه
٧٦	٥٦ مشروعيته
٧٦	٥٦ شروطه
٧٦	٥٧ ١ - يشترط في الرهن أهلية التصرف من الرامن والمرتهن
٧٦	٥٧ ٢ - ويشترط أن يكون المرهون عا يجوز بيعه
٧٦	٥٧ ٣ - ويشترط في الشيء المرهون أن يكون عا لا يفد قبل حلول أجل الدين
٧٧	٥٨ هل يثبت الرهن بالقول أم بالقبض ؟
٧٩	٥٨ إذا تلف المرهون
٧٩	٥٨ الانتفاع بالرهن
٧٩	٥٩ خلق الرهن
٨٠	٦١ التسمير

٩٩	التعريف بها	٨٠	- كفالة بالنفس		
١٠٠	وسائل التعريف	٨٠	- كفالة بالمال - وهي أنواع		
١٠١	المصلح	٨٠	١ - الكفالة بالدين		
١٠١	تعريفه ومشروعيته	٨٠	٢ - كفالة عين		
١٠١	صبيته	٨١	٣ - كفالة الدرك		
١٠٢	شروطه	٨١	شروطها		
١ - يشترط في المصالح أن يكون ممن	٨١	تتبعها وتعليقها وتوقيتها	٨٢	رجوع الكفيل على من كفله	
١٠٢	يصح تبرعه	٨٢	الوكالة		
٢ - ويشترط في المصالح به أن يكون	٨٣	تعريفها	٨٣	مشروعيته	
مستقماً به مقلوداً على تسليمه ، معلوم	٨٤	شروطها	٨٤	ما يجب على الوكيل قبله	
١٠٢	القدر والصفة	٨٤	الوكيل مؤتمن	٨٦	التوكيل في الخصومة
٣ - ويشترط في المصالح عنه - وهو	٨٥	الحق المتنازع فيه - أن يكون مالا مستقماً	٨٦	التوكيل في البيع	
١٠٣	به	٨٦	شراء الوكيل من نفسه لنفسه	٨٧	انتهاء عقد الوكالة
١٠٤	أقسامه : وهو قسمان	٨٧	الشفعة	٨٩	تعريفها
الأول: ما يكون على حقوق مالية أقر بها	٨٧	مشرعيته	٨٩	الشفعة للدمى	
١٠٤	للدعى عليه	٨٩	أركانها وشروطها	٩٠	- الشافع
١٠٤	الثاني : المصلح على حقوق شخصيته	٩٠	- المشفوع فيه	٩١	- المشفوع عليه
١٠٦	الحجر	٩٢	كيفية الأخذ بالشفعة	٩٤	المزارعة والمساقاة
١٠٦	تعريفه	٩٤	تعريفها	٩٤	حكمها
أنواعه ، ويرجع إلى نوعين أساسيين	٩٤	شروط الوهاب	٩٥	تأجير الأرض بالتقود	
الأول : الحجر على من ليس أهلاً	٩٥	شروط الموهوب له	٩٦	التقيط	
١٠٦	للتصرفات	٩٦	تعريفه	٩٦	حكم النقاطه
الثاني : الحجر على القفس والمعاطل	٩٦	الهبة للولد	٩٧	ميراثه	
١٠٦	الحق الغير	٩٧	الحلاصة	٩٨	المقظة
١٠٨	الهبة	٩٨	تعقيب	٩٨	تعريفها
١٠٨	تعريفها	٩٨	الرجوع في الهبة	٩٨	حكمها
١٠٨	حكمها	٩٨	العمري	٩٨	لقطة الحرم
١٠٩	أركانها وشروطها	٩٨	الرقبي	٩٨	
١٠٩	- شروط الوهاب	٩٨		٩٨	
١١٠	- شروط الموهوب	٩٨		٩٨	
١١٠	- شروط الموهوب له	٩٨		٩٨	
١١٠	- شروط الصيغة	٩٨		٩٨	
١١١	الهبة للولد	٩٨		٩٨	
١١٥	- الحلاصة	٩٨		٩٨	
١١٥	- تعقيب	٩٨		٩٨	
١١٧	الرجوع في الهبة	٩٨		٩٨	
١١٩	العمري	٩٨		٩٨	
١٢٠	الرقبي	٩٨		٩٨	

الصفحة	الصفحة
١٣٤	الهدية
١٣٦	تعريفها
١٣٧	حكمها
١٣٧	استحباب قبولها
١٤٠	الرشوة
١٤٠	تعريفها
١٤٠	أنواعها
١٤١	النوع الأول : ما يتوصل به إلى أخذ
١٤٢	شيء بغير حق
١٤٢	النوع الثاني : ما يتوصل به إلى تقويت
١٤٢	حق على صاحبه انتقاماً منه
١٤٢	النوع الثالث : ما يتوصل به إلى متصب
١٤٢	أو عمل
١٤٢	حكم الرشوة من أجل دفع الضرر ورد
١٤٢	حق ضائع
١٤٢	هلية القضاة والولاة
١٤٣	الفرق بين الرشوة والهدية
١٤٤	الوقف
١٤٤	تعريفه
١٤٤	حكمه
١٤٤	أنواعه
١٤٥	شروطه
١٤٥	١ - يشترط في الواقف أن يكون أهلاً
١٤٦	للتبرعات
١٤٦	٢ - ويشترط أن يصرح بالوقف
١٤٦	٣ - ويشترط في الموقوف أن يكون متصفاً
١٤٦	به شريعاً
١٤٧	٤ - ويشترط في الموقوف أيضاً أن يدرم
١٤٧	مئة من الزمان
١٤٧	٥ - ويشترط أن يكون الموقوف عليه
١٤٨	معيناً
١٤٨	الوقف على غير المسلم
١٤٨	جواز أكل العامل من مال الوقف
١٤٩	ربيع الوقف يصرف في مثله
١٥٠	تبديل الوقف بخير منه
١٥٠	الفرق بين الوقف والصدقة
١٥١	الوصية
١٥١	تعريفها
١٥٢	حكمها
١٣٤	صحتها
١٣٦	شروطها
١٣٧	الحث على الوصية في حال الصحة
١٣٧	الوصية الواجبة
١٤٠	علم الميراث
١٤٠	تعريفه
١٤٠	فضله والحث على طلبه
١٤١	الحكمة من تشريع الموارث
١٤٢	شروط الإرث
١٤٢	يشترط أمران : الأول : موت المورث
١٤٢	حقيقة أو حكماً
١٤٢	الثاني : حياة الوارث بعد موت المورث
١٤٢	حياة حقيقة أو تقليدية
١٤٢	أسباب الميراث
١٤٢	١ - القرابة
١٤٢	٢ - النكاح
١٤٣	٣ - الولاء
١٤٤	موانع الإرث
١٤٤	١ - الرق
١٤٤	٢ - القتل
١٤٤	٣ - اختلاف الدين
١٤٥	الحقوق المتصلة بالتركة
١٤٥	الورثون من الرجال
١٤٦	الوارثات من النساء
١٤٦	أقسام الوارثين
١٤٦	١ - الورثون بالفرض
١٤٧	٢ - الورثون بالتعصيب
١٤٧	الفروض وأصحابها
١٤٧	من له الثلثان
١٤٧	من له الثلث
١٤٨	من له السلس
١٤٨	من له النصف
١٤٨	من له الربع
١٤٩	من له الثمن
١٥٠	ميراث أصحاب الفروض
١٥٠	١ - بنت الصلية
١٥١	٢ - بنت الابن
١٥١	٣ - الأم
١٥٢	للسالكات الغراوان

١٨٧	استئذان الوالدین فی الجهاد
١٨٩	استئذان الثانی فی الخروج إلى الجهاد
١٨٩	استئذان الإمام فی الجهاد
١٩٠	الجهاد مع الإمام الظالم
١٩٠	شروط وجوبه
١٩١	الأول : الإسلام
١٩١	الثاني : العقل
١٩١	الثالث : البلوغ
١٩٢	الرابع : الذکورة
١٩٢	الخامس : السلامة من الضرر
١٩٣	السادس : القدرة للمادية
١٩٤	من يمنه الإمام من الخروج إلى الجهاد
١٩٥	الجهاد على أجر دنیوی
١٩٧	الدعوة قبل القتال
١٩٧	الاستماعة بغير المسلمين على قتال
١٩٩	العدو
٢٠٠	القتال فی الأشهر الحرم
٢٠١	حكم القتال فی الحرم
٢٠٢	حمل المصحف إلى أرض الجهاد
٢٠٢	من لا يجوز قتله فی الجهاد
٢٠٤	قتل القريب فی الجهاد
٢٠٥	تحريق العدو بالنار
٢٠٦	المثلة بقتلى العدو
٢٠٨	حمل رأس الکافر إلى دیار المسلمين
٢٠٨	إتلاف أموال العدو
٢٠٩	الشورى قبل القتال وأثناءه
٢١١	لزوم طاعة الجيش لأميرهم ما لم يأمر بمعصية
٢١٢	ما يفعله الإمام إذا أراد الغزو
٢١٤	الفرار من الزحف
٢١٦	حكم من خشي الأسر
٢١٧	الکلب فی الحرب
٢١٨	حكم التحصن من العدو
٢١٩	أحكام الغنيمة
٢١٩	تعريف الغنيمة
٢١٩	تعريف الفراء
٢١٩	تعريف التفل
٢١٩	تعريف السلب
٢٢٠	تعريف الجزية

١٥٣	٤ - الأب
١٥٤	٥ - الزوج
١٥٤	٦ - الزوجة
١٥٥	٧ - الأخوة لأم
١٥٦	٨ - الأخت الشقيقة
١٥٧	٩ - الأخت لأب
١٥٨	المسألة المشتركة
١٦٠	١٠ - الجد
١٦١	- الجد مع الإخوة
١٦١	١١، ١٢ - الجدة من جهة الأم أو من جهة الأب
١٦٢	الإرث بالتعصيب
١٦٤	وهم ثلاثة أنواع
١٦٤	١ - عصبة بالنفس
١٦٥	٢ - عصبة بالغير
١٦٦	٣ - عصبة مع الغير
١٦٧	الحجب فی الميراث
١٦٧	١ - حجب حرمان
١٦٧	٢ - حجب نقصان
١٦٨	الإرث بالرد على أصحاب الفروض
١٦٩	ميراث الحمل
١٧٠	الإرث بالعصوية السببية
١٧٠	ميراث ذوی الأرحام
١٧١	ميراث المفقود
١٧٢	- الملة التي يحكم بمصلحتها بموت المفقود
١٧٣	ميراث الحثی
١٧٤	ميراث المرتد
١٧٥	ميراث ابن الزنا وابن الملاعة
١٧٥	ما يستحب عند تقسيم التركة
١٧٥	١ - السماحة
١٧٦	٢ - المصالحة
١٧٦	٣ - التصديق عند القسمة بشيء من التركة
١٧٨	الجهاد فی سبيل الله
١٧٨	تعريفه
١٨١	التدرج فی التشريعة
١٨٢	فضله
١٨٤	حكمه
١٨٦	حكمة تشريع الجهاد

٢٤٩	أحكام الأسرى والسبي
٢٤٩	معنى الأسر في اللغة والشرع
٢٤٩	تعريف السبي لغة وشرعاً
٢٥٠	حكم الأسر وحكمته
٢٥١	من يجوز أسره ومن لا يجوز
٢٥١	ماذا يصنع الأسر بأسيره
٢٥٢	حكم الإمام في الأسرى
٢٥٣	إسلام الأسير لا يزيل الملك عنه
٢٥٤	بم يعرف إسلام الأسير ؟
٢٥٥	فعله أسرى المسلمين بأسرى الأعداء
٢٥٦	إسلام الحرى قبل القدرة عليه
٢٥٧	معاملة السبي
٢٥٩	من أسلم من السبي
٢٦٠	أثر السبي في النكاح
٢٦١	للزواج بالمسبية
٢٦٣	أحكام الجاسوس
٢٦٣	التجسس للمحرّم
٢٦٤	التجسس الواجب
٢٦٤	التجسس المباح
٢٦٤	حكم من يتجسس على المسلمين
٢٦٦	التجسس على العدو
٢٦٨	عقد الأمان
٢٦٨	تعريفه
٢٦٨	حكمه
٢٦٨	ما يكون به الأمان
٢٦٨	شروط الأمان
٢٦٩	من له حق إعطاء الأمان
٢٧٠	الوفاء بالعهد
٢٧١	تحية أهل الذمة
٢٧٧	أحكام السلام ودأبه
٢٧٧	تعريفه
٢٧٧	صيته
٢٧٨	هل يكفي في رده الإشارة
٢٧٩	حكم الزيادة على قوله « ويركاته »
٢٨٠	السلام بواسطة
٢٨٠	السلام بغير العرية
٢٨٠	حكم يده السلام وردّه
٢٨٢	حكم السلام على الموزن والمقيم
٢٨٢	السلام على المصلى

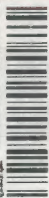
٢٢٠	حلّ الغنائم من خصائص هذه الأمة
٢٢١	متى حُلّت الغنيمة
٢٢٢	تقسيم الغنائم
٢٢٣	ما يعتبر غنيمة وما لا يعتبر
٢٢٤	سلب القتل
٢٢٥	حكم النفل
	حكم أموال المسلمين التي استردوها
٢٢٦	من العدو
٢٢٦	مكان قسمة الغنيمة
٢٢٧	الانتفاع بالغنيمة قبل القسم
٢٢٨	الغلول في الغنيمة
٢٢٩	السرقه من الغنيمة
٢٢٩	عقوبة الغلل والشارق من الغنيمة
٢٣١	هل يعزم الغال من سهمه
٢٣١	ماذا يفعل الغال فيما غله إذا تاب؟
٢٣٢	حكم الفئ
٢٣٢	تقسيمه
٢٣٣	موارده
٢٣٥	أحكام الجزية
٢٣٥	تعريفها
٢٣٥	دليل مشروعيتها
٢٣٧	الحكمة في تشريعها
٢٣٩	أنواعها
٢٤٠	مقارنها
٢٤١	وقت استيفاء الجزية
٢٤٢	تمجيل الجزية وتأخيرها
٢٤٢	الطريقة المثلى في أخذ الجزية
٢٤٣	مسقطات الجزية
٢٤٣	١ - الإسلام
٢٤٤	٢ - الموت
٢٤٥	٣ - الإعصار
٢٤٥	٤ - الجنون
٢٤٥	٥ - تسقط عن ذوى المصاعل
	٦ - تسقط عن أهل الذمة إذا لم يستطع
٢٤٥	المسلمون حمايتهم من عدوهم
	٧ - تسقط عن كل من اشترك مع
٢٤٦	لمسلمين في قتال العدو ويأمر الإمام
٢٤٧	مصارف الجزية
٢٤٧	الجزية ونزول عيسى عليه السلام

٢ - الاستئذان للدخول في أملاك الغير	٣٠٥
٣ - استئذان المرأة لإدخال الغير إلى بيت زوجها	٣٠٥
٤ - استئذان المرأة زوجها في التبرع من ماله	٣٠٦
٥ - استئذان المرأة زوجها في التبرع من ماله	٣٠٧
٦ - حكم تصرف المرأة في راتبها بغير إذن زوجها	٣٠٨
أحكام المصافحة وآدابها	٣١٠
حكمها	٣١٠
حكم للمصافحة عقب الصلوات	٣١١
استحباب لبشاشة والدعاء عند المصافحة	٣١٢
كيفية المصافحة	٣١٣
حكم مصافحة النساء	٣١٣
تقويل اليد والجهة	٣١٤
طلاقة الوجه وطيب الكلام عند اللقاء	٣١٦
آداب الزيارة	٣١٨
أحكام الضيافة	٣٢٣
معنى الضيافة ودلالاتها	٣٢٣
آدابها	٣٢٤
حكمها ومدتها	٣٢٦
ما ورد في فضائلها	٣٢٧
حكم الضيف إذا لم يكرم	٣٢٨
خاتمة	٣٢٩
الفهرس	٣٣٠

السلام على من يقرأ القرآن أو يذكر الله	٢٨٣
حال خطبة الجمعة	٢٨٣
السلام على قاضي الحاجة ونحوه	٢٨٤
السلام على الصبي	٢٨٤
السلام على النساء	٢٨٥
السلام على الصفاق	٢٨٥
من يبدأ بالسلام	٢٨٦
استحباب السلام عند دخول البيوت	٢٨٦
السلام عند مفارقة للجلس	٢٨٧
إلقاء السلام على من لا يرد السلام	٢٨٧
السلام على النبي عند قبره وأبي بكر وعمر	٢٨٧
السلام على أهل القبور	٢٨٨
الترغيب في إفشاء السلام	٢٨٩
آداب الاستئذان	٢٩٢
حكمه	٢٩٢
الاستئذان لدخول البيوت	٢٩٣
الشخص المستأذن	٢٩٦
صيغة الاستئذان	٢٩٨
آداب الاستئذان في دخول البيوت	٢٩٩
الأول : الرق في الاستئذان	٢٩٩
الثاني : الاستئناس	٣٠٠
الثالث : الإخبار عن نفسه باسمه	٣٠٢
إذا سأل صاحب الدار	٣٠٢
الرابع : غرض البصر	٣٠٢
الخامس : الرجوع إن قيل له أوجع ولم يؤذن له	٣٠٢
الاستئذان للتصرف في ملك الغير أو حقه	٣٠٣
١ - الاستئذان في الطعام	٣٠٣



Bibliotheca Alexandrina



0589131